

فتح المغيب

بشرح ألفية الحديث للعراقي

تأليف

الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشافعي

(٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

تحقيقه وتعليقه

الشيخ علي حسين علي

الجزء الثالث

الناشر

دار الإمام الطبري

فتح المغيب^٧

بسرّ ألفية الحديث للعراقي

تأليف
الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي^٧
(٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

تحقيقه وتعليقه
الشيخ عليّ حسين عليّ

الجزء الثالث

الناشر
دار الإمام الطبري

الطبعة الثانية

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الخامس : المكاتبة

ثم الكتابة بخط الشيخ أو	بإذنه عنه لغائب ولو
حاضر فإن أجاز معها	أشبه ما ناول أو ^(١) جردها
صح على الصحيح والمشهور	قال به أيوب مع منصور
والليث والسمعان قد أجازوه	وعنده أقوى من الإجازة
و بعضهم صحة ذاك منعا	وصاحب الحاوي به قد قطعوا
ويكتفى أن يعرف المکتوب له	خط الذي كاتبه ، وأبطله
قوم للاشتباه لكن ردا	لندرة اللبس وحيث أدى
فالليث مع منصور استجازا	أخبرنا ، حدثنا ، جوازا
وصحوا التقييد بالكتابة	وهو الذي يليق بالنزاهة

القسم (الخامس) من أقسام النحل (المكاتبة) إلى الطالب من الراوى ،
والصيغة التي يؤدي بها ، وإلحاقها بالمناولة ، (ثم الكتابة) من الشيخ بشئ من مرويّه
حديثا فأكثر أو من تصنيفه أو نظمه ، ويرسله إلى الطالب مع ثقة مؤتمن بعد تحريره
بنفسه أو بثقة معتمد وشده وختمه احتياطا ليحصل الأمن من توهم تغييره ، وذلك
شرط إن لم يكن الحامل مؤتمنا ، تكون (بخط الشيخ) نفسه و هو أعلى (أو بإذنه)

في الكتابة (عنه) ثقة غيره ، سواء كان لضرورة أم لا ، وسواء سئل في ذلك أم لا ،
(لغائب) عنه في بلد آخر أو قرية أو نحوهما ، بل (ولو) كانت (الحاضر) عنده^(١) في
بلده دون مجلسه ، ويبدأ في الكتابة بنفسه اقتداء بالنبي ﷺ فيقول بعد البسملة : من
فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان ، فإن بدأ باسم المكتوب إليه فقد كرهه غير واحد
من السلف ، وكان أحمد بن حنبل يستحب إذا كتب الصغير إلى الكبير أن يقدم اسم
المكتوب إليه ، وأما هو فكان يبتدئ باسم من يكاتبه كبيرا كان أو صغيرا تواضعا^(٢) ،
وهي كالمنافاة على نوعين .

[المكاتب المقترنة بالاجازة] (فإن أجاز) الشيخ بخطه أو بإذنه (معها) أي
الكتابة بقوله أجزت لك ما كتبته لك ، أو ما كتبت به اليك أو نحو ذلك من عبارات
الاجازات ، وهي^(٣) النوع الأول المسمى بالكتابة المقترنة بالاجازة^(٤) (أشبهه) حينئذ
في القوة والصحة حيث ثبت عند المكاتب أن ذلك الكتاب هو من الراوى المجيز ، تولاه
بنفسه أو أمر معروفا بالثقة بكتبه عنه^(٥) (ما) إذا (ناول) مع الاقتران بالاجازة كما
مشى عليه البخارى في صحيحه^(٦) في مطلق المناولة و المكاتبه اذ سوى بينهما ، فإنه قال :
و ذكر المناولة ، و كتاب أهل العلم بالعلم الى البلدان إن عبد الله بن عمر ويحيى بن سعيد
ومالك رأوا ذلك جائزا .

ولكن قد وجع قوم منهم الخطيب المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالاذن
دون المكاتبه^(٧) ، وهذا وإن كان مرجحا فالمكاتبه ترجح أيضا بكون الكتابة
لأجل الطالب ، ثم مقتضى الاستواء فضلا عن القول بترجيح^(٨) المناولة أن يكون

(١) زاد في ز و في البلد أو .

(٢) انظر الكفاية ص ٣٢٨ ، ٣٣٩ . ومسائل الامام أحمد لأبي داود السجستاني ص ٢٨٣

(٣) في ح و ه و كانت ، بدل و هي ،

(٤) في ح و باجازة ،

(٥) في ح و منه ،

(٦) ١٥٣/١ ، ورد هنا في هامش الأصل : أي في الذكر وأصل الجواز

(٧) الكفاية ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ ،

(٨) في ح و ترجح ،

المعتمد أن^(١) المروى بها أنزل من المروى بالسماع كما هو المعتمد هنا ، ويستأنس له بمناظرة وقعت بين الشافعي و اسحاق بن راهويه بمحضرة أحمد بن حنبل في جلود الميتة اذا دبغت ، فقال الشافعي : دباغها طهورها ، قال اسحاق : فما الدليل ؟ قال : حديث ابن عباس عن ميمونة « هلا انتفعتم بجلدها »^(٢) ، يعني الشاة الميتة ، فقال اسحاق : حديث ابن عكيم^(٣) : « كتب اليها النبي ﷺ قبل موته بشهر لا تنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب »^(٤) ، يشبه أن يكون ناسخا له ، لأنه قبل موته يسير ، فقال الشافعي : هذا كتاب ، وذاك سماع ، فقال اسحاق : إن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر^(٥) وكان حجة عليهم ، فسكت الشافعي مع بقاء حجته كما قاله ابن المفضل المالكي^(٦) ، يعني فإن كلامه في ترجيح السماع لا في إبطال الاستدلال بالكتاب ، وكان اسحاق لم يقصد الرد ، لأنه ممن يرى أن المناولة أنقص من السماع كما سلف هناك ، بل هو ممن أخذ بالحديث الأول كالشافعي خلافا لأحمد^(٧) .

ومن استعمل المكاتب^(٨) المقرونة بالإجازة أبو بكر بن عياش^(٩) ، فإنه كتب الى

(١) زاد في ز « يكون »

(٢) البخارى (١٤٩٢ ، ٢٢٢١) و مسلم (٣٦٣) ، وأبو داود (٤١٠٢ ، ٤١٠٣) والنسائي ١٧١/٧ ، ١٧٢ ،

والترمذى (١٧٢٧) ومالك ص ١٨٥ ، والبيهقي في سننه ١٥/١ - ١٦ ، ٢٠ ، ٢٣ ، والمعرفة ٦٦/١ ، ٦٨ ،

(٣) هو عبد الله بن عكيم (بالتصغير) الجنبى الكوفى ، مخضرم من الثانية ، مات في إمرة الحجاج ، وانظر التقريب ص ٢٧٨

(٤) أبو داود (٤١٠٩ ، ٤١١٠) والنسائي ١٧٥/٧ ، والترمذى (١٧٢٩) و عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٢) والبيهقي في سننه ١٥/١ ، والمعرفة ٦٨/١

(٥) انظر لذلك صحيح البخارى مع الفتح ٣١/١ - ٣٣ ، ١٥٤

(٦) هو على بن المفضل بن على بن مفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر الاسكندراني المالكي . كان متورعا ، حسن الاخلاق ، كثير الاغضاء ، جماعا لفنون من العلم ، (٥٤٤ - ٦١١ هـ) التكملة لوفيات النقلة ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، ونذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٣ - ١٣٩٢

(٧) أخرج هذه المناظرة بين الشافعي واسحاق عند أحمد ، الحازمي في كتاب الاعتبار ص ٥٩ ، ولرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٤٥٣ - ٤٥٤ ، والسبكي في الطبقات الكبرى ٩١/٢ - ٩٢

(٨) في ز « المكتابة والمكاتب »

(٩) هو أبو بكر بن عباس بن سالم الاسدى الكوفى الحنطاط المقرئ الفقيه المحدث شيخ الاسلام ، وبقيّة الاعلام ، وفي اسمه أقوال : أشهرها شعبة (٩٩ - ١٩٣ هـ) سير أعلام النبلاء ٤٩٥/٨ - ٥٠٨

يحيى بن يحيى : « سلام عليك فإني أحمد اليك الله الذي لا إله إلا هو ، أما بعد : عصمنا الله وإياك من جميع الآفات ، جأنا أبو سامة فذكر أنك أحببت أن اكتب اليك بهذه الأحاديث . فقد كتبها إبنى إملأ منى لها إليه فهي حديث منى لك عن سميت لك في كتابي هذا ، فاروها وحدث بها عنى فإني قد عرفت أنك هويت ذلك ، و^(١) كان يكفيك أن تسمع من سمعها منى ولكن النفس تطلع إلى ما هويت ، فبارك الله لنا ولك في جميع الأمور وجعلنا من يهوى طاعته ورضوانه ، والسلام عليك^(٢) »

وقال اسماعيل بن أبي أويس : سمعت خالي مالك بن أنس يقول : قال لي يحيى ابن سعيد الأنصارى لما أراد الخروج إلى العراق : التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروىها عنك ، قال مالك فكتبتها ، ثم بعثتها^(٣) إليه^(٤) ، [بل^(٥) صرح ابن النفيس بنى الخلاف عن صحة الرواية بها] وألحق الخطيب بهذا النوع في الصحة الكتابة^(٦) بإجازة كتاب معين ، أو حديث خاص كما كتب إسماعيل بن إسحاق القاضي^(٧) لأحمد بن إسحاق بن بهلول التنوخى^(٨) بالإجازة بكتاب الناسخ والمنسوخ عن ابن زيد بن أسلم^(٩) وبالعلل عن ابن المدينى ، وبالرد على محمد بن الحسن ، وبأحكام القرآن ومسائل ابن أبي أويس ، والمسائل المبسوطة عن مالك^(١٠) ، ولكن هذا قد دخل

(١) سقطت كلمة « و » من ح

(٢) الكفاية ص ٣٤٠

(٣) سقطت كلمة « ثم بعثتها » من ز

(٤) انظر المعرفة للحاكم ص ٣٢١ ، وترتيب المدارك ١٣٧/١ ، وفتح البارى ١٥٤/١ ، وجملة القارى ٤٠٦/١

(٥) وقع ما بين المعرفتين في ح و ه قبل « أشبه » المذكور في المتن ، بتغيير يسير

(٦) كلمة « الكتابة » ساقطة من ز

(٧) هو الامام العلامة ، الحافظ شيخ الاسلام ، أبو اسحاق ، اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن حماد

ابن زيد بن درهم الازدى البصرى المالكي قاضى بغداد (١٩٩ - ٢٢٨٢) سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣ - ٣٤١

(٨) كان ثقة ثبتا في الحديث ، جيد الضبط لما حدث به ، وكان متفنا في علوم شتى (٢٣١ - ٣١٧ أو ٣١٨ هـ)

تأريخ بغداد ٣٠/٤ - ٣٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤٩٧/١٤

(٩) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني ، وهو ضعيف كثير الحديث ، توفي (١٨٢ هـ)

سير أعلام النبلاء ٣٤٩/٨ ، والعب ٢٨٢/١

(١٠) الكفاية ص ٣٤٢

في أول أنواع الإجازة^(١).

[المكاتب المجردة عن الإجازة] (أر) لم يحز ، بل (جردها) أى الكتابة عن الإجازة و هو النوع الثانى [^(٢) (صح على الصحيح والمشهور) عند] أهل الحديث ، قال عياض : لأن فى نفس كتابه إليه به بخطه أو إجابته إلى ما طلبه عنده من ذلك ، أقوى إذن متى صح عنده ^(٣) أنه خطه و كتابه ، يعنى كما فى النوع قبله .

قال وقد استمر عمل السلف فمن بعدهم من الشيوخ بالحديث بقولهم كتب إلى فلان قال ثنا فلان ، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا الحديث وعدوه فى المسند بغير خلاف يعرف فى ذلك وهو موجود فى الأسانيد كثيرا ^(٤) وتبعه ابن الصلاح فقال : وكثيرا ما يوجد فى مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم كتب إلى فلان ، ثنا فلان والمراد به هذا ، وذلك معمول به عندهم معدود فى المسند الموصول ، وفيها إشعار قوى بمعنى الإجازة . فهى وإن لم تقترن بالإجازة لفظا فقد تضمنتها معنى ^(٥).

والحاصل أن الإرسال إلى المكتوب إليه قرينة فى أنه سلطه ^(٦) عليه فكأنه لفظ له به ، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى التلطف بالإذن ^(٧) ، ونحوه ما حكاه الرامهرمزي عن بعض أهل العلم ، قال : الكتاب المتيقن من الراوى و سماع الإقرار منه سواء ، لأن الغرض من القول باللسان فيما تقع العبارة فيه باللفظ إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب ، فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأى سبب كان من أسباب العبارة إما بكتاب

(١) زاد هنا فى ح و هـ و ثم أنه لافرق فى مطلق الصحة بين أن يحجز ،

(٢) ورد مكان ما بين المعكوفين فى ح و هـ و فانه (صح) أى صحيح فيه (على الصحيح المشهور بين

(٣) عنده ، فى ح و هـ قبل متى صح ،

(٤) فى ح و كثير ، انظر لقول القاضى عياض الاملاء ص ٨٤ - ٨٦

(٥) علوم الحديث ص ١٥٤ ، وانظر أيضا الارشاد للنووى ١/٣٠٧ - ٣٠٨ . والتقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيب

للمعراق ١٠/٣ ، وفتح الباقى ١٠٤/٢

(٦) فى ح و ز و سلط ،

(٧) فى ز و باذن ،

وإما^(١) بإشارة وإما بغير ذلك مما يقوم مقامه كان^(٢) ذلك كله سواء وقد^(٣) روى عن النبي ﷺ ما يدل على أنه أقام الإشارة مقام القول في العبارة وذكر حديث الجارية وقوله لها أين ربك؟ فأشارت إلى السماء^(٤) (قال به) أى بتصحيح هذا النوع والرواية به (أيوب) السخيتاني (مع منصور) بن المعتمر (والليث) بن سعد^(٥) [وخلق من المتقدمين والمتأخرين^(٦)].

أما الليث فقد حدث عن بكير بن عبد الله بن الأشج^(٧) وخالد بن يزيد وعبد الله بن عمر العمرى وعبيد الله بن أبي جعفر وهشام بن عروة ويحيى بن سعيد بالمكاتب بل وصرح فيها بالتحديث بل قال أبو صالح كاتبه: إنه كان يحيز كتب العلم لمن يسأله ويراه جائزاً واسماً^(٨).

و أما الآخرون فقال شعبة: كتب إلى منصور بحديث ثم لقيته فقلت: أحدث به عنك؟ قال: أوليس إذا كتبت إليك فقد حدثتك؟ ثم لقيت أيوب فسأله فقال مثل ذلك^(٩)، وعمل به زكريا بن أبي زائدة فقال عبيد الله بن معاذ: إنه كتب وهو قاضى الكوفة إلى أبيه وهو قاضى البصرة: من زكريا إلى معاذ سلام عليك فإني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا^(١٠) هو وأسأله أن يصلى على محمد عبده، أما بعد: أصلحنا الله وإياك بما أصلح به

(١) فى ز د أو ،

(٢) فى ز د فان ،

(٣) فى ح د فقد ،

(٤) زاد هنا فى ح و ه د ولذا ، وانظر لقول الراهزمى ، المحدث الفاضل ص ٤٥٢ ، والكفاية ص ٣٤٥ وحديث الجارية أخرجه مسلم (٥٣٧) وأبو داود (٩١٨) والنسائى ١٧/٣ - ١٨ ، والدارى (٢٣٥٣) ومالك ص ١٢٦

(٥) وقع ما بين المعكوفتين فى ح و ه قبل د أيوب ، مع تغيير قليل

(٦) انظر لذلك علوم الحديث ص ١٥٤ ، والارشاد للنووى ٣٠٦-٣٠٧ ، والتقريب له ص ٢٠ وفتح المغيث للعراقى ١٠/٣

(٧) ورد فى هامش الأصل د وعن أحمد أنه سمع من بكير نحو ثلاثين حديثاً ،

(٨) انظر المحدث الفاضل ص ٤٤٠ ، والكفاية ص ٣٢١ - ٣٢٢ ، ٣٤٤ ، والمعرفة والتأريخ ٨٢٤/٢ ، والميزان ٣٦١/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٣٩/٨ ولتهذيب ٤٦٥/٨ ، ٤٦٢

(٩) انظر معرفة علوم الحديث ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والمعرفة والتأريخ ٨٢٥/٢ - ٨٢٦ ، والمحدث الفاضل ص ٤٣٩

والكفاية ص ٣٣٧ ، ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والاملاء ص ٨٥ ، والفهرسة لابن خير ص ١٥

(١٠) زاد فى ح د الله ، وهو خطأ

الصالحين فإنه هو أصلهم . حدثنا العباس بن ذريح^(١) عن الشعبي ، قال : كتبت عائشة إلى معاوية رضى الله عنهما أما بعد ، فإنه من يعمل بمعاصي الله يعد حامده من الناس له ذاماً والسلام^(٢) ، وصححه أيضاً غير واحد من الشافعيين ، منهم الشيخ أبو حامد الاسفرائيني^(٣) ، والمحاملي^(٤) ، وصاحب المحصول^(٥) (و) أبو المظفر (السمعاني) بحذف ياء النسبة منهم^(٦) (قد أجازته) أى الكتاب المجرد ، بل (وعده أقوى من الإجازة) المجردة^(٧) .

وإلى ذلك — أعنى تفضيل الكتابة المجردة على الإجازة المجردة — صار جماعة من الأصوليين أيضاً منهم إمام الحرمين^(٨) وكأنه لما فيها من التشخيص والمشاهدة للمروى من أول وهلة ، وإن تواف بعض المتأخرين فى ذلك لاستلزامه تقديم الكناية على الصريح (وبعضهم) أى العلماء (صحة ذاك) أى المذكور من الكتابة المجردة (منعاً) كالمنع من المجردة حسبما تقدم فيها .

وقال السيف الأمدى لا يرويه إلا بتسليط من الشيخ كقوله فاروه عنى أو أجوزت لك روايته^(٩) ، وذهب أبو الحسن بن القطان إلى انقطاع الرواية بالكتابة المجردة^(١٠) (و) الإمام أبو الحسن الماوردى (صاحب الحاوى) الكبير

(١) هو عباس بن ذريح (يفتح المعجمة وكسر الراء وآخره مهملة) الكلبي الكوفي ، ثقة وثقه أحمد وابن معين والنسائي والدارقطني ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وانظر التهذيب ١١٧/٥ ، والتقريب ص ٢٥٣

(٢) الكفاية ص ٣٤٠

(٣) لم ندر على قوله

(٤) انظر الاملاء ص ٨٤

(٥) المحصول ٦٤٥/١/٢ ، وانظر أيضاً فتح المغيث للعراقى ١٠/٣ ، والتدريب ٥٦/٢ ، وشرح الكوكب المنير ٥١٦/٢

(٦) فى ح ، منه ،

(٧) انظر علوم الحديث ص ١٥٤ ، والارشاد للنووى ٣٠٨/١ ، والتقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيث للعراقى ١٠/٣ ، وعمدة القارى ٤٠٧/١ ، والتقريب والتجوير ٢٧٩/٢

(٨) البرهان ٦٤٨/١

(٩) الاحكام له ١٤٤/٢ ، وانظر أيضاً فتح المغيث للعراقى ١٠/٣ - ١١ والتدريب ٥٥/٢

(١٠) بيان الوهم والايهام (٢/٢٧٨/الف) حديث جابر بن سمرة فى قضية رجم الاسمى كما فى هامش الارشاد للنووى ٣٠٦/١ ، وانظر أيضاً فتح المغيث للعراقى ١١١/٣ والتدريب ٥٥/٢

فيه^(١) (به) أى بالمنع (قد قطعاً) ، ولكن هذا القول غلط كما قاله عياض أو حكاه^(٢) ، والمعتمد الأول وهو صحته وتسويغ الرواية به ، واستدل له البخارى فى صحيحه^(٣) بنسخ عثمان رضى الله عنه المصاحف^(٤) ، والاستدلال بذلك واضح لأصل المكاتبة لخصوص المجردة عن الإجازة ، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما فى تلك المصاحف^(٥) ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعثة^(٦) المصاحف إنما هو ثبوت^(٧) إسناد صورة المكتوب فيها إلى عثمان لا أصل ثبوت القرآن ، فإنه متواتر عندهم^(٨) ، بل استدل بحديث ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : « بعث رسول الله ﷺ بكتبه رجلاً وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى^(٩) » ، وبحديث أنس رضى الله عنه « كتب النبي ﷺ كتاباً أو أراد أن يكتب^(١٠) » ، ووجه دلالتها على ذلك^(١١) ظاهر ، بل ويمكن أن يستدل بأولهما للمناولة أيضاً من حيث أنه ﷺ ناول الكتاب لرسوله وأمره أن يخبر^(١٢) عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله ﷺ وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه^(١٣) ، وقد صارت كتب النبي ﷺ ديناً يدان بها والعمل بها لازم للخلق ، وكذلك ما كتب به أبوبكر وعمر وغيرهما من الخلفاء الراشدين فهو معمول به ومن ذلك

(١) (٧/١ ب) دار الكتب بالقاهرة فقه الشافعى طلعت برقم ١٧٩ ، كما فى هامش الارشاد للنوى ٣٠٦/١ وكذا فى كتابه أدب القاضى ٣٨٩/١ ، وانظر أيضاً علوم الحديث ص ١٥٤ ، والارشاد للنوى ٣٠٦/١ ، والتفريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيـث للعراقى ١٠/٣ ، والتدريب ٥٥/٢

(٢) الاملاص ص ٨٤

(٣) ١٥٢/١ - ١٥٥

(٤) أخرجه هنا مختصراً مملقاً وصله وفصله فى فضائل القرآن (٤٩٨٧) ، وأخرجه أيضاً الترمذى (٣١٠٤)

(٥) زاد فى ز « إنما هو إثبات »

(٦) فى ز « بقية »

(٧) فى ز « إثبات »

(٨) انظر لذلك فتح البارى ١٥٤/١ ، وعدة القارى ٤٠٦/١

(٩) وأخرجه أيضاً أحمد ٢٤٣/١ ، ٣٠٥

(١٠) وأخرجه أيضاً مسلم (٢٠٩٢) وأبو داود (٤١٩٦) والنسائى ١٧٤/٨

(١١) سقطت كلمة « ذلك » من هـ و فى ح « المطلوب » بدلها

(١٢) فى ح و هـ « تخبر »

(١٣) انظر فتح البارى ١٥٥/١ ، وعدة القارى ٤٠٩/١ ، ٤١١

كتاب القاضي إلى القاضي ، يحكم به ويعمل به^(١).

وفي الصحيحين اجتماعا وانفرادا أحاديث من هذا النوع من رواية التابعي عن الصحابي ، أو من^(٢) رواية غير التابعي عن التابعي ونحو ذلك ، فما اجتمعا عليه حديث ورا^(٣)د قال : كتب معاوية إلى المغيرة رضى الله عنهما أن اكتب إلى ما سمعت من رسول الله ﷺ . فكتب إليه أن النبي ﷺ كان يقول - الحديث^(٤) ، وحديث عبد الله ابن عون قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب إلى أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون - الحديث ، وفيه «حدثني هذا ابن عمر رضى الله عنهما وكان في ذلك الجيش^(٥)» ، وحديث موسى ابن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله . وكان كاتباً له ، قال : كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف»^(٦) وحديث أبي عثمان النهدي قال : أتانا كتاب عمر رضى الله عنه ونحن مع عتبة^(٧) بن فرقد بأذربيجان [^(٨) «أن رسول الله ﷺ»] نهى عن الحرير^(٩) .

ومما انفرد به البخارى حديث هشام الدستوائى قال : كتب إلى يحيى ابن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى»^(١٠).

(١) الكفاية ص ٣٤٥

(٢) سقطت كلمة «من» من ح

(٣) بتشديد الراء ، التقى ، أبو سعيد أو أبو الورد الكوفى كاتب المغيرة ومولاه ، ثقة ، من الثالثة ، انظر

التفريب ص ٥٣٩

(٤) صحيح البخارى ٣/٣٤٠ ، وصحيح مسلم ٣/١٣٤١ ، وانظر أيضا التدريب ٥٦/٢ - ٥٧

(٥) صحيح البخارى ٥/١٧٠ ، وصحيح مسلم ٣/١٣٥٦ ، وانظر أيضا الجمع بين رجال الصحيحين ٢/٦٢٨ ،

والتدريب ٥٧/٢

(٦) صحيح البخارى ٦/٣٣ ، ٤٥ ، ١٢٠ ، ١٥٦ ، وصحيح مسلم ٣/١٣٦٢ ، وانظر أيضا التدريب ٥٧/٢

(٧) فى ح «دقة» وهو تحريف

(٨) سقط ما بين المعكوفين من ح و ه

(٩) صحيح البخارى ١٠/٢٨٤ ، وصحيح مسلم ٣/١٦٤٢ ، ١٦٤٣

(١٠) صحيح البخارى ٢/١١٩

وعما انفرد به مسلم حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص قال : كتبت^(١) إلى جابر ابن سمرة رضي الله عنهما مع غلامى نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ قال : فكتب إلى سمعت رسول الله ﷺ يوم الجمعة عشية رجم الأسلمي ، فذكر الحديث^(٢) ، بل روى البخارى عن شيخه بالمكاتبة حيث قال فى باب اذا حثت ناسيا فى الأيمان والندور^(٣) : كتب إلى محمد بن بشار ، وذكر حديثا للشعبي عن البراء ولم يقع له بهذه الصيغة عن أحد من مشايخه سواه ، وكأنه لم يسمع منه هذا الحديث بخصوصه فرواه عنه بالمكاتبة ، وإلا فقد أكثر عنه فى صحيحه بالسماع ، وكذا روى بها أبو داود فى سننه^(٤) فقال : كتب إلى حسين بن حريث أبو عمار المروزى ، فذكر حديثا .

[نكتفى معرفة المكتوب له خط الكاتب فى المكاتبة ؟] (ويكتفى) فى الرواية بالكاتبة (أن يعرف المكتوب له) بنفسه ، وكذا — فيما يظهر — بإخبار ثقة معتمد (خط) الكاتب (الذى كاتبه) و إن لم تقم البينة على الكاتب^(٥) بروايته^(٦) وهو يكتب ذلك [^(٧) أو بالشهادة عليه أنه خطه] أو بمعرفة أنه خطه ، للتوسع فى الرواية .

(وأبطله قوم) فلم يجوزوا الاعتماد على الخط ، واشترطوا البينة بالرؤية أو الإقرار (للاشتباه) فى الخطوط ، بحيث لا يميز أحد الكاتبين عن الآخر ، ومنهم الغزالي فإنه قال فى المستصفى^(٨) : إنه لا يجوز أن يرويه^(٩) عنه لأن روايته شهادة عليه بأنه قاله

(١) فى ز و كتب ،

(٢) صحيح مسلم ١٤٥٣/٣ ، وانظر أيضا الجمع بين رجال الصحيحين ٦٢٨/٢ ، وفتح المغيب للعراق ١٠/٣ ، والتدريب ٥٧/٢

(٣) ٥٥٠/١١ ، وانظر أيضا الجمع بين رجال الصحيحين ٦٢٨/٢ ، وفتح المغيب للعراق ١٠/٣ ، والتدريب ٥٦/٢

(٤) ٤٥/٦ ، والحديث المشار اليه عن ابن عباس قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى لا تمنع يد لامس ، قال : غريبها ، قال : أخاف أن تتبعها نفسى ، قال : فاستمنع بها ،

(٥) فى ح و ه و المكاتب ،

(٦) فى ز و روايته ، وهو خطأ

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٨) ١٦٦/١

(٩) فى ز و أن يروي ، باسقاط المفعول

والخط لا يعرفه^(١) يعني جزما ، و (لكن ردا) هذا ، وقال ابن الصلاح : إنه غير مرضى (لندرة اللبس) والظاهر أن خط الإنسان لا يشتبه بغيره ولا يقع فيه إلباس^(٢) ، وكذا قال ابن أبي الدم : ذهب بعض المحدثين وغيرهم ، إلى أنه لا يجوز الاعتماد على الخط من حيث أن الخط يتشابه ، أخذاً من الحاكم في أنه لا يجوز له العمل بما يرد عليه من المكاتب الحكيمة من قاض آخر إذا عرف الخط على الصحيح ، وهذا وإن كان له اتجاه^(٣) في الحكم فالأصح الذي عليه العمل يعني سلفا وخلفا هنا جواز الاعتماد على الخط ، لأنه ﷺ كان يبعث كتبه إلى عماله فيعملون بها واعتمادهم على معرفتها^(٤) .

قلت : وإليه ذهب الأصطخري حيث اكتفى بكتاب القاضي المجرى عن الإشهاد إذا وثق القاضي المكتوب إليه بالخط والختم^(٥) ، والصحيح ما تقدم ، وباب الرواية على التوسعة ، بل صرح في زوائد الروضة^(٦) باعتماد خط المفتي إذا أخبره من يقبل خبره أنه خطه أو كان يعرف خطه ولم يشك في فروع ، منها لو وجد بخط أبيه الذي لا يشك فيه ديناً على أحد ساغ له الخلف فيه ، وحينئذ فمحكاة الخطوط فيها من المحذور ما لا يخفى ، فيتعين اجتنابه ، وإن حاكى حافظ دمشق ، الشمس بن ناصر الدين خط الذهبي^(٧) ثم حاكاه^(٨) بعض تلامذته في طائفة .

[عبارة الراوى بطريق المكاتب] (وحيث أدى) المكاتب ما تحمله من ذلك فبأى صيغة يؤدى (فالليث) بن سعد (مع منصور) هو^(٩) ابن المعتمر (استجازا) إطلاق (أخبرنا وحدثنا جوازا) لأنهما ، كما سلف قريبا ، قالوا : أليس إذا كتبت إليك فقد حدثتك ،

(١) في ح . لا يعرف ،

(٢) في ح . الإلباس ، وانظر علوم الحديث ص ١٥٤ . والارشاد للنووي ٣٠٨/١ ، والتقريب له ص ٢٠

وفتح المغني للعراق ١١/٣ ،

(٣) في ز . اتحاد ،

(٤) لم نقف عليه

(٥) وهو قول الحسن والعنبري وأبي ثور أيضا ، انظر لذلك المفتي لابن قدامة ٩٦/٩ ، وفتح الباري ١٤٣/١٣

(٦) ١٥٧/١١

(٧) انظر لحظ الإلحاط ص ٣١٩ ، وذيل طبقات الحفاظ ص ٣٧٨ ، والضوء للامع ١٠٥/٨

(٨) في ز . ثم حكى وحاكاه ،

(٩) سقطت كلمة هـ ، من ح و هـ

وكذا قال لوين^(١)؛ كتب إلى ، وحديثي واحد^(٢) ، ولكن الجمهور من أهل الحديث قد منعوا الإطلاق (وصححوا التقييد بالكتابة) فيقول: ثنا أو أنا كتابة أو مكتبة، وكذا كتب إلى إن كان بخطه ونحو ذلك ، (وهو) كما قال ابن الصلاح تبعا للخطيب (الذي يليق به) مذاهب أهل التحري في الرواية والورع و (النزاهة) أي التباعد عن إيهام التليس^(٣)، قال الحاكم: الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى أن يقول فيما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازة: كتب إلى فلان^(٤)، وكذا قال الخطيب: كان جماعة من أئمة السلف يفعلونه^(٥).

السادس : إعلام الشيخ

وهل لمن أعليه الشيخ بما	يرويه أن يرويه فجزما
بمنعه الطوسي ، وذا المختار	وعدة كابن جريج صاروا
إلى الجواز وابن بكر نصره	وصاحب الشامل جزما ذكره
بل زاد بعضهم بأن لو منعه	لم يمتنع كما إذا قد سمعه
ورد كاسترعاء من يحمل	لكن إذا صح عليه العمل

(١) هو محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي الكوفي المصيصي العلاف ، المعروف بلوين ، لقب به لأنه كان يبيع الدواب فيقول : هذا الفرس له لوين . هذا الفرس له قديد . وقيل غير ذلك ، ثقة ، صالح ، صدوق ، توفي (٢٤٥ أو ٢٤٦ هـ) تأريخ بغداد ٢٩٢/٥ ، ٢٩٦ ، وسير أعلام النبلاء . ٥٠٠/١١ - ٥٠٢ ، والتهذيب ١٩٨/٩ - ١٩٩

(٢) الكفاية ص ٣٤٥

(٣) الكفاية ص ٣٤٢ . وعارم الحديث ص ١٥٥ ، وانظر أيضا الارشاد للنووي ٣٠٩/١ - ٣١٠ ، وفتح المغيث للعراقي ١١/٣ ، وفتح الباقي ١٠٦/٢ ، والبايع الحديث ص ١٢٥ ، والتقرير والتحجير ٢٨٤/٢

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٣٢٣ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٥٢ ، وفتح المغيث للعراقي ١١/٣ ، وفتح الباقي ١٠٦/٢

(٥) الكفاية ص ٣٤٣

القسم (السادس) من أقسام أخذ الحديث و تحمله (إعلام الشيخ) الطالب لفظاً^(١) بشيء من مرويه من غير إذن له في روايته عنه ، وأخر^(٢) مع كونه صريحاً عن الكتابة التي هي الإعلام ، كناية لما فيها من التصريح بالإذن في أحد نوعيها (وهل لمن أعلمه الشيخ بما يرويه) حديثاً فأكثر ، عن شيخ فأكثر ، حسب ما اتفق له وقوعه سماعاً أو إجازة أو غيرهما من أقسام التحمل مجرداً عن التلفظ بالإجازة (أن يرويه) أم لا (فجزأ بمنعه) أبو حامد (الطوسي) بضم المهملة من الشافعيين وأئمة الأصول ، حيث قطع به ، ولم يحك غيره فيما حكاه ابن الصلاح عنه^(٣) ، والظاهر — كما قال المصنف^(٤) — إنه الغزالي وإن كان في أصحابنا ممن وقفت عليه إثنان كل منهما أحمد بن محمد ويعرف بأبي حامد الطوسي^(٥) ، لكونهما^(٦) لم يذكر لهما تصانيف ، والغزالي ولد بطوس ، وكان والده يبيع غزل الصوف في دكان^(٧) بها ، وقيل : لأنه نسب إلى غزالة بالتخفيف ، قرية من قراها ، ولكنه خلاف المشهور^(٨) لاسيما والمسئلة كذلك في المستصفي^(٩) و عبارته : أما إذا اقتصر على قوله هذا مسموعى من فلان ، فلا تجوز له الرواية عنه ، لأنه لم يأذن له فيها يعنى^(١٠) بلفظه ولا بما^(١١) يتنزل منزله ، وهو تلفظ

(١) سقطت كلمة و لفظاً ، من ح

(٢) زاد في ز و تحمله ،

(٣) علوم الحديث ص ١٥٦ ، وانظر أيضاً الارشاد للنوى ٣١٢/١ ، وفتح المغيب للعراق ١٢/٣ ، وفتح الباقي ١٠٧/٢ ، والتدريب ٥٩/٢

(٤) في فتح المغيب ١٢/٣ ، وانظر أيضاً فتح الباقي ١٠٧/٢

(٥) أحدهما أحمد بن محمد بن اسماعيل بن نعيم الطوسي الاسماعيلي ، أبو حامد ، الفقيه المحدث الراشد ، توفي (٥٣٤٥ هـ) الطبقات الكبرى للسبكي ٤٠/٣ ، وثانيهما : أحمد بن منصور بن عيسى الطوسي الحافظ الفقيه الأديب المزكي ، أبو حامد ، توفي (٥٣٤٥ هـ) الطبقات الكبرى للسبكي وهما ٥٧/٣

(٦) في ح و لكنهما ، وهو خطأ

(٧) في ح و مكان ، بدل دكان ،

(٨) انظر لذلك وفیات الأعيان ٩٨/١ ، واللباب ٣٧٩/٢

(٩) ١٦٥/١ ، وانظر أيضاً فتح المغيب للعراق ١٢/٣ ، وفتح الباقي ١٠٧/٢ ، والتدريب ٥٩/٢

(١٠) في ح و ه و معنى ،

(١١) سقطت كلمة و بما ، من ز

القارئ عليه وهو يسمع وإفراره به ولو بالسكوت حتى يكون^(١) قول الراوى عنه السامع ذلك ثنا وأنا ، صدقا وإن^(٢) لم يأذن له فيه ، وإذا كان كذلك فلعلة — كما قال فى المستقصى^(٣) — لا تجوز^(٤) روايته عنه لحال يعرفه فيه وإن سمعه يعنى^(٥) كما قررناه فى ثانى نوعى المناولة عن القاضى أبى بكر الباقلانى ، ولم ينفرد بالمنع ، بل منع ذلك جماعة من المحدثين وأئمة الأصول^(٦) كما قاله عياض^(٧) (وذا) أى المنع هو (المختار) لابن الصلاح وغيره^(٨) ، وقول السيف الآمدى فى ثانى نوعى الكتابة : إنه لا يروى إلا بتسايط من الشيخ كقوله فاروه عنى أو أجزت لك روايته ، وكذا ابن القطان والماوردى يقتضيه^(٩).

(وعدة) من الأئمة كثيرون^(١٠) (كابن جريج)^(١١) عبد الملك ابن عبد العزيز [وعبيد الله بن عمر^(١٢) العمرى وأصحابه المدنيين ، كالزهرى وطوائف من المحدثين ، ومن الفقهاء كعبد الملك بن حبيب من المالكية ، ومن الأصوليين كصاحب المحصول وأتباعه ، ومن أهل الظاهر (صاروا إلى الجواز^(١٣))] قال الواقدى : قال ابن أبى الزناد : شهدت ابن جريج جاء إلى هشام بن عروة فقال :

- (١) فى ح و ه ، تكون ،
- (٢) فى ح ، وإنه ،
- (٣) فى ح و ه ، المستقصى ، وهو تحريف
- (٤) فى بقية النسخ ، لا يجوز ،
- (٥) سقطت كلمة « يعنى » من ن
- (٦) فى ح و ه ، الأصوليين ،
- (٧) الاماع ص ١١١ - ١١٢ ، وانظر أيضا الكفاية ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، و الارشاد للنووى ٣١٢/١ ، والتقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيـث للعراقى ١٢/٣
- (٨) علوم الحديث ص ١٥٦ ، و الارشاد للنووى ٣١٣/١ ، والتقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيـث للعراقى ١٢/٣ وفتح الباقي ١٠٧/٢
- (٩) مصادر أقوالهم تقدمت
- (١٠) فى ح و ه ، أئمة كثيرين ،
- (١١) سقط ما بين المعكوفتين من ح و ه
- (١٢) سقطت كلمة « عمر » من ن
- (١٣) انظر لذلك الاماع ص ١٠٨ ، والمحصول ٦٤٤/١/٢ ، والكفاية ص ٣١٨ ، وعلوم الحديث ص ١٥٥ ، و الارشاد للنووى ٣١٠/١ ، وفتح المغيـث للعراقى ١٢/٣ ، والتدريب ٥٨/٢ ، ٥٩

الصحيفة التي أعطيتها فلانا هي حديثك ؟ قال نعم ، قال : الواقدي : فسمعت ابن جريج بعد يقول : ثنا هشام^(١) ، وحكاه عياض عن الكثير^(٢) ، وأجيب بكون مذهب عبد الملك بن حبيب الجواز بن غمزه بروايته عن أسد بن موسى مع قول أسد إنما طلب مني كتي لينسخها فلا أدري ما صنع ، أو نحو هذا^(٣) ، بل في هذه الصورة زيادة على الإعلام المجرد^(٤) وهي المناولة المجردة أيضاً ، ولا يخدش في ذلك كون أسد لا يحيز الإجازة (و ابن بكر) هو الوليد الغمري في كتابه الوجازة اختاره و (نصره) بل (و) أبو نصر ابن الصباغ (صاحب الشامل جز ما ذكره) أي ذكره جازما به^(٥) ، و الحجة للجواز القياس على الشهادة فيما إذا سمع المقرير بشيء وإن لم يأذن له كما تقدم في المناولة المجردة^(٦) . وقال عياض : إن اعترافه له به وتصحيحه أنه من روايته كتحديثه له بلفظه أو قراءته عليه وإن لم يحز له^(٧) ، (بل زاد بعضهم) وهو الرامهرمزي أحد من اختاره ، فيما حكاه ابن الصلاح تبعاً لعياض^(٨) ، فصرح (بأن) أي بأنه (لو منعه) من روايته عنه بعد إعلامه بأنه من مرويّه صريحاً بقوله لا تروه عنى أولاً أجزئه لك (لم يمتنع)^(٩) بذلك عن روايته ، يعني فإن الإعلام طريق يصح التحمل به والاعتماد عليه في الرواية به عنه ، فمنعه من ذلك بعد وقوعه غير معتبر ، ولذا قال عياض : وما قاله

(١) الإلماع ص ١١٥

(٢) الإلماع ص ١٠٨ ، وانظر أيضاً فتح المغيب للعراق ١٢/٣

(٣) انظر تاريخ علماء الأندلس ٢٧١/١ ، وترتيب المدارك ٧٣/٣ ، و سير أعلام النبلاء ١٠٦/١٢ ، والتهذيب ٢٩١/٦ ، واللسان ٦٠/٤

(٤) في ح و هـ « المجردة » وهو خطأ

(٥) انظر لقولهما ، علوم الحديث ص ١٥٥ ، و الارشاد للنووي ٣١٠/١ - ٣١١ ، و التقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيب للعراق ١٢/٢

(٦) انظر الكفاية ص ٣٤٦ ، وفتح الباقي ١٠٧/٢

(٧) الإلماع ص ١٠٨

(٨) انظر المحرر الفاصل ص ٤٥١ - ٤٥٢ ، والكفاية ص ٣٤٨ ، والإلماع ص ١١٠ . وعلوم الحديث ص ١٥٥ - ١٥٦ ، و الارشاد للنووي ٣١١/١ ، و التقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيب للعراق ١٢/٣ ، والتدريب ٥٩/٢

(٩) في هـ « لا يمتنع »

صحيح لا يقتضى النظر سواه^(١) . (كما) أنه لا يمتنع (إذا) منعه من التحديث بما (قد سمعه) لالعله وريية في المروى لكونه هنا أيضا قد حدثه يعنى إجمالاً ، وهو شىء لا يرجع فيه ، كما سلف في ثامن الفروع التى قبيل الإجازة ، (و) لكن قد (رد) أى القول بالجواز (ك) ما فى مسألة (استرعاء) الشاهد (من يحمل) به الشهادة حيث لا يكفى إعلامه بذلك أو سماعه منه فى غير مجلس الحكم بل لا بد أن يأذن له أن يشهد على شهادته لجواز^(٢) أن يمتنع من إقامتها لتشكك أو إرتياب يدخله عند أدائها أو الاستئذان فى نقلها عنه ، فكذلك هنا أشار إليه عياض^(٣) قال ابن الصلاح : وهذا مما تساوت فيه الرواية والشهادة ، لأن المعنى يجمع بينهما فيه وإن افترقنا فى غيره^(٤) . انتهى .

وما خدش به عياض فى الاستواء من كونه إذا سمعه يؤديها عند الحاكم تسوغ له الشهادة عليه بدون إذن على المعتمد ، وكذا لو سمعه يشهد شخصاً ، أو سمعه يبين السبب كما ألحقهما غيره بها^(٥) ، قد يحجب عنه بأن بذلك كله زال ما كنا نتوهمه من احتمال أن يكون فى نفسه ما يمنعه من إقامتها ، كما أنه يسوغ لمن قرأ أو سمع رواية ذلك بغير إذن إنفاقاً ، بل ويمكن التخلص بهذا أيضاً من منع بعض المتأخرين صحة القياس على الشهادة فى غير مجلس الحكم وقال إنما يصح إذا كان بمجلس الحكم^(٦) ، وقرر المنع بأن الرواية لا تتوقف^(٧) على مجلس الحكم ، لأنها شرع عام والإثبات بأن المؤثر هو الشهادة فى مجلس الحكم ، كما أن قول الراوى أرويه عن فلان : مؤثر فى إيجاب العمل مع الثقة ، وذلك يقتضى جواز الرواية بغير إذن ، قال : وعلى تقدير صحة القياس فى الصورة الأولى فالشهادة على الشهادة نياية فاعتبر فيها الإذن . ولهذا لو قال له

(١) الاملاص ص ١١٠ وانظر أيضا المصادر السابقة

(٢) فى ح و هـ ، جواز ،

(٣) الاملاص ص ١١٢ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢/٣ - ١٣

(٤) علوم الحديث ص ١٥٦ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ١٢/٣ - ١٣ ، وفتح الباقي ١٠٨/٢ - ١٠٩

(٥) الاملاص ص ١١٢ ، وفتح المغيث للعراقى ١٢/٣

(٦) فى ح ، مجلس للحكم ،

(٧) فى ح و هـ ، لا يتوقف ،

بعد التحمل : لا تؤد عنى امتنع عليه الأداء بخلاف الرواية ، وهذا ليس على إطلاقه بل منعه لريبة ، وعلة مؤثرة^(١) ، [^(٢) وحينئذ فسا قاله ابن الصلاح من استوائهما في هذه المسئلة صحيح] وترجع توجيه المنع بدون إذن في الرواية وهو الذى مشى عليه شيخنا^(٣) (لكن إذا صح) عند أحد من المتقدمين كما عليه ابن الصلاح أو المتأخرين على المختار^(٤) ما حصل الإعلام به من الحديث بحيث حصل الوثوق به ، يجب (عليه العمل) بمضمونه إن كان أهلا ، وإن لم تجز له روايته لأن العمل تكفى^(٥) فيه صحته فى نفسه ، ولا يتوقف على أن تكون له به رواية كما سلف فى نقل الحديث من الكتب المعتمدة^(٦) .

و حكى عياض عن محقق الأصوليين أنهم لا يختلفون فيه^(٧) مع ذهاب بعضهم إلى منع الرواية به كما تقدم وإن كان مقتضى منع أهل الظاهر ومن تابعهم من العمل بالمرئى بالإجازة كالمرسى ، منعه هنا من باب أولى .

ولذا قال البلقيني هنا^(٨) : كلام ابن حزم السابق ، يعنى فى الإجازة ، يقتضى^(٩) منع هذا أيضا^(١٠) .

السابع : الوصية بالكتاب

وبعضهم أجاز للوصى له بالجزء من راو قضى أجله
يرويـه أو لفسر أرادـه و رد ما لم يرد الوجداه

القسم (السابع) من أقسام أخذ الحديث وتحمله (الوصية) من الراوى

- (١) وما ذكره المؤلف من كلام بعض المتأخرين لم نقف عليه .
- (٢) رفع ما بين المكوفين فى ح و ه قبل د وهذا ليس على إطلاقه .
- (٣) النزهة ص ١٢٣ - ١٢٤
- (٤) زاد فى ز د هو .
- (٥) فى ح و ه « يكفى » بالياء .
- (٦) انظر علوم الحديث ص ١٢-١٣ ، ١٥٧ ، والارشاد للنوى ٢٨/١ - ٢٩ ، ٣١٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٥/٢ و ١٣/٣ ، وفتح الباقي ١٠٩/٢ ، والباعث الخيث ص ٢٨
- (٧) الاملاء ص ١١٠ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ١٣/٣ ، والتدريب ٥٩/٢
- (٨) فى ح و ه « هذا »
- (٩) فى ح و ه « تقتضى »
- (١٠) محاسن الاصطلاح ص ٢٩٠ كما فى هامش الارشاد للنوى ٣١٣/١

عند موته أو سفره للطالب (بالكتاب) أو نحوه من مرويّه . (و بعضهم)
 كمحمد بن سيرين (أجاز للموصى له) المعين واحداً فأكثر (بالجزء) من أصوله
 أو ما يقوم مقامها^(١) ، فأكثر ، و لو بكتبه كلها (من راو) له رواية بالموصى^(٢)
 به من غير أن يعلمه صريحا بأن هذا من مرويّه^(٣) ، حين (قضى أجله) بالموت
 [(يرويّه) أى أن يرويّه] كما فعل أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري .
 أحد الأعلام من التابعين حيث أوصى عند موته وهو بالشأم إذ هرب إليها لما أريد
 للقضاء ، بكتبه إلى تليذه أيوب السخيتاني إن كان حيا وإلا فلتحرق . ونفذت وصيته ،
 وجئ بالكتاب الموصى بها من الشأم لآيوب الموصى له ، وهو بالبصرة ، وأعطى في
 كراتها بضعة عشر درهما ، ثم سأل ابن سيرين أيجوز له التحديث بذلك ؟ فأجازه^(٤) ، رواه
 الخطيب في الكفاية^(٥) (أو) حين توجه^(٦) (لسفر أرادّه)^(٧) إلحاقا له بالموت^(٨) بل
 عزى شيخنا الجواز في ذلك كله لقوم من الأئمة المتقدمين^(٩) ، و قال ابن أبي الدم : إن
 الرواية بالوصية مذهب الأكثرين^(١٠) ، وسبقهما القاضي عياض فقال : هذا طريق قد روى
 فيه^(١١) عن السلف المتقدم إجازة الرواية به ثم عللها بأن في دفعها له نوعا من الإذن
 وشبها من العرض والمناولة . قال وهو قريب من الضرب الذي قبله^(١٢) (و) لكن (رد)

(١) في ح . د مقامه . و في ه . د مقام .

(٢) زاد في ز . د له .

(٣) زاد في ح و ه . د سواء كانت الوصية بذلك .

(٤) ورد ما بين المكوفين في ح و ه قبل . رواه الخطيب في الكفاية ، الآتي

(٥) في ح و ه . د فجاز له .

(٦) ص ٣٥٢ ، وانظر أيضا ، الجامع له ص ٦٢ ، المحدث الفاصل ص ٤٥٩ ، والاماع ص ١١٦ ، وطبقات

ابن سعد ١٨٥/٧ ، وتذكرة الحفاظ ٩٤/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٧٣/٤ ، وفتح المغيث للعراق ١٣/٣ - ١٤

(٧) في ح و ه . د توجهه .

(٨) زاد في ح و ه . د فانه يجوز أيضا .

(٩) في ح و ه . د بالوصية بعد الموت ، بدل د له بالموت .

(١٠) التزمه ص ١٢٣ ، وانظر أيضا فتح الباقي ١١٠ / ٢

(١١) لعل ذلك في كتابه تدقيق النية في تحقيق الرواية ،

(١٢) في ز . د فيها .

(١٣) الاماع ص ١١٥ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراق ١٤/٣ ، وفتح الباقي ١١٠/٢ ، والتدريب ٦٠/٢

القول بالجواز حسبما جئنا إليه الخطيب ، بل ^(١) نقله عن كافة العلماء ، وذلك أنه قال : ولا فرق بين الوصية بها وابتياعها بعد موته في عدم جواز الرواية إلا على سبيل الوجادة قال وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم إلا أن تكون تقدمت من الراوى إجازة للذى سارت إليه السكت برواية ما صح عنده من سماعاته ، فإنه يجوز أن يقول حينئذ فيما يرويه منها : أنا وثنا على مذهب من أجاز أن يقال ذلك في أحاديث الإجازة ^(٢) وتبعه ابن الصلاح حيث قال : إن القول بالجواز بعيد جداً ، وهو زلة العالم (ما لم يرد) القائل به (الوجادة) الآتية بعد أى الرواية بها ، قال ولا يصح تشبيهه بواحد من قسمي الإعلام والمناولة ، فإن لمجوز ^(٣) بهما مستندا ذكرناه لا يتقرر مثله ولا قريب منه ههنا ^(٤) ، قال شيخنا : وفيه نظر ، لأن الرواية بالوصية نقلت عن بعض الأئمة ، والرواية بالوجادة لم يجوزها أحد من الأئمة إلا ما نقل عن البخارى في حكاية قال فيها : وعن كتاب أبيه بتيقن أنه بخط أبيه دون غيره ^(٥) ، فالقول بحمل الرواية بالوصية على الوجادة غلط ظاهر ^(٦) ، وسبقه ابن أبي الدم فقال : الرواية بالوجادة لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية ، فهي على هذا أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف ، فالقول بأن قول ^(٧) من أجاز الرواية بالوصية ، مؤول على ارادة الرواية بالوجادة ^(٨) مع كونه لا يقول بصحة الرواية بالوجادة ، غلط ظاهر ^(٩) ، وفيه نظر ، فقد عمل بالوجادة جماعة من المتقدمين كما سيأتى قريباً ، وعلى كل حال فالبيان هو الحق المتعين لأن الوصية ليست بتحديث لا إجمالاً ولا تفصيلاً ولا تتضمن

(١) سقطت كلمة « بل » من ح

(٢) الكفاية ص ٣٥٢ - ٣٥٣

(٣) في ح « للجوز »

(٤) علوم الحديث ص ١٥٧ ، وانظر أيضاً الارشاد للنوى ٣١٤/١ ، والتقريب له ص ٢٠ ، وفتح المغيث

للإمام ١٤/٣ ، وفتح الباقي ١١٠/٢ ، والتدريب ٦٠/٢ ، والباعث الخ ١٢٦ - ١٢٧

(٥) انظر لقول البخارى الصلة ٢٤٣/١ ، والاملاء ص ٣٢ ، والطبقات الكبرى للسبكي ٢٤١/٢

(٦) اليه اشار الانصارى في فتح الباقي ١١٠/٢ ، ولم نقف على نص كلام الحافظ في موضع آخر .

(٧) في ح و ه « قوله »

(٨) في ث « الإجازة » وهو تحريف

(٩) لعل ذلك في كتابه تدقيق العناية في تحقيق الرواية ، وانظر لذلك أيضاً فتح الباس ١١٠/٢ ، والتدريب

٦٠/٢ ، وشرح الكوكب المنير ٥٢٥/٢

الإعلام لا صريحاً ولا كناية ، على أن ابن سيرين المفتى بالجواز كما تقدم توقف فيه بعد ، وقال للسائل نفسه : لا أمرك ولا أنهاك^(١) ، بل قال الخطيب عقب حكايته : يقال : إن أيوب كان قد سمع تلك الكتب غير أنه لم يكن يحفظها فلذلك استفتى ابن سيرين في التحديث منها ، ويدل لذلك أن ابن سيرين ورد عنه كراهة الرواية من الصحف التي ليست مسموعة ، فقال ابن عون : قلت له ما تقول في رجل يجد الكتاب أيقروه أو ينظر فيه ؟ قال : لا حتى يسمعه من ثقة ، فإن هذا يقتضى المنع من الرواية بالإجازة فضلاً عن الوصية ، ونحوه قول عاصم الأحول : أردت أن أضع عنده كتاباً من كتب العلم فأبى أن يقبل ، وقال : لا يلبث^(٢) عندي كتاب^(٣) .

الثامن : الوجادة

و جدته مولدا ليظهر	ثم الوجادة وتلك مصدر
بخط من عاصرت أو قبل عهد	تغاير المعنى وذاك إن تجد
فقل : بخطه وجدت ، واحترز	ما لم يحدثك به ولم يحز
عنه ، أو أذكر : قيل أو ظننت	إن لم تثق بالخط قل : وجدت
قد شيب وصلا ما ، وقد تسهلوا	و كـله منقطع و الأول
تقبـح ^(٥) إن أوهم أن نفسه	فيه بعن ، قال وهذا ^(٤) دلـسه
حدثنا ، أخبرنا ، و ردأ	حدثه به و بعض أدى
لم يره وبالوجوب جزمـا	و قيل في العمل إن المعظما

(١) تقدم ذكر المراجع فانظر هناك

(٢) في ح . لا يبيت ،

(٣) والكناية ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ، وقول الأحول أخرجه أيضا الفسوى في المعرفة والتاريخ ٣/٥٥

(٤) في ع . وذا ،

(٥) في ع . يقبح ،

بعض المحققين وهو الأصوب و لابن إدريس الجواز نسبوا
وإن يكن بغير خطه فقل قال ونحوها وإن لم يحصل
بالنسخة الوثوق قل : بلغنى و الجزم يرجى حمله للفظن^(١)

القسم (الثامن) من أقسام أخذ الحديث ونقله (الوجادة ، ثم) إلى ما تقدم
(الوجادة) بكسر الواو (و تلك) أى لفظ الوجادة (مصدر وجدته مولدا) أى غير
مسموع من العرب ، بمعنى أن أهل الاصطلاح — كما أشار إليه المعاني بن ذكرى
النهرى — ولدوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة
ولا مناولة ، اقتفاء للعرب في التفريق بين مصادر « وجد » للتمييز بين المعاني المختلفة^(٢)
(ليظهر تباين المعنى وذاك) أى قسم الوجادة اصطلاحاً نوعان : حديث وغيره ، فالأول
(إن تجد بخط) بعض (من عاصرت) سواء لقيته أم لا (أو) بخط بعض من (قبل)
من لم تعاصره من (عهد) وجوده فيما مضى في تصنيف له أو لغيره ، وهو يرويه من
الحديث المرفوع وكذا الموقوف وما أشبهه (ما لم يحدثك به ، ولم يحزن) لك روايته
(فقل) حسبما استمر عليه العمل قديماً وحديثاً كما صرح به النووي^(٣) فيما تورده من
ذلك ما معناه (بخطه) أى بخط فلان (وجدت) وكذا وجدت بخط فلان ، ونحو ذلك
كقرأت بخط فلان ، أو في كتاب فلان بخطه قال أنا فلان بن فلان . وتذكر شيخه وتسوق
سائر الإسناد والمتن ، أو ما وجدته بخطه ونحو ذلك^(٤) ، (واحترز) عن الجزم (إن لم
تثق بـ) ذاك (الخط) [بطريقه المشروح في المكتبة] بل (قل وجدت عنه) أى عن

(١) في ح و م ، للفظى ،

(٢) انظر علوم الحديث ص ١٥٧ والارشاد للنوى ٣١٥/١ ، والتقريب له ص ٢١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٤/٣

والتقييد والابضاح ص ١٦٧ ، وفتح الباقي ١١١/٢ - ١١٢ ، والتدريب ٦٠/٢

(٣) في الارشاد ٣١٥/١ - ٣١٩ ، والتقريب ص ٢٠ ، وكذا صرح ابن الصلاح في علوم الحديث

ص ١٥٨ - ١٥٩ ، فلم يصب المؤلف في العدول عنه ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ١٤/٣ - ١٦ ،

وفتح الباقي ١١١/٣ - ١١٥

(٤) زاد هنا في ح و ه ، ولا تجزم بذلك إلا أن وثقت على الوجه المشروح في المكتبة بأنه خطه .

(٥) ورد ما بين المعكوفتين في ح و ه مع تغير قليل قبل د واحترز ، كما سبق

فلان أو بلغنى عنه أو أذكر وجدت بخط قيل إنه خط فلان ، أو قال لى فلان إنه خط فلان ، (أو ظننت) أنه خط فلان أو^(١) ذكر كاتبه^(٢) أنه فلان ابن فلان ونحو ذلك من العبارات المفصحة بالمستند فى كونه خطه ، فإن كان بغير خطه فالتعبير عنه يختلف بالنظر للوثوق به وعدمه كما سيأتى فى النوع الثانى قريبا .

ثم إن ما تقدم من^(٣) التقييد بمن لم يحز هو الذى اقتصر عليه عياض وتبعه ابن الصلاح^(٤) ، لأنه إنما أراد التكلم على الوجادة الخالية عن الإجازة أى مستند صحيح فى الرواية أو العمل ، وإلا فقد استعملها غير واحد من المحدثين مع الإجازة فيقال وجدت بخط فلان وأجازه لى^(٥) ، [وهو - كما قاله المصنف - واضح^(٦)] وربما لا يصرح بالإجازة كقول عبد الله بن أحمد : وجدت بخط أبى ثنى فلان^(٨) ، [^(٩) ولفظ الوجادة يشملهما] (وكله) أى المروى بالوجادة المجردة سواء وثقت بكونه خطه أم لا (منقطع) أو معلق ، فقد قال الرشيد العطار فى الفرر^(١٠) المجموعة له : الوجادة داخلة فى باب المقطوع عند علماء الرواية ، بل قد يقال إن عدده من التعليق أولى من المنقطع ومن المرسل يعنى بالنظر لثالث الأقوال فى تعريفه ، وإن أجاز جماعة من المتقدمين الرواية عن الوجادة فى الكتب مما ليس بسماع لهم ولا إجازة كما ذكره

(١) كلمة « أو » ساقطة من ح

(٢) فى ز « كاتبه أو كاتبه »

(٣) فى نسخة على هامش الأصل « من »

(٤) الإلماع ص ١١٧ ، و علوم الحديث ص ١٥٨ ، و انظر أيضا الارشاد للنووى ٢١٥/١ ، و التقريب له

ص ٢١ ، وفتح المغيـث للعراقى ١٥/٣

(٥) انظر فتح المغيـث للعراقى ١٥/٣ ، والتقييد والإيضاح ص ١٦٨ ، وفتح الباقي ١١٣/٢

(٦) ورد ما بين المعكوفتين فى ز بعد « ولفظ الوجادة يشملهما »

(٧) راجع لقول العراقى المصنف فتح المغيـث له ١٥/٣ ، وفتح الباقي ١١٣/٢

(٨) مسند أحمد ٩٩/١ ، و انظر أيضا مناقب الشافعى لابن أبى حاتم ص ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

والباعث الحديث ص ١٢٧

(٩) وقعت هذه العبارة والماضية فى (٦) هنا فى ح و ه على الوجه الآتى ؛ « وذلك الاستعمال واضح

كما قال المصنف لشمول اللفظ له »

(١٠) فى ح و ه « القدر » وهو تحريف ، ولم يتيسر لنا الوصول إليه ، ولم نجد كلامه هذا فى موضع آخر

الخطيب في الكفاية^(١) و قد لذلك بابا و ساق فيه عن ابن عمر أنه وجد في قائم سيف أبيه عمر رضى الله عنهما^(٢) صحيفة فيها كذا .

و عن يحيى^(٣) بن سعيد القطان قال : رأيت في كتاب عندي عتيق لسفيان الثوري حدثني عبد الله بن^(٤) ذكوان أبو الزناد وذكر حديثا .

و عن يزيد بن حبيب قال : أودعني فلان كتابا أو كلمة تشبه هذه فوجدت فيه عن الأعرج قال : وكان يحدثنا بأشياء مما في الكتاب ولا يقول : أنا ولا ثنا في آخرين^(٥) ، فالظاهر أن ذاك ممن سمعوا منه في الجملة وعرفوا حديثه مع إيرادهم له وجدت أورأيت ونحوهما مع أنه قد ذكره الرواية عن الصحف غير المسموعة غير واحد من السلف كما حكاه الخطيب أيضا ، وساق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : إذا وجد أحدكم كتابا فيه علم لم يسمعه من عالم فليدع بأناه وماء فلينتعه فيه حتى يختلط سواده مع بياضه .

وعن وكيع قال : لا ينظر في كتاب لم يسمعه لا يأمن أن تعلق بقلبه منه ، ونحوه عن ابن سيرين كما في القسم الذي قبله^(٦) ، بل قال عياض : إنهم اتفقوا يعني بعد الصدر الاول وعليه يحمل كلام الزوى الماضى على منع النقل والرواية بالوجداء المجردة^(٧) ، ولذا صرح ابن كثير بأنه ليس من باب الرواية وإنما هو حكاية عما وجدته في الكتاب^(٨) .
[^(٩) قلت وما وقع في أسامة بن زيد من المناقب من صحيح البخارى^(١٠) مما رواه

(١) ص ٣٥٣ - ٣٥٥ . وانظر أيضا الاماع ص ١١٨ ، وتوضيح الأفكار ٣٤٧/٢

(٢) في ح و ه و عنه ،

(٣) كلمة د يحيى ، ساقطة من ح

(٤) كلمة د ابن ، ساقطة من ح

(٥) انتهى ما ذكره الخطيب في الكفاية

(٦) الكفاية ص ٣٥٢ - ٣٥٣

(٧) الاماع ص ١١٧ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ١٦/٣

(٨) الباعث الحث ص ١٢٨ ، وانظر أيضا فتح الباقي ١١٣/٢

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من ح و ه

(١٠) ٨٨ ، ٨٧/٧

عن شيخه علي بن المديني عن سفيان بن عيينة أنه قال : ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح بي ، قال : فقلت لسفيان : فلم تحمله عن أحد ؟ قال : وجدته في كتاب كان كتبه أبوب بن موسى عن الزهري ، وذكر الحديث ، لا يחדش فيه ، فقد أخرجه البخاري في الباب نفسه متصلا من حديث الليث عن الزهري^(١) [(و) لكن (الأول) و هو ما إذا وثق بأنه خطه (قد شيب وصلا) أي بوصل (ما) حيث قيل فيه ، وجدت بخط فلان لما فيه من الارتباط في الجملة و زيادة قوة للخبر فإنه إذا وجد حديث^(٢) في مسند الإمام أحمد مثلاً و هو بخطه فقول القائل وجدت بخط أحمد كذا أقوى من قوله قال أحمد ، لأن القول ربما يقبل الزيادة و النقص و التغيير ولا سيما عند من يجيز النقل بالمعنى بخلاف الخط .

(وقد تسهلوا) ، أي جماعة من المحدثين كبهز بن حكيم ، والحسن البصري ، والحكم بن مقسم ، و أبي سفيان^(٣) طلحة بن نافع ، و عمرو بن شعيب ، و مخزومة ابن بكير ، و وائل بن داود^(٤) ، (فيه) أي في إيراد ما يجدونه بخط الشخص فأتوا (بـ) لفظ (عن) فلان ، أو نحوها مثل « قال ، مكان » و وجدت ، إذ أكثر رواية بهز عن أبيه عن جده فيما قيل من صحيفة^(٥) ، وكذا قاله شعبة في رواية أبي سفيان عن جابر^(٦) و صالح جزرة وغيره في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(٧) ،

(١) أخرجه من طريق الليث مسلم (١٦٨٨) ، والترمذي (١٤٣٠) ، وأخرجه النسائي ٧٢/٧ - ٧٣ بالطريقين ، وانظر أيضا الفتح ٩٠/٧ ، ٩٣

(٢) في ح و حديثاً ،

(٣) زاد في ح و ه و د ، و هو خطأ فاحش ، وعليه جرى محقق الإرشاد للنووي . لأن أبا سفيان هو كنية طلحة بن نافع

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٣٧ ، والكفاية ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والاملاء ص ١١٨

(٥) انظر توضيح الأفكار ٣/٢٤٨ ، ولم نعث عليه في موضع آخر

(٦) انظر مقدمة الجرح و التعديل ص ١٤٤ - ١٤٥ ، و الجرح و التعديل ١/٢٧٥ ، و الكفاية ص ٣٥٥ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٢٩٣ ، والميزان ١/٤٧٩ ، و التهذيب ٥/٢٧

(٧) الجرح و التعديل ٣/٢٣٩ ، والكفاية ص ٣٥٥ ، والكامل لابن عدي ٥/١٧٦٧ ، ١٧٦٨ و المغني في الضعفاء ٢/٢٨٥ ، و الميزان ٢/٢٩١ ، ٢٩٢ ، و سير أعلام النبلاء ٥/١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، و تهذيب الأسماء ١/٢٩٢ ، و التهذيب ٨/٤٩ - ٥٤ ، وسيجيء أكثر من ذلك في رواية الأبناء عن الآباء

وابن المديني في رواية وائل عن ولده بكر^(١)، وصرح به الحسن البصري لما قيل له : يا أبا سعيد اعمن^(٢) هذه الأحاديث التي تحدثنا ؟ فقال : صحيفة وجدناها^(٣)، والجمهور في رواية مخزومة بن بكير عن أبيه ، وكذا قيل : إن الحكم عن مقسم لم يسمع من ابن عباس سوى أربعة أحاديث والباقي كتاب^(٤) .

قال ابن الصلاح^(٥) (وهذا دلالة تقبيح^(٦) إن أوهم) الواجد بأن كان معاصراً له (أن نفسه) أي الشخص الذي وجد المروى بخطه (حدثه به) أو له منه إجازة بخلاف ما إذا لم يوهم بأن لم يكن معاصراً له (وبعض) جازف في (أدى) ما وجدته كذلك قائلاً^(٧) (ثنا و أنا) قال ابن المديني : ثنا أبو الوليد الطيالسي ، ثنا صاحب لنا من أهل الري ثقة يقال له : أشرس^(٨) ، قال قدم علينا محمد بن إسحاق فكان يحدثنا عن إسحاق ابن راشد : فقدم علينا إسحاق فجعل يقول حدثنا الزهري ، قال فقلت له : أين لقيته ؟ قال : لم ألقه ، مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له^(٩) ، وحكاه القاضي عياض أيضاً ؛ ولكن روى عن إسحاق بن راشد أيضاً أنه قال بعث محمد بن علي بن زيد بن علي إلى الزهري فقال : يقول لك أبو جعفر^(١٠) : استوص بإسحاق خيراً ، فإنه منا

(١) انظر الكفاية ص ٣٥٤

(٢) في ح « عن » بدل « عن » وهو خطأ

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٤

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٣٧ ، والتهذيب ٢٨٨/١٠ - ٢٨٩ وقيل : أحاديث الحكم عن مقسم كتاب سوى خمسة أحاديث ، وهي حديث الوتر ، وحديث القنوت ، وحديث عزيمة الطلاق ، وجزاء الصيد ، وإتيان الخائض ، وانظر سنن الترمذي ٤٠٦/٢ ، وجامع التحصيل ص ٢٠٠ - ٢٠١ والتهذيب ٢٤٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٠/٥

(٥) علوم الحديث ص ١٥٨ ، وانظر أيضاً الارشاد للنووي ٣١٦/١ . والتدريب ٦١/٢ وفتح المغيب للعراقي ١٥/٣ ، وفتح الباقي ١١٤/٢ ، والباعث الحثيث ص ١٢٧

(٦) في ز « يقبح » وفي ح و ه « يفتح » هو تصحيف

(٧) سقطت كلمة « قائلاً » من ح و ه ، وفيها بدلها « بصيغة »

(٨) في ح و ه « أشربين » وهو تحريف ، ولم نقف على ترجمته

(٩) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٣٦ - ١٣٧ وتهذيب الكمال ٤٢٢/٢ ، والتهذيب ٢٣١/١ وطبقات المدلسين ص ٤ ، وتوضيح الأفكار ٣٤٨/٢

(١٠) ورد في هامش الأصل « هو النصور »

أهل البيت^(١)، قال شيخنا : وهذا يدل على أنه لقي الزهري^(٢)، وحينئذ فإن كان هو الذي عناه ابن الصلاح بالبعض فقد ظهر الخدش فيه ، ولعله عني غيره ، ومقتضى جزم غير واحد بكون شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يسمع من جده ، إنما وجد كتابه فحدث منه مع تصريحه عنه في أحاديث قليلة بالسماع والتحديث ، إدراجه في البعض^(٣) ، وعلى كل حال فقد (ردا) ذلك على فاعله ، وقال عياض : إني لا أعلم من يقندى به أجاز النقل فيه بذلك ولا من عده معد المسند^(٤) - انتهى .

ولعل فاعله كانت له من صاحب الخط إجازة ، وهو ممن يرى إطلاقهما في الإجازة ، كما ذكره عياض^(٥) ابن الصلاح في القسم قبله^(٦) .

ويستأنس له بقول أبي القاسم البلخي^(٧) : إن المجوزين في هذا القسم أن يقول أنا فلان عن فلان ، احتجوا بأنه إذا وجد سماعه بخط موثق به^(٨) جاز له أن يقول ثنا فلان ، يعني كما سيجي في محله ، وإن لم يكن كذلك فهو أقبح تدليس قادح في الرواية (و) لكونه غير متصل (قيل في العمل) بما تضمنه (إن المعظما) من المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم كما قاله عياض^(٩) (لم يره) قياسا على المرسل والمنقطع ونحوهما مما لم يتصل وكأن من يحتاج بالمرسل ممن ذهب إلى هذا يفرق بأنه هناك في القرون الفاضلة ، وأما من يرى منهم الشهادة على الخط فقد يفرق بعدم استلزامها

(١) الإلماع ص ١١٩ ، وانظر أيضا تهذيب السكالك ٤٢٢/٢ ، ٤٢٣ ، والتهذيب ٢٣١/١ ، وتوضيح الأفكار ٣٤٨/٢

(٢) انظر التهذيب ٢٣١/١ ، وهدي الساري ص ٣٨٩

(٣) وبيان الكلام في سماع شعيب من جده عبد الله مفصلا في رواية الأبناء عن الآباء وقد مضى شيء من ذلك .

(٤) الإلماع ص ١١٧ . وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ١٦/٣ وفتح الباق ١١٤/٢ ، وتوضيح الأفكار ٣٤٨/٢

(٥) في ح . د .

(٦) الإلماع ص ٨٤ وعلوم الحديث ص ١٥٤

(٧) لعنه أحمد بن عصمة الصفار البلخي الفقيه المحدث أبو القاسم المتوفى (٣٢٦ هـ) الجواهر المضئية ٧٨/١ ،

ومشايخ بلخ من الحنفية ٥٤/١ . ٩٠

(٨) سقطت كلمة « به » من ز

(٩) الإلماع ص ١٢٠ . وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ١٦/٣

الاتصال (و) لكن (بالوجوب) في العمل حيث ساغ (جزماً) أى قطع^(١) (بعض المحققين) من أصحاب الشافعي في أصول الفقه عند حصول الثقة به ، وقال : إنه لو عرض على جملة المحدثين لأبوه^(٢) ، فإن معظمهم كما تقدم لا يرونه حجة ، (و) القطع بالوجوب (هو الأصوب) الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ، يعنى التي قصرت الهمم فيها جداً ، وحصل التوسع فيها . فإنه لو توقف العمل فيها^(٣) على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية في هذا الزمان يعنى^(٤) فلم يبق إلا مجرد وجادات ، وقال النووي : إنه الصحيح^(٥).

قلت وقول أبي عمران الجوني^(٦) : «كنا نسمع بالصحيفة فيها علم فننتابها كما يتتاب الرجل الفقيه ، حتى قدم علينا ههنا آل الزبير ومعهم قوم فقهاء»^(٧) ، مشعر بعملهم بما فيها كالعمل بقول الفقيه (ول) - إمام الأعظم (ابن إدريس) الشافعي (الجواز نسبوا) أى^(٨) جماعة من الفقهاء وغيرهم وقال به طائفة من نظار أصحابه ، قال ابن الصلاح تبعاً لعياض : وهو الذي نصره الجويني^(٩) واختاره غيره من أرباب التحقيق^(١٠) ، فاجتمع في العمل ثلاثة أقوال : المنع ، الوجوب ، الجواز ، وقد استدل

(١) سقطت كلمة « أى قطع » من ح و هـ

(٢) انظر علوم الحديث ص ١٦٠ وفتح المغني للعراقي ١٦/٣

(٣) كلمة « فيها » ساقطة من ح

(٤) سقطت كلمة « يعنى » من ح و هـ ، وانظر لذلك علوم الحديث ص ١٦٠ ، والارشاد للنووي ١/٣٢٠

والتقريب له ص ٢١ ، وفتح المغني للعراقي ١٦/٣ ، وفتح الباقي ١١٥/٢ ، والباعث الحثيث ص ١٢٨

(٥) الارشاد له ١/٣٢٠ ، والتقريب له ص ٢١ ، وفتح المغني للعراقي ١٦/٣ ، وفتح الباقي ١١٥/٢

(٦) هو الامام الثقة عبد الملك بن حبيب البصري الكندي الأزدي الجوني ، وثقه يحيى بن معين وغيره ،

وحديثه في الأصول السنة ، توفي (١٢٣ أو ١٢٨ أو ١٢٩ هـ) ، سنير أعلام النبلاء ٢٥٥/٥ - ٢٥٦

والتهذيب ٣٨٩/٦

(٧) انظر الكفاية ص ٣٥٥

(٨) في ح و هـ د الى ، وهو خطأ

(٩) في ح د الجويني ، وهو تصحيف

(١٠) الامام ص ١٢٠ ، وعلوم الحديث ص ١٦٠ ، والارشاد للنووي ١/٣١٩ - ٣٢٠ ، والتقريب له ص ٢١

وفتح المغني للعراقي ١٦/٣ ، وفتح الباسق ١١٥/٢ ، والبرهان ٦٤٨/١ ، والباعث الحثيث ص ١٢٨

ونهاية السؤل ١٣٣/٢

العماد بن كثير^(١) للعمل بقوله عليه السلام في الحديث الصحيح : أى الخلق أعجب إليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة ، قال : وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم ؟ وذكروا الأنبياء ، قال : وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فمتى ؟ قال : وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قالوا : فمن ؟ يا رسول الله ! قال : قوم يأتون بعدكم يحدون صحفاً يؤمنون بها^(٢) ، حيث قال فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجداء^(٣) وقال البلقيني : و^(٤) هو استنباط حسن^(٥) . قلت وفي الإطلاق نظر فالوجود بمجرد لا يسوغ العمل^(٦) .

[^(٧) (و) أما (إن يكن) ، وهو النوع الثانى ، ما تجد من مصنف لبعض العلماء من عاصرته أولاً كما بين أولاً (بغير خطه) أى المصنف مع الثقة بصحة النسخة بأن قابلهما المصنف أو ثقة غيره بالأصل ، أو بفرع مقابل ، كما قرر فى محله ، (فقل قال) فلان كذا (ونحوها) من ألفاظ الجزم ، كذكر فلان ، أو بخط مصنفه مع الثقة بأنه خطه فقل

(١) فى ز . وقد استدلوا بقول العماد ابن كثير ،

(٢) أخرجه الحسن بن عرفة فى جزئه (١٩) ، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ٢٣ من طريق اسماعيل بن عياش الحمصى عن المغيرة بن قيس التميمى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، وهذا إسناد ضعيف ، لأن اسماعيل الشافى الراوى من المغيرة البصرى ضعيف فى روايته من غير الشاميين . وهذا منها ، والمغيرة أيضاً ضعيف ، قال ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ٢٢٧/١ : قال أبى : هو منكر الحديث ، وأما ابن حبان فذكره فى الثقات ١٦٨/٩ ، وله شواهد يرتقى بها الى درجة الحسن ، انظر تفسير ابن كثير ٧٣/١ - ٧٤ ، والآحادىث الضعيفة ١٠٢/٢ - ١٠٥ ، وهاشم جزء ابن عرفة ص ٥٢ ، والتدريب ٦٤/٢

(٣) الباعث الحديث ص ١٢٨ - ١٢٩ ، وتفسير ابن كثير ٧٤/١ ، وانظر أيضاً التدريب ٦٤/٢

(٤) كلمة و . ساقطة من ز

(٥) محاسن الاصطلاح ص ٢٩٥ ، كما فى هامش الارشاد للنووى ٣٢٠/١ ، وهذا الاستدلال ارتضاء السيوطى فى التدريب ٦٤/٢ ، وانظر أيضاً توضيح الأفكار ٣٤٩/٢

(٦) وقال الصنعانى فى توضيح الأفكار ٣٤٩/٢ : وهو مقيد بما علم من وجود يوثق به كما دلت له قواعد العلم ، وقال الشيخ أحمد شاكى فى شرح الفية الحديث للسيوطى ص ١٤٣ ، وشرح اختصار علوم الحديث ص ١٣١ ، وفى هذا الاستدلال نظر ، وجود العمل بالوجداء لا يتوقف عليه ، لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ . وثقة المكلف بأن ما وصل الى علمه صحت نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٧) وقع فيها بين المعكوفتين فى ح و ه تقديم وتأخير فراجعهما .

أيضاً و جدت بخط فلان و نحوها كما في النوع الأول واحك كلامه ، [(وإن لم يحصل بالنسخة الوثوق) فـ (قل بلغني) عن فلان أنه ذكر كذا ، أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني ، و ما أشبههما من العبارات التي لا تقتضي الجزم (و) لكن (الجزم) في المحكي لما يكون من هذا القبيل (يرجى حمله للفظن) العالم الذي لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط ، و ما أحيل عن جهته أي بضرب من التأويل من غيرها^(١) ، قال ابن الصلاح : وإلى هذا - فيما احسب - استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس مع تسامح كثيرين في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحر ولا تثبت . فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً قال فلان كذا ونحو ذلك ، والصواب ما تقدم^(٢) .

قلت : ويلتحق بذلك ما يوجد بحواشي الكتب من الفوائد والتقديدات ، ونحو ذلك ، فإن كان بخط معروف فلا بأس بنقلها وعزوها إلى من هي له ، وإلا فلا يجوز اعتمادها إلا لعالم متقن ، وربما تكون تلك الحواشي بخط شخص وليست له ، أو بعضها له ، وبعضها لغيره . فيشتبه ذلك على ناقله بحيث يعزو الكل لواحد .

✦ كتابة الحديث وضبطه ✦

و اختلف الصحاب و التابع
على الجواز بعدهم بالجزم
في كتابة الحديث والاجماع
لقوله اكتبوا و كتب السهمي

(كتابة الحديث وضبطه) بالشكل ونحوه ، وما ألحق^(٣) بذلك من الخط الدقيق والرمز والدارة^(٤) مما سنبن أنها من تمام الضبط ، ومن آداب الكتابة ونحوها ، كما كان الأنسب تقديمه على الضبط .

(١) في نسخة على هامش الأصل « أي المواضع »

(٢) علوم الحديث ص ١٥٩ ، و انظر أيضا الارشاد للنووي ٣١٨/١ - ٣١٩ ، و التقريب له ص ٢١ ،

وفتح المفتي للعراقي ١٦/٣ - ١٧

(٣) في ح و ه و لحق ،

(٤) في ز « الدارة » وهو تحريف

[حكم كتابة الحديث وأدلتها] المسألة الأولى : (واختلاف الصحاب) أي الصحابة رضي الله عنهم ، بكسر المهملة وفتحها ، جمع صاحب كجياح وجائع ، ويقال : إن الكسر في صحاب و الفتح في صحابة أكثر (و) كذا (الاتباع) للصحابة (في كتبه) بكسر الكاف أي كتابة (الحديث) والعلم عملا وتركها ، فذكرها للتحريم - كما صرح به جماعة منهم ابن النفيس - غير واحد ، فمن الصحابة ابن عمر^(١) ، وابن مسعود^(٢) وزيد بن ثابت^(٣) وأبو موسى الأشعري^(٤) ، وأبو سعيد الخدري^(٥) ، ومن التابعين الشعبي^(٦) والنخعي^(٧) بل أمروا بحفظه عنهم كما أخذوه^(٨) حفظا ، متمسكين بما ثبت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ﷺ قال : **« لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن ، من كتب عني شيئا^(٩) سوى القرآن فليمحجه^(١٠) »** . وفي رواية : **« أنه استأذن النبي ﷺ في كتب الحديث**

(١) انظر لشأنه المدخل للبيهقي ص ٤٠٩ ، وطبقات ابن سعد ٢٥٨/٩ ، وتقييد العلم ص ٤٣ - ٤٤ وجامع بيان العلم ٦٦/١ ، والمحدث الفاصل ص ٣٧٩

(٢) انظر لذلك سنن الدارمي ١٠٠/١ ، ١٠٢ ، و المدخل للبيهقي ص ٤٠٧ ، و جامع بيان العلم ٦٥/١ ، و تقييد العلم ص ٣٨ - ٣٩

(٣) انظر الرواية عنه في سنن أبي داود ٨٠/١٠ ، ومسنند أحمد ١٨٢/٥ ، وسنن الدارمي ١٠١/١ ، والمدخل للبيهقي ص ٤٠٦ - ٤٠٧ ، وجامع بيان العلم ٦٣/١ ، وتقييد العلم ص ٣٥ ، والاملاء ص ١٤٨

(٤) راجع لقوله سنن الدارمي ١٠١/١ ، و المدخل للبيهقي ص ٤٠٩ ، و جامع بيان العلم ٦٦/١ ، والمحدث الفاصل ص ٣٨١ ، ٣٨٤ ، وتقييد العلم ص ٣٩ - ٤١

(٥) انظر العلم لأبي خيثمة ص ١٣١ ، و سنن الدارمي ١٠٠/١ ، و المدخل للبيهقي ص ٤٠٥ ، و تقييد العلم ص ٣٦ - ٣٨ ، وجامع بيان العلم ٦٦/١ ، والمحدث الفاصل ص ٣٧٩

(٦) انظر العلم لأبي خيثمة ص ١٤٤ ، وسنن الدارمي ٩٩/١ ، والمحدث الفاصل ص ٣٨٠ ، وجامع بيان العلم ٦٧/١

(٧) راجع لذلك سنن الدارمي ٩٩/١ ، وطبقات ابن سعد ٢٧١/٦ ، والمحدث الفاصل ص ٣٨٠ ، و تقييد العلم ص ٤٧ - ٤٨ ، و جامع بيان العلم ٦٧/١ ، و انظر أيضا لمذهب هؤلاء الصحابة والتابعين

علوم الحديث ص ١٦٠ ، والارشاد للنووي ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، والتقريب له ص ٢١ ، وفتح المغيـث للعراقي ١٧/٢ وفتح الباقي ١١٦/٢ ، والباعث الحثيث ص ١٣٢ ، وشرح السنة ٢٩٣/١ - ٢٩٤

(٨) في ح « حفظوه »

(٩) سقطت كلمة « شيئا » من ح

(١٠) أخرجه مسلم (٣٠٠٤) وأحمد ١٢/٣ ، ٣٩ ، والدارمي (٤٥٦) وابن عبد البر في الجامع ٦٣/١

والخطيب في تقييد العلم ص ٢٩ - ٣٢

فلم يأذن له^(١).

و أجازها بالقول أو بالفعل غير واحد من الفريقين ، فمن الصحابة عمر^(٢) و علي^(٣) و ابنه الحسن^(٤) و عبد الله بن عمرو بن العاصي^(٥) و أنس^(٦) و جابر^(٧) و ابن عباس^(٨) وكذا ابن عمر^(٩) أيضا ومن التابعين قتادة^(١٠) و عمر بن عبد العزيز^(١١) ،

(١) هذه الرواية أخرجهما الترمذى (٢٦٦٥) و الدارمى (٤٥٧) و الخطيب في تقييد العلم ص ٣٢ - ٣٣ والرامهرمزي في المحدث الفاضل ص ٣٧٩

(٢) انظر لذلك سنن الدارمى ١٠٥/١ ، و مستدرك الحاكم ١٠٦/١ ، و المدخل لليبيق ص ٤١٦ ، و المحدث الفاضل ٣٧٧ ، و تقييد العلم ص ٨٨ ، و جامع بيان العلم ٧٢/١

(٣) راجع للرواية عنه صحيح البخارى ٢٠٤/١ ، و سنن الترمذى ٢٥/٤ ، و مسند أحمد ٧٩/١ ، و مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٣/٩ ، و سنن الدارمى ١١١/٢ ، و المدخل لليبيق ص ٤١١ - ٤١٢ ، و جامع بيان العلم ٧١/١ ، و تقييد العلم ص ٨٨ - ١٠٠

(٤) انظر سنن الدارمى ١٠٧/١ ، و المدخل لليبيق ص ٣٧٢ ، ٤٢١ ، و تقييد العلم ص ٩١ ، و جامع بيان العلم ٨٢/١

(٥) انظر لذلك سنن أبي داود ٧٩/١٠ ، و سنن الدارمى ١٠٣/١ - ١٠٤ ، و مسند أحمد ١٦٢/٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، و المدخل لليبيق ص ٤١٣ - ٤١٥ ، ٤١٧ ، و تقييد العلم ص ٨٢ - ٨٥ ، و جامع بيان العلم ٧١/١ ، و الالماع ص ١٤٦

(٦) راجع لذلك صحيح مسلم ٦١/١ - ٦٢ ، و العلم لأبي خزيمة ص ١٣٧ ، و سنن الدارمى ١٠٤/١ - ١٠٥ ، و مستدرك الحاكم ١٠٦/١ ، و المدخل لليبيق ص ٤١٥ ، ٤١٧ ، و طبقات بن سعد ٢٢/٧ ، و المعجم الكبير للطبرانى ٢١٨/١ ، و المجمع ١٥٢/١ ، و المحدث الفاضل ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، و تقييد العلم ص ٩٤ - ٩٧ ، و جامع بيان العلم ٧٣/١ ، و الالماع ص ١٤٧

(٧) انظر لذلك المدخل لليبيق ص ٣٢٢ ، و المحدث الفاضل ص ٣٧١ ، و تقييد العلم ص ١٠٤

(٨) انظر سنن الدارمى ١٠٥/١ ، و العلم لأبي خزيمة ص ١٤٤ ، و المدخل لليبيق ص ٤٢١ ، و طبقات ابن سعد ٢٩٣/٥ ، و المحدث الفاضل ص ٣٧١ ، ٣٧٤ ، و تقييد العلم ص ٩١ - ٩٢ ، ١٠٢ ، و جامع بيان العلم ٧٢/١ ، ٧٣

(٩) راجع لذلك التاريخ الكبير للبخارى ٣٢٥/١/٣ ، و سنن الدارمى ١٠٥/١ ، ١٠٦ ، و المدخل لليبيق ص ٤٢٠ ، و الجامع للخطيب ١٤/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٢٣٨/٣

(١٠) انظر لذلك المحدث الفاضل ص ٣٧٢ ، و تقييد العلم ص ١٠٣ ، و شرح السنة ٢٩٦/١

(١١) راجع لذلك سنن الدارمى ١٠٤/١ ، ١٠٧ ، و المدخل لليبيق ص ٤٢٤ ، و جامع بيان العلم ٧٦/١ ، و المحدث الفاضل ص ٣٧٤ ، و تقييد العلم ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، و شرح السنة ١٩٦/١ ، و انظر أيضا لمذهب هولاة الصحابة والتابعين أيضا علوم الحديث ص ١٦١ ، و الارشاد للنووى ٣٢٣/١ - ٣٢٤ ، و التقريب له ص ٢١ ، و فتح المغيب للعراقى ١٧/٣ ، و فتح الباقي ١١٧/٢ ، و شرح السنة ٢٩٤/١ - ٢٩٦ ، و الباحث الحديث ص ١٣٢

بل حكاها عياض عن أكثر الفريقين^(١)، وقال غير واحد منهما كما صح : « قيدوا العلم بالكتاب^(٢) »، بلى روى رفعه^(٣) ولا يصح . وقال انس : « كتب العلم فريضة^(٤) » .
(و) لكن (الاجماع) منعقد من المسلمين كما حكاها عياض^(٥) (على الجواز بعدهم) أى بعد الصحابة والتابعين [^(٦) في المائة الثانية كما زاده الذهبي^(٧)] (بالجزم) في حكايته بدون تردد بحيث زال ذلك الخلاف كما أجمع المتقدمون والمتأخرون على جوازها في القرآن (لأدلة) منتشرة يدل مجموعها على فضل تدوين العلم وتقييده كما (قوله) ﷺ وهو أصحابها « (اكتبوا) لأبي شاه ، يعنى بهاء منونة في الوقف والدرج على المعتمد أى الخطبة التى سمعها يوم فتح مكة من رسول الله ﷺ^(٨) ، لكن قال البلقيني : إنه يجوز أن يدعى فيه^(٩) أنها واقعة عين ، وفيه نظر^(١٠) ، وكقوله ﷺ مما لم يذكره ابن الصلاح

(١) الاماع ص ١٤٧ - ١٤٨ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراق ١٧/٣ ، والتدريب ٦٥/٢

(٢) راجع لذلك المراجع المتقدمة عند ذكر المانعين والمجوزين للكتابة

(٣) راجع الرواية المرفوعة والكلام فيها ، مستدرک الحاكم ١٠٦/١ ، والمدخل للبيهقي ص ٤١٧ - ٤١٨ ، وتأريخ اصبيان ٢٢٨/٢ ، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى ٧٩٢/٢ ، والمحدث الفاصل ص ٣٦١ ، وتقيد العلم ص ٧٠ ، ٩٧ ، وتأريخ بغداد ٤٦/١٠ ، وجامع بيان العلم ٧٢/١ - ٧٣ ، ومستند الشهاب للقضاى ٣٧٠/١ ، والعلل المتناهية ٧٧/١ ، ٧٩ ، وفيض القدير ٥٣٠/٤ - ٥٣١ ، وصحيح الجامع الصغير ١٤٨/٤ ، والمقاصد الحسنة ص ٥٤ - ٥٥ ، وجمع الزوائد ١٥٢/١

(٤) لم نعث على هذا الأمر

(٥) الاماع ص ١٤٩ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٦٢ ، والارشاد للنووى ٣٢٥/١ ، والتقريب له ص ٢١ و شرح مسلم له ١٢٩/٩ - ١٣٠ ، و ١٢٩/١٨ ، ١٣٠ ، والاكال والمكمل شرحى مسلم ٤٥٤/٣ ، و ٣٠٥/٧ . وفتح المغيث للعراق ١٧/٣ ، وفتح الباقي ١١٧/٢ ، والباعث الحديث ص ١٣٢ ، والتدريب ٦٥/٢ ، وتقيد العلم ص ٦٥ ، والكواكب الدرارى ١٢٤/٢ ، وفتح البارى ٢٠٤/١ ، وعمدة القارى ٥٦١/١ وشروح أبى داود ٢٤٥/٥ ، ٢٤٧ ، وسير أعلام النبلاء ٨٠/٣

(٦) ورد ما بين المعكوفتين فى ح و ه قبل « على الجواز بعدهم »

(٧) راجع لذلك تذكرة الحفاظ ١٦٠/١ ، والتصدير لتقيد العلم ص ٦

(٨) البخارى (١١٢ ، ٢٤٣٤ ، ٦٨٨٠) ومسلم (١٣٥٥) وأبو داود (٢٠٠١ ، ٣٦٣٢) والترمذى (٢٦٦٧) وأحمد ٢٣٨/٢ ، والبيهقى فى المدخل ص ٧٤٥

(٩) فى « فيها »

(١٠) وكأن وجهه أن الأصل التشريع العام ، قاله الصنعانى فى توضيح الأفكار ٣٦٤/٢ ، بدد نقل كلام البلقينى والسخارى

في مرض موته : « لا يتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده »^(١) (و) لـ (كتب) عبد الله بن عمرو^(٢) بن العاصي (السهمي) نسبة لسهم بن عمرو بن هصيص كما ثبت من قول أبي هريرة « ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب »^(٣) ، وكان ﷺ قد أذن له في ذلك ، كما رواه أبو داود^(٤) و^(٥) في رواية « أنه قال : يا رسول الله ! أكتب ما أسمع منك في الغضب والرضى ؟ قال : نعم ، فإنني لا أقول إلا حقا »^(٦) ، وكان رضى الله عنه يسمى صحيفته^(٧) تلك الصادقة كما رواه ابن سعد وغيره^(٨) احترازا^(٩) عن صحيفة كانت عنده من كتب أهل الكتاب ، بل روى كما في الترمذي مما ضعفه عن أبي هريرة أن رجلا شكى إلى النبي ﷺ عدم الحفظ فقال له : استعن^(١٠)

(١) البخاري (٣١٣٨ ، ٣٠٥٣) ومسلم (١٦٣٧) وأحمد ٢٩٣/١ ، ٣٥٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٤٧/٦

(٢) في ح ، عمر ، وهو خطأ

(٣) البخاري (١١٣) والترمذي (٢٦٨٨ ، ٣٨٤١) ، وأحمد ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ ، وعبد الرزاق (٢٠٤٨٩) والدارمي (٤٨٩) والبيهقي في المدخل (٧٤٨ - ٧٥٠) ، والخطيب في تقييد العلم ص ٨٢ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧٠/١

(٤) (٣٦٢٩) سكت عنه المنذرى ، وأخرجه أيضا الدارمي (٤٩٠) ، وأحمد ١٩٢/٢ ، والبيهقي في المدخل (٧٥٥) ، والخطيب في تقييد العلم ص ٨٠ - ٨١ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧١/١ والرامهرمزي في المحدث الفاضل ص ٣٢١

(٥) سقطت كلمة « و » من ح

(٦) أحمد ٢٠٧/٢ ، ٢٥ ، والحاكم في المستدرک ١٠٥/١ ، وأبو زرعة الدمشقي (١٥١٦) والبيهقي في المدخل ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، والرامهرمزي في المحدث الفاضل ص ٣١٩ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧١/١ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٧٩ ، ٨٠ ، قال الحافظ في الفتح ٣٠٧/١ : إسناده أي أحمد والبيهقي ، حسن ، ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمر يقوى بعضها بعضا

(٧) في ح « صحيفة » وهو خطأ

(٨) انظر طبقات بن سعد ٣٧٣/٢ - و ٢٦٢/٤ ، وسنن الدارمي ١٠٥/١ ، والمحدث الفاضل ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وجامع بيان العلم ٧٢/١ ، وتقييد العلم ص ٤٨ ، ٨٥ ، وأسد الغابة ٣٥٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٨٩/٣

(٩) في ح « اختراؤها » بدل « احترازا » وهو خطأ

(١٠) في ز و ه « استغن »

بيمينك^(١) ، و روى عن انس « أنه قال : هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها^(٢) وعرضتها^(٣) ، وعن أبي هريرة نحوه^(٤) ، وأسانيدنا ضعيفة .

و لقول علي الثابت في الصحيح : « ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن و ما في هذه الصحيفة^(٥) .

و لقول قتادة إذ سأله بعض أصحابه أ أكتب^(٦) ما أسمع ؟ : وما يمنعك من ذلك وقد أنباك اللطيف الخبير بأنه قد كتب وقرأ . ((في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى^(٧)))
و كذا قال أبو المليلج الهذلي البصري^(٨) : يعيرون علينا أن نكتب العلم أو ندونه^(٩)
وقد قال تعالى : ((عليها عند ربي في كتاب))^(١٠) .

و لقوله تعالى مما استدل به ابن فارس في مأخذ العلم ((فاكثبوه)) حيث قال :
فجعل كتابة الدين و أجله و كميته^(١١) من القسط عنده ، وجعل ذلك قياما للشهادة و نقيا

(١) الترمذى (٢٦٦٦) وقال : هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم . و سمعت محمد بن اسماعيل يقول : الخليل ابن مرة (الواقع في سنده) منكر الحديث ، و البيهقي في المدخل (٧٦٤ - ٧٦٧) وضعفه ، وابن عدى في مقدمة الكامل ص ٤٧ - ٤٨ ، والكامل ٩٢٨/٣ - ٩٢٩ . وضعفه ، والخطيب في تقييد العلم ص ٦٥ - ٦٨

(٢) في ح « وكتبها ، وهو خطأ

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل (٧٥٧) والخطيب في تقييد العلم ص ٩٥ - ٩٦ والرامهرمزي في المحدث الفاضل (٣٢٥) ، وابن عدى في مقدمة الكامل ص ٤٩

(٤) انظر جامع بيان العلم ٧٤/١ ، وفتح البارى ٢٠٧/١ ، وفتح المغيث للعراقى ١٨/٣

(٥) البخارى (١١١) ، ١٨٧ ، ٣٠٤٧ ، ٣١٧٢ ، ٣١٧٩ ، ٦٧٥٥ ، ٦٩٠٣ ، ٦٩١٥ ، ٧٣٠٠ ، وأحد ٧٩/١ ، وابن أبي شبة (٧٥٢١) والدارمى (٢٣٦١) والترمذى (١٤١٢)

(٦) في ح « أكتب » باسقاط حرف الاستفهام

(٧) سورة طه : ٥٢ . راجع لقول قتادة تقييد العلم ص ١٠٣ ، و شرح السنة ٢٩٦/١ ، و المحدث الفاضل ص ٣٧٢ ، والتدريب ٦٥/٢

(٨) هو أبو المليلج بن أسامة بن عمير أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية الهذلي البصري الكوفي ، اسمه عامر . وقيل : زيد ، وقبل زياد ، ثقة من الثالثة توفي (٩٨ ، أو ١٠٨ ، أو ١١٣ هـ) وقيل غير ذلك ، انظر التهذيب ٢٤٨/١٢ ، والتقريب ص ٦١٣ - ٦١٤ ، وسير أعلام النبلاء ٩٤/٥

(٩) في ح و ه « ترونه » وهو تحريف

(١٠) انظر لقول الهذلي شرح السنة ٢٩٦/١ ، وسنن الدارمى ١٠٤/١ ، وجامع بيان العلم ٧٣/١ ، وتقييد العلم ص ١١٠ ، ١١٤ ، ووصف ابن أبي شبة ٥١/٩ ، والتدريب ٦٥/٢

(١١) في ح و ه « يكتبه » وهو خطأ

للارتياب لقوله ﴿ذلك﴾^(١) أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا^(٢) . قلت : ونحوه قوله تعالى ﴿ولا تساموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله﴾^(٣) قال^(٤) ابن فارس : وعلى ما يحتاج به في ذلك^(٥) قوله تعالى ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾^(٦) فقد فسرهما الحسن بالدواة والقلم^(٧) ، ثم روى حديث ابن عباس « أول ما خلق الله^(٨) القلم وأمره أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة^(٩) » ، قال بعضهم : و^(١٠) في قوله ﷺ ، أى الذى استدل به الوجدادة «يجىء بعدكم قوم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها ، علم من أعلام النبوة من إخباره عما سيقع ، وهو تدوين القرآن وكتبه في صحفه يعنى وكتابة الحديث ، ولم يكن ذلك في زمنه ﷺ : إلى غير ذلك من الأدلة التى اقترن معها قصر الهمم ونقص الحفظ بالنسبة للزمن الأول ، لكون العرب كانوا مطبوعين على الحفظ مخصوصين به ، بحيث قال الزهرى : إني لأمر بالنقيع فأسد أذنى مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا ، فوالله ما دخل أذنى^(١١) شيء قط فنسيته^(١٢) ، وكذا قال الشعبي نحوه^(١٣) ، وحفظ ابن عباس رضى الله عنهما قصيدة عمر

(١) في ح و هـ و ذلك ، وهو خطأ فاحش

(٢) سورة البقرة : ٢٨٢

(٣) الآية السابقة من السورة السالفة ، نقول : احتج الخطيب أيضاً بهذه الآية وتلك الآية على كتابة الحديث في تقييد العلم ص ٧٠ - ٧١

(٤) في ز و وقال ،

(٥) سقطت كلمة « في ذلك » من ح و هـ

(٦) سورة القلم : ١

(٧) انظر تفسير الطبرى ١٠/٢٩ ، وزاد المسير ٢٢٦/٩ - ٢٢٧ ، وتفسير القرطبي ٢٢٣/١٨ ، وتفسير ابن كثير ٧٧/٧ ، ٧٨ ، في هذا حديث مرفوع غريب جداً عن أبي هريرة . انظر المصادر السابقة

(٨) كلمة « الله » ساقطة من ح

(٩) أخرجه الترمذى وأبو داود والطبرى في تفسيره ، انظر تفسير ابن كثير ٧٧/٧ - ٧٩ ، وتفسير الطبرى ٢٩/٩ - ١٢

(١٠) سقطت كلمة « و » من ح

(١١) في ح و هـ و أدنى ، وهو تصحيف

(١٢) جامع بيان العلم ٦٩/١

(١٣) ونظمه ما كتب سوداء في بيضاء قط ، وما حدثني أحد بحديث فاحببت أن يعيده على ، وانظر سنن

الدارى ١٠٢-١٠٣ ، وطبقات ابن سعد ٢٤٩/٦ ، وتاريخ بغداد ٣٢٩/٢ ، والجرح والتعديل ٣٢٣/١/٣ ،

وجامع بيان العلم ٦٧/١ ، ٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣٠١/٥

ابن أبي ربيعة^(١) :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر^(٢)

في سمعة واحدة فيما^(٣) قيل^(٤) ، بل بلغنا عن البلقيني أنه حفظ قصيدة من مرة^(٥) ،
وليس أحد اليوم على هذا ، نخشى من عدم تقييده اندراسه وضياعه فدون ،
ولذا قال ابن صلاح : ولو لا تدوينه في الكتب لدرس في العصر^(٦) الأخيرة^(٧)
يعنى كما قال عمر بن عبد العزيز في كتابه إلى أهل المدينة : « انظروا ما كان من حديث
رسول الله ﷺ فاكتبوه فإني خشيت دروس العلم وذهاب العلماء^(٨) » .

وقال عياض : « والحال اليوم داعية إلى الكتابة لا انتشار الطرق وطول الأسانيد
وقلة الحفظ وكمال الأفهام^(٩) » .

وقال الخطيب : « قد صار علم الكتاب في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ^(١٠) »
وعن الشافعي قال : « إن هذا العلم ينسد كما تنسد الأبواب ولكن الكتب له حماة
والأقلام عليه رعاة^(١١) » .

وعن أحمد واسحاق « لولا الكتابة أى شيء كنا^(١٢) ؟ » بل قال أحمد وابن معين :

(١) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن
يغلة بن مرة القرشي المخزومي الشاعر المشهور ، لم يكن في قریش أشعر منه ، وهو كثير الغزل والنوادر
والوقائع والمجون والخلاعة (٢٣ - ٩٣ هـ) انظر وفيسات الأعيان ٤٣٦/٣ - ٤٣٩ ، و تهذيب الأسماء
١٥٢/١ ، والأعلام ٢١١/٥

(٢) وتمام البيت : غداة غد أم رانح فمبكر

(٣) سقطت كلمة « فيما » من ن

(٤) انظر جامع بيان العلم ٦٩/١ - ٧٠ ، والآفاق ٧٢/١

(٥) انظر لحظ الألاحظ ص ٢٠٧ ، والضوء اللامع ٨٦/٦

(٦) في ن « الأعصار »

(٧) علوم الحديث ص ١٦٢ ، وانظر أيضا التدريب ٦٥/٢

(٨) انظر صحيح البخاري ١٩٤/١ ، وسنن الدارمي ١٠٤/١ ، و المدخل للبيهقي ص ٤٢٣ - ٤٢٤ ، و المحدث

الفاصل ص ٣٧٤ ، وتقييد العلم ص ١٠٥ ، وشرح السنة ٢٩٦/١ ، وطبقات ابن سعد ٢٨٧/٢

(٩) الاماع ص ١٤٩ ، وانظر أيضا الاكمال والمكمل شرحي مسلم ٥٤/٣ ، وهدية القارى ٥٧٢/١

(١٠) تقييد العلم ص ٦٤

(١١) تقييد العلم ص ١١٤

(١٢) تقييد العلم ص ١١٥ ، وجامع بيان العلم ٧٥/١

«كل من لا يكتب لا يؤمن عليه الغلط»^(١).

وعن ابن المبارك قال : لو لا الكتاب ما حفظنا^(٢) ، لاسيما وقد ذكروا في الجمع بين الأدلة في الطرفين طرقا . أحدها : أن النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والإذن في غير ذلك ، ولذا خص بعضهم النهى بحياته عليه السلام ، ونحوه قول ابن عبد البر : النهى لئلا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهى به^(٣) ، يعنى حيث أمن المحذور بكثرة حفاظه والمعتنين به وقوة ملكة من شاء الله منهم لتمييزه عن غيره لم يمتنع^(٤).

أو أن النهى خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شىء واحد ، لأنهم كانوا يسمعون تأويله فربما كتبوه معه . قال شيخنا : ولعل من ذلك ما قرئ شاذا في قوله : ﴿ ما اسبوا حولا في العذاب الممين^(٥) ﴾ والإذن في تفريقهما .

أو النهى متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس كما جنح إليه ابن شاهين^(٦) فإن الإذن لأبى شاه كان في فتح مكة . واستظهر لذلك بما روى أن أهل مكة كانوا يكتبون . قال شيخنا : وهو أقربها مع أنه لا ينافيها .

وقيل : النهى لمن تمكن من الحفظ ، والإذن لغيره ، وقصة أبى شاه حيث كان الإذن له لما سأل فيها مشعرة بذلك .

وقيل : النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتاب دون الحفظ والإذن

(١) جامع بيان العلم ٧٥/١

(٢) انظر المحدث الفاصل ص ٣٧٧ ، وتقييد العلم ص ١١٤

(٣) جامع بيان العلم ٦٨/١ ، وكذا قال الخطيب في تقييد العلم ص ٢٨٦

(٤) في ح و هـ «لم يمنع»

(٥) سورة سبا : ١٤

(٦) هو عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادى ، أبو حفص ، وكان من حفاظ الحديث وله نحو

ثلاثمائة مصنف ، منها ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٩٧ - ٣٨٥ هـ) ، الأعلام ١٩٦/٥

لمن أمن منه ذلك^(١)، ولذا روى عن ابن سيرين أنه^(٢) كان لا يرى بالكتابة بأسا فإذا حفظ محاه^(٣)، ونحوه عن عاصم بن ضمرة^(٤) وهشام بن حسان^(٥) وغيرهما^(٦).

وعن مالك قال : لم يكن القوم يكتبون ، إنما كانوا يحفظون فمن كتب منهم الشيء فأنما كان ليحفظه فإذا حفظه محاه^(٧) ، وقد روى البيهقي^(٨) ومن طريقه ابن صلاح^(٩) عن الازداعي قال : كان هذا العلم كريما تتلاقاه الرجال بينهم فلما^(١٠) دخل في الكتب دخل فيه غير أهله الى غير ذلك ، كالقول في حديث أبي سعيد في النهي أن الصواب وقفه كما ذهب إليه البخاري وغيره^(١١).

وبالجملة فالذي استقر الأمر^(١٢) عليه الاجماع على الاستحباب ، بل قال شيخنا :

(١) راجع لما أورده المصنف من التطبيق بين الحديثين أو كرن أحدهما ناسخا والآخر منسوخا ، تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ، والمدخل للبيهقي ص ٤١٠ ، ٤٠٦ ، وشروح أبي داود المختصر والمعلم والتهذيب ٢٤٥/٥ - ٢٤٨ ، والمحدث الفاصل ص ٣٨٥ - ٣٨٤ ، وجامع بيان العلم ٦٨/١ ، والاملاء ص ١٤٩ ، و تقييد العلم ص ٥٧ - ٥٨ ، ٦٤ - ٦٥ ، و جامع الأصول ٣٣/٨ ، و شرح السنة ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، و علوم الحديث ص ١٦١ ، و شرح مسلم للنووي ١٢٩/٩ - ١٣٠ ، و ١٢٩/١٨ - ١٣٠ ، والارشاد له ٢٢٤/١ - ٢٢٥ ، و مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢٢/٢ ، و الباعث الحثيث ص ١٣٢ ، و فتح المغيـث للعراقي ١٨/٣ ، والاكمال والمكمل شرحي مسلم ٤٥٤/٣ ، و ٣٠٥/٧ - ٣٠٦ ، والكوكب الدراري ١٢٤/٢ ، وهدى الساري ص ٦ ، وفتح الباري ٢٠٨/١ ، وعمدة القاري ٥٧٢/١

(٢) في ح و ه د أن ،

(٣) انظر المحدث الفاصل ص ٣٨٢ ، و تقييد العلم ص ٦٠

(٤) انظر لذلك المحدث الفاصل ص ٣٨٢ ، و تقييد العلم ص ٥٩

(٥) المحدث الفاصل ص ٣٨٣ ، ومقدمة الكامل ص ٤٧ ، و سنن الدارمي ٩٩/١

(٦) انظر لذلك المحدث الفاصل ص ٣٨٢ - ٣٨٣ ، و تقييد العلم ص ٥٨ - ٥٩ ، و سنن الدارمي ٩٩/١ ، والعلم لأبي خيثمة ص ١٣٩ ، و جامع بيان العلم ٦٦/١ ، ٦٧

(٧) انظر جامع بيان العلم ٦٤/١

(٨) في المدخل ص ٤١٠

(٩) في علوم الحديث ص ١٦١ - ١٦٢ ، وانظر أيضا التدريب ٦٧/٢ ، وبنحوه أخرجه الدارمي في سننه ١٠٠/١

عن الازداعي ، وكذا ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٦٨/١ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٦٤

(١٠) في ث د فاذن لما ،

(١١) انظر فتح الباري ٢٠٨/١ ، وسمحة الأشراف ٤٠٨/٣ ، والتدريب ٦٧/٢

(١٢) كلمة الأمر ، سقطت من ف

إنه لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم^(١) ، ونحوه قول الذهبي : إنه تعين في المائة الثالثة وهلم جرا وتحت^(٢) ، قال غيرهما : ولا ينبغي الاقتصار عليها حتى لا يصير له تصور ولا يحفظ شيئا فقد قال الخليل :

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر^(٣)

وقال آخر :

استودع العلم قرطاسا فضيحه وبش مستودع العلم القراطيس^(٤)

ولذا قال ثعلب^(٥) : إذا أردت أن تكون عالما فاكسر القلم ، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة الثانية بأمر عمر بن عبد العزيز وبعث به الى كل أرض له عليها سلطان^(٦) ، ثم كثر^(٧) التدوين ، ثم التصنيف ، وحصل بذلك خير كثير ، وحينئذ فقد قال السبكي : ينبغي للمرء أن يتخذ كتابة العلم عبادة^(٨) سواء توقع أن يترتب عليها فائدة أم لا ، قال بعض العلماء : وإنما لم يحجر^(٩) الخلاف بين المتقدمين أيضا في القرآن لأن الدواعي تتوفر على حفظه وإن كان مكتوبا ، وذلك للذاذة نظمه وإيجازه وحسن تأليفه وإعجازه وكال بلاغاته وحسن تناسب فواصله وغاياته وزيادة التبرك به وطلب تحصيل الأجور العظيمة بسببه .

(١) فتح الباري ٢٠٤/١ وانظر أيضا فتح الباقي ١١٨/٢ - ١١٩ وعمدة القارى ٥٦١/١ ، واليه ميل الراهب مرمى في المحدث الفاصل ص ٣٨٦ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٧٠ - ٧٢

(٢) راجع لذلك توضيح الأفكار ٣٦٥/٢

(٣) جامع بيان العلم ٦٨/١ ، والمدخل للبيهقي ص ٤١٠ ، والمحدث الفاصل ص ٣٨ . وأدب الاملاء والاستملاء ص ١٤٧

(٤) جامع بيان العلم ٦٩/١ ، وكتاب الحيوان للجاحظ ٦١/١ ، وبقليل من الفرق المحدث الفاصل ص ٣٨٧ ، وانظر المصراع الثاني في تقييد العلم ص ٥٨

(٥) هو العلامة المحدث ، امام النحو ، أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني البغدادي ، المعروف بشعاب ، ثقة حجة ، دين صالح ، مشهور بالحفظ (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) ، سير أعلام النبلاء ٥/١٤ - ٧ ،

والمراجع الأخرى في هامشه ، وراجع لقوله توضيح الأفكار ٣٦٦/٢

(٦) جامع بيان العلم ٧٣/١ ، ٧٦ ، والحلية ٣٦٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٣٤/٥٠ ، والفتح ٢٠٨/١

(٧) زاد في ح و ه و الله ،

(٨) في ح و ه و عبارة ه وهو تحريف

(٩) في ح و ه و لم يجد ه وهو خطأ

و ينبغي إجماع ما يستعجم وشكل ما يشكل لا ما يفهم
و قيل كله لدى ابتداء وأكدوا ملتبس الأسماء
وليك في الأصل وفي الهامش مع تقطيعه الحروف فهو أنفع

[حكم ضبط الحديث وغيره] المسألة الثانية : (و ينبغي) استحبابا متأكدا ،
بل عبارة ابن خلد و عياض تقتضي ^(١) الوجوب ^(٢) وبه صرح الماوردي ، لكن
في حق من حفظ العلم بالخط ^(٣) ، لطالب العلم لاسيما الحديث و متعلقاته مع ^(٤)
صرف الهمة لضبط ما يحصله بخطه أو بخط غيره من مرويه وغيره من كتب
العلوم النافعة ضبطا يؤمن معه الالتباس ^(٥) (إجماع) أي نقط (ما يستعجم)
بالغفال نقطه بحيث تصير فيه عجمة ، بأن ^(٦) يميز الخاء المعجمة من الخاء المهملة ، والذال
المعجمة من الدال المهملة ، كحديث « عليكم بمثل حصي الخذف » ^(٧) ، فيعجم كلا من
الهاء والذال بالنقط ، وكالتقيع والبقيع ، فيميز ما يكون بالنون بما هو بالموحدة ، وكذا
في الأسماء يبين خبابا من جناب وحياب ، وأبا الجوزاء من أبي الحوراء وما أشبه ذلك ،
وان لم يعتن ^(٨) بذلك الكثير من المتقدمين اتكالا على حفظهم كما يرادهم ^(٩) الموضوعات
بدون تصريح ببيانها ، فقد قال الثوري فيما نقله عنه الماوردي في أدب الدنيا والدين له :
« الخطوط المعجمة كالبرود المعجلة » ^(١٠) .

(١) في ز « يقتضي »

(٢) انظر المحدث الفاضل ص ٦٠٨ ، والاماع ص ١٥٠ ، وفتح المغني للعراقي ١٩/٣

(٣) قال الصنعاني في توضيح الأفكار ٣٦٦/٢ : وعبارة ابن الصلاح « ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف
الهمة الى ضبطه الى آخره » فأدت عبارته الوجوب ، انظر علوم الحديث ص ١٦٢ ، والارشاد للنوري

٣٢٦/١ ، والتقريب له ص ٢١

(٤) سقطت كلمة « مع » من ح و هـ

(٥) زاد في ح و هـ « وأمه »

(٦) في ح و هـ « بلى »

(٧) مسلم (١٢٨٢) والنسائي ٢٦٧/٥ ، وأحمد ٢١٠/١ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، وأخرجه أبو داود (١٩٢٨) ،
١٩٥٠ (والنرمذي (٨٨٢) وابن ماجه (٣٠٢٢ ، ٣٠٢٨) والدارمي (١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦) نحوه

(٨) في ح « وإن لم يتقيد » وفي هـ « وإن لم يقين »

(٩) في ح « كإبراهيم » وهو تحريف

(١٠) انظر صبح الأعشى ١٤٩/٣ ، وتوضيح الأفكار ٣٦٦/٢

وقال بعض الأدباء^(١) : رب علم لم تعجم فصوله استعجم محصولة .
 وقال الاوزاعي عن ثابت بن معبد^(٢) : نور الكتاب العجم^(٣) ، وكذا يروى
 من قول الاوزاعي^(٤) ، وقال غيره : إجمام المكتوب يمنح من استعجامة^(٥) بل أورد
 الخطيب^(٦) في جامعه^(٧) من طريق قيس بن عباد عن محمد بن عبيد بن أوس الغساني
 كاتب معاوية عن أبيه أنه قال : كتبت بين يدي معاوية رضى الله عنه كتابا ، فقال لي :
 يا عبيد ! ارقش كتابك ، فأني كتبت^(٨) بين يدي رسول الله ﷺ ، فقال لي : يا^(٩)
 معاوية ! ارقش كتابك ، قلت : وما رقصه ؟ يا أمير المؤمنين ! قال إعطاء كل حرف
 ما ينوبه من النقط .

(١) هو أبو مالك الحضرمي كما في صبح الأعشى ١٤٩/٣ ، وانظر أيضا المعبد في أدب المفيد والمستفيد
 ص ١٣٥

(٢) راجع لترجمته الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥٧/١/١ ، ولسان الميزان ٧٩/٢

(٣) أخرجه الخطيب في جامعه ٢٧٦/١

(٤) باللفظ المذكور أخرجه عنه الراهرمزي في المحدث الفاصل ص ٦٠٨ . ونقله عنه العراقي في فتح المغيب
 ١٩/٣ ، وأورده أبو العباس القلقشندي في صبح الأعشى ١٤٩/٣ . وأخرجه محمد بن عمر المدائني بسنده
 الى ابن عباس مثله كما في صبح الأعشى ١٤٩/٣ ، وأخرجه الراهرمزي في المحدث الفاصل ص ٦٠٩ أيضا
 بطريق آخر بلفظ : تعجم الكتاب نوره ، والصواب : الإجمام . لا غيره ، كما أخرجه العسكري بسنده
 الى الاوزاعي في شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف (القسم الأول ص ١٦) وأورده السيوطي في
 التدريب ٦٨/٢ . يقال : أعجمت الكتاب ، فهو معجم ، ولا يقال عجمته فهو معجم بالتشديد ، قاله
 العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف ، القسم الأول ص ١٩ ، و الراهرمزي في المحدث الفاصل
 ص ٦٠٨ - ٦٠٩ ، ونقله عنه العراقي في فتح المغيب ١٩/٣ ، وانظر أيضا لسان العرب ٣٨٨/١٢ - ٣٨٩
 (٥) انظر علوم الحديث ص ١٦٢ ، ونهاية الأرب ١٣/٧ ، و صبح الأعشى ١٤٩/٣ ، وتوضيح الأفكار
 ٣٦٦/٢ ، والمعبد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣٥

(٦) في ح و ه خطيب ، بدون التعريف

(٧) ٢٦١/١ ، أخرجه أيضا بهذه الطريق السمعاني في ادب الاملاء والاستملاء ص ١٧١ - ١٧٢ ، والمرزباني
 وابن عساكر كما في التدريب ٧١/٢ ، ولكن عبيد بن أوس الغساني مجهول فالحديث ضعيف ، انظر
 المغنى في الضعفاء ٤١٩/٢ ، والميزان ١٧١/٢ ، ولسانه ١١٨/٤

(٨) في ه د كتب ، وهو خطأ

(٩) سقطت كلمة د يا ، حرف النداء من ح

(و) كذا ينبغي (شكل ما يشكل) إعرابه من المتون والأسماء [^(١) في الكتاب فذلك يمنع من إشكاله] (لا ما يفهم) بدون شكل ولا نقط فإنه تشاغل بما غيره أولى منه وفيه عناء بل قد لا يكون فيه فائدة أصلاً ، وعن أحمد بن حنبل قال : كان يحيى ابن سعيد يشكل الحرف ^(٢) إذا كان شديداً وغير ذلك لا ^(٣) ، وكان عفان وبهر وحبان ابن هلال ^(٤) أصحاب الشكل والتقيد ^(٥) ، وحكى على بن إبراهيم البغدادى في كتابه سمات الخط ورقومه أن أهل العلم يكرهون الإعجام ^(٦) والإعراب إلا في الملبس وربما يحصل للكتاب إظلام ^(٧) .

(و قيل) بل ينبغي الشكل والإعجام للمكتوب (كله) أشكل أم لا وصوبه عياض ^(٨) (لـ) أجل (ذى ابتداء) في الصنعة والعلم ممن لا يعرف المؤلف والمختلف وغيرهما من السند والمتن ، لأنه حينئذ لا يميز المشكل من غيره ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه ، وأيضاً فقد يكون واضحاً عند قوم ، مشكلاً عند آخرين كالعجم ومن شاكلهم ، والقصد عموم الانتفاع ، وربما يظن هو إبراهيم ^(٩) المشكل واضحاً بل وقد يخفى عنه الصواب بعد ، وإذا قال ابن الصلاح : وكثيراً ما يتهاون في ذلك الواثق بذنه وتيقظه ^(١٠) وذلك وخيم العقوبة . فإن الإنسان معرض للنسيان ^(١١) ،

(١) ورد ما بين المعكوفتين في ح و ه قبل د ما يشكل ، بتغير قليل

(٢) في ح د الحروف ،

(٣) انظر الجامع للخطيب ٢٧٠/١ ، وتأريخ بغداد ٢٧٤/١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٠ - ٢٤٨

(٤) سقطت كلمة ابن هلال ، من ز وبدلها د من ،

(٥) انظر المصادر السابقة والمحدث الفاصل ص ٦٠٨

(٦) في ح د إعجام ،

(٧) انظر علوم الحديث ص ١٦٣ ، والارشاد للنوى ٣٢٦/١ ، وفتح المغيب للعراقى ١٩/٣

(٨) في الالامع ص ١٥٠ ، وانظر أيضاً فتح المغيب للعراقى ١٩/٣ ، وفتح الباقي ١١٩/٢ ، والتدريب ٦٩/٢ ،

والمعبد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣٥

(٩) في ح د النزاعة عند ، وهو خطأ

(١٠) في ح د الواثق ،

(١١) علوم الحديث ص ١٦٢ ، وانظر أيضاً الارشاد للنوى ٣٢٦/١ ، والتدريب ٦٨/٢

قال أبو الفتح البستي^(١) وكان يكثر التجنيس في شعره^(٢):

يا أفضل الناس لفضالا على الناس وأكثر الناس إحسانا الى الناس
نسيت وعدك والنسيان مغتفر^(٣) فاعذر فأول ناس أول الناس^(٤)

وقال أبو تمام^(٥): سميت انسانا لأنك ناس^(٦)،

ومن كان كثير العجم والنقط لكتابه أبو عوانة الواضاح^(٧) أحد الحفاظ فقدم كتابه على حفظ غيره لشدة إتقانه وضبطه له .

وربما — كما أشار اليه عياض — يقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفا على ضبط الإعراب فيه فيسأل الراوى كيف ضبط هذا اللفظ فيصير متحيرا لكونه أهمله أو يحسر على شيء بدون بصيرة ويقين كقوله : « ذكاة الجنين ذكاة أمه^(٨) » فأبو حنيفة ومن تابعه يرجحون النصب لاشتراطهم التذكية ، و الجمهور

(١) هو علي بن محمد البستي الشافعي ، أبو الفتح ، أديب كاتب ، شاعر فقيه ، (٣٦٠ - ٤٠١ هـ) معجم المؤلفين ١٨٦/٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٧/٧

(٢) في ح د شعر ، باسقاط المجرور

(٣) في ح و ه د معتضر ، وهو تحريف

(٤) انظر لذلك تفسير الامام الرازي ٢٨٢/١ ، والبيت الثاني ساقط من ز

(٥) هو حبيب بن أدس بن الحارث بن قيس الطائي ، أبو تمام . شاعر ، أديب (١٩٠ - ٢٣١ هـ) معجم المؤلفين ١٨٣/٣

(٦) وصدر هكذا : « لا تنسين تلك العهود فانما ، انظر نهاية الارب في فنون الأدب ٧/٢ ، و تفسير الامام الرازي ٢٨٢/١

(٧) هو الامام الحافظ الثبت ، محدث البصرة ، الواضاح بن عبد الله مولى يزيد بن عطاء اليشكري الواسطي البزاز ، توفي (١٧٦ هـ) . انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٠/٢/٤ ، والمعرفة والتاريخ ١٦٨/٢ ، وتاريخ بغداد ٤٦٣/١٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٨/٨ ، ونذكرة الحفاظ ٢٣٦/١ ، والنهذيب ١١٧/١١

(٨) أبو داود (٢٨١١) والدارمي (١٩٨٥) ، وأبو نعيم في الحلية ٩٢/٧ ، و ٢٣٦/٩ ، والدارقطني ٥٤٠/٢ ، والحاكم ١١٤/٤ ، والبيهقي ٣٣٤/٩ - ٣٣٥ ، بسندهم عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا ، قال الحاكم صحيح على شرط مسلم ، و وافقه الذهبي ، وفيه أبو الزبير وهو مدلس ، وقد عنعنه في جميع الطرق عنه وبها أنه ابن حزم في المحلى ٤١٩/٧ ، و لكن له شواهد يرتقي بها الى الصحة ، انظر لذلك نصب الراية ١٨٩/٤ - ١٩٢ ، والدراية ص ٣٢٠ ، وإرواء الغليل ١٧٢/٨ - ١٧٥

كالإشافية والمالكية وغيرهما يرجعون الرفع لاسقاطهم ذكاته^(١)، على أن بعض المحققين^(٢) وجهه النصب أيضا بما يرجع إليه، وقوله « لا نورث ما تركنا صدقة^(٣) » فالجماعة يروونه برفع صدقة على الخبرة، لأن الأنبياء لا يورثون، والامامية يروونه بالنصب على التمييز، والمعنى أنه لا يورث ما تركوه صدقة دون غيره^(٤)، على أن ابن مالك وجهه النصب بما يوافق الجماعة، فقال التقدير ما تركنا مبدول صدقة لحذف الخبر وبقي الحال منه^(٥)، ونظيره « ونحن عصبه » بالنصب^(٦)، وقوله « هو لك عبد بن^(٧) زمعة^(٨) » فالجماعة على حذف حرف النداء بين لك وعبد، وبعض المخالفين من الحنفية على حذفه بين عبد وابن مع تنوين عبد^(٩).

(١) الراجح في هذه المسئلة هو قول الجمهور، وكذلك الراجح في الرفع والنصب: الرفع، انظر لهذا الاختلاف والترجيح الشروح الثلاثة لأبي داود ١١٨/٤ - ١٢١، وجامع الأصول ٤/٤٨٧، ونصب الراية ٤/١٩١ - ١٩٢، والنهاية ٢/١٦٤، وتهذيب الاسماء واللغات ١١٢/١/٢

(٢) لعله الامام النووي، فانه قال في تهذيب الاسماء واللغات ١١٢/١/٢: وأما رواية النصب على تقدير صحتها فتقديرها ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه

(٣) البخاري (٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٧١٢، ٤٠٣٦، ٤٢٤١)، ومسلم (١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦١)، وأبو داود (٢٩٤٧، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٦٠، ٢٩٦١)، والترمذي (١٦١٠)، وأحمد ٤/١، ٩، ١٠، ٢٥، ٤٧، ٤٨ الى ما ذلك

(٤) والذي نوارده عليه أهل الحديث في القديم والحديث « لا نورث » بالنون، و « صدقة » بالرفع، وان للكلام جملتان، و « ما تركنا » في موضع الرفع بالابتداء، و « صدقة » خبره ويؤيده وروده في بعض طرق الصحيح « ما تركنا فهو صدقة »، وانظر فتح الباري ٢٠٢/٦

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح له ص ١٠١

(٦) على تقدير: « ونحن كائنون عصبه أو نحن نعصب أو نجتمع عصبه » وهذه القراءة شاذة، انظر لذلك إملاء ما من به الرحمن ٣٦/٢ - ٢٧، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللانظ ص ١٧٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٣، ١٠١، والآية من سورة يوسف: ١٤

(٧) سقطت كلمة « ابن » من ف

(٨) هذه قطعة من حديث عائشة (رض) في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ولادة زمعة، أخرجه البخاري (٢٠٥٣، ٢٢١٨، ٢٥٣٣، ٤٣٠٣، ٦٧٤٩، ٦٧٦٥، ٦٨١٧، ٧١٨٢) ومسلم (١٤٥٧) وأبو داود (٢٢٥٦) والنسائي ١٨٠/٦ - ١٨١، وابن ماجه (٢٠٠٤) والدارمي (٢٢٤٣) ومالك ص ٣٠٩

(٩) وما قاله بعض الحنفية هو مردود بل تصحيف، فقد جاء في رواية يونس المعلقة في صحيح البخاري في المغازي « وهو لك، هو أخوك يا جسد » و وقع لمسدد عن ابن عيينة عند أبي داود « هو أخوك يا عبد » انظر فتح الباري ٣٦/١٢، وتهذيب السنن ١٨٠/٣

ونحوه في السند عبد الله بن أبي بن^(١) سلول ، فلكون سلول أمه إن لم يثبت
الآلف في « ابن سلول » وينون أبي يظن أنه جد عبد الله ، وعبد الله بن مالك بن
بحينة^(٢) كما سيأتي مبسوطا فيمن نسب إلى غير أبيه .

ورحم الله كلا من السلفي والمزى فقد كانا مع جلالتهما يضبطان^(٣) الأشياء
الواضحة حتى إن السلفي تكرر له فقط الحياء من « أنا »^(٤) ، والمزى قد يسكن النون
« من » عن ، ولكن هذا تكلف وقد لا يكون مقصودا ، والحاصل أنه يبالغ في ضبط
المتون ، لأن تغييرها يؤدي إلى أن يقال عن النبي ﷺ ما لم يقل أو يثبت حكم شرعي
بغير طريقه .

(و) لكن (أكدوا) أي الأئمة من المحدثين وغيرهم (ملتبس) أي ضبط ملتبس
(الاسماء) لا سيما الأسماء الأعجمية والقبائل الغريبة لقلة المتميزين فيها بخلاف
الإعراب ، ولأنها - كما قال أبو اسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيري^(٥) - أولى الأشياء
بالضبط ، قال : لأنها لا يدخلها القياس ، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها^(٦) ، وما لعله
يقال في رد هذا التعليل من كون الراوى عن ذلك الملتبس أو شيخه عما يدل عليه ، قد
يحجب عنه بأن ذلك إنما هو بالنظر للعالم به ، والكلام فيما هو أعم منه ، ومن كان
يحض على الضبط حماد بن سلمة وعفان كما حكاه عنهما عياض^(٧) (وليك) بسكون اللام
كما هو الأكثر فيها مثل ﴿ وليؤمنوا بي^(٨) ﴾ ضبطه للمشكل من الأسماء والألفاظ

(١) سقطت كلمة « ابن » من ح

(٢) زاد في ز « يظن أنه جد عبد الله »

(٣) في ز « يضبطون »

(٤) في ح و ه « أراد »

(٥) النجيري (يفتح النون وكسر الجيم و سكّون الياء وفتح الراء وفي آخرها الميم : نسبة إلى نجيرم ، محلة
بالبصرة ، كان أدبيا ، ومن الكتاب ، توفي نحو (٢٥٥ هـ) الأنساب ٤٣/١٣ ، والأعلام ٤٢/١

(٦) انظر الجامع للخطيب ٢٦٩/١ - ٢٧٠ ، و أدب الإملاء والاستعلاء ص ١٧٢ ، و الأعلام ص ١٥٤
وفتح المغيب للعراقي ٢٠/٣ ، والتدريب ٦٩/٢

(٧) الأعلام ص ١٥٥ ، وانظر أيضا الكفاية ص ٢٤٢

(٨) سورة البقرة : ١٨٦ ، جزمتم لام الأمر ، لأنها تجعل الفعل مستقبلا لا غير فأشبهت « إن » التي للشرط
انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٤٠/١

(في الأصل و) كذا (في الهامش) مقابله حسبما جرى عليه رسم جماعة من أهل الضبط ، لأن جمعها أبلغ في الإيابة وأبعد^(١) من الالتباس بخلاف الاختصار على أولها ، فإنه ربما داخله نقط^(٢) أو شكل لغيره مما فوقه أو تحته فيحصل الالتباس ، لاسيما عند دقة الخط^(٣) وضيق الأسطر قاله ابن الصلاح تبعاً لعياض^(٤) ، ويكون^(٥) ما بالهامش من ذلك (مع تقطيعه الحروف) من المشكل^(٦) (فهو أنفع) وأحسن ، وفائدته أنه يظهر^(٧) شكل الحرف^(٨) بكتابه مفرداً في بعض الحروف كالنون والياء التحتانية بخلاف ما إذا كتبت مجتمعة والحرف المذكور في أولها أو وسطها ، وهو وإن لم يصرحا به فقد فعله غير واحد من أهل الضبط نعم نقله الزركشي عن عياض^(٩) وهو إما سمو أو رآه في غير الاماع ، ومن نص عليه وحكاه عن المتقنين ابن دقيق العيد ، فقال في الاقتراح^(١٠) : و^(١١) من عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل فيفارقوا^(١٢) حروف الكلمة في الحاشية و يضبطوها حرفاً حرفاً فلا يبقى بعده إشكال .

[فائدة] ومما^(١٣) ينبه عليه شيخان : أحدهما أنه ينبغي التيقظ لما يقع من الضبط نقطاً وشكلاً في خط الأئمة بغير خطوطهم ولو كان صواباً فضلاً عن غيره ،

(١) في ح « البعد » وهو خطأ

(٢) في ح و هـ ، لفظ ، وهو خطأ

(٣) سقطت كلمة « الخط » من ح و هـ

(٤) الاماع ص ١٥٧ ، وعلوم الحديث ص ١٦٣ ، وانظر أيضاً الارشاد للنووي ٢٢٧/١ ، والتقريب له

ص ٢١ ، وفتح المفتي للعراقي ٢٠/٣

(٥) زاد في ح و هـ « بخطه وليك » وورد في ز « وليك » بدل « ويكون » ،

(٦) في ح « الشكل »

(٧) سقطت كلمة « يظهر » من ز

(٨) في ح « الحروف »

(٩) لعله نقله عنه في مختصره

(١٠) ص ٢٨٦ ، وانظر أيضاً فتح المفتي للعراقي ٢٠/٣ - ٢١ ، والتقريب والإيضاح ص ١٧٢ ، والتدريب

٧٠/٢

(١١) سقطت كلمة « و » من ح و هـ

(١٢) في ز « فبقطعوا »

(١٣) في ح « فبما »

فإن ذلك مما يخفى وربما لا يميزه الحذاق^(١)، وبما فضيحة من اعتمد صنيعه^(٢) بقصد التخطئة للامة .

الثانى : قد استثنى ابن النفيس مما تقدم القرآن الكريم وقال : إن الاولى تجريده عن الاعمجام والاعراب لأن هذه جميعها زوائد على المتن ، وبما تقرر فى كون دقة الخط قد تقتضى الالتباس كان إيضاحه مما يتم به الضبط .

ويكره الخط الدقيق^(٣) إلا لضيق رق أو لرحال فلا

و شره التعليق والمشق كما شر القراءة إذا ما هذر ما

[حكم دقة الخط] (ويكره) كراهة تنزيه (الخط الدقيق) أو الرقيق لا سيما و الانتفاع به لمن يقع له الكتاب من يكون ضعيف البصر أو ضعيف الاستخراج ، ممتنع أو بعيد ، بل ربما يعيش الكاتب نفسه حتى يضعف بصره ، ولذلك كان شيخنا يحكى أن الذى يكتب الخط الدقيق ربما يكون قصير الأمل لا يؤمل أن يعيش طويلا ، وأقول بل ربما يكون طويل الأمل حيث ترجى من فضل الله أنه ولو عمّر لا يشق عليه قراءة الخط الدقيق .

ثم إنه لا يمنع الحكم بالكراهة ما اقتضاه كلام الحكماء فى كونه رياضة للبصر وتدمينا له كما يراض كل عضو من أعضاء البدن بما يخصه ، وإن من لم يفعل ذلك وأدمن على سواه يصعب عليه^(٤) معاناته كمن يترك المشى أو لا يشم إلا الروائح الطيبة فإنه يشق عليه كل من تعاطى المشى و شم الرائحة الكريهة مشقة شديدة بخلاف من اعتاده أحيانا ، ولا فعل جماعة لذلك حتى بعد تقدمهم^(٥) فى السن منهم الحافظان الشمس

(١) زاد فى ز د أيضا ،

(٢) فى ح د تصنيفه ، وفى ز د سنيحه ،

(٣) فى بعض النسخ د الرقيق ، بالراء

(٤) فى ح د عيه ،

(٥) زاد فى ح ر ه د فى مهم ،

ابن الجزرى^(١) والبرهان الحلبي^(٢)، ومنهم من المتقدمين أبو عبد الله الصورى^(٣) كتب صحيح البخارى ومسلم فى مجلد لطيف ويـع بعشرين ديناراً كما ذكره ابن عساكر^(٤)، فالمشقة بذلك هى الأغلب .

وقد قال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل لابن عمه حنبل بن اسحاق بن حنبل وراه يكتب خطأ دقيقاً : لا تفعل ، فإنه يخونك أحوج ما تكون اليه ، رواه الخطيب فى جامعه^(٥) ، و ساق فيه أيضاً عن أبى حكمة قال كنا نكتب المصاحف بالكوفة فيمر بنا على بن أبى طالب فيقوم علينا فيقول : أجل قلبك قال فقططت منه ثم كتبت فقال هكذا نوروا^(٦) ما نور الله عز وجل^(٧) (إلا) أن تكون دقة الخط (لـ) عذرك (ضيق رق^(٨)) بفتح الراء^(٩) ، وهو القرطاس الذى يكتب فيه ، ويقال له الكاغد أيضاً بأن يكون فقيراً لا يجد ثمنه ، أو يجد الثمن ولكن لا يجد الرق (أو لرحال) مسافر فى طلب العلم يريد حمل كتبه معه فيحتاج إما لفقره أو لكونه مضطرب أن تكون خفيفة الحل قال محمد بن المسيب الأريغاني^(١٠) : كنت أمشى بمصر وفى كمى مائة جزء فى

(١) انظر لسانه الضوء للامع ٢٥٩/٩ وفى ز . ابن الجوزى .

(٢) انظر لحظ الالحاظ ص ٣١٢ . والضوء للامع ١٣٩/١

(٣) فى ح . أبى عبد الله الصورى ، وهو خطأ

(٤) لعله ذكره فى تاريخ دمشق ولا شك أنه كان دقيق الخط ، يضرب به فى دقة الخط ، وكان يكتب فى

وجه ورقة من أيمان الكاغد الخراسانى ثمانين سطراً ، وقد كتب صحيح البخارى فى سبعة أطباق من

الورق البغدادي ، انظر تاريخ بغداد ١٠٣/٢ ، والأنساب ٣٤٥/٨ والمنتظم ١٤٣/٨ ، وتذكرة الحفاظ

١١١٤/٣ - ١١١٥ ، والعبر ١٨٩/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٦٢٨/١٧ ، ٦٢٩ ، ومعجم البلدان ٤٣٤/٣

(٥) ٢٦١/١ ، وانظر أيضاً أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦٧ ، وعلوم الحديث ص ١٦٤ ، وفتح المغيـث

للعراقي ٢١/٣ ، والباعث الحديث ص ١٣٥ ، والتدريب ٧١/٢

(٦) فى ز . انوروا ، وهو خطأ

(٧) الجامع للخطيب ٢٦١/١ ، و انظر أيضاً أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦٧ ، والمكنى للدولابى

١٥٥/١ - ١٥٦

(٨) فى ز . ورق .

(٩) سقطت كلمة « بفتح الراء » من ح و هـ

(١٠) الأريغاني (بفتح الالف وسكون الراء وكسر الفين المعجمة وفتح الباء المنقوطة) كان من العباد المجتهدين

ومن الجوالين فى طلب الحديث على الصدق والورع (٢٢٣ ، ٣١٥ هـ) الأنساب ١٦٧/١ ، ١٦٩ ، ١٧٠

كل جزء ألف حديث^(١)، (فلا) كراهة حيث اتصف بواحد مما ذكر ، فضلا عن أكثر ، كأن يكون فقيرا رَحَالا ، وأكثر الرحالين ، كما قال الخطيب ، يجتمع في حاله الصفتان اللتان يقوم بهما العذر في تدقيق الخط^(٢)، يعني كما وقع لأبي بكر عبيد الله بن أحمد بن محمد بن روزبة^(٣) الفارسي وكان يكتب خطا دقيقا حيث قيل له : لم تفعل ؟ فقال لقلة الورق والورق ، وخفة الحمل على العنق^(٤).

و لكن قال الخطيب : بلغني عن بعض الشيوخ أنه كان إذا رأى خطا دقيقا قال : هذا خط من لا يوقن بالخلاف من الله تعالى^(٥)، يشير الى أن داعية الحرص على ما عنده من الورق ألجأته لذلك ، اذ لو كان يعلم أنه مستخلف لو توسع .

[كراهة تعليق الخط والمشق (وشره) أى الخط (التعليق) وهو فيما قيل خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها ، وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه ، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه ، (و) كذا (المشق) بفتح أوله وإسكان ثانيه وهو خفة اليد وإرسالها مع بعثرة^(٦) الحروف وعدم إقامة الأسنان كما كان شيخنا يحكي أن بعضهم كان يقول لمن يراه يكتب كذلك : تكتبون تمشقون تضيعون الكاغذ^(٧)، فيجتمعان في عدم إقامة الأسنان ، ويختص التعليق بخلط الحروف وضمها ، والمشق ببعثرتها^(٨) وإيضاحها بدون القانون المألوف ، وذلك ، كما قال بعض الكتاب ، مفسدة لخط المبتدى

(١) الجامع للخطيب ٢٦١/١ ، والأنساب ١٦٩/١ - ١٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٥/١٤ ، وتذكرة الحفاظ

٧٨٩/٣ - ٧٩٠ ، والعبر ١٦٢/٢

(٢) الجامع للخطيب ٢٦١/١ ، وانظر أيضا أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٣) في ح « روزبة »

(٤) راجع لذلك أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦٩

(٥) الجامع للخطيب ٢٦١/١ ، وانظر أيضا أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦٧ ، وعلوم الحديث ص ١٦٤ ،

وتذكرة السامع والمتكلم ص ١٧٧

(٦) في ز « بشرة »

(٧) في ح و ه « الكاغذ » بالذال المعجمة

(٨) زاد في ز « واحتياجا »

ودال على تهاون المنتهى^(١) بما يكتب غير أنهم يستعملون المشق والتعليق وإغفال الشكل والنقط في المكاتبات .

قال الماوردي في أدب الدين والدنيا^(٢) : وهو مستحسن فيها ، فإنهم لفرط إدلالهم بالصنعـة و تقدمهم في الكتابة يكتفون بالإشارة ، و يقتصرون على التاويح و يرون الحاجة الى استيفاء شروط الإبانة تقصيرا ، قال^(٣) : و إن كان كل ذلك في كتب العلم مستقبحا (كما) أنه (شر القراءة اذا ما) أى اذا (هذرما) بالمعجمة^(٤) أى أسرع بحيث يخفى السماع .

فقد روى الخطيب في جامعه^(٥) من طريق أبي محمد بن درستويه عن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري فيما حكاه عن عمر بن الخطاب أنه قال : شر الكتابة المشق ، و شر القراءة الهذرمة ، وأجود الخط أبينه .

وعنده أيضا عن علي قال : الخط علامة فكلمة كان أبين كان أحسن^(٦) وعن ابن قتيبة أيضا عن ابراهيم بن العباس^(٧) قال : وزن الخط وزن القراءة ، أجود القراءة أبينها ، وأجود الخط أبينه^(٨) .

[تحقيق الخط وتحسينه] و حينئذ فيستحب له تحقيق الخط وهو أن يميز^(٩)

(١) في ح المتنق ، وانظر لذلك صبح الأعشى ١٤٠/٣

(٢) لم يتيسر لنا الوصول اليه

(٣) سقطت كلمة « قال » من ز

(٤) سقطت كلمة « بالمعجمة » من ح و هـ

(٥) ٢٦٢/١ ، و انظر أيضا أدب الكاتب للصولي ص ٥٦ وعلوم الحديث ص ١٦٤ ، و فتح المغيـث للعراقي

٢١/٣ ، وفتح الباقي ١٢٢/٢ ، والمعيد في أدب المفيد والمستفيد ص ١٣٣ ، والتدريب ٧٤/٢ ، وكنز العمال

٣٠٩/١٠ ، وفيه أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث ، ولم نجده فيه

(٦) الجامع للخطيب ٢٦١/١ ، وكنز العمال ٣١٢/١٠

(٧) هو ابراهيم بن العباس بن محمد بن صول ، أبو اسحاق ، كاتب العراق في عصره (١٧٦ - ٢٤٣ هـ)

الأعلام ٣٨/١

(٨) وانظر أدب الكاتب للصولي ص ٥٤ ، والجامع للخطيب ٢٥٦/١

(٩) في ز « يمين »

كل حرف بصورته المميزة له بحيث لا تشبه العين الموصولة بالفاء أو القاف ، والمفصولة بالخاء أو الخاء^(١).

وقد قال علي رضي الله عنه لكانبه : أطل جلفة قلبك ، و أسمنها ، و أيمن قطنتك و حـرفها ، و أسمعى طنين النون ، و خـرير الخاء ، و أسمن الصاد ، و عرج العين ، و اشقق الكاف ، و عظم الفاء^(٢) ، و رتل اللام ، و اسلس الباء والتاء و الثاء ، و أقم الواو على ذنبها و اجعل قلبك خلف أذنك ، فهو أجود لك . رواه الخطيب^(٣) و غيره^(٤).

وليس المراد أن يصرف زمنه في مزيد تحسينه وملاحة نظمه لحصول الغرض بدونه ، بل الزمن الذي يصرفه في ذلك يشغل فيه بالحفظ و النظر ، وليست رداة الخط التي لا تفضي الى الاشتباه ، بقادحة ، إنما القادح الجمل ، ولذا بلغنا عن شيخنا العلامة الرباني الشهاب الحناوي^(٥) أن بعضهم رآه يلزم بعض الكتاب في تعلم صناعته فقال له : أراك حسن الفهم فأقبل على العلم ، ودع عنك هذا ، فإن غايتك فيه أن تصل^(٦) لشيخك ، وهو كما ترى معلم كتاب أو نحو هذا ، و أوشك ان اشتغلت بالعلم تسود في أسرع^(٧) [^(٨) وقت . قال فنفعني الله بذلك مع براعته في الكتابة أيضا^(٩)] ، ونحوه من

(١) في ز و بالخاء أو الخاء ،

(٢) سقطت كلمة « الفاء » من ز

(٣) ٢٦٣/١

(٤) انظر كنز العمال ٣١٣/١٠

(٥) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الغشي الحناوي (بكسر المهملة وتشديد النون مع المد) المالكي ، أبو العباس ، شهاب الدين ، كان خيرا دينيا وقورا قليل الكلام ، كثير الفضل في الفقه والعربية وغيرها (٧٦٣ - ٨٤٨ هـ) الضوء اللامع ٦٩/٢ - ٧٠ ، و أبناء العمر ٢٢٨/٩ ، ومعجم المؤلفين ٦٢/٢

(٦) في ز و أن تصل فيه ،

(٧) في ز و في السرعة ،

(٨) سقط ما بين المعكوفتين في ز

(٩) راجع لذلك الضوء اللامع ٦٩/٢

رأى البدر البشتكى^(١) عند بعض الكتاب ، ورأى قوة عصبه وسرعة كتابته فسأله كم تكتب من هذا كل يوم ؟ فذكر له عدة كراريس ، فقال له : الزم هذا ، وارك عنك الاشتغال بقانون الكتاب ، فإنك — و لو ارتقيت — لا تنهض في الكتابة كل يوم بما تحصله من كتابتك الآن ، فأعرض عن التعلم ففاق في سرعة الكتابة^(٢).

و محل ما زاد على الغرض من ذلك محل ما زاد على الكلام المفهوم من فصاحة الألفاظ ، و لذلك قالت^(٣) العرب : حسن الخط إحدى الفصاحتين^(٤) ، و ما أحسن قول القائل :

اعذر اخاك على رداة خطه واغفر ردااته لجودة ضبطه
والخط ليس يراد من تعظيمه ونظامه إلا إقامة سمته
فاذا أبان عن المعاني خطه كانت ملاحظته زيادة شرطه

وليتجنبها بعد العصر ، لما ثبتت الوصية به من بعض الأئمة .

والكتابة بالحبر^(٥) أولى من المداد^(٦) ، بل ومن ماء^(٧) الذهب ، ومن الأحمر ،

(١) هو محمد بن ابراهيم بن محمد الأنصارى البشتكى (بفتح و شين معجمة سا كنة بعدها مشاة مفتوحة ثم كاف) أبو البقاء بدر الدين ، دمشق الأصل ، أديب سريع الكتابة بحيث كان يكتب في اليوم خمس كراريس ، من الشعراء (٧٤٨ - ٨٣٠ هـ) انظر الأعلام ١٩١/٦ ، وتبصير المنتبه ١٥٤/١ ، وافياء الغمر

١٣٢/٨ - ١٣٣

(٢) انظر لذلك الضوء اللامع ٢٧٨/٦

(٣) في ز و قال ،

(٤) انظر أدب الكاتب للصولي ص ٥٣ ، ونهاية الأرب ١٤/٧

(٥) إنما سمي الحبر حبرا لتحسينه الخط من قولهم : حبرت الشيء تحبيرا وحبرته حبرا ، زينه وحسنه ، وقيل غير ذلك . أدب الكاتب للصولي ص ١٠٤ ، وصبح الأعشى ٤٧١/٢ - ٤٧٢

(٦) صمى بذلك ، لأنه يمد القلم أى يعينه ، أدب الكاتب للصولي ص ١٠١ - ١٠٢ ، وصبح الأعشى ٤٧١/٢

جاء في هامش الأصل و المداد هو الحبر المجفف ثم حين الكتابة يذاب ،

(٧) سقطت كلمة ماء ، من ز

لأنه أثبت ، بل قال بعض الحنفية^(١) إن الكتابة بالأحمر شعار الفلاسفة و المجوس ويكون الخبر براقا جاريا والقرطاس نقيا صافيا .

قالوا : ولا يكون القلم^(٢) صلبا جدا فلا يجرى بسرعة ، ولا رخوا جدا فيحني سريعا ، وليكن أملس العود مزال العقود ، فقد قيل : ان القلم الذي بآخره عقدة يورث الفقر ، حكاه صاحب تاريخ إربل عن بعض شيوخه^(٣) ، واسع الفتحة^(٤) طويل الجلفة ، محرف القطعة من الجانب الايمن إن لم يكن من عادته الكتابة بالمدور ، وما يقط عليه صلبا جدا ، ويحمد القصب الفارسي وخشب الآبنوس الناعم ، وسكين قلبه أحد من الموسى ، صافية الحديد ولا يستعملها في غيره ، كما بين أكثره الخطيب في جامع^(٥) .

ولا يتورع^(٦) عن كتابة الشيء اليسير من محبرة غيره بدون إذنه إلا أن علم عدم رضاه ، فقد قال محمد بن ابراهيم أبو جعفر الأنماطي مربع^(٧) : كنت عند الإمام أحمد بن حنبل وبين يديه محبرة ، فذكر حديثا فاستأذنته أن اكتب منها فقال لي : اكتب يا هذا فهذا ورع مظالم^(٨) .

(١) هو برهان الدين الزرنوجي ، قاله في كتابه تعليم المتعلم ص ١١ كما في هامش تذكرة السامع و المتكلم ص ١٩١

(٢) سمى القلم قلما لاستقامته أو لمضارعة القلام ، وهو شجر رخو . أو قلم رأسه ، أو للتقليم من جوانبه ، صبح الأعشى ٤٥٠/٢

(٣) ١٣٦/١ ، وأما شيخه المشار اليه فهو أبو حامد محمد بن رمضان بن عثمان بن مهت التبريزي المهمي (٤) في ح و ه و القصة ،

(٥) ٢٤٩/١ - ٢٥٧ ، وانظر أيضا ، أدب الاملاء والاستملاء ص ١٥٧ ، ١٦٤ ، و تذكرة السامع و المتكلم ص ١٧٨ - ١٨٠ ، و صبح الأعشى ٤٤٤/٢ - ٤٨٣ و ٣٦/٣ - ٥٨ ، وهذا الكتاب الأخير وحيد فريد في هذا الشأن

(٦) في ح و ما يتورع ،

(٧) كان أحد الحفاظ الفهلاء و مربع (بمضمومة وفتح را و شدة موحدة فمهمة) لقبه ، لقبه به يحيى بن معين ، توفي (٢٥٦ هـ) ، تأريخ بغداد ٣٨٨/١ - ٣٨٩ ، والملحق للفتن ص ٢٢٧

(٨) انظر لذلك تأريخ بغداد ٣٨٨/١ ، و أدب الاملاء و الاستملاء ص ١٥٧ ، و طبقات الحنابلة ٢٦٧/١ ، والمنهج الاحمد ٢٠٤/١

ولأجل الخوف من الاحتياج لضبط الفوائد ونحوها قيل : من حضر المجلس بلا محبرة فقد تعرض للسكدية^(١) .

وعن المبرد قال : رأيت الجاحظ يكتب شيئا فتبسم فقلت ما يضحكك ؟ فقال اذا لم يكن القرطاس صافيا ، والمداد ناميا ، والقلم مواتيا ، والقلب خاليا ، فلا عليك ان تكون غانيا^(٢) .

وكما يهتم بضبط الحروف المعجمة - كما تقدم قبل المسألة التي انجر الكلام اليها - بالنقط كذلك يهتم^(٣) بضبط الحروف المهملة ، جليها وخفيها ، أو خفيها فقط - كما اتضح هناك - بعلامة الإهمال تدل على عدم إعجامها ، اذ ربما يحصل بإغفاله خلط ، كما يحكى ان بعضهم أمر عاملا له في رسالة أن يحصى من قبله من المخنثين ويأمرهم بكيت وكيت ، فقرأها بالخاء المعجمة ، فاشتد البلاء عليهم بذلك الى ان وقف على حقيقة^(٤) .

و ينقط المهمل لا الحاء أسفلا أو كتب ذاك الحرف تحت مثلاً

أو فوقه قلامه أقوال والبعض نقط السين صفا قالوا

و بعضهم يخط فوق المهمل و بعضهم كالمز تحت يجعل

[كيفية ضبط الحروف المهملة] (وينقط) الحرف (المهمل) كالدال والراء والصاد والطاء والعين ونحوها (لا الحاء) بالقصر ، بما فوق الحرف المعجم المشا كل له (أسفلا) أى أسفل الحرف المهمل ، و لم يصرح ابن الصلاح تبعاً لعياض^(٥)

(١) في ح التكدية ، وفي هـ د اليكدية ،

(٢) في ز المصدرين الاتيين « غانيا » الجامع للخطيب ٢٥٧/١ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ١٦٣

(٣) زاد في ح و هـ « ينبغي الاهتمام » ،

(٤) ورد هنا في ح و هـ « و سبيل الناس - كما قال عياض - في ضبطها مختلف » ، فبعضهم يعلم ، وهذه العبارة ستأتى بعد « و ليس هذا الاصطلاح بالمتفق عليه بينهم » بتغير قليل ، راجع لذلك أدب

الكاتب للصوى ص ٥٩ ، والحيوان للجاحظ ١٢١/١ - ١٢٢ ، وتصحيقات المحدثين ٧١/١ - ٧٢ ،

وشرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف ٥٤/١ - ٥٦ ، والإغاني ٢٧٦/٤ ، وصبح الأعشى ١٥٠/٣

(٥) الاملاء ص ١٥٧ ، وعلوم الحديث ص ١٦٤ ، وانظر أيضا الارشاد للتوى ٣٢٨/١ ، وفتح المغيث

للمراقى ٢٢/٣ ، والتقييد والابضاح ص ١٧٣

باستثناء الحاء^(١) اكتفاء بالعلامة في القلب وهي تحصيل التمييز ، فتي كان موقعا في الالتباس لم يحصل الغرض ، والحاء اذا جمعت نقطة الحاء المعجمة تحتمل التباس بالجم ، وحينئذ فترك العلامة لهذا الحرف علامة ، ويشير الى هذا قول الزركشي خرج بقوله فوق : ما اذا كان النقط تحت فلا يستحب وذلك كالحاء فانها لو نقطت من تحتها لالتبس بالجم^(٢) وقال البلقيني : إنما ترك الحاء لوضوحها^(٣) . [^(٤)] وليس هذا الاصطلاح بالمتفق عليه بينهم [ولذا قال عياض : و سبيل الناس في ضبطها مختلف يعنى فمنهم من يسلك هذا (أو) كما لبعض^(٥) أهل المشرق والأندلس بما قاله عياض أيضا^(٦) (كتب) أى يكتب^(٧) نظير (ذاك الحرف) المهمل المتصل أو المنفصل (تحت) أى تحته مثلا بفتحتين أى على صفته سواء كان شبيها له فى الاتصال ، والانفصال وفى القدر أولا ، غير أن كونه أصغر منه و مجردا أنسب ، ولذا قال ابن الصلاح : يكتب تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا يكتب تحت كل من الدال والصاد والطاء والسين والعين صفتها صغيرة^(٨) (أو) يجعل (فوقه) أى المهمل (قلامة) كقلامة الظفر مضجعة على قفاها لتسكون فرجتها الى فوق ، ولأجل ذلك فقط مثلت بالقلامة اذ المشاهد فى خط كثيرين لا يشابهها من كل وجه ، بل هى منجمعة^(٩)

(١) سقطت كلمة الحاء ، من ز

(٢) لعله ذكره فى مختصر علوم الحديث

(٣) لعله ذكره فى محاسن الاصطلاح

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ح و هـ

(٥) فى ح و هـ د علامة المهمل عند بعض ،

(٦) فى ح و هـ د كما قال عياض ، راجع لقول القاضى عياض الاماع ص ١٥٧ ، و انظر أيضا

علوم الحديث ص ١٦٤ - ١٦٥ ، والارشاد للنووى ٣٢٨/١ ، والتقيد والايضاح ص ١٧٣ ، وفتح المغيث

للعراق ٢٢/٣

(٧) سقطت كلمة أى يكتب ، من ح و هـ

(٨) علوم الحديث ص ١٦٥ ، و انظر أيضا الارشاد للنووى ٣٣٨/١ ، و فتح المغيث للعراق ٢٢/٣ ،

وتذكرة السامع والمتكلم ص ١٨١ - ١٨٢ ، وصبح الأعشى ١٥٣/٣ - ١٥٤

(٩) فى ز د مجتمعة ،

لا هكذا من أسفلها^(١) (أقوال) ثلاثة وأولها يقتضى^(٢) أن يكون النقط من أسفل كهيئته من فوق بحيث يكون ما تحت السين المهملة كالآثاني^(٣) وهى بالمثلثة وتشديد التحتانية وقد تخفف^(٤) ، ما يوضع عليه القدر من حديد و^(٥) حجارة وغيرهما فى سفر وغيره لكن الأنسب والأبعد عن اللبس قلبها فتكون النقطتان المحاذيتان للعجمة من فوق محاذيتين للهملة من أسفل (والبعض) من اصطلاح على النقط (نقط السين صفـا) واحدا يصف تحتها (قالوا) أى قالوه لئلا تزدهم النقطة أو النقطتان مع ما يحاذيهما من السطر الذى يليها فيظلم^(٦) بل ربما يحصل به لبس (وبعضهم يخط فوق) الحرف (المهمل) خطأ^(٧) صغيرا ، قال ابن الصلاح : وذلك موجود فى كثير من الكتب القديمة ولا يفتن له كثيرون^(٨) يعنى لكونه خفيا غير شائع ، ولذا اشتبه على العلماء مغلطائى الحنفى^(٩) حيث توهمه^(١٠) فتحة لذاك الحرف اذ قرأ رضوان بفتح الراء وليست الفتحة إلا علامة الإهمال^(١١) ، وكذا وقف على هذه العلامة للمهمل فى بعض الكتب القديمة ، المصنف^(١٢) (و بعضهم) وهو طريق خامس أو سادس

(١) زاد فى ح و هـ فهذه ،

(٢) فى ح و هـ د تقتضى ،

(٣) فى ز و الآثاني ، وهو تحريف

(٤) فى ح و هـ د قد يخفف ،

(٥) فى ز و أو ،

(٦) فى ح د فيظلم ، وهو تحريف

(٧) زاد فى ز د يسيرا ،

(٨) علوم الحديث ص ١٦٥ ، و انظر أيضا الارشاد للنووى ٣٢٨/١ ، و فتح المغيـث للعراقى ٢٢/٣ ،

وفتح الباقي ١٢٤/٢ ، والتدريب ٧٢/٢

(٩) هو مغلطائى بن قليج بن عبد الله البكجى المصرى الحكوى الحنفى . أبو عبد الله ، علاء الدين ، مؤرخ ،

من حفاظ الحديث ، عارف بالانساب (٦٨٩ - ٧٦٢ هـ) ، الاعلام ١٩٦/٨

(١٠) فى ح د توهم ، باسقاط المفعول

(١١) راجع لذلك فتح المغيـث للعراقى ٢٢/٣ - ٢٣ ، وفتح الباقي ١٢٤/٢

(١٢) فتح المغيـث له ٢٣/٣

(كالهمز تحت) أى تحت المهمل (يجمل) حكاه ابن الصلاح عن بعض الكتّاب القديمة^(١). وإليه أشار عياض بقوله : ومنهم من يقتصر تحت المهمل على مثال النبرة^(٢) ، وهى — كما ذكر الجوهري^(٣) وابن سيده^(٤) — الهمزة ، بل حكى عياض أيضا عن بعض المشاركة أنه يجعل فوق المهمل خطأ صغيرا يشبه^(٥) النبرة^(٦) . ويشبه أن يكون سادسا أو سابعا وإن تردد المصنف أمو غير الخط أو عينه^(٧) . ووجدت أيضا سابعا أو ثامنا فروى الخطيب فى جامعه^(٨) من طريق أبى بكر بن أبى شيبة ، قال سمعت عبد الله بن ادريس^(٩) يقول كتبت — يعنى عن شعبة — حديث أبى الحوراء^(١٠) — يعنى عن الحسن بن على رضى الله عنهما — خفت أن أصحف فيه فأقول : أبو الجوزاء بالجيم والزاء فكُتبت تحته « حور عين » وكذا ذكره

(١) علوم الحديث ص ١٦٥ ، وانظر أيضا الارشاد للنووى ٣٢٨/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٣/٣ ، وفتح الباقي ١٢٤/٢

(٢) الاملاص ص ١٥٧ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ٢٣/٣ ، وفتح الباقي ١٢٤/٢

(٣) هو اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابى ، أبو نصر ، لغوى ، أديب ، ذو خط جيد ، وأشهر كتبه الصحاح ، توفى (٣٩٣ هـ) معجم المؤلفين ٢٦٧/٢ ، والادلام ٣٠٩/١

(٤) هو على بن اسماعيل الاندلسى المرسى الضرير ، المعروف بابن سيده (بكسر السين المهملة و سكوت الياء المثناة من تحتها وفتح الدال المهملة و بعد هاء ساكنة) أبو الحسن ، عالم بالنحو واللغة والشعر وغيرها من أيام العرب ، ومن تعاضفه المحكم والمختص . (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ) معجم المؤلفين ٣٦/٧ ، ووفيات الاعيان ٣٣١/٣ ، وراجع لقول الجوهري وابن سيده فتح المغيث للعراقى ٢٣/٣ ، والتقييد والايضاح ص ١٧٣ ، وانظر أيضا القاموس المحيط ١٣٧/٢ ، ولسان العرب ١٨٩/٥

(٥) فى ح « شبيه »

(٦) الاملاص ص ١٥٧ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ٢٣/٣ ، والتقييد والايضاح ص ١٧٣ ، وفتح الباقي ١٢٤/٢

(٧) التقييد والايضاح ص ١٧٣ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٣/٣

(٨) ٢٧٠/١ ، وانظر أيضا تذكرة الحفاظ ٢٨٣/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٥/٩

(٩) هو عبد الله بن ادريس بن يزيد بن عبد الرحمن ، الامام الحافظ المقرئ القدوة ، شيخ الاسلام ، أبو محمد الدردى الكوفى (١١٥ أو ١٢٠ - ١٩٢ هـ) سير أعلام النبلاء ٤٢/٩

(١٠) فى ح و هـ = أبى الجوزاء ، وهو تصحيف ، وأبو الجوزاء اسمه ربيعة بن شيان ، حديثه هو حديث الدعاء فى القنوت فى الوتر ، أخرجه أحمد ١٩٩/١ ، ١٢٠ . وأبو داود (١٤١٢) والترمذى (٤٦٤) والنسائى ٢٤٨/٣ وابن ماجه (١١٧٨) والدارمى (١٥٦٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١) والحاكم فى المستدرک ١٧٢/٣ ، وصححه ووافقه الذهبي ، وقد صححه أحمد محمد شاكر فى تعليقه على سنن الترمذى ٣٢٩/٢ ، والشيخ ناصر الدين الألبانى فى ارواء الغليل ١٧٢/٢ - ١٧٥

أبو علي الغساني^(١)، واليه أشار ابن دقيق العيد بقوله : وربما كتبوا ما يدل على الضبط بالفاظ كاملة دالة عليه^(٢).

ونحوه رد الدارقطني وهو في الصلاة على من قرأ عليه نسير بن ذعلوق بالياء بقوله «ن والقلم»^(٣).

و وراء هذا من يقتصر في البيان على ما هو الأسلوب الأصلي لها وهو إخلاؤها عن العلامة الوجودية لغيرها من غير زيادة في ذلك ، وهذا طريق من لم يسلك جانب الاستظهار وهو طلب الزيادة في الظهور لأجل تحصيل الشيء .

ونحوه من اصطلاح في البيان مع نفسه شيئاً انفرده عن الناس لأنه يوقع غيره به في الحيرة واللبس لعدم الوقوف على مراده فيه كما اتفق في « رضوان » .

قال ابن دقيق العيد : ولقد قرأت جزءاً على بعض الشيوخ فكان كاتبه يعمل على الكاف علامة شبيهة بالخاء^(٤) التي تكتب على الكلمات دلالة على أنها نسخة أخرى وكان الكلام يساءد على إسقاط الكلمة وإثباتها في مواضع ، فقرأت ذلك على أنها نسخة ، وبعد فراغ الجزء تبين لي اصطلاحه فاحتجت الى إعادة قراءة الجزء^(٥) - انتهى .

ورب علامة أحوجت إلى علامة حتى لفاعلمها ، وحينئذ فلا ينبغي - كما قال ابن الصلاح - أن يأتي باصطلاح غير مألوف^(٦).

وإن أتى برمز راو مـيزا مراده واختير أن لا يرما

وتنبغي الدارة فصلا وارضى إغفالها الخطيب حتى يعرض

(١) لعله ذكره في كتابه تقييد المهمل ، ولم يتسرننا الوصول اليه ، وأما الغساني فهو الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجبائي الأندلسي ، أبو علي ، محدث ، حافظ ، نسابه ، لغوي ، أديب ، شاعر (٤٢٧ - ٤٩٨ هـ) انظر الأعلام ٢/ ٢٧٩ ، ومعجم المؤلفين ٤/ ٤٤٤

(٢) الاقتراح ص ٢٨٧

(٣) انظر تاريخ بغداد ١٢/ ٣٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٥ ، وقد تقدمت المراجع الأخرى لهذا القول

(٤) في ح و هـ بالخاء التي يكتب ، وهو خطأ بل تحريف

(٥) الاقتراح ص ٢٨٨

(٦) علوم الحديث ص ١٦٥ ، وانظر أيضا الارشاد للنووي ١/ ٣٢٨

وكرهوا فصل مضاف اسم الله منه بسطر إن يناف ما تلاء

[رموز الكتاب و حكمها] (و إن^(١)) أنى برمز راو (فى كتاب جمع فيه على الكيفية الآتية فى ترجمة معقودة لذلك بين الروايات التى اتصل له الكتاب منها ، كالبخارى مثلا من رواية الفريرى^(٢) و ابراهيم بن معقل النسفى^(٣) ، و حماد بن شاكر النسوى^(٤) ، و أبى طلحة منصور بن محمد البزدوى^(٥) كلهم عن البخارى بأن جعل للفريرى مثلا « ف » ، و للنسفى « س » ، و لحامد « ح » ، و للبزدوى « ط »^(٦) أو لبعضهم بالجره ، و لآخر بالخضرة أو نحو ذلك مما اصطاحه لنفسه ولم يفصح بذكر الراوى بتامه إشارا للتخفيف فيما يتكرر ، كما اختصروا ثنا وأنا^(٧) و نحوهما^(٨) أو ابتكر اصطلاحا فى الماهل [(ميزا مراده) بتلك الرموز و العلامات فى أول الكتاب أو آخره إن كان فى مجلد واحد ، و إلا فى كل مجلد كما فعل كل من أبى ذر^(٩) اذ رقم لكل من شيوخه الثلاثة أبى اسحاق المستمل^(١٠) و أبى محمد السرخسى^(١١) ، و أبى الهيثم الكشميهنى^(١٢) ؛

(١) زاد فى ح و ه و فعل ذلك و .

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفريرى المتوفى (٣٢٠ هـ) سير أعلام النبلاء ١٠/١٥

(٣) هو الامام الحافظ الثقة ابراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى ، أبو اسحاق المتوفى (٢٩٥ هـ) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٣

(٤) قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٥/١ : وأظنه مات فى حدود التسعين ، أى فى حدود التسعين ومائتين

(٥) توفى (٢٢٩ هـ) سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٥

(٦) سقطت كلمة « ط » من ح

(٧) فى ز و حدثنا وأخبرنا ،

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من ح و ه

(٩) هو عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الانصارى المروى ، أبو ذر ، المتوفى (٤٣٤ هـ)

(١٠) هو ابراهيم بن أحمد البلخى الحافظ المستمل ، أبو اسحاق ، توفى (٣٧٦ هـ) ، العبر ١/٣

(١١) هو عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أدهين السرخسى المحدث الثقة ، أبو محمد ، توفى (٣٨١ هـ) العبر ١٧/٣

(١٢) هو أبو الهيثم محمد بن مكى المروذى و كان ثقة ، توفى (٣٨٩ هـ) العبر ٤/٣

والحافظ^(١) أبي الحسين . اليونيني^(٢) اذ رقم للروايات التي وقعت له ، في آخرين ممن بين
الرمز أو العلامات منهم أبو الحسن القابسي^(٣) ، فهذا لا بأس به كما قاله ابن الصلاح^(٤)
لا سيما فيما يكثُر اختلاف الرواة^(٥) فيه ، فان تسمية^(٦) كلهم حينئذ مشق ،
والاقتصار على الرموز أخصر (و) مع كونه لا بأس به (اختيار^(٧)] أن لا يرمز)
له ببعض حروفه [، و عبارة ابن الصلاح : « الأولى ، أن [يحتجب الرمز و] يكتب
عند كل رواية اسم راويها بكمال مختصرا^(٨) » ، يعنى بدون زائد على التعريف به ، فلا
يقول في الفربرى مثلاً : أبو عبد الله محمد بن يوسف بل يقتصر على الفربرى ،
أو^(٩) نحوه .

قال شيخنا : والذي يظهر أنه بعد أن شاع وعرف إنما هو من جهة نقص الأجر
لنقص الكتابة ، وإلا فلا فرق مع معرفة الاصطلاح بين الرمز وغيره ، وقول المصنف
وهو - أى الاتيان به بكمال - أولى وأرفع للالتباس^(١١) ، قد يوجه^(١٢) بكون اصطلاحه
في الرمز قد تسقط به الورقة أو المجلد فيتجبر الوافف عليه من مبتدئ ونحوه .

ثم إن محل ما تقدم ما لم يكن الرمز من المصنف ، أما هو فالأحسن أن يكون ما
اصطلاحه لنفسه في أصل تصنيفه كما فعل المزي في تهذيبه^(١٣) ، والشاطبي ، وأمره فيه بديع

(١) عطف على أبي ذر

(٢) راجع لذلك فتح المغيـث للعراقي ٢٤/٣

(٣) هو علي بن محمد بن خلف المعافري القيرواني القابسي المالكي أبو الحسن (٣٢٤ - ٤٠٣هـ) وانظر لشأن

ضبطه ترتيب المدارك ٦١٧/٤ و سیر أعلام النبلاء ١٥٩/١٧ و تذكرة الحفاظ ١٠٧٩/٣

(٤) علوم الحديث ص ١٦٥ ، و انظر أيضا الارشاد للنووي ٣٢٩/١ ، و فتح المغيـث للعراقي ٢٤/٣

(٥) في ز « الرواية »

(٦) في ح « تسميته » وهو خطأ

(٧) وقع ما بين المعكوفتين في ح و ه بعد « أو نحوه » الآتي

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من ح و ه و زار فيهما « له » قبل « أن يحتجب »

(٩) علوم الحديث ص ١٦٥

(١٠) في ز « و »

(١١) فتح المغيـث له ٢٤/٣

(١٢) في ز « قد يوجد »

(١٣) ١٥٠ - ١٤٩/١

جدا ، فقد اشتمل بيت منها على الرمز لسنة عشر شيخا في أربع قراءات بالمنطوق^(١).

[الدارة بين الحديثين] (وينبغي^(٢)) استحبابا لأجل تمام الضبط (الدارة) وهي حلقة منفرجة أو مطبقة (فصلا) أى للفصل بها بين الحديثين وتمييز أحدهما عن الآخر ، زاد بعضهم^(٣) : لئلا يحصل التداخل يعنى بأن يدخل عجز الأول في صدر الثانى أو العكس ، و ذلك اذا تجردت المتنون عن أسانيدهما و عن صحابتهما^(٤) كأحاديث الشهاب و النجم ونحوهما^(٥) ، و مقتضاه استحبابها أيضا بين الحديث وبين ما لعله يكون بآخره من إيضاح لغريب و شرح لمعنى ، و نحو ذلك مما كان إغفاله أو ما يقوم مقامه أحد أسباب الإدراج ، من باب أولى .

و ممن جاء عنه الفصل بين الحديثين بالدارة أبو الزناد ، فروى الراهزمرى عن ابن^(٦) أبي الزناد أن كتاب أبيه كان كذلك^(٧) ، و حكاه أيضا عن إبراهيم بن اسحاق الحربى ، و محمد بن جرير الطبرى بل و عن الإمام أحمد^(٨) ، و قال ابن كثير : إنه رآها

(١) و هو قوله فى باب يأت الاضافة : « أرهطى سها مولى و مالى سها لوى : لعلى سها كموا معى نفر العلى ، فالسنة عشر فى هذه الألفاظ بالتحريك بالمنطوق ، و لمفهومها نظرا الى اصطلاحه لاثنى عشر شيخا بالمسكوت عنه . هذه العبارة وردت فى هامش الأصل ، و انظر أيضا متن الشاطبية ص ٣٠ ، و شرحه سراج القارى المبتدى ص ١٣٧ - ١٣٨

(٢) فى ح و ع « تنبغى »

(٣) راجع لذلك فتح الباقي ١٢٥/٢ ، والمراد بالبعض لعله الخطيب كما فى الجامع له ٢٧٢/١ ، و انظر أيضا أدب الاملاء والاستملاء ص ١٧٣

(٤) فى ح « صحاتها ، و هو خطأ

(٥) انظر لذلك كشف الظنون ٧١/٢ - ٧٢ ، و مقدمة المحقق لمسند الشهاب ١٢/١ - ١٤ ، ٣٤

(٦) سقطت كلمة « ابن » من ز

(٧) المحدث الفاضل ص ٦٠٦ ، و انظر أيضا الجامع للخطيب ٢٧٣/١ ، و أدب الاملاء والاستملاء ص ١٧٣

(٨) يبدو من سياق المؤلف ان الراهزمرى هو الذى حكاه عنهم أيضا ، و لكن لم نجد هذه الحكاية عنهم فى المحدث الفاضل ، لعلها فى كتاب آخر له لم ندر عليه ، نعم حكى ذلك الخطيب فى الجامع ٢٣٧/١ و ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ١٦٦ و النووى فى الارشاد ٣٢٩/١ و العراق فى فتح المفتي ٢٤/٣ و ابن كثير فى الباعث الحثيث ص ١٣٥

كذلك^(١) في خطه^(٢)، ومنهم من لا يقتصر عليها ، بل يترك بقية السطر بياضا ، وكذا يفعل في التراجم ورؤوس المسائل ، وما أنفع ذلك^(٣).

(وارتضى) على وجه الاستحباب (إغفالها) أى ترك الدارة من النقط بحيث تكون غفلا ، بضم المعجمة وإسكان الفاء لا علامة بها ، الحافظ (الخطيب) كما صرح به في جامعه^(٤) (حتى) أى إلى أن (يعرض) أى يقابل بالأصل ونحوه حين السماع وغيره ، وحينئذ فكما فرغ من عرض حديث ينقط في الدارة التى تليه نقطة ، أو ينقط في وسطها خطأ ، يعنى حتى لا يكون بعد في شك هل عارضه أو سما فتجارزه ، لا سيما حين يخالف فيه .

وقد قال عبد الله بن أحمد : كنت أرى في كتاب أبي إجازة يعنى دارة ثلاث مرات ومرتين ، و واحدة أقله ، فقلت له : أيش تصنع بها ؟ فقال أعرفه ، فإذا خالفنى انسان قلت قد سمعته ثلاث مرات^(٥).

قال الخطيب : وقد كانت بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو فى معناه^(٦).

ثم روى من طريق ابن معين قال : كان غندر^(٧) رجلا صالحا سليم الناحية ، وكل حديث من حديث شعبة ليست عليه علامة « ع » لا يقول فيه ثنا ، لكونه لم يعرضه على شعبة بعد ما سمعه^(٨).

(١) زاد فى ز و حكاه أيضا ،

(٢) الباعث الحديث ص ١٣٥

(٣) انظر لذلك فتح الباقي ١٢٥/٢

(٤) ٢٧٣/١ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٦٦ ، والارشاد للنووى ٣٣٠/١ ، و فتح المغيث العراقى ٢٤/٢

(٥) الجامع للخطيب ٢٧٤/١

(٦) الجامع للخطيب ٢٧٣/١ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٦٦ ، و فتح المغيث للعراقى ٢٤/٢

(٧) هو محمد بن جعفر الحافظ ، المجرد ، الثبت ، ابو عبد الله الهذلى أحد المتقنين ، توفى (٥١٩٣) سهر

أعلام النبلاء ٩٨/٩

(٨) الجامع للخطيب ٢٧٣/١ ، وانظر أيضا التاريخ ليحيى بن معين ٥٠٨/٢

[^(١) كالأمثلة المذكورة] . فأما إذا لم يكن في شيء منه بعد اسم الله عز وجل ، أو اسم نبيه ﷺ ، أو اسم الصحابي رضى الله عنه ما ينا فيه بأن يكون الاسم آخر الكتاب ، أو آخر الحديث ونحو ذلك ، أو يكون بعده شيء ملائم له غير مناف فلا بأس بالفصل ، نحو قوله في آخر البخارى ^(٢) : « سبحان الله العظيم » ، فإنه إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه كان أول السطر الله العظيم ولا منافاة في ذلك ، ومع هذا لجمعهما ^(٣) في سطر واحد أولى ^(٤) ، بل صرح بعض المتأخرين بالكراهة في فصل مثل أحد عشر لكونهما بمنزلة اسم واحد ^(٥) أخذنا ^(٦) من قول النحاس ^(٧) في صناعة الكتاب ، وكرهوا جعل بعض الكلمة في سطر وبعضها في أول سطر فتكون مفصلة .

واكتب ثناء الله والتسليما	مع الصلاة للنبي تعظيما
وإن يكن أسقط في الأصل وقد	خولف في سقط الصلاة أحمد
وعليه قيّد بالرواية	مع نطقه كما رووا حكاية
و العنبري و ابن المديني بيضا	لها لا إجمال و عادة عوضا
و اجتنب الرمز لها و الحذف	منها صلاة أو سلاما تكني

[الحك على كتابة ثناء الله والصلاة على نبيه (و اكتب) أيها الكاتب على وجه الاستحباب المتأكد (ثناء الله) تعالى ، كلما مر لك ذكر الله سبحانه ، كعز وجل ، أو تبارك وتعالى ، أو نحوهما ففي حديث الأسود بن سريع رضى الله عنه حسبما أخرجه

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ح و ه

(٢) ٥٣٧/١٣

(٣) في ح و ه « لجمعها »

(٤) انتهى كلام العراقي بشئ من التغير ، وانظر أيضا فتح الباقي ١٢٧/٢ - ١٢٨ ، والتدريب ٧٤/٢

(٥) انظر فتح الباقي ١٢٨/٢ ، وصبح الأعشى ١٤٨/٣

(٦) في ح و ه « آخذا »

(٧) هو أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي المصري ، المعروف بالنحاس ، أبو جعفر نحوي ،

لفوى ، مفسر ، أديب ، فقيه ، توفي (٢٣٨ هـ) مدغم المؤلفين ٨٢/٢

البخارى فى الآدب المفرد^(١) وأحمد^(٢) وغيرهما^(٣) : أنه أتى النبى ﷺ فقال :
يا رسول الله لقد مدحت ربى بمحامد ومدح وإياك ، فقال^(٤) : أما إن ربك يحب^(٥)
الحمد ، وفى لفظ : المدح - الحديث .

(و) كذا اكتب (التسليما مع الصلاة للنبى ﷺ) ، كلما مر لك ذكر النبى ﷺ
(تعظيما) لهما وإجلالا ، لا سيما^(٦) وقد صرح بوجوبه كلما ذكرا^(٧) ، غير واحد من
الحنفية ، منهم فى الصلاة خاصة الطحاوى بل والحليمى^(٨) ، والشيخ أبو حامد
الاسفرائينى وغيرهما من الشافعية^(٩) إن أثبت فى الرواية كل^(١٠) من الثناء والصلاة
والسلام (وإن يكن أسقط) منها^(١١) (فى الأصل) المسموع لعدم التقيد به فى
حذف ذلك ، فإنه ثناء ودعاء تثنيه^(١٢) ، لا كلام ترويه ، ولا تسام من تكريره عند
تكرره بل وضم اليها التللفظ^(١٣) به لنشر تعطره فأجره عظيم وهو مؤذن بالمحبة
والتعظيم .

(١) (٢٤٢)

(٢) ٤٣٥/٣ ، و ٢٤/٤

(٣) كالنسائى فى السنن الكبرى كما فى تحفة الأشراف ٧٠/١ ، والحاكم فى مستدركه ٦١٤/٣ ، ٦١٥ ، والطبرانى
فى المعجم الكبير (٨٢٠ - ٨٢٥ ، ٨٤٣ - ٨٤٤) وأبو نعيم فى الحلية ٤٦/١ ، وانظر أيضا مجمع الزوائد

٦٦/٩

(٤) زاد فى هـ ، أخرى ، وفى ح ، أجرى ،

(٥) سقطت كلمة ، يحب ، من ح

(٦) فى ح و هـ ، سيما ، باسقاط ، لا ،

(٧) فى هـ و ح ، ذكر ،

(٨) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخارى الشافعى الحليمى ، أبو عبد الله ، فقيه محدث ، متكلم ،

أديب ، (٢٣٨ - ٤٠٣ هـ) معجم المؤلفين ٣/٤

(٩) راجع لمذهب هؤلاء الأئمة ، فتح البارى ١٥٣/١١ ، ١٦٥ ، والقرن البديع ص ١٦ - ١٨ ، الهداية

وشرحه فتح القدير ١٣١/١ وجلاء الأفهام ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، والدر المختار ص ٦٨ ، والرد المختار

٢٨٢ ، ٢٨١/١

(١٠) فى ح ، كلا ، وقال : وفى الأصل = كل = يعنى أن الصواب عنده = كلا ، لا = كل = مع أنه

ورد كذلك ، هذا غريب جدا ، لأنه جعل الصواب خطأ والخطأ صوابا

(١١) فى ز ، كل منهما ،

(١٢) فى بقية النسخ ، تثنيه ،

(١٣) فى ح ، تلفظا ، وفى هـ ، تلفظ ،

قال التميمي^(١) : وكما تصلى على نبيك ﷺ بلسانك كذلك تحط الصلاة عليه بينانك مهما كتبت اسمه الشريف في كتاب ، فان لك بذلك أعظم الثواب ، ثم ساق الحديث الذي بيته في القول البديع^(٢) الذي تعرف بركته ، ورجوت ثمرته ، وان ابن القيم قال : الاشبه إنه من كلام جعفر بن محمد لا مرفوعا^(٣) ، ولفظه من صلى على رسول الله ﷺ في كتاب صلت عليه الملائكة غدوة ورواحا ما دام اسم رسول الله ﷺ في ذلك الكتاب ، ولذا قال سفيان الثوري : لو لم يكن لصاحب الحديث فائدة إلا الصلاة على رسول الله ﷺ فإنه يصلى عليه ما دام في ذلك الكتاب^(٤) ، بل جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه مما حسنه الترمذي^(٥) وصححه ابن حبان^(٦) أنه ﷺ قال : إن أولى الناس بي^(٧) يوم القيامة أكثرهم على صلاة ، وقد ترجم له ابن حبان « ذكر البيان بأن أقرب الناس في يوم القيامة يكون من النبي ﷺ من كان أكثر صلاة عليه في الدنيا » . ثم قال عقبه^(٨) : في هذا الخبر بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله ﷺ في القيامة يكون أصحاب الحديث ، إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منها^(٩) ، وكذا قال أبو نعيم : هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لها نسخا وذكرا^(١٠)

(١) هو أحمد بن محمد بن عيسى بن وكيل التميمي ، أبو العباس ، ابن الأفلحي ، عالم بالحديث ، توفي (٥٥٠ هـ) الأعلام ٢٤٣/١

(٢) ص ١٨٨ - ١٨٩

(٣) جلاء الأنهام ص ٦٧

(٤) شرف أصحاب الحديث ص ٣٦ ، وجلاء الأنهام ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، والقول البديع ص ١٩٠

(٥) (٤٨٤)

(٦) انظر الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩٠٨) وموارد الظمان (٣٢٨٩) وأخرجه أيضا الخطيب في

شرف أصحاب الحديث ص ٣٤ - ٣٥ ، وانظر أيضا جلاء الأنهام ص ٢٩ ، والقول البديع ص ٩٨

(٧) في ح ، في ،

(٨) في ح « عقبه » وهو تحريف

(٩) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٣٣/٢ ، وانظر أيضا كتاب المؤلف القول البديع ص ١٠٥

(١٠) شرف أصحاب الحديث ص ٣٥ ، والقول البديع ص ١٠٥ - ١٠٦

وقال أبو اليمن ابن عساكر^(١): ليهن أهل الحديث — كثرتهم الله سبحانه — هذه البشرية ، وما أتم به نعمه عليهم في هذه الفضيلة الكبرى ، فانهم أولى الناس بنبيهم ﷺ وأقربهم إن شاء الله إليه يوم القيامة وسيلة فانهم يخلدون ذكره في طروسهم ويجددون^(٢) الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات بمجالس مذاكرتهم ، وتحديثهم ، ومعارضتهم ودروسهم ، فالتناء عليه في معظم الأوقات شعارهم و دثارهم وبحسن نشرهم لآثاره الشريفة تحسن آثارهم^(٣) ، الى آخر كلامه الذي أودعته^(٤) مع كلام غيره في معناه ومناجات حسنة صحيحة ، منها قول الشافعي رحمه الله ، وقد قيل له : ما فعل بك ربك ؟ قال : رحمى وغفرلى وزففت الى الجنة كما تزف العروس ، ونثر على كما ينثر على العروس^(٥) وان سبب ذلك ما في خطبة كتابه الرسالة^(٦) من الصلاة على محمد ﷺ ، ومنها أنه ﷺ قال : « من كتب بيده قال رسول الله ﷺ كان معى فى الجنة » فى الكتاب المشار اليه^(٧) .

(وقد خواف فى سقط الصلاة) والسلام على النبي ﷺ الإمام^(٨) (أحمد) فإنه حسبما رآه الخطيب بخطه يكتب كثيرا اسم النبي ﷺ بدون ذلك^(٩) ، من غير واحد من المتقدمين ، كابن المدينى والعنبرى كما سياتى قريبا ، قال ابن الصلاح : (وعله) أى لعل الإمام أحمد (قيد) أى تقييد فى الإسقاط (بالرواية) لالتزامه اقتنائها ، فحيث لم يجدوها فى أصل شيخه وعز عليه اتصالها فى جميع من فوقه من الرواة^(١٠)

(١) هو عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي الشافعي ،

أبو اليمن ، عالم ، أديب ، محدث (٦١٤ - ٦٨٦ هـ) معجم المؤلفين ٢٣٦/٥

(٢) فى ح د يجدون ، وفى ه د يجددون ،

(٣) ذكره المصنف فى القول البديع ص ١٠٦ مختصرا

(٤) فى ح و ه د ودعته ،

(٥) جلاء الأنفهام ص ٢٤٣ ، والقول البديع ص ١٩٢

(٦) ص ١٦

(٧) ص ١١٩ ، قال السخاوى : سنده صحيح

(٨) سقطت كلمة الإمام من ز

(٩) الجامع للخطيب ٢٧١/١ ، وعلوم الحديث ص ١٦٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٦/٣

(١٠) علوم الحديث ص ١٦٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٢٦/٣

لا يكتبها تورعا من أن يزيد في الرواية ما ليس منها، كذهبه في منع إبدال النبي بالرسول، وإن لم يختلف المعنى لكن (مع نطقه) بالصلاة والسلام إذا قرأ أو كتب (كما روى) أي المحدثون كالخطيب ومن تابعه ذلك عنه (حكاية) غير متصلة بالإسناد، فإن الخطيب قال: وبلغني أنه كان يصلي عليه ﷺ نطقاً^(١)، والتقييد^(٢) في ذلك بالرواية هو الذي مشى عليه ابن دقيق العيد، فإنه قال في الاقتراح^(٣): والذي نميل إليه أن تتبع^(٤) الأصول والروايات، فإن العمدة في هذا الباب هو أن يكون الإخبار مطابقاً لما في الواقع، فإذا دل^(٥) اللفظ على أن الرواية هكذا ولم يكن الأمر كذلك لم تكن الرواية مطابقة لما في الواقع، ولهذا أقول إذا ذكر الصلاة لعظام غير أن تكون في الأصل فينبغي أن يصحبها قرينة تدل على ذلك، مثل كونه يرفع رأسه عن النظر في الكتاب بعد أن كان يقرأ فيه وينوي بقلبه أنه هو المصلي لا حاكياً عن غيره وعلى هذا فنكتبها ولم تكن^(٦) في الرواية نبه على ذلك أيضاً، وعليه مشى الحافظ أبو الحسين^(٧) اليونيني في نسخته بالصحيح التي جمع فيها بين الروايات التي وقعت له حيث يشير بالرمز إليها إثباتاً ونقياً^(٨)، على أنه يحتمل أن لا يكون ترك الإمام أحمد كتابتها لهذا، بل استعجالاً كما قيدته عن شيخنا، لكونه في الرحلة أو نحو ذلك، مع عزمه على كتابتها بعد انقضاء ضرورته فلم يقدر، لا سيما (و) عباس بن عبد العظيم (العنبري)^(٩) نسبة لبني العنبر ابن عمرو بن تميم (وابن المديني) نسبة للديانة النبوية، لكون أصله منها، هو على، فيما

(١) الجامع للخطيب ٢٧١/١، وعلوم الحديث ص ١٦٧، وفتح المغيث للعراقي ٢٦/٣، والباحث الحديث

ص ١٣٥، والتدريب ٧٦/٢

(٢) في ز . والتقييد،

(٣) ص ٢٩١، وانظر أيضاً فتح المغيث للعراقي ٢٦/٣، وفتح الباقي ١٣١/٢، والتدريب ٧٦/٢

(٤) في ح و ه . يتبع، وفي ز . تتبع،

(٥) في ح . أول، وهو خطأ قاحش

(٦) في ح . لم يكن،

(٧) في ز . الحسن،

(٨) انظر فتح الباقي ١٣١/٣

(٩) هو أبو الفضل عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة العنبري البصري، صدوق ثقة مأمون، توفي

(٢٤٦ هـ) التهذيب ١٢١/٥ - ١٢٢

نقله عنهما عبد الله بن سنان كما رواه النميري^(١) من طريقه^(٢) (بيضا) في كتابهما (لها)
 [(٣) أى للصلاة أحيانا] (لأعجال وعادا) بعد (عوضا) بكتابة ما كان تركه للضرورة
 لملازمتها فعملها في كل حديث سمعاه ، كان في الرواية أم لا^(٤) ، والإمام أجل منهما^(٥)
 اتباعا مع ما روى ابن بشكوال من طريق جعفر الزعفراني^(٦) قال سمعت خالي الحسن
 ابن محمد^(٧) يقول : رأيت أحمد بن حنبل في النوم فقال لي : يا أبا علي لو رأيت صلاتنا
 على النبي ﷺ في الكتب كيف تزهري بين أيدينا^(٨) ؟

[كراهة الرمز للصلاة] (واجتنب) أيها الكاتب^(٩) (الرمز لها) أى
 للصلاة^(١٠) على رسول الله ﷺ في خطك بأن تقتصر منها على حرفين ونحو ذلك فتكون
 منقوصة صورة كما يفعله الكسائي ، والجملة من أبناء^(١١) العجم غالبا ، وعوام الطلبة
 فيكتبون بدلا عن ﷺ ص أو صم^(١٢) أو سلم أو صلعم ، فذلك لما فيه من نقص الأجر

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن صقالة النميري ، أبو عبد الله ، محدث ، عارف بملل
 الحديث وأسماء رجاله ، من أهل غرناطة ، له تأليف ، منها الاعلام بفضل الصلاة على النبي عليه أفضل
 الصلاة والسلام (٥٠٠ - ٥٤٤ هـ) معجم المؤلفين ١٤٥/١٠ ، والديباج المذهب ٣٠٣/٢

(٢) ورد هنا في ح و هـ ولم يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعاه يعني
 سواء وقع في الرواية أم لا ، وستجىء هذه العبارة بقليل من التغير

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ح و هـ

(٤) راجع لذلك الجامع للخطيب ٢٧٢/١ ، وعلوم الحديث ص ١٦٧ ، وفتح المغيـث للعراقي ٢٦/٣ - ٢٧ ،
 وفتح الباقي ١٣١/٢ ، والتدريب ٧٦/٢ ، وجلاء الأفهام ص ٣٤٥ ، والقول البديع ص ١٩٠

(٥) في ز د منها ،

(٦) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن زياد بن صالح الزعفراني ، أبو يحيى ، صدوق ثقة ، توفي (٢٧٩ هـ)
 تاريخ بغداد ١٨٤/٧ - ١٨٥

(٧) هو الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي الزعفراني ، أبو علي ، كان إماما جليلا محدثا ، فصيحا ، بليغا ،
 ثقة ، ثبتا : توفي (٢٦٠ هـ) الطبقات الكبرى للسبكي ١١٤/٢ - ١١٦

(٨) جلاء الأفهام ص ٣٤١ - ٣٤٢ ، والقول البديع ص ١٩٠

(٩) في ز د الطالب ،

(١٠) زاد في ح و هـ « والسلام »

(١١) في ح د أبناء ، وهو خطأ

(١٢) مقطات كلمة صم ، من ز

لنقص الكتابة خلاف الأولى ، و تصريح المصنف فيه وفيما بعده بالكراهة^(١) ليس على بابه ، وقد^(٢) روى النميري عن أبيه قال : كتب رجل من العلماء نسخة من الموطأ وتأنق فيها لكنه حذف منها الصلاة على النبي ﷺ حيث ما وقع له فيه ذكر ، وعوض عنها ص^(٣) وقصد بها بعض الرؤساء ممن يرغب في شراء الدفاتر وقد أمل أن يرغب له في ثمنه و دفع الكتاب إليه فحسن موقعه و أعجب به و عزم على إجزال صلته^(٤) ثم انه تنبه لفعله ذلك فيه فصرفه و حرمه و أقصاه ، و لم يزل ذلك الرجل محارفاً^(٥) مقتراً عليه^(٦) لكن وجد بخط الذهبي وبعض الحفاظ كتابتها هكذا صلى الله علم ، وربما اقتضيت أثرهم فيه بزيادة لام أخرى قبل الميم مع التلفظ بهما غالباً ، والأولى خلافه .

[الكلام على افراد الصلاة والسلام] (و) كذا اجتنب (الحذف) لواحد (منها صلاة و سلاماً) حتى لا تكون منقوصة معنى أيضاً (تكفي)^(٧) بإكمال صلاتك عليه ما أهمك من أمر دينك و دنياك كما ثبت في الخبر^(٨) وهو ظاهر في كون ذلك أيضاً خلاف الأولى ، لكن قد صرح ابن الصلاح بكراهة الاختصار على عليه السلام فقط^(٩) ، وقال ابن مهدي كما رواه ابن بشكوال وغيره : إنها تحية الموتى^(١٠) .

(١) فتح المنبت للعراقي ٢٧/٣ ، وفتح الباقي ١٣٢/٢

(٢) في ح د فقد ،

(٣) زاد في ز د وقبول كذلك ،

(٤) في ح د سلته ، وهو تحريف

(٥) في ز د محاربا ،

(٦) ذكر المؤلف هذه القصة في القول البديع ص ١٩٤ - ١٩٥

(٧) زاد في ز د أي ،

(٨) أخرجه أحمد ١٣٦/٥ عن أبي بن كعب ، والطبراني في معجمه الكبير (٣٥٧٤) عن حبان بن منقذ ،

اسناد الأول جيد و اسناد الثاني حسن كما قال المنذرى في الترغيب ص ٣٢٩ ، و الهيئى في الجمع

١٠/١٦٠ ، وراجع أيضاً القول البديع ص ٨٩ - ٩٠

(٩) علوم الحديث ص ١٦٨

(١٠) ذكره المؤلف في القول البديع ص ٢٠

و صرح النووي رحمه الله في الاذكار^(١) وغيره^(٢) بكراهة إفرادهما عن الآخر متمسكا بورود الأمر^(٣) بهما معا في الآية^(٤)، و خص ابن الجزري الكراهة بما وقع في السكتب ما^(٥) رواه الخلف عن السلف، لان الاقتصار على بعضه خلاف الرواية قال: فان ذكر رجل النبي ﷺ فقال اللهم صل عليه مثلاً فلا أحسب انهم ارادوا أن ذلك يكره^(٦)، وأما شيخنا فقال: إن كان فاعل أحدهما يقتصر^(٧) على الصلاة دائماً فيكره من جهة الإخلال بالأمر الوارد بالكثير منهما و الترغيب فيهما وإن كان يصلي تارة ويسلم أخرى من غير إخلال بواحدة منهما فلم أقف على دليل يقتضي^(٨) كراهته، ولكنه خلاف الأولى، اذ الجمع بينهما مستحب لانزاع فيه، قال: ولعل النووي رحمه الله اطلع على دليل خاص لذلك و اذا^(٩) قالت حذام فصدقوها^(١٠) - انتهى .

و يتأيد ما خص شيخنا الكراهة به بوقوع الصلاة مفردة في خطبة كل من الرسالة، لإمامنا الشافعي^(١١) وصحيح مسلم^(١٢) والتنبيه للشيخ أبي اسحاق^(١٣)، وبخط الخطيب الحافظ^(١٤) في آخرين، و اليها أو إلى بعضها الإشارة يقول ابن الصلاح:

(١) ص ٥٤

(٢) التريب له ص ٢٢، و انظر أيضا لقوله تفسير ابن كثير ٥/٥١٤، و صبح الأعشى ٦/٢٢٧، والتدريب

٧٦/٢، وفتح الباقي ١٣٢/٢

(٣) في ح د يورد الأمر،

(٤) هـ: و إن الله و ملائكمته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً، سورة

الأحزاب: ٥٦

(٥) سقطت كلمة «مما» من ح

(٦) ذكره في مفتاح الحصن في آخره كما في حاشية السندی على صحيح مسلم ص ٢

(٧) في هـ د تقتصر،

(٨) في هـ و ح د تقتضي،

(٩) في ح د فاذا،

(١٠) راجع لذلك فتح الباري ١١/١٦٧، والقول البديع ص ٢٠، والمواهب اللدنية ٢/١٢٠

(١١) ص ١٦

(١٢) ٤٣/١

(١٣) زاد في ر «الشيرازي»، وقع مثل ذلك في خطبة كتبه: التبصرة ص ١٦، واللمع ص ٢،

والمهذب ١/١٢٢

(١٤) انظر مقدمة شرف أصحاب الحديث ص ٣، ومقدمة السابق واللاحق ص ٤٧

وإن وجد في خط بعض المتقدمين، ولما حكى المصنف أنه وجده بخط الخطيب في الموضح قال : إنه ليس بمرضى^(١)، وقد قال حزة الكناني : كنت أكتب الحديث فكنت أكتب عند ذكر النبي « صلى الله عليه » ولا أكتب وسلم ، فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال : ما لك لا تتم الصلاة على ؟ فما كتبت بعد « صلى الله عليه » إلا كتبت « وسلم »^(٢) ، رواه ابن الصلاح ، و الرشيد العطار^(٣) ، والذهبي في تأريخه^(٤) ، لكن بلفظ : أما^(٥) تختم الصلاة على في كتابك ؟ كلهم من طريق الحافظ أبي عبد الله محمد بن اسحاق بن مندة عنه^(٦) ، وقال ابن عبد الدائم : كنت أكتب لفظ الصلاة دون التسليم فرأيت النبي ﷺ في المنام^(٧) فقال لي : لم تحرم نفسك أربعين حسنة ؟ قلت : وكيف ذاك ؟ يا رسول الله ا قال : اذا جاء ذكرى تكتب « صلى الله عليه » ، ولا تكتب « وسلم » ، وهي أربعة أحرف ؟ كل حرف بعشر^(٨) حسنات ، قال : وعدهن ﷺ بيده ، أو كما قال ، رواه أبو اليمن ابن عساكر^(٩).

[الصلاة على الانبياء والترضى عن الصحابة] وكذا يستحب^(١٠) كتابة الصلاة على غير نبينا من الانبياء صلى الله وسلم عليهم^(١١) كما صرح به بعض العلماء^(١٢) والترضى

(١) فتح المغيث للعراقي ٢٧/٣

(٢) نقله المؤلف عنه في القول البديع ص ١٩٤ ، زاد في ز و ،

(٣) علوم الحديث ص ١٦٨ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ٢٧/٣ ، وفتح الباقي ١٣٢/٢ - ١٣٣ ، والتدريب ٧٦/٢

(٤) سهر أعلام النبلاء ١٨٠/١٦ ، وتذكرة الحفاظ ٩٣٣/٣ - ٩٣٤

(٥) في ح و ه ، بلفظ أخف ما ،

(٦) سقطت كلمة « عنه » من ح و ه

(٧) زاد في ح « فقام »

(٨) في ز « بعشرة »

(٩) نقل المؤلف نحو ذلك عن أبي سليمان محمد بن الحسين الحراني ، القول البديع ص ١٩١

(١٠) في ز « تستحب »

(١١) في ح و ه « صلى الله عليه وسلم »

(١٢) راجع لذلك الاذكار للنووي ص ٥٥ ، وفتح الباقي ١٣٢/٢

عن الصحابة ، والترحم على العلماء وسائر^(١) الأخيار ، كما صرح به النووي^(٢) وفي تاريخ
أربل لابن المستوفي^(٣) عن بعضهم^(٤) أنه كان يسأل عن تخصيصهم عليا بـ «كرم الله وجهه»
فراى في المنام من قال له لأنه لم يسجد لصنم قط^(٥).

المقابلة

ثم عليه العرض بالأصل ولو	إجازة أو أصل أصل الشيخ أو ^(٦)
فرع مقابل ، وخير العرض مع	أستاذة بنفسه اذ يسمع
وقيل بل مع نفسه واشترطا	بعضهم هذا وفيه غلطا
ولينظر السامع حين يطلب	في نسخة وقال يحيى : يجب
وجوز الاستاذ أن يروى من	غير مقابل وللخطيب إن
بـين والفسخ من أصل وليزد	صحة نقل ناسخ فالشيخ قد
شرطه ثم اعتبر ما ذكرا	في أصل الأصل لا تكن مهورا

[معنى المقابلة] (المقابلة) وما ألحق^(٧) بها من المسائل ، ويقال لها أيضا :
المعارضة ، تقول : قابلت بالكتاب^(٨) قبالا ومقابلة ، أى جعلته قبالة وصيرت في

(١) سقطت كلمة « وسائر » من ح

(٢) في الارشاد له ٣٣١/١ ، والتقريب له ص ٢٢ ، و الأذكار له ص ٥٥ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراق
٢٧/٣ . وفتح الباقي ١٣٢/٢ ، زاد هنا في ز بعد « النووي » « رحمه الله » ، وورد هنا في هامش الأصل
« وذكر في الأذكار أن الصحيح كون لقمان و مريم ليسا بنبيين ، فيقال لهما : رضى الله عنهما ، أو يقال ،
صلى الله على أنبيائه وعليهما أو على احدهما ونحو ذلك مما يراجع منه »

(٣) ١٠١/١ ، وفي ح « المسلوفا » وهو خطأ

(٤) هو أبو الفضل خدااذ بن أبي القاسم بن خدااذ بن يعقوب بن محمد البيلقاني (٥٢١ - بعد ٥٦٦)
ومعنى « خدا ذا » هبة الله

(٥) سقطت كلمة « قط » من ز

(٦) المصريح الثاني في ح و ثم هكذا « كان إجازة أو أصل الشيخ أو »

(٧) في ح « لحق »

(٨) في ح و ه « الكتاب »

أحدهما كل ما في الآخر ، ومنه منازل القوم تتقابل أى يقابل^(١) بعضها بعضا ، وعارضت بالكتاب الكتاب ، أى جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر ، مأخوذ^(٢) من عارضت بالثوب إذا أعطيته وأخذت ثوبا غيره .

[أصل المقابلة] والأصل فيها ما رواه الطبراني في الكبير^(٣) وابن السني في «رياضة المتعلمين»^(٤) ، كلاهما من حديث أبي الطاهر ابن السرح^(٥) قال : وجدت في كتاب خالي يعنى عبد الرحمن بن عبد الحميد^(٦) حدثني عقيل^(٧) عن سعيد بن سليمان ابن زيد بن ثابت عن أبيه عن جده رضى الله عنه ، قال : «كنت^(٨) اكتب الوحى لرسول الله ﷺ ، فكان اذا فرغت يقول لى : اقرأه فأقرأه ، فإن كان فيه سقط أقامه ثم أخرج به الى الناس» وأخرجه الطبراني أيضا^(٩) وكذا الخطيب في جامعه^(١٠) من طريق نافع بن يزيد عن عقيل فقال عن الزهرى عن سعيد بن نحوه .

[حكم المقابلة] (ثم) بعد تحصيل الطالب للروى بخطه أو بخط غيره (عليه العرض) وجوبا ، كما صرح به الخطيب ، و قال : إنه شرط فى صحة الرواية^(١١) ، وكذا

(١) فى ح و هـ «تقابل»

(٢) فى ز «مأخوذة»

(٣) ١٥٧/٥ (٤٨٨٩)

(٤) لم يتيسر لنا الوصول اليه ، وقد أخرجه الصولى فى أدب الكاتب ص ١٦٥ ، بسنده الذى يلتقى بهذا الاسناد فى عقيل وقد ذكره المرزبانى فى كتابه كما فى التدريب ٧٧/٢

(٥) هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح القرشى الأموى ، أبو طاهر المصرى ، كان ثقة ، ثبتا ، صالحا ، توفى (٢٥٠ هـ) تهذيب الكمال ١/٤١٤ - ٤١٥

(٦) ثقة ، وكان من أفضل أهل مصر ، توفى (١٩٢ هـ) التهذيب ٦/٢١٩

(٧) هو عقيل (بالضم) بن خالد بن عقيل (بالفتح) الأبلج الأموى ، أبو خالد ، صدوق ثقة حجة ، توفى (١٤١ أو ١٤٢ أو ١٤٤ هـ) ، التهذيب ٧/٢٥٥ - ٢٥٦

(٨) سقطت كلمة «كنت» من ز

(٩) فى معجمه الكبير ١٥٧/٥ (٤٨٨٨)

(١٠) ١٢٣/٢ ، وأخرجه أيضا السمعانى فى أدب الاملاء والاستملاء ص ٧٧ ، وقال الهيثمى فى المجمع ١/١٥٢ : رواه الطبراني فى الأوسط ورجاله موثقون ، وقال فى المصدر نفسه ٨/٣٥٧ : رواه الطبراني بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات

(١١) الجامع له ١/٢٧٥

قال عياض : إنه متمين لا بد منه^(١) ، وهو مقتضى قول ابن الصلاح : إنه لا غنى لمجلس
الاملاء عن العرض^(٢) كما سيأتى ، ويشير إليه ما أخرجه الخطيب^(٣) فى جامعـه^(٤)
عن هشام بن عروة قال : قال لى أبى : أكتب ؟ قلت : نعم ، قال : عارضت ؟ قلت : لا ،
[^(٥) قال : فلم تكتب ، وفى كفايته^(٦) عن أفلح بن بسام^(٧) قال كنت عند القعنبى ،
فقال لى : ككتب ؟ قلت : نعم ، قال : عارضت ؟ قلت : لا] قال : لم تصنع شيئا ، وهذا
عند^(٨) ابن السمعانى فى أدب الاملاء^(٩) من حديث عطاء بن يسار مرسلا قال : كتب
رجل عند النبى ﷺ ، فقال له : ككتب^(١٠) ؟ قال : نعم ، قال : عرضت ؟ قال : لا ، قال :
لم تكتب حتى تعرضه .

وفى الكفاية^(١١) والجامع^(١٢) معا عن يحيى بن أبى كثير قال : مثل الذى
يكتب ولا يعارض ، مثل الذى يقضى حاجته ولا يستنجد بالماء^(١٣) ، وكذا جاء عن

(١) الاملاء ص ١٥٨

(٢) علوم الحديث ص ٢٢١

(٣) زاد فى ز و أى ،

(٤) ٢٧٥/١ وفى الكفاية ص ٢٣٧ ، وأخرجه أيضا ابن أبى شيبة فى مصنفه (٦٧١٠) ، والبيهقى فى المدخل
ص ٤٢٣ ، والراهمرمزى فى المحدث الفاصل ص ٥٤٤ ، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٧٧/١ ، وابن
السمعانى فى أدب الاملاء والاستملاء ص ٧٩ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٦٨ ، وفتح المغيـث
للإراقى ٢٨/٣

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٦) ص ٢٣٧

(٧) كنيته أبو محمد ، ولم نقف على ترجمته بعد التبع الكثير

(٨) كلمة « عند » ساقطة من ز .

(٩) ص ٧٧ - ٧٨ ، قال السيوطى فى التدرىب ٧٧/٢ ، وهذا أصرح فى المقصود إلا أنه مرسل

(١٠) فى ح « كنت » وهو تصحيف

(١١) ص ٢٣٧

(١٢) ٢٧٥/١ ، وأخرجه أيضا الراهمرمزى فى المحدث الفاصل ص ٥٤٤ ، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم

٧٧/١ ، وابن السمعانى فى أدب الاملاء والاستملاء ص ٧٨ - ٧٩

(١٣) سقطت كلمة « بالماء » من ز

الأوزاعي كما لابن عبد البر في جامع العلم^(١) ثم عياض في الامام^(٢).
وعن^(٣) الشافعي كما عزاه اليه ابن الصلاح^(٤) ، وفي صحة عزوه إليه نظر^(٥) ،
والتشبيه في مطلق النقص مع^(٦) قطع النظر عن شرف أحدهما وخسة الآخر كما في تشبيه
الوحي بصلمة الجرس ، وكذا ليس قول القائل : « أكتب ولا تقابل وارم على
المزابل » على^(٧) ظاهره ، ولذا كان أحسن منه قول بعضهم : « من كتب ولم يقابل
كمن غزا ولم يقاتل »^(٨) ، وقول الخلال الحنبلي : « من لم يعارض لم يدر كيف
يضع رجله »^(٩) .

وفي جامع الخطيب^(١٠) عن الخليل بن أحمد قال : إذا نسخ الكتاب ثلاث
مرات ولم يعارض ، تحول بالفارسية من كثرة سقطه ، وفي كفايته^(١١) نحوه عن
الآخفش قال إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ، ثم نسخ منه ولم يعارض — يعني المنسوخ
أيضا — خرج أعجميا .

والظاهر أن محل الوجوب حيث لم يثق بصحة كتابته أو نسخته ، أما من عرف
بالاستقراء ندور السقط والتجريف منه فلا ، لا سيما وقد روى ابن عبد البر في

(١) ٧٨/١

(٢) ص ١٥٨ - ١٥٩ ، وانظر أيضا لقول يحيى بن أبي كثير و الأوزاعي علوم الحديث ص ١٦٩

وفتح المغيث للعراق ٢٨/٣ ، والتدريب ٧٧/٢

(٣) زاد في ز . و الامام ،

(٤) علوم الحديث ص ١٦٩

(٥) قال العراقي في التقييد و الايضاح ص ١٧٦ : و كأنه سبق قلبه من الأوزاعي الى الشافعي ، و قال : و

لم أر لهذا ذكرا عن الشافعي في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث ولا في شيء من مناقب الشافعي

(٦) زاد في ز . و عدم ،

(٧) سقطت كلمة « على » من ح

(٨) لم تقف على هذين القولين

(٩) انظر طبقات الحنابلة ١٣/٢ ، والمنهج الاحمد ٩/٢

(١٠) ٢٧٦/١

(١١) ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٦٩ ، وفتح المغيث للعراق ٢٨/٣ ، والتدريب ٧٧/٢

و أدب الكاتب للصولي ص ١٦٥

جامع العلم^(١) عن معمر أنه قال : لو عرض الكتاب مائة مرة ما كاد^(٢) يسلم من أن يكون فيه سقط أو قال خطأ ، ولكنه قد بالغ ، كما أن قول القائل : الأصل عدم الغلط ، معارض بقول^(٣) غيره ، بل الأصل عدم نقل كل^(٤) ما كان في الأصل ، نعم لا يخلو الكاتب من غلط وإن قل ، كما هو معروف من العرف والتجربة ، وإذا قال بعضهم : ما قرمطنا^(٥) ندمننا^(٦) ، وما انتخبنا ندمننا^(٦) ، وما كتبنا بدون مقابلة ندمننا .

[كيف تحصل المقابلة ؟] ويحصل العرض إما (بالأصل) الذي أخذه عن شيخه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة ، (ولو) كان الأخذ (لإجازة أو بأصل أصل الشيخ) الذي أخذ الطالب عنه المقابل به أصله (أو) بـ (فرع مقابل) بالأصل مقابلة معتبرة موثوقا بها^(٧) أو بفرع قوبل كذلك على فرع ، ولو كثر العدد بينهما اذ الغرض^(٨) المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقا لأصل مرويه وكتاب شيخه ، فسواء حصل بواسطة فأكثر ، أو بدونها ، ثم ان التقييد^(٩) في أصل الأصل بكونه قد قوبل الأصل عليه ، لا بد منه ، وإلا فلو كان لشيخ شيخه عدة أصول قوبل أصل شيخه بأحدها^(١٠) لا تمكفي^(١١) المقابلة بغيره لاحتمال أن يكون فيه زيادة أو نقص ، فيكون قد أتى بما لم يروه شيخه له ، أو حذف شيئا مما رواه له شيخه ، أشار إليه ابن دقيق العيد^(١٢) وسيأتي نحوه في الروايات من الأصل .

(١) ٧٨/١

(٢) في ز . وما كان ،

(٣) في ح . بقوله ،

(٤) في ز . كان ، وهو خطأ

(٥) القرمطة في الخط : دقة الكتابة وتداني الحروف ، لسان العرب ٣٧٧/٧

(٦) في ح . قدمنا ، وهو خطأ فاحش

(٧) سقطت كلمة « موثوقا » من ز

(٨) في ح . العرض ، وهو خطأ

(٩) في ح . تقييده ، وفي هـ . تقييد ،

(١٠) في ز . بأحدهما ،

(١١) في ح و هـ . لا يكفي ،

(١٢) الاقتراح ص ٢٩٧ - ٢٩٨

وكذا يحصل إن كان الأصل بيد الشيخ أو ثقة يقظ غيره تولاه الطالب بنفسه أو ثقة يقظ غيره، وقع^(١) حالة السماع أم لا، أمسك الأصل معه غيره أم كانا معا بيده. [هل خير العرض مع شيخه أو مع نفسه] (و) لكن (خير العرض) ما كان (مع أستاذه) أى شيخه على كتابه بمباشرة الطالب (بنفسه اذ) أى^(٢) حين (يسمع) من الشيخ أو عليه أو يقرأ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط و الاتفاق من الجانبين يعنى ان كان كل^(٣) منهما أدلا لذلك فان لم تجتمع هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها قاله ابن الصلاح^(٤).

و^(٥) قيد ابن دقيق العيد فى الاقتراح^(٦)، « الخيرية يتمكن الطالب مع ذلك من التثبت فى القراءة أو السماع وإلا فتقديم العرض حينئذ أولى، قال بل أقول: إنه أولى مطلقا لأنه اذا قوبل أولا كان حالة السماع أيسر، وايضا فإن وقع إشكال كشف عنه وضبط فقرئ على الصحة، وكم^(٧) من جزء قرئ بغتة فوقع فيه أغاليط و تصحيفات لم يتبين صوابها إلا بعد الفراغ فأصلحت، وربما كان ذلك على خلاف ما وقعت القراءة عليه وكان كذبا إن قال قرأت لأنه لم يقرأ على ذلك الوجه.

(و قيل) وهو قول الحافظ أبى الفضل الهروى الجارودى^(٨) (بل) خير العرض^(٩) ما كان (مع نفسه) يعنى حرفا حرفا لكونه حينئذ لم يقلد غيره ولم يجعل

(١) فى ح و هـ د رفع، وهو خطأ

(٢) سقطت كلمة التفسير د أى، من ز

(٣) فى ز وكلا،

(٤) علوم الحديث ص ١٦٩. وانظر أيضا الارشاد للنووى ٢٣٣/١

(٥) زاد فى ز د كذا،

(٦) ص ٢٩٢ - ٢٩٣، وانظر أيضا فتح الباقي ١٣٤/٢

(٧) فى ز د كل،

(٨) هو الحافظ الامام، المتقن الجوال، أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد الجارودى الهروى، توفى

(٤١٣ هـ) سير أعلام النبلاء ١٧/٣٨٤ - ٣٨٦، راجع لقوله علوم الحديث ص ١٦٩، وفتح المغني

للإمام ٢٨/٣، وفتح الباقي ١٣٤/٢، والتدريب ٧٨/٢

(٩) فى ح و هـ د أصدق العرض، يعنى خيره،

بينه وبين كتاب شيخه واسطة ، وهو بذلك على ثقة ويقين من مطابقتها ، (و) لذا^(١) (اشترطا بعضهم) من أهل التحقيق (هذا) فجزم ، كما حكاه عياض عنه بعدم صحة مقابلاته مع أحد غير نفسه^(٢) (وفيه) أى الاشتراط (غلطا) القائل به : فقال ابن الصلاح : إنه مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة فى عصرنا ، وصحح عدمه لا سيما والفكر يتشعب بالنظر فى النسختين بخلاف الأول^(٣) . والحق — كما قال ابن دقيق العيد — إن ذلك يختلف ، فربّ من عادته — يعنى لمزيد يقظته وحفظه — عدم السهو عند نظره فيهما ، فهذا مقابلاته بنفسه^(٤) أولى ، أو عادته — يعنى لجود حركته وقلة حفظه — السهو ، فهذا مقابلاته مع غيره أولى^(٥) ، على أن الخطيب ، قال : إنه لو سمع من الراوى ولم تكن^(٦) له نسخة ثم نسخ من الأصل استحب له العرض على الراوى أيضا للتصحيح وإن قابل به ، لأنه يحتمل أن يكون فى الأصل خطأ ونقصان حروف وغير ذلك مما يعرفه الراوى ، ولعله أن يكون أقرّه فى أصله ، لأن الذى حدثه به كذلك رواه ، فكره تغيير روايته — يعنى ومشى على الصواب فى المسألة — ، وعوّل فيه على حفظه له ومعرفته به ، ثم حكى ذلك عن جماعة^(٧) ، وبه يتأيد قول ابن الصلاح : إن ما ذكرناه — يعنى من العرض مع الشيخ — أولى من إطلاق الجارودى^(٨) ، بل ولا مانع من تقييده به ويزول الاختلاف .

وقد قرأت بخط شيخنا التردد فى مراد الجارودى ، فقال : إن أراد به أن صاحب الكتاب يتولاها بنفسه مع الشيخ ، أو مع موثوق به فهو متجه^(٩) ، فإنب عناية المرأ

(١) فى ح وكذا ،

(٢) الاماع ص ١٥٩ ، وانظر أيضا فتح المغيـث للعراقى ٢٨/٣ ، والتدريب ٧٨/٢

(٣) علوم الحديث ص ١٦٩ - ١٧٠ ، والارشاد للتوى ٣٣٤/١ ، وفتح المغيـث للعراقى ٢٨/٣ ، والتدريب

٧٨/٢

(٤) فى ز د مع نفسه ،

(٥) الاقتراح ص ٢٩٦ - ٢٩٧

(٦) فى ز د لم يكن ،

(٧) الكفاية ص ٢٣٩ - ٢٤٠

(٨) علوم الحديث ص ١٦٩

(٩) فى ح و ه د ما يتجه ،

بتصحيح نسخته أشد من اعتناء غيره ، حتى ذهب بعض أهل التشديد الى أن الرواية لا تصح إلا إن قابل الطالب بنفسه مع غيره وأنه لا يقلد غيره في ذلك ؛ وإن أراد أنه ^(١) يقرأ سطرًا من الأصل ثم يقرأه بعينه فهذا لا يفيد ، لأن الشخص ^(٢) لا يتمكن من المقابلة بنفسه مع نفسه من نسختين ، وإن أراد أنه ^(١) يقرأ كلمة أو كلمتين في كتاب نفسه ثم يقرأ ذلك في الأصل فهذا يصح إلا أنه قل أن يتفق مع ما فيه من التطويل الذي يضيع به العمر ^(٣).

قال الخطيب: وليجعل للعرض ^(٤) قلمًا معدا ، ثم ساق عن أبي نعيم الفضل بن دكين أنه قال لرجل لا تجبه في أمر الحديث : اسكت ، فانك أبغض من قلم العرض ^(٥).

فائدة : قد مضى في الباب قبله حكاية استحباب نقط الدارة الفاصلة بين الحديثين عند الانتهاء من مقابلة كل حديث لئلا يكون بعد في شك ، و منهم من يجعل عقب كل باب أو كراس ما يعلم منه العرض ^(٦) وربما اقتصر بعضهم على الإعلام بذلك آخر الكتاب ، حتى كان أبو القاسم البازكلى ^(٧) يكتب ما نصه : صح بالمعارضة وسلم بالمقابلة من المناقضة ، وذلك من البسمة الى الحسبة .

[صحة السماع بدون النظر في الكتاب] (و لينظر السامع) استحبابا (حين يطلب) ، أى يسمع (فى نسخة) إما له أو لمن حضر من السامعين أو الشيخ فهو أضبط وأجدر أن يفهم معه ما يسمع ^(٨) لوصول المقروء الى قلبه من طريق السمع والبصر ، كما أن الناظر فى الكتاب اذا تلفظ به يكون أثبت فى قلبه لأنه يصل إليه من طريقين .

(١) فى ح فى الموضعين « أن ،

(٢) فى ح و ه « الشيخ ،

(٣) لم تقف على كلام ابن حجر

(٤) فى ز « العرض ،

(٥) الجامع له ٢٧٦/١

(٦) فى ح « المعارض ، وفى ه « المفرض ، وهو خطأ

(٧) البازكلى : هو بفتح الباء و سكون الراء وبضم الكاف وتشديد اللام ، نسبة الى بلدة من بلاد البحر بأسفل

ارض البصرة . الانساب ٣٣/٢ ، ولم نقف على ترجمته ولا على قوله

(٨) فى ح و ه « يستمع ،

قال الزبير بن بكار^(١) في الموقفيات : دخل^(٢) علي أبي و أنا أنظر في دفتر ، وأروى فيه بيني وبين نفسي ولا أجهر ، فقال لي : إنما لك من روايتك هذه ما أدى بصرك إلى قلبك ، فإذا أردت الرواية فانظر إليها واجهر بها ، فإنه يكون لك^(٣) منها ما أدى بصرك إلى قلبك وما أدى سمعك إلى قلبك^(٤) ، ولهذا قال الخطيب : حدثني أبو عبد الله الحميدي^(٥) قال : أتت جماعة من الطلبة الحافظ أبا اسحاق ابراهيم بن سعيد بن عبد الله المصري الحبال^(٦) ليسمعوا^(٧) منه جزءاً فأخرج به عشرين نسخة ، وناول كل واحد نسخة يعارض بها^(٨).

و يتأكد النظر إذا أراد السامع النقل منها ، كما صرح به ابن الصلاح تبعاً للخطيب^(٩) لكونه حينئذ كأنه قد تولى العرض نفسه ، وبهذا يظهر مناسبة إدخال هذا الفرع في الترجمة ، وبكونه مستجبا صرح الخطيب^(١٠) ، ويشهد له قول علي بن عبد الصمد المكي : قلت لأحمد بن حنبل : أيجزئ أن لا أنظر في النسخة حين السماع وأقول : ثنا ، مثل^(١١) الصك يشهد بما فيه ولو لم ينظر فيه ؟ فقال لي : لو نظرت في الكتاب كان أطيب لنفسك^(١٢).

(١) هو الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي ، أبو عبد الله ، عالم بالأنساب وأخبار العرب ، راوية ، (١٧٢ - ٢٥٦ هـ) الأعلام ٧٤/٣

(٢) كلمة دخل ، ساقطة من ح و هـ

(٣) سقطت كلمة لك ، من ح و هـ

(٤) الجامع للخطيب ٢٦٦/٢

(٥) هو محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي ، أبو عبد الله ، مؤرخ ،

محدث ، اندلسي (٤٢٠ - ٤٨٨ هـ) الأعلام ٣١٨/٧

(٦) كان من حفاظ الحديث . وكان يتجر بالكتب (٣٩٢ - ٤٨٢ هـ) الأعلام ٣٤/١

(٧) في ح و ليسعموا ، وهو خطأ

(٨) انظر تذكرة الحفاظ ١١٩٣/٣

(٩) علوم الحديث ص ١٦٩ ، والكفاية ص ٢٣٨

(١٠) الكفاية ص ٢٣٨

(١١) في ز و منك ، وهو خطأ

(١٢) الكفاية ص ٢٣٨ ، وانظر أيضا طبقات الخبابة ٢٢٩/١ ، والمنهج الاحمد ٤٢٩/١

(وقال يحيى)^(١) بن معين كما رواه الخطيب في الكفاية^(٢) من طريقه بسند فيه وجادة ، و أورده لذلك ابن الصلاح بصيغة التمريض^(٣) (يجب) النظر ، وذلك أنه سئل عن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ : أيجوز له أن يحدث بذلك عنه ؟ فقال : أما عندي فلا ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سمعهم ، قال : وكان ابن أبي ذئب يحدث من الكتاب ثم يلقيه اليهم فيكتبونه من غير أن يكونوا قد نظروا فيه^(٤) ، ولم ينفرد ابن معين بهذا ، فقد أورد الخطيب أيضا^(٥) عن أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة أنه قال : انتم أهل بلد ينظر اليكم ، يحيى رجل يسألني في أحاديث وأنتم لا تنظرون^(٦) فيها ثم تكتبونها ، لا أحل لمن لم ينظر^(٧) في الكتاب أن ينسخ منه شيئا^(٨) ، ونحوه عن عبد الرزاق ، قال : لما قدم علينا الثوري قال : اتوني برجل يكتب خفيف الكتاب ، قال : فأتينا بهشام بن يوسف^(٩) فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب ، فاذا فرغ ختمنا الكتاب حتى ننسخه^(١٠) ، لكن قال ابن الصلاح : إن هذا من مذاهب^(١١) المتشددين في الرواية ، والصحيح عدم اشتراطه وصحة السماع ولو لم ينظر أصلا في الكتاب حالة السماع . انتهى^(١٢)

(١) زاد في ز . هـ ،

(٢) ص ٢٣٨

(٣) زاد هنا في ح و هـ و ب ، وانظر علوم الحديث ص ١٦٩ ، والارشاد للنووي ١/٣٣٣ - ٣٣٤ ، وفتح المغيب للعراقي ٢٨/٣

(٤) الكفاية ص ٢٣٩

(٥) سقطت كلمة « أيضا » من ز

(٦) في ح و هـ و تنظرون ، باسقاط و لا ، وهو خطأ

(٧) في ز . نظر ، وهو خطأ بين

(٨) الكفاية ص ٢٣٨

(٩) هو هشام بن يوسف الصنعاني القاضي ، أبو عبد الرحمن ، ثقة متقن توفي (١٩٧ هـ) سير أعلام النبلاء ٨٩/٩ - ٥٨١ ، والأعلام ٨٩/٩

(١٠) الكفاية ص ٢٣٩ . وانظر أيضا المعرفة والتاريخ ٧٢١/٢

(١١) في ز . مذهب ،

(١٢) علوم الحديث ص ١٦٩ - ١٧٠ ، وانظر أيضا الارشاد للنووي ١/٣٣٤ . وفتح المغيب للعراقي ٢٨/٣

ويمكن أن يخص الاشتراط بما اذا لم يكن صاحب النسخة مأمونا موثوقا بضبطه ولم يكن تقدم العرض بأصل الراوى ، فإنه حينئذ : كما اقتضاه كلام الخطيب ، لا بد من النظر ، وعبارته : « و اذا كان صاحب النسخة مأمونا في نفسه ، موثوقا بضبطه جاز لمن حضر المجلس أن يترك النظر معه اعتمادا عليه في ذلك ، بل ويجوز ترك النظر حين القراءة اذا كان العرض قد سبق بالأصل^(١) ، ثم^(٢) ما تقدم من اشتراط الخطيب المقابلة في صحة الرواية هو المعتمد بين المتقدمين^(٣) ، وبه صرح عياض أيضا فقال : لا يحل للسلم التقي الرواية مما^(٤) لم يقابل ، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف ولا على نسخه هو يديه بدون مقابلة وتصحيح ، فان الفكر يذهب ، والقلب يسهو ، والبصر يزيغ ، والقلم يطغى^(٥) بل واختاره من المتأخرين ابن أبي الدم ، فقال : لا يجوز أن يروى عن شيخه شيئا^(٦) سمعه عليه من كتاب لا يعلم هل هو كل الذي سمعه أو بعضه ، وهل هو على وجهه أو لا^(٧) .

[الشروط لجواز الرواية من كتاب غير معارض] (وجوز الاستاذ) أبو اسحاق الأسفرائيني (أن يروى) المحدث (من) فرع^(٨) (غير مقابل)^(٩) بل (و) نسب الجواز أيضا (للخطيب) كما في كفايته^(١٠) لكن (إن بين) عند الرواية أنه لم يعارض (و) كان (النسخ) لذلك الفرع (من أصل) بالنقل^(١١) . معتمد ، وسبقه أبو بكر الاسماعيلي الى اشتراط أولهما ، فقال : لأنه لا بد أن يبين أنه لم يعارض ، لما

(١) في ح و هـ ، بالامر ، راجع لقول الخطيب الكفاية ص ٢٣٩

(٢) زاد في ز بعد و ثم ، و أن ،

(٣) انظر الجامع له ٢٧٥/١

(٤) في ح و هـ ، ما ،

(٥) الامام ص ١٥٩ ، وانظر أيضا فتح المغيب للعراقى ٢٩/٣ ، وفتح الباقي ١٣٥/٢

(٦) سقطت كلمة شيئا ، من ز

(٧) لم تقف عليه

(٨) زاد في ز « من الفروع »

(٩) انظر علوم الحديث ص ١٧ ، والارشاد للنوى ٣٣٥/١ ، وفتح المغيب للعراقى ٢٩/٣

(١٠) ص ٢٣٩ ، وانظر أيضا المصادر السابقة

(١١) سقطت كلمة « بالنقل » من ح و هـ

عسى يقع من زلة أو سقوط^(١)، وإليه ذهب أبو بكر البرقاني شيخ الخطيب كما حكاه عنه ، فقال : إنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها : أنا^(٢) فلان ، ولم أعارض بالأصل^(٣).

(ولينزد) وهو^(٤) شرط ثالث (صحة نقل ناسخ) لذلك الفرع بحيث لا يكون سقيم النقل كثير السقط (فالشيخ) ابن الصلاح (قد شرطه)^(٥).

كل ذلك مع ملاحظة براعة القارئ أو الشيخ أو بعض السامعين ، لأن بمجموعه يخرج من العهدة ، ولا يهتم عند ظهور الأمر بخلاف ما روى ، لا سيما بعد اصطلاح الاستجاسة التي بها ينبغي ما لعله يتفق من خال و كون الملحوظ^(٦) أيضا كما أشير إليه قبيل مراتب التعديل بقاء سلسلة الاسناد خاصة بخلاف المتقدمين وإن منع ابن أبي الدم من المتأخرين ذلك كما تقدم .

ثم (اعتبر) أيها الطالب (ما ذكرنا) من الشروط (في أصل الأصل) بالنقل (ولا تكن) لقلة مبالاة بما يتضمن عدم الضبط و الاتقان (مهورا) كمن^(٧) يكتفي بمجرد الاطلاع على سماع شيخه بذاك الكتاب ويقرأه من أي نسخة اتفقت بدون مبالاة .

تخريج الساقط

ويكتب الساقط وهو اللحق حاشية إلى اليمين يلحق
مالم يكن آخر سطر وليكن لفوق و السطور أعلى فحسن

(١) انظر الكفاية ص ٢٣٩ ، وعلوم الحديث ص ١٧٠ ، والارشاد للنووي ٣٢٥/١ ، وفتح المغيث للعراقي ٢٩/٣

(٢) في ح . أنبأنا ،

(٣) الكفاية ص ٢٣٩ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٧١

(٤) وقعت كلمة « وهو » في ح و ه بعد « شرط ثالث »

(٥) علوم الحديث ص ١٧١ ، وانظر أيضا الارشاد للنووي ٣٢٥/١ ، وفتح المغيث للعراقي ٢٩/٣ ، وفتح الباقي ١٣٦/٢

(٦) في ح و ه « المخلوط » وهو تحريف

(٧) في ز « لكن » بدل « كمن »

وخرجن للسقط من حيث سقط منعطفاً له وقيل : صل بخط
وبعده اكتب صح أو زد رجعا أو كرر الكلمة لم تسقط معا
وفيه لبس و لغير الأصل خرج بوسط كلمة المحل
و لعياض لا تخرج ، ضبب أو صححن لخوف لبس وأبي

[تخرج الساقط و أصله] (تخرج الساقط) ^(١) أى كيفية التخرج له [وما ألحق به من التخرج للحواشى ونحوها ^(٢) وكيفية كتابة ذلك] ، والأصل فى هذا الباب قول زيد بن ثابت ^(٣) فى نزول قوله تعالى ﴿ غير أولى الضرر ﴾ بعد نزول ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين ^(٤) ﴾ كما فى ^(٥) سنن أبى داود ^(٦) : فألحقها والذي نفسى بيده لكأنى انظر إلى ملحقها عند صدع فى ^(٧) كتف .

[كيفية إلحاق الساقط] (و يكتب الساقط) غلطاً من أصل الكتاب (وهو) أى المكتوب فى اصطلاح المحدثين والكتاب (اللحق) بفتح اللام والمهملة ، وقد انشد المبرد : كأنه بين أسطر لحق ^(٨) ، مشتق من الإلحاق (حاشية) أى فى حاشية الكتاب أو بين سطوره ، ^(٩) إن كانت متسعة ، لكنه فى الحاشية أولى لسلامته ^(١٠) من تغليس ما يقرأ لا سيما إن كانت السطور ضيقة متلاصقة وليكن الساقط فى جميع السطر إن لم يتمكرر (إلى) جهة اليمين (من جانبي الورقة لشرفه) يلحق ، ما لم يكن (

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٢) " " " "

(٣) زاد فى ز و رضى الله عنه ،

(٤) سورة النساء : ٩٥

(٥) زاد فى ز و مسند أحمد و ،

(٦) (٢٤٩٠) وأخرجه أيضا أحمد ١٩١/٥

(٧) سقطت كلمة د فى هـ من ز

(٨) نسب ذلك فى لسان العرب ٣٢٨/١٠ ، وفى فتح المغيـث للمراقى ٣٠/٣ الى ابن عينة

(٩) زاد فى هـ د و ،

(١٠) فى هـ د لسلامة ،

الساقط (آخر سطر) فإنه يلحق إلى جهة اليسار للأمن حينئذ من نقص فيه بعده ،
وليكون متصلاً بالأصل ، وإن ألحق غير واحد من العلماء هذا أيضاً لجهة اليمين فاليسار
أولى ، فإن تكرر ألحق الثاني لجهة اليسار أيضاً ، لأنهما أو جمعا في جهة واحدة وقع
الاشتباه ، وإن ألحق الأول في اليسار والثاني في اليمين لقابل طرفا التخريجتين وصار
يتوهم بذلك الضرب على ما بينهما لكونه أحد طرق الضرب كما سيأتي قريباً ، اللهم إلا أن
يقال ببعده النظم رؤية اللحق مكتوباً بالجانبين مقابل التخريجتين .

وليكن الساقط في السطر من الجانبين إن لم يزد على سطر ، ملاصقاً لأصل الكتاب
صاعداً (لفوق) بضم القاف إلى أعلى الورقة لئلا نازل إلى أسفلها لاحتمال وقوع
سقط آخر فيه أو بعده ، فلا يجد له مقابله ^(١) موضعاً أو كتب الأول إلى أسفل (و)
إن زاد على سطر فلنكن (السطور أعلى) الطرة المقابل لمحلها نازل بها ^(٢) إلى أسفل .
بحيث تنتهي ^(٣) سطورها إلى أصل الكتاب إن كان اللحق في جهة اليمين وإن كان في جهة
الشمال ابتداء سطورها من جانب أصل الكتاب بحيث تنتهي ^(٣) سطورها إلى جهة طرف
الورقة . هذا فيما يكتب صاعداً فإن كان اللحق نازلاً حيث كان في السقط الثاني أو
خالف في الأول انعكس الحال ثم إن اتفق انتهاء الهامش قبل فراغ السقط استعان
بأعلى الورقة أو بأسفلها حسبما يكون اللحق من كلا الجهتين (فـ) هذا الاصطلاح قد
(حسن) من يفعله . كل هذا إن اتسع المحل بعدم لحق قبله في السطر نفسه أو
قريب ^(٤) منه ، وكذا إن كان ^(٥) الهامش من الجهتين عريضاً كما هو صنيع أكثر ^(٦)

(١) في ز و هـ ، مقابلة ،

(٢) سقطت كلمة « نازل بها » من هـ

(٣) في هـ « ينتهي »

(٤) في « قريباً »

(٥) زاد في ز « ذلك »

(٦) سقطت كلمة « أكثر » من ز

المتقدمين أو قريبا منه ولم يضق^(١) أحدهما مع ذلك بالحبك ، فان لم يكن كذلك^(٢) تحرى فيما يزول معه الالباس ولا يظلم به القرطاس مع الحرص على عدم إيصال الكتابة بطرف الورقة بل يدع ما يحتمل الحك مرارا فقد تعطل بسبب إغفال ذلك الكثير .

(وخرجن) [بنون التأكيد الخفيفة] (للسقط) أى الساقط الذى كتبه أو سكتبه مما هو ثابت فى أصل الكتاب (من حيث سقط) خطأ صاعدا إلى تحت السطر الذى فوقه يكون (منعطفًا له) أى لجهة السقط من الحاشية يسيرا ليكون إشارة إليه^(٤) (وقيل) لا تكفى الإشارة بالانعطاف بل (صل) بين الخط وأول اللحق^(٥) (بخط) ممتد بينهما^(٦) . وهذا وإن قال الرامهرمزي : إنه أجود لما فيه من مزيد البيان ، فهو — كما قال ابن الصلاح — غير مرضى^(٧) ، بل قال عياض : إنه تسخيم للكتاب وتسويد له وإن رأيتـه فى بعض الأصول لا سيما إن كثرت التخريج ، قال : والأول أحسن وعليه استمر العمل عندنا^(٨) ، ولذا اختاره ابن الصلاح^(٩) . نعم ان لم يكن ما يقابل النقص خاليا واضطر لكتابتـه بموضع آخر مد حينئذ الخط الى أول اللحق كما فعله غير واحد ممن يعتمد ، وذلك — كما قال المصنف — جيد حسن^(١٠) ، ولكن لا يتعين بل (يقوم) مقامه ان يكتب قبالة ان اتسع المحل : يتلوه كذا فى الموضع الفلانى أو نحو ذلك من رمز وغيره مما يزول به اللبس .

(١) فى ن ، لم يضغ ،

(٢) زاد فى ه ، و ،

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ه

(٤) قاله القاضى فى الاملاء ص ١٦٢ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٦٩ ، و الارشاد للنوى ١/٣٣٦ ،

وفتح المغيث العراقى ٣/٢١

(٥) فى ه ، اللاحق ،

(٦) فى ه ، منها ، قاله الرامهرمزي فى المحدث الفاصل ص ٦٠٦ ، وأخرجه عنه الخطيب فى الجامع

١/١٧٩ ، ونقله عياض فى الاملاء ص ١٦٤ ، وابن الصلاح فى علوم الحديث ص ١٧٢

(٧) علوم الحديث ص ١٧٢ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ٣/٣١ ، وفتح الباقي ٢/١٤٠ ، والتدريب ٢/٨٠

(٨) الاملاء ص ١٦٤ ، وانظر أيضا المصادر السابقة

(٩) علوم الحديث ص ١٧١

(١٠) انظر فتح المغيث له ٣/٣٢ ، وفتح الباقي ٢/١٤٠ - ١٤١

(وبعده) أى بعد انتهاء الساقط ولو كلمة (اكتب) إشارة إلى انتهائه وثبوته فى الأصل (صح) صغيرة كما صرح به بعض المتأخرين^(١) مقتصرًا عليها^(٢) (أوزد) معها كما حكاه عياض عن بعضهم (رجعا أو) لا تكتب واحدة منهما بل اكتب انتهى اللحق كما حكاه عياض أيضا عن بعضهم^(٣) وفيهما^(٤) تطويل أو اقتصر على « جمع » كما أفاده شيخنا^(٥) . (أو كرر الكلمة) بسكون اللام ، القى (لم تسقط) من أصل الكتاب وهى تالية للالحق بأن تكتبها بالهامش أيضا (معا ، و) هذا وإن حكاه عياض عن اختيار بعض أهل الصنعة من المغاربة . وقال الرامهرمزي : إنه أجود . قال ابن الصلاح : إنه ليس بمرضى . وقال عياض و تبعه ابن دقيق العيد : إنه ليس بحسن^(٦) (وفيه لبس) قرب كلمة تجىء فى الكلام مرتين بل ثلاثا لمعنى صحيح ، فاذا كررنا الكلمة لم نأمن أن توافق ما لا يمتنع تكريره إما جزما ، فتكون زيادة موجهة ، أو احتمالا ، فتوجب ارتيابا وزيادة إشكال . قال : والصواب التصحيح ، لكن قد نسب لشيخنا إن صح أيضا ربما انتظم الكلام بعدها بها فيظن أنها من الكتاب - انتهى . ولكنه نادر بالنسبة للذى قبله ويمكن أن يقال يبعده فيهما معا الإحاطة بسلوك المقابل له دائما فيما يحسن معه الإثبات وما^(٧) لا يحسن .

وعلى كل حال فالأحسن الرمز بما^(٨) لا يقرأ ، كأن لا تجود^(٩) الحاء من « صح » كما هو صنيع كثيرين ، وكأن لهذه العلة استحب بعضهم كما تقدم تصغيرها .

(١) راجع لذلك فتح الباقي ١٤١/٢

(٢) ورد هنا فى هامش الأصل « ومنهم من يكتب مع صح أصل وهو فى المتأخرين ،

(٣) الاملاص ص ١٦٢

(٤) فى ز « فيها ،

(٥) انظر فتح الباقي ١٤١/٢

(٦) انظر لأقوالهم الاملاص ص ١٦٢ ، والمحدث الفاصل ص ٦٠٧ ، والجامع للخطيب ٢٧٩/١ ، وعلوم الحديث

ص ١٧٢ ، والاقتراف ص ٢٩٩

(٧) فى ز و ه « ما ،

(٨) فى ه « لما ،

(٩) فى ه « لا يجوز ،

(و ل) ما يكون من (غير الأصل) مما يكتب في حاشية الكتاب من شرح أو فائدة أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك (خرج) له (بوسط) باسكان المهملة (كلمة) بسكون اللام (المحل) التي تشرح أو ينسب على ما فيها لا بين الكلمتين ليفترق بذلك عن الأول (و) لكن (لعياض لا تخرج) بل (ضبب) على تلك الكلمة (أو صححن) [^(١) بنون التأكيد الخفيفة] أي اكتب «صح» عليها (لخوف) دخول (لبس) فيه حيث يظن أنه من الأصل لكون ذاك هو المختص بالتخريج له ^(٢) (و) قد (أبي) أي منع ما ذهب إليه عياض لأن كلا من الضبة والتصحيح اصطلاح به لغير ذلك كما سيأتي قريباً . نخوف اللبس أيضاً حاصل ، بل هو فيه أقرب لافتراق صورتى التخريج في الأول واختصاص الساقط بقدر زائد وهو الإشارة في آخره بما يدل على أنه من الأصل ، بل ربما أشير للحاشية أيضاً بحاء مهمة ممدودة والنسخة بخاء معجمة إن لم يرمز لها .

وإذا قال ابن الصلاح : إن التخريج أولى وأدل ^(٣) « قال » وفي نفس هذا التخريج ما يمنع الإلباس ^(٤) ، وهو حسن . وقرأت بخط ^(٥) شيخنا محل قول عياض إذا لم يكن هناك علامة تميزه كلون الحرة أو دقة القلم - انتهى .

وللاحظ في الحواشي ونحوها عدم الكتابة بين السطور وترك ما يحتمل ^(٦) الحك من جوانب الورقة ونحو ذلك مما قررناه ولا يضجر من الإصلاح والتحقيق له . وقد أنشد الشريف أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي ^(٧) لأحمد بن حنبل ^(٨) .

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) كلمة « له » ساقطة من ه ، وراجع لقول القاضي عياض الإلماع ص ١٦٤ ، وانظر أيضاً علوم الحديث ص ١٧٣ - ١٧٤ ، والارشاد للنووي ١/٣٣٨ ، وفتح المغني للعراقي ٣/٣٢٢

(٣) في ه « أول » وهو خطأ

(٤) علوم الحديث ص ١٧٤ ، وانظر أيضاً الارشاد للنووي ١/٣٣٨ ، وفتح المغني للعراقي ٣/٣٢٢

(٥) في ه « لخط »

(٦) في ه « يحتمله »

(٧) ولد (٣٤٥ هـ) وتوفي (٤٢٨ هـ) معجم المؤلفين ٩/١٣

(٨) زاد في ز « رحمهما الله تعالى »

من طالب العلم والحديث فلا يضجر من خمسة يقاسيها
 دراهم للعلوم يجمعها وعند نشر الحديث ينفيا
 يضجره الضرب في دقاته وكثرة اللحق في حواشيها
 يغسل أثوابه ويزته من أثر الحبر ليس ينقيها^(١)

واللاحق في النظم بإسكان الحاء^(٢) وكأنه خففها لضرورة الشعر .

وقال غيره :

خير ما يقتنى اللبيب كتاب^(٣) محكم النقل متقن التقييد
 خطه^(٤) عارف نبيل وعاية فصيح التمييز بالتسويد
 لم يخنه إتقان نقط وشكل لا ولا عابه لحاق المزيد
 وكان التخريج في طرقيه طرر صفقت بيض الحدود
 فيناجيك شخصه من قريب ويناديك نصه من بعيد
 فاصحبه تجده خير جليس واختبره تجده آنس المرید

ولا يكتب الحواشي في كتاب لا يملكه^(٥) إلا بإذن مالكة وأما الإصلاحي^(٦) فيه

لجوزه بعضهم بدونه في الحديث قياساً على القرآن .

(١) راجع لهذه الآيات فتح المغيث للعراق ٣٠/٣

(٢) زاد في ز « المهملة »

(٣) في ز « كتابا »

(٤) في ز « خط من »

(٥) في ز « تملكه »

(٦) في ز « الاصطلاحه » وهو خطأ

التصحيح و التمريض

وكتبوا «صح» على المعرض للشك إن نقلا ومعنى ارتضى
ومرضوا فضيبوا صاددا تمتد فوق الذى صح ورودا وفسد
وضيبوا فى القطع و الإرسال وبعضهم فى الأعصر الخوالى
يكتب صاددا عند عطف الاسما توهم تضيبيا كذلك اذا ما
يختصر التصحيح بعض يومهم وإنما يميزه من يفهمهم

[التصحيح] (التصحيح) و هو كتابة « صح » (والتمريض) و هو التضيب^(١) (وكتبوا) أى من شاء الله من المحدثين^(٢) أهل التقيد^(٣) ومن تأسى بهم (صح) تامة كبيرة أو صغيرة وهو أحسن (على) أى فوق^(٤) (المعرض) من حرف فأكثر (للشك) أو الخلاف فيه لأجل تكرير أو غيره (إن نقلا) أى رواية (ومعنى ارتضى) المصحح عليه إشارة بها إلى أنه لم يغفل عنه و انه قد ضبط وصح على ذلك الوجه لثلا يبادر الواقف من لم يتأمل الى تخطئته . و قال ياقوت الرومى ثم الحموى الكاتب : بل إشارة إلى أنه كان شاكا فيه فبحث فيه إلى أن صح نخشى أن يعادوه الشك فكتبها ليزول عنه الشك فيما بعد .

ثم إن كونها تكتب أعلى الحرف هو الأشهر الأحسن وإلا فلو كتبت عنده بالخاصية مثلا لا بجانبه لثلا يلتبس ، كفى لقول ابن الصلاح : كتابة «صح» على الكلام أو عنده^(٥) كما أن كتابتها على المكرر من المعرض هو الأشهر أيضا^(٦) وإلا فقد قال

(١) هو لغة تغطية الشيء ودخول بعضه فى البعض لسان العرب ١/٥٤٠ ، وأما اصطلاحا فسيأتى

(٢) زاد فى ه و ز د من ،

(٣) فى ه د التقيد ،

(٤) فى ه و ز د أعلى ،

(٥) علوم الحديث ص ١٧٤

(٦) كلمة « أيضا » فى ه قبل « الأشهر »

ابن دقيق العيد : رأيت بعضهم إذا تكررت كلمات أو كلمة يكتب عددها في الحاشية بحروف الجمل^(١).

[التمريض] (و) كذا (مرضوا فضيبوا)^(٢) ما مرضوه حيث جعلوا (صاداً) مهملة مختصرة من « صح » ويجوز أن تكون معجمة من ضبّه (تمد) بدون تجويف للـ بل هكذا « صـ » (فوق الذي صح) من حرف فأكثر (وروداً) أى من جهة الورد في الرواية (و) لكن (فسد) من جهة المعنى بأن يكون غير جائز من حيث العربية أو شاذاً^(٣) عند جمهور أهلها أو مصحفاً أو ناقصاً لكلمة فأكثر أو مقدماً أو مؤخراً أو أشباه ذلك من غير خلط للإشارة بالمرض لئلا يلتبس بخط الضرب الآتى لاسيما عند صغر فتحها^(٤) إشارة بنصف «صح» إلى أن الصحة لم تكمل في ذاك المحل مع صحة نقله وروايته كذلك ، وتنبيهها به لمن ينظر فيه على أنه مثبت^(٥) في نقله^(٦) غير غافل ، وإنما اختص التمريض بهذه الصورة فيما يظهر لعدم تحتم الخطأ في المعلم عليه بل لعل غيره كما قال ابن الصلاح ممن يقف عليه ، يخرج له وجهها صحيحاً^(٧) يعنى ويتجه المعنى كما وقع لابن مالك في كثير من روايات الصحيح ، أو يظهر له هو بعد في توجيه صحته ما لم يظهر له الآن فيسهل عليه حينئذ نكميلها صح التي هي علامة المعرض للشك ، ووجدت في كلام ياقوت ما يشهد له ، فإنه قال : الضبة - وهي بعض صح - تكتب على شيء فيه^(٨) شك ليبحث فيه ، فإذا تحرر له أتمها بالخاء فتصير صح ولو جعل لها علامة غيرها لتكلف الكشط لها وكتب صح مكانها - انتهى .

وكون الضبة ليست للجزم بالخطأ مما يتأيد به الصواب من سد باب الإصلاح

(١) الاقتراح ص ٢٨٦

(٢) زاد في ز د أى ،

(٣) في الأصل د شاذ ، وهو خطأ

(٤) في ز د فتحها ،

(٥) في ه د ثبتت ، وهو خطأ

(٦) سقطت كلمة « في نقله » من ز

(٧) علوم الحديث ص ١٧٥

(٨) في ز د فيها ،

خوفا من ظهور توجيهه ما ظن خطؤه وقد تجاسر بعضهم وأكثروا من متأخري المحدثين كما أفاده عياض كآبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي^(١) أحد أكابر العلماء وأهل اللغة فكان كما قال تلميذه عياض : إذا مر به شيء لم يتجه له وجهه أصلحه بما يظن اعتماداً على وثوقه بعلمه في العربية واللغة وغيرهما ثم يظهر أن الصواب ما كان في الكتاب وتبين وجهه^(٢) وأن ما غيره إليه خطأ فاسد^(٣) كما سيأتي في إصلاح اللاحن و الخطأ . وإن كان ما وقع في الرواية خطأ محضاً عند^(٤) كل واقف عليه كتب فوقه كذا صغيرة . كما قاله ابن الجزري وتبعه غيره وبين الصواب بالهامش^(٥) كما سيأتي في إصلاح اللاحن .

واستعير اسم الضبة لما ذكرناه إما من ضبة القدح التي تجعل لما يكون به من كسر أو خلل ، أشار إليه ابن الصلاح^(٦) ولا يחדش فيه بأن ضبة القدح للمجرى وهي هنا ليست جارية^(٧) فالتشبيه في كونها جعلت في الموضوعين^(٨) على ما فيه خلل وإما من ضبة الباب ليكون الحرف مقفلاً^(٩) لا يتجه لقراءة كما أن الضبة يقفل^(١٠) بها ، أشار إليه أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا القرشي الزهري الأندلسي النحوي اللغوي عرف بابن الإفليلي بكسرة الهمزة وفاء ، نسبة إلى إفليل ، قرية برأس عين من أرض الجزيرة لكون سلفه^(١١) نزلوا بها ، يروي عن الأصيلي وغيره ، وعنه أبو مروان الطنبلي^(١٢) مات في

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام الكنتاني ، أبو الوليد ، المعروف بالوقشي (بفتح الواو وتشديد القاف ، والشين المعجمة) كاتب ، قاض ، مهندس ادب ، (٤٠٨ - ٤٨٩) الأعلام ٨٠/٩ ، ومعجم البلدان ٣٨١/٥ ، وورد في ز ه الوقشي ، خطأ

(٢) سقطت كلمة « وجهه » من ه

(٣) الإلماع ص ١٨٦ ، وعلوم الحديث ص ١٩٧

(٤) في ه « محض عنده »

(٥) انظر تذكرة السامع والمتكلم ص ١٨٢

(٦) علوم الحديث ص ١٧٥

(٧) الحادش هو العراقي في فتح المغيـث ٣/٣٣ ، والتقييد والايضاح ص ١٧٩

(٨) في ه « موضعين » بدون التعريف

(٩) في ه « مقفلاً » وهو تصحيف

(١٠) في ه « يفضل » وهو أيضاً تصحيف

(١١) في ز « سفله » وهو تحريف

(١٢) الإلماع ص ١٦٩ ، وعلوم الحديث ص ١٧٥ ، وجذوة المقتبس ص ١٥٢ ، وفتح المغيـث للعراقي ٣/٣٣

قلت : ومنهم من كان اذا أورد شيئا مما لا علامة فيه نبه عليه ، قال أبو بكر بن أبي داود : في كتابي عن محمد بن يحيى بغير إجازة وساق حديثاً^(١).

[حكم فصل مضاف اسماء الله ورسوله وصحبه] (وكرهوا) أى أهل الحديث في الكتابة (فصل مضاف اسم الله) كعبد (منه) أى من الاسم الكريم ، فلا يكتبون التعبيد في آخر سطر والله أو الرحمن أو الرحيم مع ما بعده ، وهو ابن فلان مثلاً (ب) أول (سطر) آخر ، احترازاً عن قباحة الصورة ، وإن كان غير مقصود ، وهذه الكراهة للتنزيه^(٢) وإن روى الخطيب في جامع^(٣) من طريق أبي عبد الله ابن بطة العكبرى^(٤) يفتح الموحدة من أبيه ونسبته أنه قال : وفي الكتاب - يعنى من لا يتجنبه - أو هو غلط أى خطأ قبيح فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه . وقال الخطيب : إن ما قاله صحيح فيجب اجتنابه ، لحمل شيخنا له على التأكيـد للنع^(٥) ، ولا شك في تأكيده لا سيما اذا كان التعبيد آخر الصفحة اليسرى والاسم الكريم وما بعده أول الصفحة اليمنى . فإن الناظر اذا رآه كذلك ربما لم يقلب الورقة ويستدئ بقراءته كذلك بدون تأمل وكذا اذا كان عزمه عدم حبك الكتاب وكان ابتداء ورقة لعدم الأمن من تقلاب أوراقه وتفرقها ، ولكن لا يرتقى في كل هذا إلى الوجوب ، إلا إن اقترن بقصد فاسد كإيقاع لغيره في المحذور ، ويتأيد ما جنح اليه شيخنا بتصريح ابن دقيق العيد في الاقتراح^(٦) بأن ذلك أدب ، بل ونصره العز بن جماعة^(٧).

(١) الجامع للخطيب ٢٧٤/١

(٢) صرح به الانصارى في فتح الباقي ١٢٦/٢

(٣) ٢٦٨/١ ، وانظر أيضا التقييد والايضاح ص ١٧٤ ، وفتح المغني للعراق ٢٤/٣ - ٢٥

(٤) هو أبو عبد الله عبد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبرى (يضم العين على الصحيح وفتح الباء الموحدة) البطل (يفتح الباء الموحدة والطاء المشددة المكسورة) كان إماماً ، فاضلاً ، عالماً بالحديث وفقهه أكثر من الحديث ، وكان من فقهاء الحنابلة ، و صاحب التصانيف الحسنة المفيدة ، توفي

(٥٨٧ -) ، الأنساب ٢٦١/٢ ، ٢٦٢ ، و ٣٤٥/٩

(٥) انظر فتح الباقي ١٣٧/٢

(٦) ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وانظر أيضا التقييد والايضاح ص ١٧٤ ، وفتح المغني للعراق ٢٥/٣ ، والتدريب ٧٤/٢

(٧) لعل ذلك في مختصره .

وكرسول^(١) من رسول الله فلا يكتب رسول في آخر سطر واسم الله مع الصلاة في أول آخر . فقد كرهه الخطيب أيضا وقال: إنه ينبغي التحفظ منه^(٢) وتبعه ابن الصلاح فجزم بالكراهة فيه ، وفيما أشبهه^(٣).

ويلحق به كما قال المصنف^(٤) أسماء النبي ﷺ ، كقوله : ساء النبي ﷺ كافر^(٥) ، وكذا أسماء الصحابة رضي الله عنهم كقوله : « قاتل ابن صفية في النار^(٦) » ، يعنى بابن صفية الزبير بن العوام فلا يكتب « ساء » أو « قاتل » في آخر سطر وما بعده في أول آخر ، بل ولا اختصاص للكراهة بالفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلو وجد المحذور في غير ذلك مما يستشنع^(٧) كقوله في شارب الخمر الذي أتى به النبي ﷺ وهو ثمل فقال عمر : أخزاه الله ! ما أكثر ما يؤتى به^(٨) ، و كقوله : « الله ربي لا أشرك به شيئا^(٩) » بأن كتب « فقال » أو^(١٠) « لا » في آخر سطر ، وما بعده في أول آخر كانت الكراهة أيضا ، ومحلهما في ذلك كله (إن يناف) بالفصل (ما تلاه) من اللفظ

(١) عطف على « كعبه منه » ، أى من الاسم الكريم ، يعنى كره أهل الحديث في الكتابة فصل مضاف اسم الله كرسول من رسول الله .

(٢) الجامع للخطيب ٢٦٨/١ ، وانظر أيضا فتح المغيـث للعراقى ٢٥/٣

(٣) علم الحديث ص ١٦٦ ، وانظر أيضا الارشاد للدوى ٣٣٠/١

(٤) في فتح المغيـث له ٢٥/٣

(٥) تدل عليه الدلائل الباهرة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، راجع لذلك الشفاء للقاضى عياض ١٨٦/٢ - ٢٣٢ ، والصارم المسلول على شاتم الرسول . واما الحديث باللفظ المذكور فلم نقف عليه

(٦) هذا الحديث موقوف على على رضى الله عنه ، و سنده صحيح . أخرجه أحمد ٨٩/١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، والطبرانى في معجمه الكبير (٢٤٣) وأبو بكر ابن أبي عاصم في كتاب السنة (١٣٨٨) ، وابن سعد في الطبقات ٣/١١٠ ، ١١١ ، والحاكم في المستدرک ٣/٣٦٧ ، وصححه روافقه الذهبى ، وقد استند على فى بعض الرواية ، انظر لذلك سيد أعلام النبلاء ٦١/١ ، والبداية والنهاية ٢٥١/٧

(٧) فى هـ « استشنع »

(٨) راجع لذلك صحيح البخارى مع الفتح ٧٥/١٢ ، ٧٧

(٩) أبو داود (١٥١١) وابن ماجه (٣٨٨٢) وأحمد ٣٦٩/٦ ، والطبرانى فى معجمه الكبير ١٣٥/٢٤ -

١٣٦ ، وسنده ضعيف ينجبر بطريق آخر ، راجع لذلك هامش المعجم الكبير للطبرانى ١٣٥/٣٤ ،

وهامش جامع الأصول ٢٩٧/٤ وهامش الكلم الطيب ص ٧٣

(١٠) سقطت كلمة « أو » من ز

ذى القعدة سنة إحدى وأربعين وأربعمائة (٤٤١ هـ) عن تسعين سنة .
قال التبريزي في مختصره : ويجوز أن تكون^(١) إشارة إلى صورة ضبة ليوافق^(٢)
صورتها معناها وقرأت بخط شيخنا ما حاصله مقتضى تسميتها ضبة أن تكون ضاها
معجمه ومقتضى تميمها بحاء صح أن تكون مهملة ، قال لكن لا يمتنع مع هذا أن تكون
معجمة (و) لم يخصوا الضبة بما تقدم بل (ضببوا) أيضا (في) موضع (القطع
والإرسال) ليشترك في معرفة محل السقط العارف وغيره بل ربما يكون في بعض
الأماكن لا يدركه العارف إلا بالنظر فيكني بما يثق^(٣) به من ذلك مؤنة التعب
بالتفتيش (وبعضهم في الأعصر الخوالي) حسبا وجسد في الأصول القديمة (يكتب)
أيضا (صاددا عند عطف الاسما) بعضها على بعض حيث يقال مثلا : حدثنا فلان
وفلان ، وفلان فـ (توهم) من لا خبرة له كونها (تضبيبا) وليست بضبة بل كأنها —
كما قال ابن الصلاح — علامة وصل فيما بينهما ، أثبتت تأكيذاً للعطف خوفاً من أن يجعل
غير الخبر مكان الواو عن^(٤) (كذلك اذ) أي حيث (ما يختصر التصحيح بعض) من
المحدثين^(٥) فيقتصر على الصاد يوهم أيضا كونه تضبيبا بل هو أقرب إلى الإيهام مما قبله
(وإنما يميزه) بفتح اوله في الصورتين (من يفهم) فالفتنة والافتقان من خير ما
أوتي به الانسان .

الكشط والمحو والضرب

وما يزيد في الكتاب يبعد	كشطا و محوا وبضرب أجود
وصله بالحروف خطأ أولا	مع عطفه أو كتب « لا » ثم إلى
أو نصف دائرة و إلا صفرا	في كل جانب و علم سطرًا

(١) في ز ، يكون ،

(٢) في ز ، لتوافق ،

(٣) في هـ ، ثق ، وهو خطأ

(٤) علوم الحديث ص ١٧٦ ، والارشاد للنوري ٣٤٠/١ ، وفتح المغيث للعراقي ٣٤/٣

(٥) سقطت كلمة « من المحدثين » من هـ

سطرا اذا ما كثرت سطوره أولى وإن حرف أى تكريره
فأبق ما أول سطر ثم ما آخر سطر ثم ما تفديما
أو استجد قولان ما لم يصف أو يوصف أو نحوهما فألف

(الكشط والمحو والضرب) وغيرها^(١) مما يشار به لإبطال الزائد ونحوه ،
ومناسبتـه لإلحاق الساقط ظاهرة (وما يزيد فى الكتاب) أى يكتب على غير وجهه
(يبعد) عنه بأحد أمور مما سلكه الأئمة .

[معنى الكشط والمحو] إما (كشطا) أى بالكشط وهو بالكاف والقاف
ساخ القرطاس بالسكين ونحوها ، تقول : كشطت البعير كشطا ، نزعـت جلده وكشطت
الجل عن ظهر الفرس والغطاء عن الشيء إذا كشفت عنه . وقد يعبر عن الكشط
بالبشر^(٢) تارة وبالحك^(٣) أخرى إشارة الى الرفق بالقرطاس (و) إما (محوآ) أى
بالمحو وهو الإزالة بدون سلخ حيث أمكن بأن تكون الكتابة فى لوح أو رق أو ورق
صقيل جدا فى حال طراوة المكتوب وأمن نفوذ الحبر بحيث يسود القرطاس .

[طرق المحو] قال ابن^(٤) الصلاح : و يتنوع طرق المحو يعنى فتارة يكون
بالإصبع أو بمخرقة ، قال ومن أغربها مع أنه أسهلها ما روى عن سحنون أحد الأئمة من
فقهاء المالكية أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه ، قال : و إلى هذا يومئى ماروينا يعنى بما
استنده عيساض عن ابراهيم النخعى أنه كان يقول : من المروءة ان يرى فى ثوب الرجل
و شفتيه مداد^(٥) يعنى لدلالة ذلك على اشتغاله^(٦) بالتحصيل . قال ابن العربى : وهكذا
أخبرنى أصحاب الشيخ أبى اسحاق الشيرازى أن ثيابه كائنما أمطرت مداد ولا يأنف من

(١) فى ز د هـ ،

(٢) فى هـ د بالكسر ، وهو خطأ

(٣) فى هـ د الحكمة ، وهو خطأ

(٤) سقطت كلمة د ابن هـ من هـ

(٥) علوم الحديث ص ١٧٩

(٦) فى ح د الاشتغالة ، وهو خطأ

ذلك^(١)، فقد حكى الماوردي في الأدب^(٢) ان عبيد الله بن سليمان^(٣) رأى على ثوبه أثر صفرة فأخذ من مداد الدواة وطلاه به ثم قال : المداد بنا أحسن من الزعفران ، وأنشد .

إنما الزعفران عطر العذارى و مداد الدوى عطر الرجال^(٤)

ونحوه أن بعض الفضلاء كان يأكل طعاما فوقع منه على ثوبه فكساه حبرا و قال هذا أثر علم وذلك أثر شره ، والأديب أبي الحسن الفنجكردى^(٥) :

مداد الفقيه على ثوبه أحب إلينا من الغالية
ومن طلب الفقه ثم الحديث فإن له همة عالية
ولو تشتري الناس هذى^(٦) العلوم بأرواحهم لم تكن غالية
رواة الأحاديث في عصرنا نجوم وفي العصر^(٧) الخالية

وعن ابن المبارك قال : إذا كان يوم القيامة وزن حبر العلماء ودم الشهداء فيرجح حبر العلماء على دم الشهداء^(٨) .

(١) راجع لذلك مقدمة المجموع ٣٣/١

(٢) سقطت كلمة « في الأدب » من ز

(٣) هو عبيد الله بن سليمان بن وهب الحارثي ، أبو القاسم ، وزير ، من أكابر الكتاب (٢٢٦ - ٢٢٨٨ هـ) ، الأعلام ٢٤٩/٤

(٤) راجع لهذا الشعر أدب الكاتب للصولي ص ١٠٢ ، وصيح الأعشى ٤٧٣/٢

(٥) هو علي بن أحمد بن محمد الفنجكردى (بفتح الفاء وسكون النون ، ضم الجيم أو سكونها وكسر الكاف و سكون الراء) النيسابوري الملقب بشيخ الأفاضل ، أبو الحسن ، أديب نحوي ، شاعر (٤٣٣ - ٥١٣ هـ) وله تاج الأشعار وسلوة الشيعة ، انظر معجم المؤلفين ٢٧/٧ - ٢٨ ، والأنساب ٢٤٧/١٠

(٦) في هـ و هذا ، وهو خطأ

(٧) في ز و الأدهر ،

(٨) هذا الغزالي والديماطي هذا القول للحسن البصري ونحوه روى عن ابن عمر وابن عمرو وأثنان بن بشير و أبي الدرداء و أنس وعمران بن حصين ، و الحديث ضعيف كما قال المؤلف بل بعض طرقه موضوع انظر الاحياء للغزالي ١٧/١ ، و العلل المتناهية ٧١/١ - ٧٢ ، و جامع بيان العلم ٣١/١ ، وفيض التقدير ٤٦٦/٦ و المتجر الرابع للديماطي ص ٤

بل يروى في حديث ضعيف عند^(١) النميري وغيره عن أنس رفعه ، « يحشر الله أصحاب الحديث وأهل العلم يوم القيامة وحبرهم خلاق يفوح »^(٢) ، الحديث .

[معنى الضرب وتجويده على الاولين] وإما (بضرب) على الزائد وهو (أجود) من الأمرين المتقدمين . وقال الخطيب : إنه المستحب لقول الرامهرمزي قال أصحابنا : الحك تهمة^(٣) يعنى بإسكان الهاء فى الأكثر ، وقد تحرك ، من الاتهام^(٤) بمعنى الظن حيث يتردد الواقف عليه والله أعلم ، أكان الكشط لكتابة شىء بدله ثم لم يتيسر أولاً ، ولكن قد يزول الارتياح حينئذ بكتابة « صح » فى البياض كما رأيت بعضهم يفعله . نعم ربما يثبت ما كُشط فى رواية أخرى صحيحة فيشق على من رام الجمع بين الروايات عود كتابته ثانياً ، فإذا كان قد خط عليه أولاً اكتفى بعلامة الراوى الآخر عليه ، كما رواه عياض عن أبى بحر^(٥) سفيان بن العاص الأسدى حكاية عن بعض شيوخه — قال أعنى هذا المبهم — : وكان الشيوخ يكرهون حضور السكّين مجلس السماع حتى لا ينشر^(٦) شىء^(٧) ، ولكن قد اختار ابن الجزرى تفصيلاً نشأ له عن هذا التعليل فقال إن تحقق كونه غلطاً سبق إليه القلم فالكشط أولى لثلاث يومهم بالضرب^(٨) أن له أصلاً . وإلا فلا ، على أنه لا انحصار لتعليل الأجودية فيما ذكر ، فقد رأيت من قال لما فى الكشط من مزيد تعب يضيع به الوقت وربما أفسد الورقة وما ينفذ^(٩) إليه ، بل ليس يخلو بعض الورق عن ذلك^(١٠) ، وما أحسن قول القائل :

(١) فى هـ د عن ،

(٢) راجع لذلك القول البديع ص ١٨٩ - ١٩٠

(٣) الحديث الفاصل ص ٦٠٦ ، انظر أيضاً الجامع للخطيب ٢٧٨/١ ، وعلوم الحديث ص ١٧٧ ، وفتح المغيـث للعراقى ٣/٣٤

(٤) فى هـ د الاتهام ،

(٥) فى ز د أبى بكر ، وهو خطأ

(٦) فى هـ د لا ينشر ، وهو خطأ

(٧) الاملاص ص ١٧٠ ، وعلوم الحديث ص ١٧٦ ، وفتح المغيـث للعراقى ٣/٣٦ ، والتدريب ٢/٨٤

(٨) فى هـ د بالضرب ،

(٩) فى هـ د نفذ ،

(١٠) تذكرة العلماء له (١٨/ب) كما فى هامش الارشاد للنووى ١/٣٤٤

حذرك في الكشط دليل على أنك في الخط كثير الغلط

والمحو غالبا مسود للقرطاس ، وأنكر أبو اسحاق الجبال الحافظ المصرى الحك في الكتاب^(١) من وجهين : أحدهما أنه يضعف الكتاب ، والثاني أنه يؤهم ، فإذا ضرب عليه يفهم المكتوب ويسلم صاحب الكتاب من التهمة .

ثم إن لكون الضرب علامة بينة في إلغاء^(٢) المضروب عليه ، رويانا في الجامع للخطيب^(٣) من طريق عبيد الله بن المعتز أنه قال : من قرأ سطرا ضرب عليه من كتاب فقد خان لأن الخط^(٤) يحزن^(٥) ما تحته وإليه أشار الحافظ اليعمورى^(٦) فقال : قال بعض العلماء : قراءة السطر المضروب خيانة .

[الاقوال الخمسة في كيفية الضرب] (وصله) أى الضرب (بالحروف) المضروب عليها بحيث يكون مختلطا بها حال كونه (خطا) كما نقله عياض عن أكثر^(٧) الضابطيين . قال و يسمى أيضا يعنى عند المغاربة الشق^(٨) انتهى ، وهو مأخوذ من الشق وهو الصدع في الإثاء زجاجا أو غيره لا اشتراكهما في الصدع لا سيما والحرف صار بالخط فوقه كأنه شق ، أو من شق العصي وهو التفريق لكونه فرق بين الزائد والثابت . قال المصنف : ويوجد في بعض النسخ من ابن الصلاح النشق بزيادة نون مفتوحة في أوله و سكون المعجمة ، فإن لم يكن تصحيفا و تغييرا من النساخ فكأنه مأخوذ من نشق الظبي في

(١) سقطت كلمة وفي الكتاب ، من ز

(٢) في هـ ، إلغاء ، وهو خطأ

(٣) ٢٧٨/١

(٤) في هـ ، الخط ،

(٥) في ز ، يحزن ،

(٦) لعله محمد بن اسحاق اليعمورى ، فاضل ، من آثاره ، كتاب الاطلاع على مناداة الصانع ، كنز الفوائد ومعادن الفرائد - كان حيا (٦٧٩ هـ) معجم المؤلفين ٩/٤٤ - ٤٥

(٧) زاد في ز ، التابعين ،

(٨) الاماع ص ١٧١ ، و انظر أيضا علوم الحسديث ص ١٧٧ ، والارشاد للنووى ١/٣٤١ ، وفتح المغني للعراقى ، ٣/٣٦ ، والتقييد والايضاح ص ١٨٠ - ١٨١ ، والتدريب ٢/٨٤

الجبالة^(١) وهي التي يصاد بها أى علق فيها من جهة إبطال حركة الكلمة بالخط وإعمالها حيث جعلت في صورة وثاق يمنعها من التصرف^(٢) انتهى . ومنه رجل نشق إذا كان من^(٣) يدخل في أمور لا يكاد يتخلص منها - ونحو ما نقله عياض قول الرامهرمزي ، وتبعه الخطيب : وغيره ، أجود الضرب أن لا يطمس الحرف المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا جيدا بينا يدل على إبطاله ولا يمنع قراءته يعنى للأمن من الارتياب^(٤) . (أولا) تصل خط الضرب بالمضروب عليه بل اجعله أعلاه كالأول أيضا ، لكن منفصلا عنه (مع عطفه) أى الخط من طرفي المضروب عليه بحيث يكون كالنون المنقلبة ، أشار إليه عياض عن بعضهم ، وقال - وتبعه ابن الصلاح - : إن منهم يستقبح^(٥) هذا الضرب بقسميه ويراه تسويدا وتغليسا ويقتصر على غيره^(٦) مما سأتى ، (أو كتب) أى ويبعد الزائد أيضا بكتب (لا) أو « من » فى أوله (ثم إلى) فى آخره وذلك - والله أعلم - فيما يجوزون أن نفيه أو إثباته غير متفق عليه فى سائر الروايات ، ولذا يضاف إليه ببعض الأصول الرمز لمن وقع عنده أو نفي عنه من الرواة وقد يقتصر على الرمز لكن حيث يكون الزائد كلمة أو نحوها . وقد قال ابن الصلاح تبعاً لعياض : إن مثل هذه العلامة تحسن فيما ثبت فى رواية وسقط من أخرى^(٧) (أو نصف) أى يبعد الزائد أيضا بتجويق نصف (دائرة) كالهلال ، حكاهما عياض عن بعضهم واستقبح غيره ثانيهما كما حكاه ابن الصلاح^(٨) (وإلا صفرا) أى يبعد بتجويق صفر وهو دائرة منطبقة صغيرة حكاه عياض عن بعض الأشياخ المحسنين لكتبهم . قال وسميت بذلك

(١) فى هـ « الجبالة » وهو خطأ

(٢) التقييد والإيضاح ص ١٨١

(٣) سقطت كلمة « من » من ز

(٤) المحدث الفاصل ٦٠٦ ، والجامع للخطيب ٢٧٨/١ ، وعلوم الحديث ص ١٧٧ ، والارشاد للنووى ٣٤١/١

وفتح المغيب للعراقى ٢٥/٣ ، وتذكرة السامع والمتكلم ص ١٨٤

(٥) فى هـ « يستفتح » وهو خطأ

(٦) الإلصاق ص ١٧١ ، وعلوم الحديث ص ١٧٧ ، وفتح المغيب للعراقى ٣٦/٣ - ٣٧ ، والتدريب ٨٥/٢

(٧) انظر المصادر السابقة

(٨) انظر المصادر السابقة

لخلو ما أشير إليه بها عن الصحة كتسمية الحساب لها بذلك لخلو موضعها من عدد^(١) ثم إذا أشير للزائد بواحد من الصفر ونصف الدائرة^(٢) فليكن (في كل جانب) بأصل الكتاب إن اتسع المحل ولم يلتبس بالدائرة التي تجعل فصلا بين الحدين ونحو ذلك وإلا فأعلى الزائد كالعلامة قبلهما . (وعلم) أيها الطالب لما تبعده بأحدا تقدم (سطر اسطرا اذا ما كثرت سطور) أي الزائد بأن تكرر تلك العلامة في أول كل سطر وآخره لما فيه من البيان والايضاح ، (أولا تكررهما) بل اكتف بها في طرفي الزائد فقط^(٣) ، حكاية عياض عن بعضهم (وإن حرف) [^(٤) يعني كلمة أو غيرها] (أتى تكريره) غلطا^(٥) (فابق) على وجه الاستحياب (ما) هو (أول سطر) سواء كان^(٦) الأول من المكرر^(٧) أو الثاني (ثم) إن يكن^(٨) أحدهما بأوله فابق (ما) هو (آخر سطر) بحيث يكون المضروب عليه حينئذ هو الأول مراعاة لأوائل السطور ثم أواخرها أن تلمس وتشوه ثم إن كان التكرار لهما وسط السطر فابق (ما تقدا) منهما^(٩) لأنه قد كتب على الصواب والثاني خطأ فهو أولى بالايطال (أو استجد) أي ابق أجودهما صورة وأدلهما على قراءته .

وهذان (قولان) أطلق الرامهرمزي وغيره حكايتهما في أصل المسألة من غير مراعاة لأوائل السطور . ومحلها عند عياض ما إذا كانا في وسط السطر كما بيناه .

و (الم يضاف) المكرر (أو يوصف أو نحوهما) بالنقل كالعطف عليه والخبر عنه فإن كان كذلك (فألف) بين المضاف والمضاف إليه وبين الصفة والموصوف

(١) في ز د من العدد ،

(٢) في ه د بالدائرة ،

(٣) في ز د فقد ،

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ه

(٥) في ز د غلطا ، وهو خطأ

(٦) زاد في ز د هو ، وفي ه د هو الحرف ،

(٧) سقطت كلمة د من المكرر ، ه

(٨) في ز د لم يكن ، وفي ه د ان يسكن ،

(٩) في ز د منها ،

وبين المبتدأ والخبر ، بأن تضرب على الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط ، ولا تفصل بالضرب بين ذلك مراعيًا بالفصل لأول^(١) ولا أجود إذ مراعاة المعاني المقربة للفهم^(٢) أولى من ذلك ، واستحسنه ابن الصلاح^(٣).

[التنبيه على أربعة أمور] وما ينبه عليه أمور : أحدها إذا وقع في الكتاب تقديم وتأخير ، فمنهم من يكتب أول^(٤) المتقدم كتابة^(٥) يؤخر ، وأول المتأخر يقدم ، وآخره إلى كل ذلك بأصل الكتاب أن اتسع المحل أو بالهامش ومنهم من يرمز لذلك بصورة « ميم » وهذا حسن بأن لم يكن المحل قابلاً لتوهم أن الميم رقم الكتاب مسلم ، ثم إن محله في أكثر من كلمة ليكون شيخنا كان يرى في الكلمة الواحدة الضرب عليها وكتابتها في محلهما .

ثانيها — إذا أصلح شيئاً نشره حتى يحذف لئلا يطبقه فينطمس فيفسد المصلح وما يقابله ، فإن أحب الاسراع ترّبه^(٦) بنحاة الساج ويتقى استعمال الرمل إلا أن يزيل أثره بعد جهافه ، فقد كان بعض الشيوخ يقول إنه سبب للأرضة وكذا يتقى التراب كما صرح به الخطيب في الجامع^(٧) وساق من طريق عبد الوهاب الحجي قال : كنت في مجلس بعض المحدثين وابن معين بجاني^(٨) ، فكتبت صفحاً ثم ذهبت لأترّبه فقال لي : لا تفعل فإن الأرضة تسرع إليه ، قال فقلت له : الحديث عن النبي ﷺ « تربوا الكتاب ، فإن التراب مبارك وهو أنجح للحاجة » قال ذاك إسناد لا يسوى^(٩) فلاسما ونحوه قول العقيلي :

(١) في ز د لا أول ،

(٢) في ز د الفهم ،

(٣) الاماع ص ١٧١ - ١٧٢ ، و المحدث الفاصل ص ٦٠٧ ، وعلوم الحديث ص ١٧٧ - ١٧٩ . و الارشاد

للتوى ٢٣٢/١ - ٢٣٣ ، وفتح المغيث للعراق ٣/٢٧ - ٢٨ ، ونذكرة السامع والمتكلم ص ١٨٥

(٤) في ز د أو ، وهو خطأ

(٥) في ه د كتابه ، وهو أيضاً خطأ

(٦) في ز د تربة ، وهو خطأ

(٧) ٢٧٨/١ ، وانظر أيضاً أدب الاملاء والاستعلاء ص ١٧٤ ، و العلل المنتهية ٨٥/١

(٨) في ز د في جاني ،

(٩) في ز د لا يساوى ،

لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد^(١)، بل قال ابن حبان: إنه موضوع^(٢). قلت: وفيه نظر، فهو عند الترمذى فى الاستئذان من جامعته^(٣) من طريق حمزة النصيبى عن أبى الزبير عن جابر رفعه «إذا كتب أحدكم كتابا فليتربه فانه أنجح للحاجة»، وقال عقبه إنه منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، كذا قال. وقد^(٤) رواه ابن ماجه فى الأدب من سننه^(٥) من طريق بقیة بن الوليد عن أبى أحمد ابن على الكلاعى عن أبى الزبير، لكن بلفظ «تربوا صحفكم أنجح لها لأن التراب مبارك»، بل فى الباب عن ابن عباس وأبى هريرة وكلاهما عند ابن عدى فى كامله^(٦)، لفظ أولهما «تربوا الكتاب واسحوه»^(٧) أى أقشروه من أسفله فانه أنجح للحاجة، وعن هشام بن زياد أبى المقدم عن الحجاج بن يزيد عن أبيه رفعه «تربوا الكتاب فانه أنجح له»^(٨)، إلى غيرها من الطرق الواهية^(٩). ويمكن إن ثبت، حمله على الرسائل التى لا تقصد غالبا بالابقاء.

وقد قيل: إن مما يدفع الأرضة كتابة «فارق مارق أحبس حبسا أو كبلح»^(١٠) فانه تعالى أعلم.

ثالثها: إذا أصلح شيئا من زيادة أو حذف أو تحريف ونحوه فى كتاب قديم به

(١) انظر العلل المتناهية ٨٥/١

(٢) كتاب المجروحين ١٣٤/١ ، ٢٠٢

(٣) (٢٧١٣)

(٤) سقطت كلمة «قد» من ز

(٥) (٣٧٧٤)

(٦) انظر لرواية أبى هريرة ٢٩٤/١ ، وأما حديث ابن عباس فلم نجده فيه إلا أن ابن الجوزى أخرجه فى

العلل المتناهية ٨٣/١ من طريقه ، وكذا أخرجه ابن حبان فى كتاب المجروحين ١٣٤/١ - ٢٠٢ ،

وأورده الذهبى فى ميزانه ١٥٥/١

(٧) فى هـ «واسحوه» وفى ز «واسحوه»

(٨) انظر لذلك العلل المتناهية ٨٣/١ . وأسد الغابة ٤٨٤/٥ - ٤٨٥ ، وميزان الاعتدال ٢١٦/١

(٩) راجع لذلك العلل المتناهية ٨٢/١ - ٨٥ ، والمقاصد الحسنة ص ٤٣ - ٤٤

(١٠) فى ز «كبلح» وفى هـ غير واضح

أسمعة مؤرخة ، حسن كما رأيت شيخنا فعله أن ينبه معه على تاريخ وقت إصلاحه ليكون من سمع منه أو قرأ قبل مقتصرأ عليه ، وكذا من نقل منه ، على بصيرة من ذلك ، بل كان في كثير من أوقاته يميز ما يتجدد له في تصانيفه بالحررة لتيسر إلحاقه لمن كتبه قبل .

رابعها : الضرب والإلحاق ونحوهما مما يستدل به بين المتقدمين على صحة الكتاب فروى الخطيب في جامع^(١) عن الشافعي أنه قال : إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة وعن أبي نعيم الفضل بن دكين قال : إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مشججا يعنى كثير^(٢) التغير فأقرب به من الصحة وأنشد ابن خلاد لمحمد بن عبد الملك الزيات^(٣) يصف دفقرا :

وأرى رشوما ^(٤) في كتابك لم تدع	شكا لمرتاب ولا لمفكر
نقط وأشكال تلوح كأنها	ندب الحدوش ^(٥) تلوح بين الأسطر
تنبيك عن رفع الكلام وخفضه ^(٦)	والنصب فيه لحاله والمصدر
و تريك ما تعيابه فتعيده	كقرينة ومقدما كموخر ^(٧)

أما ما نراه^(٨) في هذه الأزمان المتأخرة من ذلك فليس غالبا بدليل للصحة لكثرة الدخيل والتلبيس المحيل .

(١) ٢٧٩/١ - ٢٨٠

(٢) زاد في ز « الفلط و »

(٣) هو محمد بن عبد الملك بن أبان بن حمزة ، أبو جعفر ، المعروف بابن الزيات ، وزير المعتصم والوائق عالم باللغة والأدب (١٧٣ - ٢٣٣) الأعلام ١٢٦/٧

(٤) في ز « رسوما » وضبطه في هامش الأصل وبالقين المعجمة ، الخطوط ، وفي الجامع للخطيب والمحدث الفاصل « وشوما »

(٥) في هامش الأصل « لعله نذر الجنوب »

(٦) في ه « خنظه » وهو خطأ

(٧) وردت هذه الآيات في المحدث الفاصل ص ٥٤٠ بتغير قليل

(٨) في ز « نراه »

العمل في اختلاف الروايات

ولين أولاً على رواية كتابه ، ويحسن العناية
بغيرها ، بكتب راو سميا أورمزا أو بكتبها^(١) معتنيا
بجمرة وحيث زاد الأصل حقه بجمرة ويحلو

كيف (العمل في) الجمع بين (اختلاف الروايات) لما مر عن بعض الطرق في إبعاد الزائد أنه يحسن فيما ثبت في بعض الروايات دون بعض ، ناسب إردافه بكيفية الجمع بين الروايات (ولين أولاً) وقت الكتابة أو المقابلة (على رواية) خاصة (كتابه) ولا يجعله ملفقا من روايتين لما فيه من الإلباس (و) بعد هذا (يحسن العناية بغيرها) أى بغير الرواية التى أصّل^(٢) كتابه عليها ويبين ما وقع التخالف فيه من زيادة أو نقص أو إبدال لفظ بلفظ أو حركة لإعراب أو نحوها ، وذلك إما بكتب^(٣) ما زاد أو أبدل أو اختلف اعرابه ، بين السطور إن اتسعت وإلا فبالحاشية أو (بكتب راو) عرف بذلك الزائد أو المحذوف أو المبدل ، أو الإعراب إن كان المخالف واحدا وإلا فأكثر حسبما يتفق سواء (سميا) هذا الراوى أى كتبه^(٤) باسمه وكذا بما يقوم مقامه مما يعرف به (أو) رمز له (رمزا) بحرف أو أكثر كما مر في كتابة الحديث وضبطه ، مع زيادة إيضاح مما كان الأنسب ضمهما بمكان واحد (أو) بالنقل^(٥) (بكتبها) أى الزيادة ونحوها ، من إبدال وإعراب وهو الطريق الثانى ، حال كونه (معتنيا) به (بجمرة) كما فعله أبو ذر الهروى من المشاركة ،

(١) في فتح الباقى وفى ف وفى ع ، بكتبها ،

(٢) فى هـ ، أمل ، وهو خطأ

(٣) فى هـ ، يكتب ،

(٤) فى ز ، كتب ،

(٥) سقطت كلمة ، بالقل ، من هـ

وأبو الحسن القابسي من المغاربة، وكثير من الشيوخ والمقيدين^(١) غير ناظرين للحكاية^(٢) تلميذ صاحب الهداية من الحنفية عن السلف الصالح كراهة الكتابة بها لأنها شعار المجوس وطريقة القدماء من الفلاسفة أو بخضرة أو صفرة أو غيرها من الألوان المباشرة^(٣) للممداد المكتوب به الأصل .

(وحيث زاد الأصل) الذى أصل عليه شيئاً (حوقه) بدائرة كما شرح قريباً أو بـ «لا» ثم إلى ، و يكون ما يسلكه من هذا (بحمرة) أو خضرة أو غيرها (ويحلو) أى يوضح مراده من رمز أو لون بأن يقول مثلاً قد رمزت فى كتابى هذا لفلان بكذا أو أشرت لفلان بالحمرة أو بالخضرة أو نحو ذلك بأول كل مجلد أو آخره على ما سبق ، ولا يعتمد حفظه فى ذلك وذكره فربما نسى ما اصطلاحه فيه لطول العهد ، بل ويتعطل غيره ممن يقع^(٤) له كتابه عن الانتفاع به حيث يصير فى حيرة وعمى ولا يتهدى للمراد بتلك الرموز أو الألوان .

و أعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات وهو أحد الأسباب المقتضية لامتناع شرح البخارى لشيخنا على سائر الشروح ولكن فيه محذور للقاصرين حيث يضم حين قراءته أو كتابته رواية مع أخرى فيما لا يصح التماثل فيه ، وقد قال ابن الصلاح : وليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما يختلف فيه فى كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط و تشبه فيفسد عليه أمرها^(٥) .

الإشارة بالرمز

واختصروا فى كتبهم حديثنا على «ثنا» أو «نا» وقيل: «دثنا»
واختصروا أخبرنا على «أنا» أو «أرنا» والبيهقى : «أبنا»

(١) فى ز و المتدين ، ؟ انظر لمذهب هؤلاء الاملاص ص ١٨٩ ، وعلوم الحديث ص ١٨٠ ، وفتح المغيب

للمراقى ٣/٢٨

(٢) فى هـ و الحكاية ، وهو خطأ

(٣) فى هـ و المتباشرة ،

(٤) فى هـ و نفع ، وهو خطأ

(٥) علوم الحديث ص ١٧٩

(الإشارة بالرمز) ببعض حروف صيغ مما يتكرر و قوعه كحدثنا وأخبرنا وقال وغيرها^(١) مع مسألتى التلفظ بقال ونحوها مما يحذف خطأ ، وحاء الواقعة بين السندين ، ومناسبتها لما قبله ظاهرة .

[رموز حدثنا وأخبرنا] (واختصروا) أى أهل الحديث و من تبعهم (فى كتبهم) دون نطقهم (حدثنا) بحيث شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس ولا يحوج^(٢) الواقف عليه كالذى قبله إلى بيان . و هم فى ذلك مختلفون فمنهم من يقتصر منها (على ثنا) الحروف الثلاثة الأخيرة (أو) يلغى أول الثلاثة ويقتصر على (نا) الضمير فقط ، (و قيل) يقتصر على (ثنا) فيترك منها الحاء فقط كما وجد ابن الصلاح فى خط كل من الحفاظ^(٣) الحاكم وأبى عبد الرحمن السلى^(٤) وتلميذهما البيهقى^(٥) (و) كذا (اختصروا أخبرنا) فمنهم من يحذف الحاء والذين بعدها وهى أصول الكلمة و يقتصر (على أنا) الألف والضمير فقط ، (أر) يضم الى الضمير الراء فيقتصر على (أرنا) وفى خط بعض المغاربة الاقتصار على ما عدا الموحدة والراء فيسكتب « أخ نا » ولكنه لم يشتهر ، (و) كذا اقتصر (البيهقى) و طائفة من المحدثين على (أبنا) بترك الحاء والراء فقط ، قال ابن الصلاح : وليس هذا بحسن^(٦) .

قلت : وكأنه فيما يظهر للخوف من اشتباهها « بأبنا نا » وإنما لم يصطلحوا على اختصار أبنا نا كما نشاهده من كثيرين ، و كذا يظهر أنهم إنما لم يقتصروا من « أنا » على الحرف الأخير من الفعل مع الضمير كما فعلوا فى « ثنا » بحيث قصير^(٧) « رنا »

(١) فى ز . غيرهما ،

(٢) فى هـ . يخرج ،

(٣) فى ز . الحفاظ ،

(٤) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابورى الصوفى الأزدى السلى أبو عبد الرحمن ، كتب العالى و التنازل ، وصنف وجمع إلا أنه ضعيف ، بل قال محمد بن يوسف القطان : وكان يضع للصوفية

الاحاديث (٣٣٠ - ٤١٢ هـ) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٦ - ١٠٤٧

(٥) علوم الحديث ص ١٨٠ ، وانظر أيضا الارشاد للنوى ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/ ٣٩

(٦) علوم الحديث ص ١٨٠ ، والارشاد للنوى ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/ ٣٩

(٧) فى ز . يصير ،

للخوف من تحريف الراء دالا فربما يلتبس بأحد الطرق الماضية في حدثنا وهذا أحسن من قول بعضهم لثلا يحرف الراء زايًا .

ومن اصطلاحهم حسبما استقرئ من صنيعهم غالبا تحريف الألف الأخيرة منهما إلى جهة اليمين كأنه ليحصل التمييز بذلك عما يقع من الكلمات المشابهة لها في الصورة من المتن وشبهه .

وأما كتابة ح في «ثنا»^(١) و أخ في «أنا» فقال ابن الجزرى إنه مما أحدثه بعض العجم وليس من اصطلاح أهل الحديث هذا كله في المذكر المضاف لضمير الجمع^(٢) وأما المؤنث المضاف للجمع أيضا وكذا حدثني وأخبرني المضافين^(٣) اضمير المتكلم فلا يختصرونه غالبا لكن قال شيخنا : إنهم ربما اقتصروا على الحروف الثلاثة من حدثني أيضا بل وعن خط السلفي الاقتصار منها على ما عدا الحاء .

قلت ورمز قال اسنادا يرد قافا وقال الشيخ حذفها عهد

خطا ولا بد من النطق كذا قيل له : وينبغي النطق بذا

[رمز قال و حذفها] (قلت) : و أما غير ثنا وأنا^(٤) مما أشير إليه فـ (رمز قال) الواقعة (إسنادا) أى فى الاسناد بين رواته (يرد) حسبما رآه المصنف فى بعض الكتب المعتمدة حال كونه (قافا) مفردة فيصير^(٥) هكذا «ق ثنا» ، وربما خطبها بعضهم كالدمياطى ، بل قيل إنه تفرد بذلك وكتب بخطه فى صحيح مسلم قثنا حتى توهم بعض من رآها كذلك أنها الواو الفاصلة بين الاسنادين وليس كذلك ، وبالجمله فالرمز لها اصطلاح متروك^(٦) (و) لكن (قال الشيخ) ابن الصلاح (حذفها) كلها

(١) فى ز و حدثنا ،

(٢) فى ه و الجمع ،

(٣) فى ز و المضافان ،

(٤) فى ز و حدثنا وأخبرنا ،

(٥) فى ز و نصير ،

(٦) فتح المغيـث له ٤٠/٣ ، وفتح الباقي ١٥٤/٢

أصلاً ورأساً (عهد) فيما جرى عليه أهل الحديث (خطأ) حتى إنهم يحذفون الأولى من مثل عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ، قال (ولا بد من النطق) بها حال القراءة لفظاً يعني لأن الأصل الفصل بين كلامي المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمر والإيضاح خلاف الأصل إلا أن هذا لا يقتضى اشتراط التلفظ كما أشعر به تعبيره^(١).

نعم قد صرح في فتاواه^(٢) بأن عدم النطق بها لا يبطل السماع في الأظهر وإن كان خطأ من فاعله، واحتج لذلك بأن حذف القول جائز اختصاراً قد جاء به القرآن العظيم^(٣) وتبعه النووي في تقريبه^(٤) فقال تركها خطأ والظاهر صحة السماع، بل جزم به في مقدمة شرح مسلم^(٥)، فإنه قال: فلو^(٦) ترك القارئ لفظ قال في هذا كله فقد أخطأ والسماع صحيح للعلم بالمقصود، ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه وصرح الشهاب عبد اللطيف بن المرحل النحوي^(٧) بأنكار اشتراط التلفظ بها^(٨) [٩] ثم هل يكفي الاختصار على النطق بالرمز لها، الظاهر نعم، وإليه أشار الكرماني في «قال»، وكذا في «ثنا»، و«أنا»، جميعاً، وعبارته: «وينبغي للقارئ أن يلفظ بكل من قال وثنا وأنا صريحاً، فلو ترك ذلك كان مخطئاً، لكن السماع صحيح للعلم بالمقصود ولدلالة الحال على المحذوف^(١٠)».

(١) علوم الحديث ص ٢٠٤، وانظر أيضاً الإرشاد للنوى ٣٧٩/١ - ٣٨٠، وفتح المغني للعراقي ٤٠/٣

(٢) ص ٢٠، وانظر أيضاً الإرشاد للنوى ٣٨٠/١، وفتح المغني للعراقي ٤٠/٣، والتقييد والإيضاح

ص ١٩٦، والتدريب ١١٥/٢

(٣) «مثل فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم»، ورد هذا في هامش الأصل

(٤) ص ٢٧، وانظر أيضاً فتح المغني للعراقي ٤٠/٣، والتقييد والإيضاح ص ١٩٦

(٥) ٣٦/١، وانظر أيضاً فتح الباقي ١٥٤/٢

(٦) في «و لو»

(٧) هو شهاب الدين، أبو الفرج، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز بن نعمة الامام

البارع المحقق النحوي الشافعي المصري المعروف بابن المرحل، وكان أبوه يبيع الرحال للجمال فلذلك قيل

له: ابن المرحل، توفي (٧٤٤ هـ) شذرات الذهب ١٤٠/٦، والدرر الكامنة ٤٠٧/٢

(٨) راجع لذلك فتح المغني للعراقي ٤٠/٣، والتدريب ١١٥/٢

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من هـ، وزاد فيها قبل «وينبغي للقارئ»: «قال الكرماني»

(١٠) راجع لقول الكرماني الكواكب الدراري شرح البخاري له ٤٥/١

[^(١) قال شيخنا : وفيه نظر ، لأنه يلزم منه أن يقول : قال خ ويريد قال البخاري ، أو يقول : ثنا خ ومراده ثنا البخاري ، وأن يقول ثنا م ويريد ثنا مسلم ، وليس بلازم لكونه في الصيغ لا في الأسماء على أنه قد توقف كما سلف في أن الأولى عدم الرمز عن الراوي بالكتابة حيث قال : إنه بعد أن شاع وعرف الاصطلاح ، لا فرق بين الرمز وغيره إلا من جهة نقص الأجر لنقص الكتابة ، وكأنه يفرق بين الكتابة وبين القراءة باصطلاح رمز الأسماء والصيغ كتابة دون رمزها قراءة ، وفيه توقف إلا من جهة الخفاء بالنطق في الراوي رمزا . ثم صرح شيخنا بمصادمة تصحيح الكرماني السماع لقول ابن الصلاح : إنه لا بد . قال : والذي يظهر لي امتناعه أي الحذف في ثنا و أنا ، وفي مثل ثنا خ وثنا م ، وجوازه في قال يعني قبل ثنا ، لأن ثنا ، بمعنى قال لنا ، فاشتراط إعادة قال ليس بشيء . انتهى] .

(وكذا) مما عهد حذفه أيضا لفظ « إنه » ^(٢) في مثل ما رواه الترمذي من حديث حذيفة رضي الله عنه قال رأى رجلا الحديث ^(٣) ، فان تقديره قال إنه رأى رجلا . و قول البخاري ثنا ^(٤) الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون ^(٥) ، و (كذا قيل له) في مثل قرئ على فلان قيل له أخبرك فلان (وينبغي) كما قال ابن الصلاح مع ملاحظة ما قررناه في قال للقارئ أيضا (النطق بذا) أي قيل له وكذا انه ونحوهما ، قال : ووقع في بعض ذلك قرئ على فلان حدثنا فلان ^(٦) فهذا ينطق فيه بقال يعني لا قيل له لكونه أخصر وإلا فلو قال قيل له قلت كما عبر به النووي في مقدمة ^(٧) شرح مسلم لما امتنع ^(٨) .

(١) في هذا المقام في ه اختصار وكذلك في ز تغير قليل ، فراجعهما .

(٢) ورد في هامش الأصل هنا « مكسورة كانت أو مفتوحة » .

(٣) لم نجد ذلك في مسند حذيفة في سنته ، وأما أمثلة حذف انه فكثيرة فيه وفي كتب الحديث الأخرى .

(٤) في ز « حدثنا » .

(٥) انظر ١٠٥/١ ، وفي هامش الأصل « فان تقديره أنه يعني بالفتح » .

(٦) في ز « كيقول عن قول سمعت فلانا ، حدثنا فلانا » .

(٧) سقطت كلمة « مقدمة » من ز .

(٨) علوم الحديث ص ٢٠٤ ، ومقدمة شرح مسلم للنووي ٢٦/١

وكتبوا عند انتقال من سند لغيره «ح» وانطقن بها ، وقد
 رأى الرهاوى بأن لا تقرأ وأنها من حائل وقد رأى
 بعض أولى الغرب بأن يقولوا مكانها الحديث قط وقيلا
 بل جاء تحويل وقال : قد كتب مكانها صح فحا ، منها انتخب

[وضع «ح» بين الاسانيد ومعناها] (وكتبوا) أهل الحديث في كل من
 الحديث أو الكتاب أو نحوهما يروون الجمع بين إسناديه أو أسانيده (عند انتقال من
 سند لغيره ح) بالقصر^(١) مهملة مفردة وهي في كتب المتأخرين أكثر . وفي صحيح مسلم
 أكثر منها في البخاري كما صرح به النووي في مقدمة شرح مسلم^(٢) وهو المشاهد ، ثم
 اختلفوا أهى من الحائل أو التحويل أو صح أو الحديث وهل^(٣) ينطق بها حاء أو يصرح
 ببعض ما رمز بها له عند المرور بها في القراءة أولا ، قال ابن الصلاح : (وانطقن بها) كما
 كتبت مفردة ومر في قراءتك بمعنى حسبما عليه الجمهور من الساف وتلقاه عنهم الخلف
 وعليه مشى بعض البغداديين أيضا كما سمعته^(٤) ابن الصلاح من بعض علماء المغاربة عنه ،
 ولكن ذلك غير متعين إلا أنه كما قال ابن الصلاح : أحوط الوجود وأعدلها^(٥) .

(وقد رأى) الحافظ الرحال أبو محمد عبد القادر بن عبد الله (الرهاوى) نسبة الى
 الرها بالضم الأكثر، الحنبلي كما سمعته منه ابن الصلاح^(٦) (بأن) أى أن^(٧) (لا تقرأ)
 أو^(٨) لا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها (وأنها) ليست من الرواية بل هى حاء (من حائل)^(٩)

(١) سقطت كلمة « بالقصر » من هـ

(٢) ٣٨/١ ، وانظر أيضا شرح البخاري للكرمانى ١/٥

(٣) فى ز د هـ ،

(٤) فى ز د كما قد سمعته ،

(٥) علوم الحديث ص ١٨١ - ١٨٢ ، والارشاد للنووى ١/٣٤٦ - ٣٤٨ ، وفتح المغيب للعراقى ٤١/٣

(٦) زاد فى هـ د خلافة لجزم ،

(٧) سقطت كلمة « أى أن » من هـ

(٨) فى ز د و ،

(٩) زاد فى ز د أى ،

الذى يحول بين الشيئين اذا حجز بينهما لكونها حالة بين الاسنادين و أنه لم يعرف^(١) عن مشايخه ، وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته غيره^(٢) ، ونحوه في كونها من حائل لكن مع النطق بذلك قول الدمياطي وقد قرأ على بعض المغاربة فصار كلما وصل الى ح قال^(٣) حاجز وهو في النطق بمعناها خاصة موافق لما حكاه ابن الصلاح حيث قال (وقد رأى بعض) علماء (أولى الغرب) حين ذاكرته فيها وحكاه عن صنيع المغاربة كافة^(٤) (بأن) أى أن^(٥) (يقولوا) من يمر بها (مكانها الحديث قط) أى فقط وحكى ابن الصلاح عن الرياوى إنكار كونها من الحديث^(٦).

قلت : وكأنه لكون الحديث لم يذكر بعد فإن كانت مذكورة بعد سياق السند الاول وبعض المتن كما في البخارى فإنه أورد من حديث مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : جئت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة ثم قال ح وثنا وساق سنداً آخر إلى الزهري عن أبي بكر المذكور أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن عائشة وأم سلمة أخبرتا به أن النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم فيمكن عدم إنكاره^(٧).

(و) كذا (قيلاً) مما نقله ابن الصلاح أيضاً عن بعض من جمعته وإليه الرجوع بخراسان عن بعض الفضلاء من الاصبهانين أنها ليست من الحديث . (بل) هي (حذاء تحويل) من إسناد إلى إسناد آخر^(٨).

(وقال) ابن الصلاح (قد كتب) فيما رأيت بخط الحافظين أبي عثمان الصابوني وأبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري والفقهاء المحدث أبي سعد محمد بن أحمد بن محمد بن

(١) في هـ لم يعرفه ،

(٢) علوم الحديث ص ١٨٢ ، وفتح المغيث للعراق ٤١/٣

(٣) في هـ قاله ،

(٤) زاد في هـ القول ،

(٥) سقطت كلمة أى ان ، من هـ

(٦) علوم الحديث ص ١٨١ ، ١٨٢

(٧) البخاري مع الفتح ١٤٣/٤

(٨) علوم الحديث ص ١٨١ ، والارشاد للنووي ٣٤٧/١ ، وفتح المغيث للعراق ٤١/٣

الخليل الخليلي (مكانها) بدلا عنها (صح) صريحة، يعني نحوما يجعل بين الرواة المعطوف بعضهم على بعض كما تقدم قال: فهذا يشعر بكون الحاء رمزا إلى صح (خا) بالقصر (منها انتخب) أى اختير في اختصارها، قال: وحسن إثبات صح ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط و لئلا يركب الإسناد الثاني على الأول فيجعل الإسناد واحدا^(١) وبالجملة فقد اختار النووي أنها مأخوذة من التحول وأن القارئ يلفظ بها^(٢).

ثم إنه لم يختلف من حكينا عنهم في كونها حاء مهملة بل قال ابن كثير: إن بعضهم حكى الاجماع عليه، قال: ومن الناس من يتوهم أنها خاء معجمة أى^(٣) إسناد آخر^(٤) وكذا^(٥) حكاه الدمياطي أيضا فقال: وبعض المحدثين يستعملها بالحاء المعجمة يريد بها آخر وأخيرا^(٦) زاد غيره: أو إشارة إلى الخروج من إسناد إلى إسناد، والظاهر كما قال بعض المتأخرين: إن ذلك اجتهاد من أئمتنا في شأنها من حيث أنهم لم يتبين لهم فيها شيء من المتقدمين، قال الدمياطي: ويقال إن أول من تكلم على هذا الحرف ابن الصلاح وهو ظاهر من صنيعه لاسيما وقد صرح أول المسألة بقوله: ولم يأتنا عن أحد عن يعتمد بيان لامرها^(٧).

كتابة التسميع

ويكتب اسم الشيخ بعد البسملة والسامعين قبلها مكمله
مؤرخا أو جنبها بالطرء أو آخر الجزء و إلا ظهره
بخط موثوق بخط عرفا و لو بخطه لنفسه كفى

(١) علوم الحديث ص ١٨١ ، والارشاد للنوى ٣٤٧/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤١/٣ ، والتدريب ٨٨/٢

(٢) مقدمه شرح مسلم له ٣٨/١ والكواكب الدرارى ٥٠/١ ، وانظر أيضا فتح الباقى ١٥٦/٢

(٣) زاد فى ز و هو

(٤) الباعث الخبيث ص ١٣٩

(٥) فى ه وهذا

(٦) فى ز و ه وخبرا ، وهو خطأ

(٧) علوم الحديث ص ١٨١ والارشاد للنوى ٣٤٦/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤١/٣

إن حضر الكل و إلا استملى من ثقة صحيح شيخ أم لا
و ليعر المسمى به إن يستعر وإن يكن بخط مالك سطر
فقد رأى حفص و اسماعيل كذا الزبيرى فرضها اذ سيلوا
اذ خطه على الرضى به دل كما على الشاهد ما تحمل
و ليحذر المعار تطويلا و أن يثبت قبل عرضه ما لم بين

(كتابة التسميع) و كيفيته وهو المسمى بالطبقة^(١)] و ما ألحق بذلك من إعاره المسموع [و مناسبته للعمل فى اختلاف الروايات من جهة اشتراك محلهم^(٢) فى أول الكتاب أو آخره ولكنه^(٣) وسط بينهما بما هو أظهر فى المناسبة مع الأول .

[كتابة التسميع و شروطه] (ويكتب) الطالب (اسم الشيخ) الذى قرأ أو سمع عليه أو منه كتابا أو جزءا أو نحوه و ما يلتحق بالاسم من نسب و نسبة و كنية و لقب و هذبه و نحو ذلك مما يعرف به مع سياق سنده بالمسودع لمصنفه فى ثبته الذى يخصه بذلك أو فى النسخة التى يروم تحصيلها من المسموع (بعد البسملة) فيقول مثلا أنا^(٤) أبو فلان فلان بن فلان بن فلان الفلاني ثنا فلان ويسوق السند الى آخره على الوجه الذى وقع (و) إن سنع معه غيره فليكتب أسماء (السامعين) إما (قبها) أى البسملة فوق سطرها^(٥) (مكلمة) من غير اختصار لما لا يتم تعريف كل من السامعين بدونه فضلا عن حذف لأحد منهم والحدركما قال ابن الصلاح من إسقاط اسم أحد منهم لغرض فاسد^(٦) ومن الغريب ما حكاه ابن مسدى عن ابن المفضل وشيخه السلفى أنهما كانا يصدران الطبايق

(١) فى هـ . الطبقة ، وهو خطأ

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) فى ز . محلها ،

(٤) فى هـ . لكم ، وهو خطأ

(٥) فى ز . أخبرنا ،

(٦) زاد فى ز . كأنه على غير هيئة أسطر الكتاب بل بجانب ، وكلمة . مكلمة ، وردت فى هـ قبل « والحدرك » الآتى

(٧) علوم الحديث ص ١٨٣ ، وانظر أيضا الارشاد للنزوى ٣٤٩/١ ، والتقريب له ص ٢٤ ، وفتح المغيب للمراقى ٤٢/٣

بذوى^(١) السن فإذا أتيا على ذكرهم تركا الشباب وأدراجهم^(٢) في طى لفظة « وآخرين » .
والظاهر عدم صحته عن ثانيهما كل ذلك حال كون المكتوب (مؤرخا) بوقت السماع
مذكورا محله من البلد وقارئه ، وكذا عدد مجالسه ان تعددت معينة وتميز المكملين^(٣)
والناعسين والمتحدثين والباحثين والكاتبين والحاضرين من المفوتين^(٤) واليقظين والمنصتين
والسامعين (أو) يكتب ذلك^(٥) (جنبها) أى البسملة في الورقة الأولى (بالطره)
يعنى الحاشية المتسعة لذلك حسبا أشار إلى حكايته الخطيب عن فعل شيوخه^(٦) . وكذا
فعله السلفي بل ربما يكتب السلفي السماع بالحاشية ولو لم يكن معه غيره ، (أو) يكتب
الطالب التسميع (آخر الجزء) أو الكتاب (وإلا) أى وإن لم يكتبه^(٧) فيما تقدم
فيكتبه (ظهره) أى في ظهره ، وربما فعل السلفي وغيره نحوه ، حيث يكتبون التسميع
فيما يكون للسموع كالوقاية أو يكتبه حيث لا يخفى موضعه منه من حاشية في الاثناء ونحو
ذلك فكل^(٨) هذا كما قال ابن الصلاح لا بأس به مع تصريحه بأن ما قاله الخطيب أحوط
له وأحرى بأن لا يخفى على من يحتاج إليه^(٩) . على أن ابن الجزرى قد حكى عن بعض
شيوخه أن الأولى من جهة الأدب عدم الكتابة فوق البسملة لشرفها ووافقه عليه^(١٠) .
وكذا يحسن تسمية المسموع إن كتب التسميع بمحل غير مسمى فيه خوفا من انفراد

(١) فى هـ ذ بزوى ، بالزاء المعجمة وهو خطأ

(٢) فى ز ذ إدراجهم ،

(٣) ز و هـ ذ المكملين ، وردت هنا فى هـ ذ كلمة المفوتين ، الساقطة من قبل واليقظين ،

(٤) زاد فى ز ذ المقننين ،

(٥) سقطت كلمة « يكتب ذلك » من ز

(٦) الجامع له ١٦٨/١ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٨٢ ، والارشاد للنوى ٣٤٨/١ ، وفتح المغيب
للعراقى ٤٢/٣

(٧) فى ز ذ وان لم يكن يكتب ،

(٨) ز ذ : « وكل »

(٩) الجامع للخطيب ٢٦٨/١ ، وعلوم الحديث ص ١٨٢ ، والارشاد للنوى ٣٤٩/١ ، وفتح المغيب للعراقى
٤٢/٣

(١٠) تذكرة العلماء له (١٩/ب) كما فى هامش الارشاد للنوى ٣٤٨/١ ، زاد هنا فى ز ذ « ولكن قد
انفصلنا عنه بما تقدم »

الورقة فيصير الواقف عليها في حيرة ، وأن ينبه حيث كانت الكتابة بالإنشاء على محلها أول المسموع ، فقد رأيت شيخنا يفعاله فيقول مثلاً فرغته سماعاً فلان والطبقة بالمكان الفلاني و يعلم بالهوامش عند انتهاء كل مجلس بأن يقول مثلاً : بلغ السماع في الأول على فلان لأجل من يفوته بعضها أو يسمع بعضها .

[^(١) وينبغي كما لابن الصلاح أن يكون المكتوب] (بخط) شخص (موثوق) به غير مجهول الخط بل (بخط عرفاً) بين أصحاب الحديث (و او) كان التسميع (بخطه لنفسه) مع اتصافه بذلك (كفى) فطال ما فعل الثقات ذلك سواء كان معه غيره أم لا . وعلى كاتب السماع [^(٢) التحرى في تفصيل الآفوات وبيان السامع] والمسمع والمسموع بعبارة بيّنة وكتابة واضحة وإنزال كل منزلة ويكون اعتماده في السامعين وتمييز فواتهم ضبط نفسه (إن حضر الكل وإلا استملى) ما غاب عنه (من ثقة) ضابط ممن حضر ، فذلك كما قال ابن الصلاح : لا بأس به إن شاء الله سواء في اعتماد الثقة لضبط نفسه أو ثقة غيره ، أفصح بذلك في خطه (صحح) على التسميع (شيخ) أى الشيخ المسمع واحداً فأكثر حسبما اتفق (أم لا) قال ابن الصلاح : وقد حدثني بمرور الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد^(٣) المروزي عن أبيه عن حدثه عن الأصبهاني أنه أنشد عبد الرحمن بن أبي عبد الله^(٤) بن مندة قرأ ببغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي وسأله خطه ليكون حجة له فقال له^(٥) أبو أحمد : يا بني عليك بالصدق فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد وتصدق فيما تقول وتنقل ، وإذا كنت غير ذلك فلو قيل لك ما هذا خط أبي أحمد ، ماذا نقول لهم^(٦) ؟ ونحوه قول ابن الجزرى : قدمت لشيخنا الحافظ أبي بكر بن المحب طبقة

(١) ورد ما بين المعكوفتين في ه هكذا وينبغي أن يكون التسميع ،

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٣) في ه « سعيد »

(٤) سقطت كلمة « أبي » من ز وفي ه « أبو عبيد الله »

(٥) سقطت كلمة « له » من ز

(٦) راجع لذلك علوم الحديث ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، و الإرشاد للنووى ٣٤٩/١ وفتح المغيث للعراقى ٤٢/٣ ،

والتدريب ٨٩/٢ - ٩٠

ليصحح عليها لكونه المسمع فكره ذلك منى^(١) وقال لا تعد إليه فأنما يحتاج إلى التصحيح من يشك فيه - انتهى .

وما يوجد من تصحيح الشيوخ المسمعين إنما اعتمادهم فيه غالباً على الضابطين ، وربما أفصح المتحرى منهم بذلك وحينئذ فلا فائدة فيه إلا إن كان الشيخ نفسه هو الضابط كما كان ابن المصنف بفعله غالباً لقلة المتميزين في ذلك^(٢) . نعم ربما استظهر بعض المتشددین لما يكتب^(٣) المحدث لنفسه أنه سمعه حيث كان معه غيره بشهرة أحد السامعين بين المحدثين ، وحيث كان منفرداً^(٤) باللاحق والتصحيح^(٥) وشبهه إذ الكتاب لا يخلو غالباً عن الاحتياج لذلك بل وبتحليف^(٦) الراوى ، فروى أبو بكر بن المقرئ عن الحسن بن القاسم بن دحيم^(٧) الدمشقي ثنا محمد بن سليمان قال قدم ابن معين علينا البصرة فكتب عن أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكى وقال له^(٨) يا أبا سلمة إنى أريد أن أذكر لك شيئاً فلا تغضب منه ، قال هات ، قال حديث همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر في الغار لم يروه أحد من أصحابك إنما رواه عفان وحبان ولم أجده في صدر كتابك إنما وجدته على ظهره . قال فتقول^(٩) ما ذا ؟ قال تحلف لى أنك سمعته من همام ، فقال قد ذكرت أنك كتبت عنى عشرين ألفاً فإن كنت عندك فيها صادقا^(١٠) فما ينبغى أن تكذبنى فى حديث ، وإن كنت كاذباً فى حديث [فما ينبغى أن تصدقنى فيها وترمى بهما ، بنت أبي عاصم طالق ثلاثاً إن لم أكن سمعته من همام والله

(١) فى ز و ه و معنى ذلك ،

(٢) انظر الضوء اللامع ٣٤٢/١

(٣) فى ز و لما قد يكتب ، و فى ه ، لما يكتبه ،

(٤) فى ه و منفرداً ،

(٥) فى ز و بالتصحيح ، مع إسقاط و ،

(٦) فى ه و وتحليف ،

(٧) فى ه و دحيم ، وهو تحريف

(٨) سقطت كلمة « له » من ز

(٩) فى ه و فتقول ،

(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من ز

لا أكلك أبدا^(١) وسمع عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بن رزيق بن حيان^(٢) حديثا فلما فرغ قال له^(٣) الله يا أبا المقدم - وهي كنيته - لحدثك^(٤) فلان بهذا أو سمعت هذا؟ قال فجثا على ركبتيه واستقبل القبلة وقال أي والله الذي لا إله إلا هو^(٥)، ولعل سلفه قول على رضى الله عنه: كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثا نفعتي الله عز وجل بما شاء أن ينفعني منه وإذا حدثني غيري^(٦) استحلقتة فإذا حلف لي صدقته وحدثني أبو بكر رضى الله عنه وصدق أبو بكر وذكر حديثا^(٧).

وقد يتدنى الشيخ بالحلف مع اشتهاار ثقتة و صدقته ، لكن لتزداد طمأنينة السامعين كما كان ابن عبد الدائم^(٨) يحلف في فوتينه من صحيح مسلم أنهما أعيدا له وفعله من التابعين زيد بن وهب فقال ثنا والله أبو ذر بالربذة وذكر حديثا^(٩).

[الاشارة عند الحاجة] (وليعر) من ثبت في كتابه أوجزته أو نحوها تسميع بخط المالك أو غيره ما أثبت فيه السماع^(١٠) الطالب المسمى به واحدا فأكثر (إن يستعر) ليكتب منه أو يقابل عليه أو ينقل سماعه أو يحدث منه، وهذه العارية فيما إذا كان التسميع بغير خط المالك مستحبة (وإن يكن) التسميع (بخط مالك) للسموع (سطر فقد رأى)

(١) انظر الجامع للخطيب ٤٧/٢ - ٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٣/١٠

(٢) في هـ ، ابن رزيق بن حيان ، وهو خطأ بين ، وأما رزيق فقد ذكره البخارى وغير واحد في الروا وأبو زرعة الدمشقي ، وابن حبان في الزا ، وهو لقب واسمه سعيد ، راجع لذلك التهذيب

٢٧٣/٣ - ٢٧٤

(٣) سقطت كلمة له ، من هـ

(٤) في هـ ، لحدثك ، وهو خطأ

(٥) انظر لذلك صحيح مسلم ١٤٨٢/٣ ، وسنن الدارمي ٢٣٢/٢ ، والحديث المشار اليه : خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم الخ .

(٦) في ز ، غيره ،

(٧) أبو داود (١٥٠٧) والترمذي (٤٠٦ ، ٣٠٠٦) وابن ماجه (١٣٩٥) ، و أحمد ٢/١ ، والحديث صحيح ، راجع لذلك تعليق أحمد محمد شاكر على سنن الترمذي ٢٥٩/٢ .

(٨) لعله أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الخليلي ، أبو العباس ، زين الدين نساخ ، عالم بالحديث (٥٧٥ - ٦٦٨ هـ) الاعلام ١٤١/١

(٩) انظر صحيح البخارى ٦١/١١ ، وكتاب المعرفة والتاريخ ٧٧٠/٢

(١٠) في ز ، السامع ،

القاضيان (حفص) هو ابن غياث النخعي الكوفي قاضيا بل وقاضى بغداد أيضاً وصاحب الإمام أبي حنيفة الذى قال له^(١) فى جماعة: أتمم مسار قلى وجلاء حزنى. وكان هو يقول ما وليت القضاء حتى حانت لى الميتة ولأن يدخل الرجل إصبعة فى عينيه فيقلعهما فيرمى بهما خير من أن يكون قاضيا ، ولما ولى قال أبو يوسف لأصحابه : تعالوا نكتب نواذر حفص فلما^(٢) وردت قضاياه عليه قال له أصحابه أين النواذر؟ فقال إن حفصا أراد الله فوقه مات على الأكثر سنة تسع وخمسين ومائة (١٥٩ هـ)^(٣) (و إسماعيل) بن إسحاق ابن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي مولاهم البصرى المالكي شيخ مالكية العراق وعالمهم و مصنف أحكام القرآن وغيرها^(٤) المتوفى فى^(٥) سنة اثنتين وثمانين ومائتين (٢٨٢ هـ) (وكذا) أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم ابن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي (الزبيرى) بالضم نسبة لجدّه المذكور البصرى الضرب أحد أئمة الشافعية وصاحب الكافي والمسكت وغيرها ، المتوفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة (٣١٧ هـ) (فرضها) أى العارية (إذ سبوا) بإبدال الميمزة ياء ساكنة^(٦) ، للضرورة حيث ادعى عند^(٧) كل من الأولين فى زمنه على من امتنع من عارية كتابه ، وأجاب بإلزامه بإخراجه لينظر فيه فإ يكون من سماع المدعى مثبتا بخط المدعى عليه الزمه بإعارته حسبما روى ذلك عن الثانى^(٨) الخطيب و عن الأول الراهم روى وقال إنه سأل الثالث عنه^(٩) فقال لا يجىء فى هذا الباب حكم أحسن من هذا (إذ خطه) أى

(١) فى هـ د قاله ،

(٢) فى هـ د فا ،

(٣) انظر تاريخ بغداد ١٩٠/٨ ، ١٩٣ ، ووفيات الأعيان ١٩٨/٢ ، ٢٠٠ ، وتهذيب الكمال ٦٤/٧ ، ٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦/٩ ، ٣٠ ، والجوامع المضيئة ٢٢٢/١ ، ٢٢٣

(٤) فى ز د وغيرها ،

(٥) سقطت كلمة د فى هـ من هـ

(٦) فى هـ د بإسكان الميمزة وإبدالها ،

(٧) سقطت كلمة د عند هـ من ز

(٨) كلمة د الثانى ، ساقطة من ز

(٩) فى ز د عنه الثالث ،

صاحب المسموع فيه (على الرضى به) أى بالاسم المثبت (دل) يعنى وثمرة رضاه بإثبات اسمه بخطه فى كتابه عدم منع^(١) عاربه، قال ابن الصلاح : ولم يبين^(٢) لى وجهه أولا ثم بان لى أن ذلك (كما على الشاهد) المتحمل يعنى سواء استدعى له أو^(٣) اتفاقا (ما تحمل) أى أداء الذى تحمله وجوبا وإن كان فيه بذل نفسه^(٤) بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها^(٥)، ووجهه غيره^(٦) أيضا بأن مثل هذا من المصالح العامة المحتاج إليها مع وجود علقه بينهما تقتضى إلزامه بإسعافه فى مقصده ، أصله إعاره الجدار لوضع جذوع الجار الذى صح الحديث فيه وأوجبه جمع من العلماء بل هو أحد قولى الشافعى وإذا ألزمتا الجار بالعارية مع دوام الجذوع فى الغالب فلا يلزم^(٧) صاحب الكتاب مع عدم دوام العارية أولى وهو ظاهر. ولو قلنا كما قاله عياض : إن خطه ليس فيه أكثر من شهادته بصحة سماعه لآنا نقول إلزامه^(٨) بإبرازه للحصول ثمرته وإن لم يسأله فى إثبات اسمه وقت السماع كما يلزم الشاهد الأداء ولو لم يستدع للتحمل. ثم إن قياس تعليل ما كتبه بخطه بكونه علامة^(٩) للرضى أنه لو كتبه غيره برضاه كان الحكم كذلك إذ لا فرق. وكلام ابن الصلاح يشهد له ، فإنه قال : ويرجع حاصل أقوالهم إلى أن سماع غيره إذا ثبت فى كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه^(١٠)، و تبعه النووى فى تقريبه^(١١)، بل قال الحاكم :

(١) سقطت كلمة « منع » من ز

(٢) فى هـ « لم يبين »

(٣) زاد فى ز « اتفق »

(٤) فى هـ « لنفسه »

(٥) انظر لأقوالهم المحدث الفاصل ص ٥٨٩ ، والجامع الخطيب ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، والاملاء ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ،

وعلوم الحديث ص ١٨٤ - ١٨٥ ، والارشاد للنوى ٣٥٠/١ - ٣٥١ ، وفتح المغني للعراقى ٤٣/٣ ،

وفتح الباقي ١٦٠/٢

(٦) هو الباقي ، انظر محاسن الاصطلاح ص ٣٢٥ كما فى هامش الارشاد للنوى ٣٥١/١ ، والتدريب ٩٢/٢

(٧) فى هـ « يلزم »

(٨) فى ز « الغرامة »

(٩) فى ز « يكون »

(١٠) علوم الحديث ص ١٨٥

(١١) ص ٤٢ ، وانظر أيضا الارشاد له ٣٥٠/١ ، وفتح المغني للعراقى ٤٣/٣

سمعت^(١) أبا الوليد الفقيه^(٢) يقول: مررت أنا وأبو الحسن الصباغ بمحمد بن علي الخياط يعني القاضي أبا عبدالله^(٣) المروزي وهو جالس مع كاتبه، فادعيت أنا أو هو أن أحدنا سمع في كتاب الآخر وأنه يمتنع من إعارته لرفيقه، فسكت ساعة ثم قال: بإذنك سمع في كتابك؟ قال: نعم، قال: فأعده سماعه^(٤). وإذا كان هذا في سورة تسميع المدعى لنفسه مع إمكان اعتقاد التهمة فالغير الأجنبى أولى وأحرى، وتوقف بعضهم في الوجوب في ذلك كله وقال: إنه ليس بشئ^(٥) وأيد بأنه يمتنع على المالك^(٦) حينئذ الرواية، إذا كان يروى من كتابه لغيبته^(٧) عنه على مذهب من يشدد في ذلك، لاسيما إذا كان ضريرا وإن كان الدواب خلافة كما ستأتى^(٨) المسألة قريبا.

وقد حكى ابن الصلاح في أدب الطالب عن اسحاق بن راهويه أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة: النسخ من كتابهم ما قد قرأت، فقال إنهم لا يمكنونني، فقال إذا والله لا يفلحون، قد رأينا أقواما منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا^(٩) ولا أنجحوا، وقال ابن الصلاح عقبه: إنه أيضا رأى أقواما منعوا فما أفلحوا ولا أنجحوا^(١٠).

(وليحذر المغار) له المسموع (تطويلا) أى من التطويل في العارية والابطاء بما استعاره على مالك إلا بقدر الحاجة فقد روينا^(١١) عن الزهرى أنه قال ليونس بن يزيد

(١) سقطت كلمة «سمعت» من ز

(٢) هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القرشى الأموى، أبو الوليد، علامة بفقه الشافعية، من حفاظ

الحديث، توفي (٣٤٩ هـ) الاعلام ١٩٠/٢

(٣) زاد في ز «هو»، توفي بعد (٣٢٠ هـ) وله بضع وثمانون سنة، راجع لذلك المصدر الآتى

(٤) انظر لذلك سير أعلام النبلاء ٥٦٤/١٤ - ٥٦٥، وفي هـ «قاعده سماعه»

(٥) راجع لذلك المحدث الفاضل ص ٥٨٩، والجامع للخطيب ٢٤١/١، وعلوم الحديث ص ١٨٤، وفتح المغيب

للمراق ٤٣/٣

(٦) في هـ «المستعير»

(٧) في هـ «لفية»

(٨) في هـ «سياتى»

(٩) في ز «فلحوا»

(١٠) علوم الحديث ص ٢٢٤، والمدخل للبيهقي ص ٣٥٠، وفتح المغيب للمراق ٨٩/٣

(١١) في ز «روى»

إياك وغلول الكتب ، قال يونس: فقلت: وما غلولها؟ قال: حبسها عن أصحابها^(١) ، وروينا عن الفضيل بن عياض أنه قال: ليس من فعل أهل الخير والورع أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه فمن فعل ذلك فقد ظلم نفسه^(٢) وأما ما روينا في ترجمة أبي بكر محمد بن داود بن يزيد بن حازم الرازي^(٣) من تاريخ نيسابور أنه قال: سمعت أحمد بن أبي مريج^(٤) يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا رد صاحب الحديث الكتاب بعد سنة فقد أحسن ، فليس على إطلاقه . وبلغنا عن ابن المصنف أنه كان يقول: إذا غاب الكتاب عند المستعير أكثر من عدد ورقه فهو دليل على أنه لم يأخذه الكتابة ولا قراءة ولا مقابلة ولا مطالعة أو كما قال .

ثم إن التمسك في المنع ببطوء و ما أشبهه لا يكفي في عدم الإلزام بالدفع فقد ساق ابن النجار في ترجمة الأمير أبي محمد عبد الله بن عثمان بن عمر من ذيله^(٥) أن إسماعيل القاضي المالكي^(٦) بعد أن حكم بما تقدم قال له المحكوم عليه: — وهو صاحب الكتاب — إنه يعذبنى في كتبي إذا دفعتها إليهم . فقال له: أخرج إليهم ما لزمك بالحكم^(٧) ثم قال للدعي: إذا أعارك أخوك كتبه لتنسخها فلا تعذبه ، فإنك تطرق على نفسك منعك فيما تستحق فرضاً بذلك و طابا ، ال وفي لفظ عند أبي بكر اليزدي في جزء عارية الكتب له المسموع لنا: أن صاحب الكتاب — وهو سهل بن محمد الجوهري — قال لإسماعيل:

(١) الجامع للخطيب ٢٤٢/١ ، و الاملاص ص ٢٢٤ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٥٠ ، وأدب الاملاء والاستملاء.

ص ١٧٦ ، وعلوم الحديث ص ١٨٣ ، وفتح المغيث للعراقي ٤٤/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٤٥/٥

(٢) الجامع للخطيب ٢٤٣/١ ، وعلوم الحديث ص ١٨٤ ، وفتح المغيث للعراقي ٤٤/٣

(٣) انظر ترجمته في لسان الميزان ١٦١/٥ - ١٦٢

(٤) هو أحمد بن عمر بن الصباح النهشل ، أبو جعفر بن أبي مريج الرازي المقرئ ثقة ثبت ، صدوق ،

توفي بعد (٢٤٠ هـ) تهذيب الكمال ٣٥٥/١ - ٣٥٩ ، و سير أعلام النبلاء ٥٥٢/١١ ، و ورد في سريخ ،

بالحاء المهملة في هـ وهو خطأ

(٥) زاد في ز هـ هو ،

(٦) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري المالكي ، الماضي

آنفا (١٩٩ - ٢٨٢ هـ) سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣

(٧) في هـ . الحكم ،

أعز الله القاضي ! هذا رجل غريب أخاف أن يذهب بكتبي فيوثق لي حتى أعطيته ، فقال له القاضي : فأكثر رجلا بدرهمين في كل يوم وأقعد معه حتى يفرغ من نسخ سماعه (و^(١)) كذا ليحذر إذا نسخ من المسموع المعار لنفسه فرعا (أن يثبت^(٢)) سماعه فيه (قبل عرضه) ومقابلته بل لا ينبغي إثبات تسميع على كتاب مطلقا إلا بعد المقابلة (ما لم ين) بفتح الموحدة في كل من الإثبات والنقل أن النسخة غير مقابلة .

❦ صفة رواية الحديث وأدائه ❦

وليرى من كتابه وإن عرى	من حفظه لجائز للأكثر
و عن أبي حنيفة المنع كذا	عن مالك والصبغاني وإذا
رأى سماعه ولم يذكر فعن	نعمان المنع وقال ابن الحسن
مع أبي يوسف ثم الشافعي	و الأكثرين بالجواز الواسع
وإن يغيب و غلبت سلامته	جازت لدى جمهورهم روايته
كذلك الضرير و الأعمى	لا يحفظان يضبط المرضى
ما سمعا والخلف في الضرير	أقوى وأولى منه في البصير

[جواز الرواية من الكتب المصونة] (صفة رواية الحديث وأدائه) سوى ما تقدم ، وفيه فصول : الأول في جواز اعتماد المحدث ولو كان ضريراً أو أمياً الكتاب المصون ولو غاب عنه حتى في أصل السماع وإن لم يستحضره (و ليرى) الراوى (من كتابه) المتن المقابل المصون الذى صح عنده سماع ما تضمنه معتمداً عليه (و إن عرى) أى خلا (من حفظه) بحيث لم يذكر تفصيل أحاديثه حديثاً أو حديثاً كان يحفظه إلا أنه سمي الحفظ (فـ) ذاك (جائز للأكثر) من العلماء ، لأن الرواية مبنية

(١) سقطت كلمة و رى من ر

(٢) فى ر و يكتب

على الظن الغالب لا القطع ، فإذا حصل كفى ولم يضره — كما قال الحميدى — ذلك إذا اقتصر على ما فى كتابه ، ولم يزد فيه ولم ينقص منه ما يغير معناه ، ولم يقبل التلقين إذا لم يرزق من الحفظ و المعرفة بالحديث ما رزقه غيره ، قال : لآنى وجدت الشهود يختلفون فى المعرفة بحمد الشهادة ، ويتفاضلون فيها كتفاضل المحدثين ، ثم لا أجد بدا من إجازة شهادتهم جميعا ، وحينئذ فالمعول على الاتقان والضبط و لو لم يكن حافظا ، ولذا قال ابن مہدى : الحفظ هو الاتقان ، وقال مروان بن محمد الفزارى^(١) : ثلاثة لا غناء للحديث عنها ، الحفظ والصدق وصحة الكتب ، فإن أخطأ الحفظ وكان فيه ما عدها لم يضره ، وعن ابن معين قال : ينبغى للحديث أن يترى بالصدق ويرتدى بالكتب رواها الخطيب^(٢) .

ولا ينافيه قول الإمام أحمد : لا ينبغى للرجل إذا لم يعرف الحديث أن يحدث^(٣) ، لا سيما وقد روى الخطيب فى جامعه^(٤) عن على بن المدينى : قال : قال لى سیدى أحمد : لا تحدث إلا من كتاب . و قال ابن معين : دخلت على أحمد فقلت : أوصنى ، فقال : لا تحدث المسند إلا من كتاب ، ولا شك أن الحفظ خوان ، وقد قال محمد بن إبراهيم بن مربع^(٥) الحافظ : قدم علينا أبو بكر بن أبى شيبة فأنقلبت له بغداد و نصب له المنبر فى مسجد الرصافة فجلس عليه فقال من حفظه : حرثنا شريك ثم قال : هى بغداد وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها يا أبا شيبة يعنى لابنه إبراهيم هات الكتاب . وقال ابن درستويه :

(١) هو مروان بن محمد حسان الامام القدوة الحافظ ، أبو بكر ، الاسدى الدمشقى الطاطرى (١٤٧ - ٢١٠ هـ) سير أعلام النبلاء ٥١١/٩ - ٥١٢ هـ . وأما الفزارى فهو مروان بن معاوية بن الحارث بن عثمان بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الكوفى الدمشقى المتوفى (١٩٣ هـ) سير أعلام النبلاء ٥١/١٠ فقد وهم المؤلف فى ذلك .

(٢) الكفاية ص ٢٣٠ ، ١٦٥ ، والجامع له ١٣/٢ ، وانظر أيضا الجرح والتعديل ٣٥/١ ، ٣٦ ، ومقدمة الكامل ص ٢٥٠ ، وتهذيب الكمال ١١٢/١ ، ١٦٥ ، وتذكرة الحفاظ ٣٤٨/١ ، والمدخل للبيهقى ص ٣٧٦ ، والحلية ٤/٩ ، والمحدث الفاصل ص ٢٠٦ .

(٣) الكفاية ص ٢٢٧ .

(٤) ١٢/٢ - ١٣ ، وانظر أيضا أدب الاملاء والاستملاء ص ٤٧ ، وتهذيب الكمال ١٦٥/١ .

(٥) فى جميع النسخ عندنا « بزيغ » وفى الجامع للخطيب « مرتع » وكلاهما تصحيف ، والصواب ما أثبتناه انظر لذلك تاريخ بغداد ٦٧/١١ - ٦٨ .

أقعد علي بن المديني بسامرا^(١) على منبر فقال يقبح بمن^(٢) جلس هذا المجلس أن يحدث من كتاب ثم حدث من حفظه فغاط في أول حديث .

[عدم جواز الرواية من الكتب] (و) روى (عن) الامام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (المنع) وأنه لا حجة إلا فيما رواه الراوى من حفظه وتذكره للراوى تفصيلا من حين سمعه إلى أن^(٣) يؤديه . قال ابن معين فيما رواه الخطيب : كان أبو حنيفة يقول : لا يحدث الرجل إلا بما يعرف ويحفظ ، و (كذا) روى عن الامام (مالك) هو ابن أنس كما أخرجه جماعة منهم الخطيب وأبو الفضل السليمانى فى الحث على طالب الحديث له واللفظ له من حديث ابن عبد الحكم عن أشهب بن عبد العزيز قال : سألت مالكا أبوخذ العلم عن لا يحفظه^(٤) زاد الخطيب : وهو ثقة صحيح ؟ قال : لا قلت له : إنه يخرج كتابه ويقول هو سماعى قال : أما أنا فلا أرى أن يحمل عنه فإنى لا آمن أن يكتب فى كتابه يعنى ما ليس منه ، زاد الخطيب : بالليل ثم اتفقا ، و هو لا يدري .

(و) روى أيضا عن أحد أئمة الشافعية أبي بكر (الصيدلانى) المروزي^(٥) ونسب للزين الكنتانى^(٦) من المتأخرين اختصاره حتى كان يقول : أنا لا يحل لى^(٧) أن أروى إلا حديث : أنا^(٨) النبي لا كذب ، أنا^(٨) ابن عبد المطالب . لأنى من حين سمعته

(١) بفتح الميم و تشديد الراء ، مقصور و محدود ، بلدة على دجلة فوق بغداد ، يقال لها : سرمن ر ، و سرمن رأ ، تخففها الناس وقالوا : سامرا وسامراء ، الأنساب ٢٨/٧ ، ومعجم البلدان ١٧٣/٣

(٢) فى هـ د لنـ هـ

(٣) سقطت كلمة « أن » من هـ

(٤) فى ز د لا يحفظ هـ

(٥) هو محمد بن داؤد المروزي الصيدلانى الداودى ، أبو بكر ، فقيه ، محدث ، توفى نحو (٤٢٧ هـ) معجم المؤلفين ٢٩٨/٩

(٦) هو عمر بن أبى الحرم بن عبد الرحمن بن يونس الدمشقى الشافعى المعروف بابن الكنتانى والكتتانى (بزيادة النون) الفقيه الاصولى زين الدين ، أبو حفص (٦٥٣ - ٧٣٨ هـ) الطبقات الكبرى للسبكي ٣٧٩/١٠ ، والوفيات لابن رافع ٣١٩/١ ، وتبصير المنتبه ١١٠٨/٣

(٧) سقطت كلمة « لى » من هـ

(٨) فى ز د أخبرنا هـ وهو خطأ

لم أنسه^(١). وظاهر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه^(٢). أما بعد فاني أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقولها لا أدري لعلها بين يدي أجلى فمن وعاها و عقلها و حفظها فليحدث بها حتى تنتهى به راحاته ، ومن خشى أن لا يعيها فاني لا أحل لأحد أن يكذب على^(٣). و حديث أبي موسى الغافقي الذي أخرجه الحاكم في مستدركه^(٤) بلفظ : « آخر ما عهد إلينا رسول الله ﷺ أن قال : عليكم كتاب الله و سترجعون الى قوم يحبون الحديث عنى أو كلمة تشبهها فمن حفظ شيئا فليحدث به »^(٥) قد يشهد له . ولذا استدل بهما الخطيب في الكفاية^(٦) على وجوب التثبت فى الرواية حال الأداء وأنه يروى ما لا يرتاب فى حفظه ويتوقف عما عارضه الشك فيه ، وقال الحاكم عقب المرفوع : قد جمع هذا الحديث لفظتين غريبتين إحداهما قوله : يحبون الحديث ، والأخرى قوله : فمن حفظ شيئا ، فليحدث به . قال : وقد ذهب جماعة من أئمة الاسلام إلى أنه ليس بالحدث أن يحدث بما لم يحفظه - انتهى .

و كذا يشهد له قول هشيم : من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث يحيى . أحدهم بكتاب كأنه سجل مكاتب^(٧) ، ومن ثم كما^(٨) قال شيخنا : قلت^(٩) الرواية عن^(١٠) بعض من قال بهذا مع كونه فى نفس الأمر كثير الرواية .

و على كل حال فهو - كما قال ابن الصلاح - من مذاهب المتشددىن الذين

(١) راجع لقول أبى حنيفة وموافقيه المدخل للحاكم ص ١٥ - ١٦ . والكفاية ص ٢٣١ ، والاماع ص ١٣١ و علوم الحديث ص ١٨٦ ، والارشاد للنووى ٣٥٣/١ ، وفتح المغيث للعراقى ٤٥/٣ ، والباعث الخبيث ص ١٣٩ ، والجواهر المضية ٣١/١ ، فيه قول الزين ، ادب القاضى للأوردى ٣٩٢/١ .

(٢) سقطت كلمة الترضى من هـ

(٣) الكفاية ص ١٦٦ .

(٤) ١١٣/١ ، وأخرجه أيضاً الخطيب فى الجامع ١٥/٢

(٥) زاد فى ز و و ،

(٦) ص ١٦٥ ، وانظر أيضا الجامع له ١٤/٢

(٧) الكفاية ص ٢٢٨

(٨) سقطت كلمة « كما » من ز

(٩) فى ز « قلب » وهو خطأ

(١٠) سقطت كلمة « عن » من ز

أفرطوا و باينوا بصنيعهم المتساهلين الذين فرطوا بحيث قالوا بالرواية بالوصية و الاعلام^(١) و المناولة المجردات ، و من النسخ التي لم تقابل و نحو ذلك مما بسط في محاله^(٢) و الصواب الأول وهو الذي عليه الجمهور، سواء كان كتابه بيده أم بيد ثقة ضابط وإن اشترط بعضهم — والحالة هذه — كونه بيده كما سلف في أول الفروع التالية لثاني أقسام التحمل، و سواء خرج كتابه عن يده أم لا إذا غلب على الظن سلامته وإن منع منه بعضهم كما سيأتي قريباً ، و سواء حدث من كتابه ابتداء أو حفظ من كتابه ثم حدث من حفظه ، لكن قد كان^(٣) شعبة ربما نص على أن حفظه من كتابه لثلاثيهم — و الله اعلم — أنه حفظه من فم شيخه ابتداء ثم إن المصنف لم يتعرض لتصويب ابن الصلاح لما ذهب إليه الأكثر^(٤)، وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

و صوب الشيخ لقول الأكثر و هو الصواب ليس فيه تمترى

[حكم من رأى سماعه في الكتاب] (وإذا رأى) المحدث (سماعه) في كتابه بخطه أو بخط من يثق به، سواء الشيخ أو غيره فلا يخلو إما أن يتذكره أولاً، فإن تذكره، وهو أرفع الأقسام ، جازت له روايته على المعتمد إن لم يكن حافظاً له ، وبلا خلاف إن كان له حافظاً^(٥) وإن لم يتذكره بل تذكر أنه غير سماعه ، فقد تعارضاً ، والظاهر اعتماد ما في ذكره و قد حكى لنا شيخنا عن بعض المحدثين ممن أخذ عن شيخنا بل و أخذ شيخنا أيضاً^(٦) عنه وثنا عنه غير واحد أنه كان يكتب الطبقة قبل سماعه قصداً للإسراع لكن يؤخر تعيين التاريخ و طعن فيه بسبب ذلك ونحوه ، وفيه متمسك للانعين (و) إن (لم يذكر) سماعه له يعنى ولا عدمه (فعن) أبي حنيفة (نعمان) أى النعمان أيضاً^(٧)

(١) زاد في ز د أى ،

(٢) زاد في ز د قال ،

(٣) في ز د قال ،

(٤) علوم الحديث ص ١٨٥ - ١٨٧ ، و الارشاد للنووى ١/٣٥٣ - ٣٥٦ . وفتح المنيع للعراقى ٤/٥٠ ،

واليكفاية ص ٢٣١

(٥) في ه د حافظ ،

(٦) سقطت كلمة د أيضاً ، من ه

(٧) في ه د كيف ،

(المنع) من روايته يعنى و إن كان حافظا لما فى الكتاب فضلا عما لم يعرفه كما جاء عن ابن مهدي أنه قال : وجدت فى كتيبى بخطى عن شعبة ما لم أعرفه فطرحته . وعن شعبة قال : وجدت بخطى فى كتاب عندي عن منصور عن مجاهد قال : لم يحتجهم النبي ﷺ وهو محرم ، ما أدرى كيف كتبه ولا أذكر أنى سمعته ، وهو مقتضى ما ذهب إليه مالك والصيدلانى أيضا فى المسألة الأولى ، إذ ضبط أصل السماع كضبط المسموع . واصل الصيدلانى هو المقرون عند ابن الصلاح تبعاً لعياض بأبى حنيفة حيث قال : فعن أبى حنيفة و بعض أصحاب الشافعى عدم الجواز ، و هو قول الجوينى كما قال عياض ، بل قال القاضى حسين فى فتاواه : إنه كذلك من طريق الفقه^(١) ، واختاره ابن دقيق العيد ، فقال القطب الحلبي : أتيت به بجزء سمعته^(٢) من ابن رواج^(٣) الطبقة بخطه . فقال حتى انظر فيه ثم عدت إليه فقال هو بخطى لكن ما أحقق سماعه ولا أذكره ولم يحدث به^(٤) .

(وقال) صاحب^(٥) أبى حنيفة (بن الحسن) هو محمد^(٦) (مع) شيخه ورفيقه القاضى (أبى يوسف ثم) إمامنا (الشافعى و الأكثرين) من أصحابه (بالجواز الواسع) الذى لم يقل الشافعى وأكثر أصحابه بمثله فى الشهادة لأن باب الرواية أوسع [^(٧) والأولان عن سوى بين السباين^(٨) ، على أن الامام من أصحابنا] قال كان

(١) زاد فى ز . وقد اختاره ،

(٢) فى ز . سمعته ،

(٣) هو رشيد الدين أبو محمد عبد الوهاب بن ظافر بن على بن فتوح الاسكندراني المالكي المعروف بابن رواج (بالجم) ، وقد قيده ، به ابن حجر ، وكذا ورد فى أكثر مصادر الترجمة ، وفى بعضها « رواج »

(٥٥٤ - ٦٤٨ هـ) العبر ٢٠٠/٥ ، والتبصير ٥٩٨/٢ ، ٦٣٤ ، زاد فى ز . « أى » بعد ابن رواج

(٤) انظر لأقوال هؤلاء الأئمة الكفاية ص ٢٣٣ ، والامناع ص ١٣٩ ، وعلوم الحديث ص ١٩٠ ، و الارشاد للنووى ٣٥٩/١ ، و أدب القاضى للأوردى ٢٩٢/١ ، و التقرير و التعبير ٢٨٤/٢ ، و المغنى التجازى ص ٢٢٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٤٨٣/٤ ، والدرر الكامنة ٩٣/٤

(٥) فى هـ . صاحب ،

(٦) كلمة « هو محمد » فى هـ قبل « ابن الحسن » ،

(٧) ورد ما بين المعكوفتين فى هـ هكذا « على أن الامام من أصحابنا والصاحبان المشار إليهما »

(٨) انظر لأقوالهم الامناع ص ١٣٩ ، و علوم الحديث ص ١٩٠ ، و الارشاد للنووى ٣٥٩/١ - ٣٦٠ ،

و فتح المغيث للفرافى ٤٥/٣ ، و الثباعت الخثيث ص ١٤٠ - ١٤١ ، و المغنى فى أصول الفقه ص ٢٢٢ ،

و التمهيد فى أصول الفقه ١٦٩/٣ ، و التقرير و التعبير ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ ، وروضة الناظر ص ٩٢

شيخه^(١) يتردد فيمن شهد شهادة ووضعها عنده في صندوق بحيث كان يتحقق أن أحدا لم يصل إليه ثم دعى إلى تلك الشهادة فلم يتذكر^(٢) هل يجوز له أن يشهد؟ ولكن الجواز^(٣) قد حكاه القاضي حسين في فتاواه عن المحدثين ولم يحك عنهم خلافاً : إما بالنظر لما استقر عليه عملهم كما نقله ابن دقيق العيد ، أو لكونه مذهب أكثرهم كما اقتضاه تقرير ابن الصلاح في كونه لا فرق بين مسألتنا والأولى التي الأكثر فيها على الجواز ، وعلى هذا المذهب مشى شيخنا بل وجد في صحيح ابن حبان بلاغا بخطه عند موضع منه ، وفي أوله أثبت ما يدل لأزيد^(٤) منه ، فحكي حين إيراد سنده صورة الحال مع غلبة الظن بصحة كل منهما وعدم منافاة أحدهما للآخر ، ولذا أقول : إنه يحسن الإفصاح بالواقع ، بل قال العز بن جماعة : إنه يتعين^(٥) .

ثم إنه لكون المعتمد أن نسيانه غير مؤثر يجوز للفرع رواية^(٦) ما سمعه من شيخه مع تصريح الشيخ بعد تحديشه لإياه بما^(٧) يقتضى نسيانه ، ولذا قال ابن كثير هنا : وهذا يشبه ما إذا نسي الراوى سماعه ، فإنه يجوز لمن سمعه منه روايته عنه ولا يضره نسيان شيخه^(٨) انتهى .

على أن ابن الصباغ قد حكى في العدة في هذه الصورة إسقاط المروى عن أصحاب أبي حنيفة كما تقدم في الفصل العاشر من معرفة من تقبل روايته مع الإشارة للتوقف فيه ، فإما أن يخص^(٩) بالمتأخرين منهم كما صرح به الخطيب^(١٠) أو يستثنى أبو يوسف ومحمد من أصحابه أو يفرق بين الباين .

(١) زاد في ز ، قد ،

(٢) في ه ، لم يذكر ،

(٣) ورد هنا في هامش الأصل « أعنى في أصل المسألة لا في خصوص الفرع المشار إليه

(٤) في ز ، لا أزيد ، وهو خطأ

(٥) في ه ، يتعين ،

(٦) في ه ، روايته ،

(٧) في ه ، لما ، وسقطت « بما » من ز

(٨) لم نجد قوله هذا في مختصره ، لعله ذكره في كتاب آخر

(٩) في ز ، يخص ،

(١٠) في الكفاية ص ٣٨٠

وبقيت مسألة أخرى عكس التي قبلها ، وهي ما إذا كان ذاكر السماعه ولكن لم يجد بذلك خطأ وقد قال القاضي حميد في فتاواه^(١) : إن مقتضى الفقه الجواز ، ونقل المنع عن المحدثين .

و قال الفرغاني^(٢) : الديانة لا توجب روايته ، والعقل لا يجيز إذاعته لأنه في صورة كذاب وإن كان صادقاً في نفس الأمر ، قال : وللا راوي أن يقلده^(٣) فيه إذا احتاج إليه وعلم حفظه لما فيه إلا أنه لا يجوز له أن يكتب سماعه على كتابه لئلا يوهم الجزم بصحته - انتهى ، والمعتمد الجواز .

ثم إن محل الجواز كما قال ابن الصلاح يعني في مسائلتي اعتماد الكتاب في^(٤) المسموع وأصل السماع إذا سكنت نفسه إلى صحته ولم يتشكك فيه ، فإن تشككك يعني في طرق التزوير ونحوه إليه بحيث لم تسكن نفسه إلى صحته أو كان كل من الطرفين على حد سواء فلا^(٥) . قال ابن معين : من لم يكن سمحاً في الحديث بمعنى أنه إذا شك في شيء تركه كان كذاباً . و عن الشافعي أن مالكا كان إذا شك في شيء من الحديث تركه كله^(٦) .

ونحوه تقييد غيره بما إذا لم تظهر فيه قرينة التغير ، لأن الضرورة دعت لاعتماد الكتاب المتقن من جهة انتشار الأحاديث والرواية انتشاراً يتعذر معه الحفظ لكاه^(٧) عادة ، فلو لم نعتمد غلبة الظن في ذلك لأبطلنا جملة من السنة أو أكثرها . وكذا خص بعض المتشددين الجواز بما إذا لم يخرج الكتاب عن يده بعارية أو غيرها . قال بعضهم : وهو احتياط حسن يقرب منه صنيع المتقدمين أو جلهم في المكاتبه حيث يختمون الكتاب كما تقدم في محله .

ومن امتنع من رواية ما غاب عنه محمد بن عبد الله الأنصاري وإسماعيل بن العباس

(١) سقطت كلمة « في فتاواه » من ز

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد التميمي الفرغاني الدمشقي الحنفي ، محدث ، فقيه ، من تصانيفه : أرجوزة في

علوم الحديث وشرحها (٧١٥ - ٨٣٤) معجم المؤلفين ٧٣/٢

(٣) في هـ « يقلد »

(٤) زاد في ز « ذلك »

(٥) علوم الحديث ص ١٩٠ ، والارشاد للنووي ٣٦٠/١ ، وفتح المغيث للعراق ٤٥/٣

(٦) الكفاية ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٧) في ز « لكلمة » وسقطت كلمة « لكلمة » من هـ

جد أبي بكر الاسماعيلي، وهو مقتضى صنيع ابن مهدي حيث جلس مع من رام استعارة كتابه حتى نسخ منه وقال: خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث، وابن المبارك ورواه نازلاً عن الذي أخذ منه الكتاب من رفقائه عن ذاك الشيخ فإنه قال: سمعت أنا وغندر حديثاً من شعبة فبانت الرقعة عند غندر فحدثت به عن غندر عن شعبة^(١) وهو شبيه^(٢) بمن كان يروى عن تليذه عن نفسه ما نسي أنه حدث^(٣) التلميذ به، في آخرين، و الأصح أنه (إن يغب) الكتاب عنه غيبة طويلة فضلاً عن يسيرة بإعارة أو ضياع أو سرقة (وغلبت) على الظن (سلامته) من التغيير والتبديل (جازت لى) أى غند (جمهورهم) كيجي بن سعيد القطان وفضيل بن ميسرة وغيرهما من المحدثين كما حكاه الخطيب وجنح إليه^(٤) (روايته) لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب إذا غير ذلك، أو شيء منه، لأن باب الرواية مبنى على غلبة الظن فإذا حصل أجزاء ولم يشترط مزيد عليه.

قال الخطيب: وهكذا الحكم في الرجل يجد سماعه في كتاب غيره، وقد قال أحمد إنه لا بأس به إذا عرف الخط. وقيد القاضى أبو الطيب الطبرى بأن يعرف الشيخ، وذلك أن الخطيب سأله عن وجد سماعه في كتاب من شيخ قد سمى ونسب في الكتاب غير أنه لا يعرفه أى الشيخ، فقال: لا يجوز^(٥) له رواية ذلك الكتاب^(٦).

[الاختلاف في صحة رواية الأعمى والأعمى] (كذلك الضريب) أى الأعمى (والأعمى) أى الذى لا يكتب، اللذان (لا يحفظان) حديثهما من فم من حدثهما، تصح روايتهما حيث (يضبط المرضى) الثقة لهما (ما سمعاه)^(٧) ثم يحفظ كل منهما كتابه عن التغيير بحسب حاله ولو بثقة غيره إلى أن يؤدي مستعينا حين الأداء أيضاً بثقة

(١) الكفاية ص ٢٢٣ . ٢٢٥ - ٢٢٦

(٢) فى ز و هـ د شبة ، وهو تحريف

(٣) فى هـ د حديث ، وهو خطأ

(٤) الكفاية ص ٢٢٦

(٥) فى ز د لا يجوز

(٦) المصدر السابق ص ٢٣٧ ، وانظر أيضاً المسودة ص ٢٨٠

(٧) فى ز د سمعناه ، وهو خطأ

في القراءة منه عليه ، بحيث يغلب^(١) على الظن سلامته من الزيادة والنقص والتغيير ونحوها من حين التحمل الى انتهاء الأداء لاسيما ان انضم إليه من مزيد الحفظ ما يأمن معه من الإدخال عليه لما ليس من حديثه مثل^(٢) يزيد بن هارون الذي قال فيه الإمام أحمد : ما أظننه وأذكاه وأفهمه ! والقائل هو المستملي^(٣) بلغنى أنك تريد أن تدخل على في حديثي فاجهد جهدك لأرعى الله عليك إن رعيت ، أحفظ ثلاثة وعشرين^(٤) ألف حديث فإنه كان بعد أن كف بسبب كثرة بكائه في الأسحار يأمر جاريته فتلقنه ويحفظ عنها ولم يلتفتوا للقول بأنه عيب بذلك^(٥).

وقد كان عبد الرزاق يلقنه أصحاب الحديث ، فاذا اختلفوا اعتمد من علم بإتقانه منهم فيصير إليه ، ومع ذلك فأسندت عنه أحاديث ليست في كتبه ، البلاء فيها ممن دونه ولذا كان من سمع منه من كتبه أصح^(٦) . وعن فعلة في الجملة موسى بن عبيدة الربذي فإنه كان أعشى وكانت له خريطة فيها كتبه فكان^(٧) إذا جاءه إنسان دفع إليه الخريطة فقال : اكتب منها ما شئت ثم يقرء عليه مع كونه لم يكن بالحافظ ، ولسكنه ليس بحجة^(٨).

ومنع من ذلك غير واحد من الأئمة كابن معين وأحمد ، قال الخطيب : ونرى العلة في المنع هي جواز^(٩) الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما ، وأشار إلى أنها هي العلة التي منع مالك لأجلها غير الحافظ من الرواية معتمدا على كتبه كما تقدم .

ويدل لذلك أن ابن معين المحكي عنه المنع ، قال في الرجل يلقن حديثه : لا بأس به

(١) في ز « لم يغلب »

(٢) في ز « يعنى » بدل « مثل »

(٣) في ز « المستملي »

(٤) في ه « عشرون »

(٥) انظر لذلك المعرفة والتاريخ ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، وتاريخ بغداد ٣٣٨/١٤ - ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والكفاية ص ٢٥٩

وسير أعلام النبلاء ٣٦٠/٩ - ٣٦٣ ، وتذكرة الحفاظ ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، والتهذيب ٣٦٨/١١ ، ٣٦٩ ،

(٦) الكفاية ص ٢٥٩ ، والتاريخ الكبير ١٣٠/٢/٣ ، وتاريخ يحيى بن معين ٣٦٣/٢ ، والجرح والتعديل

٣٩/٢/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٥٦٨/٩ - ٥٦٩ ، ٥٧٠ - ٥٧١

(٧) في ز « وكان »

(٨) في ز « بالحجة » انظر لشأنه الكفاية ص ٢٥٩ ، والتهذيب ٣٥٦/١٠ - ٣٦٠

(٩) زاد في ز « ذلك »

إذا كان يعرف ما يدخل عليه . وحكى عن أبي معاوية الضرير وكان قد^(١) عمى وهو ابن ثمان سنين أو أربع أنه كان إذا حدث بما لم يحفظه عن شيخه يقول : في كتابنا أو في كتابي وكذا ذكر فلان ونحو ذلك ، ولا يقول ثنا ولا سمعت إلا فيما حفظه من في الحديث^(٢) وهذا يشبه أن يكون مذهبا ثالثا . والمذهبان الأولان وجهان حكاهما الرافعي في الشهادات وقال: إن الجمهور على القبول ، قال ابن الصلاح : (والخلف في الضرير . أقوى وأولى منه في البصير)^(٣) الأعمى يعنى لطفة المحذور فيه وهو ظاهر^(٤) بالنظر الى الأصل خاصة لا مع انضمام أمر آخر وإلا فقد يختلف الحال فيهما بالنسبة الى الأشخاص والأوصاف ، ولذا قال الباقيني : قد تمنع الأولوية من جهة تقصير البصير فيكون الأعمى أولى بالجواز لأنه أتى باستطاعته^(٥) .

وقال شيخنا : إذا كان الاعتماد على ما كتب لهما فهما سواء اذ الواقف على كتابهما يغلب على ظنه السلامة من التغيير أو عكسهما ، على أن الرافعي قد خص الخلاف في الضرير بما سمعه بعد العمى فأما ما سمعه قبله فله أن يرويه بلا خلاف^(٦) يعنى بشرطه ، وفي نفي الخلاف توقف . إذا علم هذا فتعليل ابن الصلاح اختياره عدم التصحيح في الأزمان المتأخرة بكون السند لا يخلو غالباً على من اعتمد على ما في كتابه ، لا يخش في كون المعتمد هنا اعتماد غير الحافظ الكتاب المتقن ، فإن تحديث المتقدمين من كتبهم مصاحب غالباً بالضبط والاتقان الذي يزول به الخلل حتى إن الحاكم أدرج في المجروحين من تساهل في الرواية من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة لنوهمهم الصدق في الرواية منها^(٧) بخلاف المتأخرين في ذلك ، فهو غالباً عرى عن الضبط والاتقان وإن نوقش في أصله كما تقرر في محله .

(١) وردت كلمة « قد » في ز قبل « كان » ،

(٢) انظر لذلك الكفاية ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٥٩

(٣) علوم الحديث ص ١٨٧ ، وانظر أيضا الارشاد للنووي ٣٥٥/١ - ٣٥٦ ، وفتح المغيب للعراقي ٤٦/٣

(٤) زاد في ز « هنا »

(٥) محاسن الاصطلاح ص ٣٢٨ كما في هامش الارشاد للنووي ٣٥٦/١

(٦) انظر لذلك فتح الباقي ١٦٤/٢

(٧) المدخل للحاكم ص ٣٠ - ٣٣ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ١٨٦

❦ الرواية من الأصل ❦

وليرى من أصل أو المقابل	به ولا يجوز بالتساهل
بما به اسم شيخه أو أخذا	عنه لدى الجمهور و أجاز ذا
أيوب والبرسان قد ^(١) أجازاه	ورخص الشيخ مع الإجازاه
وإن يخالف حفظه كتابه	و ليس منه فأوا صوابه
الحفظ مع يقين والأحسن	الجمع كالخلاف ممن يقين

الفصل^(٢) الثاني (الرواية من الأصل) أو الفرع المقابل و^(٣) وجوب ذلك، وما^(٤) المعتمد من الحفظ والكتاب عند تخالفهما (وليرى) المحدث إذا رام أداء شيء^(٥) مما تحمله السماع أو القراءة أو غيرهما (من أصل) تحمل منه (أو) من الفرع (المقابل) المقابلة المتقنة (به) أى بالأصل وهو شرط (ولا يجوز) الأداء (بالتساهل) بأن يروى (مما) لم يكن سماعه منه ولو كان أصلاً (به اسم شيخه) يعنى سماعه (أو) كان فرعاً (أخذا عنه) أى عن الشيخ من ثقة من الثقات بحيث تسكن نفسه إلى صحته اعتماداً على مجرد ذلك (لدى) أى عند (الجمهور) من المحدثين كما حكاه الخطيب وقطع به الإمام أبو نصر ابن الصباغ الفقيه في الصورة الثانية فقط، حكاه ابن الصلاح عنه بلاغا . وعلمه ابن الصلاح بأنه لا يؤمن أن يكون في كل منهما زوائد ليست في نسخة سماعه^(٦)، (و) لكن قد (أجاز ذا) أى الأداء من كليهما^(٧) (أيوب)^(٨) بن أبي تيممة السخيتاني،

(١) في ع و في د البرساني ، وسقطت كلمة قد ، من ف

(٢) في ز د الفرع ،

(٣) في ز د أو ،

(٤) في ه د من ،

(٥) في ه د أوأش ، وهو خطأ

(٦) الكفاية ص ٢٥٧ ، وعلوم الحديث ص ١٨٨ ، والارشاد للنورى ٣٥٧/١ وفتح المغيث للمراقى ٤٧/٣

(٧) زاد في ه هنا ترخصاً ،

(٨) زاد في ز د هـ ،

(و) كذا^(١) أبو عثمان أو أبو عبد الله محمد بن بكر (البرساني) بضم الموحدة وسين مهيمة مع حذف ياء النسبة، نسبة لقبيلة من الأزد، البصري. [^(٢) (قد أجازته) أيضا ترخصا منها] قال الخطيب: والذي يوجب النظر أنه متى عرف أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل والسلامة من دخول الوهم لها^(٣) وهو موافق لما تقدم عنه في المقابلة من جواز الرواية من فرع كتب من أصل معتمد مع كونه لم يقابل لكن بشرط البيان لذلك حين الرواية، وإلى ما ذهب إليه أيوب والبرساني جنح ابن كثير من المتأخرين^(٤).

(و) كذا (رخص) فيه أيضا (الشيخ)^(٥) ابن الصلاح لكن (مع) وقوع (الإجازة) من المسمع له بذلك الكتاب أو بسائر مروياته التي تقدم أنه لا غناء في كل سماع عنها احتياطا ليقع ما يسقط في السماع على وجه^(٦) السهو وغيره^(٧) من كلمة فأكثر مرويا بالإجازة، قال: وليس فيه حينئذ أكثر من^(٨) رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظ «أنا أو ثنا»^(٩)، من غير بيان للإجازة فيها، والامر في ذلك قريب يقع مثله في محل التماسح فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه أو هي مسموعة على شيخ شيخه، أو مروية عن شيخ شيخه فينبغي له حينئذ في روايته^(١٠) منها أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه، قال وهذا ليسر حسن — هدايا الله، والله الحمد له — والحاجة إليه ماسة في زماننا جدا^(١١) يعني لمزيد التوسع

(١) سقطت كلمة «كذا» من ز

(٢) ورد ما بين المعكوفتين في ه هكذا. وقد يرخص أيضا حيث أجازته، راجع أقول السخنياني والبرساني المصادر السابقة

(٣) الكفاية ص ٢٥٧، والارشاد للنووي ١/٣٥٨، والتقريب له ص ٢٥

(٤) الباعث الحثيث ص ١٤٠

(٥) زاد في ز د هو،

(٦) زاد في ز د ذلك،

(٧) زاد في ز د أي،

(٨) زاد في ز د ذلك،

(٩) في ز «أخبرنا وحدثنا»

(١٠) في ه د رواية،

(١١) علوم الحديث ص ١٨٨-١٨٩. والارشاد للنووي ١/٣٥٨، والتقريب له ص ٢٥، وفتح المغني للعراقي ٣/٤٧

والتساهل فيه بناء على أن المطلوب بقاء السلسلة خاصة حتى إنه صار كما قال ابن الصلاح بمجرد قول الطالب للشيخ : هذا الكتاب أو الجزء من روايتك يمكنه من قراءته من غير تثبيت ولا نظر في النسخة ولا تفقد طبقة سماع وما أشبه ذلك من البحث الذي يؤدي إلى حصول الثقة بصحة أصل السماع فضلا عن المسموع^(١) (وإن يخالف حفظه كتابه) وقلنا بالمعتمد من الاكتفاء في الرواية بكتابه^(٢) المتقن المحفوظ عنده ولو لم يكن حافظا ، فإن كان إنما حفظ من كتابه فليرجع إليه ولو اختلف المعنى (وإن يكن ليس) حفظ (منه) وإنما حفظ من فم المحدث أو من القراءة عليه (فقد رأوا) أى أهل الحديث (صوابه الحفظ) أى اعتماد الحفظ إذا كان (مع تيقن) وتثبت في حفظه ، أما مع الشك أو سوء الحفظ فلا (والأحسن) مع تيقن (الجمع) بينهما ، فيقول : حفظى كذا وكتابى كذا كما فعل همام . وقد روى حديث : أنه ﷺ اشترى حلة بسبع وعشرين ناقة فقال : هكذا فى حفظى وفى كتابى : ثوبين ، هذا مع عدم التنافى بينهما ، فالحلة لا تسمى كذلك إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد^(٣) وفعله شعبة حيث روى حديث ابن مسعود فى التشهد : ثم يصلى على النبي ﷺ وقال : هكذا فى حفظى وهو ساقط فى كتابى فى آخرين من الحفاظ^(٤).

وذلك (كالخلاف ممن يتقن)^(٥) من الحفاظ له فيما حفظه حيث يحسن فيه أيضا — كما كان^(٦) الثورى وشعبة وغيرهما يفعلون — بيان الأمرين معا ، فيقول : فى حفظ كذا وكذا وقال فيه فلان كذا وكذا أو نحو ذلك. بل قيل لشعبة حين حدث بحديث مرفوع ، قال : إنه فى حفظه كذلك ، وفى زعم فلان وفلان خلافة : يا أبا بسطام حدثنا بحفظك ودعنا من فلان وفلان ، فقال ما أحب أن عمرى فى الدنيا عمر نوح وإنى حدثت بهذا وسكت عن هذا .

(١) راجع لذلك علوم الحديث ص ١٨٧

(٢) فى الأصل « بكتابه » والصواب ما أثبتناه .

(٣) سقطت كلمة « واحد » من هـ

(٤) انظر لقول همام وشعبة وغيرهما من الحفاظ - الكفاية ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، وعلوم الحديث ص ١٨٩

والارشاد للثورى ٣٤٩/١

(٥) فى هـ « بمن يتقن »

(٦) فى ز « قال »

و ربما ذكر ما قد يترجح به أحد القولين كقوله : و قال فيه فلان ، و كان أحفظ مني
و أكثر مجالسة لشيخه مني^(١) .

❦ الرواية بالمعنى ❦

وليرو بالالفاظ من لا يعلم مدلولها و غيره فالمعظم
أجاز بالمعنى و قيل لا الخبر والشيخ في التصنيف قطعاً قد حظر
وليقل الراوى بمعنى أو كما قال و نحوه ككشك أبهما

[الرواية بالمعنى والخلاف فيها] الفصل الثالث . (الرواية بالمعنى) والخلاف في ذلك والاستحباب لمن روى به أن يأتي بما يدل عليه ، (وليرو بالالفاظ) التي سمع بها مقتصرأ عليها بدون تقديم ولا تأخير^(٢) ولا زيادة ولا نقص لحرف فأكثر ولا إبدال حرف أو أكثر بغيره ولا مشدد بمخفف^(٣) أو عكسه (من) تحمل من غير التصانيف من (لا يعلم مدلولها) أى الالفاظ في اللسان ومقاصدها وما يحيل^(٤) معناها والمحتمل من غيره والمرادف منها ، وذلك على وجه الوجوب بلاخلاف بين العلماء^(٥) ، لأن من اتصف بذلك لا يؤمن بتغييره من الخلل . ألا ترى إلى اسماعيل بن علية^(٦) كيف أنكر على شعبة مع جلالته وإتقانه روايته بالمعنى عنه الحديث^(٧) انتهى أن يتزعفر الرجل ، بلفظ : نهى عن التزعفر ، الدال على العموم ، حيث لم يفتن لما فطن له إسماعيل الذي رواية شعبة عنه

(١) الكفاية ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ، و علوم الحديث ص ١٨٩ ، و الارشاد للنووى ٢٥٩/١ ، وفتح المغيب للعراق ٤٨/٣

(٢) زاد في ز و أى ، وهو خطأ

(٣) في ه و بمنقل ،

(٤) في ه و يحل ، وهو خطأ

(٥) الكفاية ص ١٩٨ ، والاملاء ص ١٧٤ ، وعلوم الحديث ص ١٩٠ ، و الارشاد للنووى ٣٦١/١ ، والتقريب له ص ٢٥ ، وفتح المغيب للعراق ٤٩/٣

(٦) هو اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الامام الحافظ الثبت الاسرى البصرى الكوفى ، ابو بشر ، المشهور بابن علية وسمى أمه (١١٠ - ١٩٣ هـ) سير أعلام النبلاء ١٠٧/٩ - ١١٢

(٧) في ه و بحديث ،

من رواية الأكاير عن الأصاغر من اختصاص النهي بالرجال^(١).

(وأما غيره) ممن يعلم ذلك ويحققه فاختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول (فالمعظم) منهم (أجاز) له الرواية (بالمعنى) إذا كان قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، سواء في ذلك المرفوع أو غيره، كان موجباً العلم أو العمل، وقع من الصحابي أو التابعي أو غيرهما، حفظ اللفظ أم لا صدر في الإفتاء والمناظرة أو الرواية، أتى بلفظ مرادف له أم لا، كان معناه غامضاً أو ظاهراً حيث لم يحتمل اللفظ غير^(٢) ذلك المعنى، وغلب على ظنه إرادة الشارع بهذا اللفظ ما هو موضوع له دون التجوز فيه والاستعارة، وجاء الجواز عن^(٣) غير واحد من الصحابة^(٤). وعن بعض التابعين، قال^(٥): لقيت أناساً من الصحابة فاجتمعوا في المعنى واختلفوا على في اللفظ، فقلت ذلك لبعضهم، فقال: لا بأس به ما لم يحل^(٦) معناه، حكاه الشافعي^(٧).

وقال حذيفة: إنا قوم عرب نورد الأحاديث فنقدم ونؤخر^(٨). وقال ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد، واللفظ مختلف^(٩).

ومن كان يروى بالمعنى من التابعين الحسن والشعبي والنخعي^(١٠) بل قال

(١) الكفاية ص ١٦٨، والحديث المشار إليه أخرجه البخاري (٥٨٤٦)، ومسلم (٢١٠١)، وأبو داود (٤١٦١)،

والنسائي ١٨٩/٨، والترمذي (٢٨٨٥)

(٢) سقطت كلمة «غير» من ز

(٣) في هـ «الجواب» بدل «الجواز» وفي ز «من» بدل «عن»

(٤) علوم الحديث ص ١٩١، والارشاد للنووي ٣١١/١، والتقريب له ص ٢٥، وفتح المغني للعراقي ٤٩/٣

(٥) سقطت كلمة «قال» من ز

(٦) في ز «ما لم يحل» بالخاء المعجمة.

(٧) في الرسالة ص ٢٧٥، وأخرجه البيهقي عنه بسنده في معرفة السنن ص ١٦، والمراد لبعض التابعين

زرارة بن أوفى كما في شرح علل الترمذي لابن رجب ١٤٩/١

(٨) أخرجه البيهقي في المدخل، وابن صاكر في تاريخه، وانظر التدريب ١٠٠/٢، وكنز العمال ٢٨٨/١٠

(٩) انظر جامع بيان العلم ٧٩/١، والمحدث الفاضل ص ٥٣٤، والكفاية ص ٢٠٦

(١٠) راجع لأقوالهم جامع بيان العلم ٨٠/١، والمحدث الفاضل ص ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، والكفاية

ص ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨. وسنن الدارمي ٧٩/١، ومصنف ابن أبي شيبة ٥٦/٩، وشرح علل الترمذي

لابن رجب ١٥٠/١

ابن الصلاح: إنه الذى يشهد^(١) به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، فكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا فى أمر واحد بالفاظ مختلفة ، وما ذاك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ - انتهى^(٢).

ولا ننشأه أجاب مالك من سأله لم لم تكسب عن الناس وقد أدركتهم متوافرين بقوله : لا أكتب إلا عن رجل يعرف ما يخرج من رأسه . وكذا تخصيصه ترك الأخذ عن له فضل وصلاح^(٣) إذا كان لا يعرف ما يحدث به^(٤) بكونه كان قبل أن تدون الكتب، والحديث فى الصدور، لأنه يخشى أن يخالط فيما يحدث به، فيه إشارة كما قال شيخنا إلى أنهم كانوا يحدثون على المعانى ، وإلا فلو حفظه لفظا لما أنكره . ومن ثم اشترط الشافعى ومن تبعه فيمن لم يتقيد بلفظ الحديث كونه عاقلا لما يحيل معناه كما تقرر فى معرفة من تقبل روايته . قال الماوردى والرويانى : وشرطه أن يكون متساويا^(٥) له فى الجلاء والخفاء وإلا فيمتنع كقوله ﷺ « لا إطلاق فى إغلاق^(٦) » فلا يجوز التعبير عنه بالإنكاره وإن كان هو معناه ، لأن الشارع لم يذكره كذلك إلا لمصاحبة فيكل استنباطه للعلماء ، ثم جعل محل الخلاف فى غير الأوامر والنواهي ، وحزما بالجواز فيهما ، ومثلا الأمر بقوله « اقتلوا الأسودين : الحية والعقرب^(٧) » فيجوز أن يقال أمر بقتلها ، والنهى بقوله « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء^(٨) » فيجوز أن يقال : نهى عن كذا وكذا لأن أفعل أمر، ولا تفعل نهى^(٩) ، ونأزعهما الإمسوى بأن لفظ « أفعل » للوجوب

(١) فى هـ « شهد »

(٢) علوم الحديث ص ١٩١ ، والإرشاد للنوى ٣٦٢/١ ، والتقريب له ص ٢٥

(٣) فى ز « صلاح »

(٤) الكفاية ص ١٦٠ ، ١٦٩ ، والمندخل للحاكم ص ١٦

(٥) فى ز « مساويا »

(٦) هو حديث حسن رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبو يعلى والحاكم والبيهقى ، انظر لذلك تلخيص

الخبير ٢١٠/٣ ، وإرواء الغليل ٧ / ١١٣ - ١١٤

(٧) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم ، وله شاهد فى صحيح مسلم . انظر لذلك تلخيص الخبير

٢٨٤ / ١

(٨) راجع لمخرجى هذا الحديث تلخيص الخبير ٧/٣ - ٨

(٩) انظر أدب القاضى للماوردى ١٤١/١ - ١٤٦ ، وإرشاد الفحول ص ٥٨

ولا تفعل للتحريم بخلاف لفظ الأمر ولفظ النهي^(١) وفيه نظر، إذ افعل، ولا تفعل حقيقة عبارة عنهما. وكذا عليه - كما قال الخطيب - المبالغة في التوقي والتحري خوفا من إحالة المعنى الذي يتغير به الحكم^(٢).

وقيل: لا تجوز له الرواية بالمعنى مطلقا، قاله، طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين من الشافعية وغيرهم^(٣). قال القرطبي: وهو الصحيح من مذهب مالك، حتى إن بعض من ذهب لهذا شدد فيه أكثر التشديد فلم يحز تقديم كلمة على كلمة وحرف على آخر ولا إبدال حرف بآخر ولا زيادة حرف ولا حذفه، فضلا عن أكثر، ولا تخفيف ثقيل ولا تثقيل خفيف، ولا رفع منصوب ولا نصب مجرور أو مرفوع ولولم يتغير المعنى في ذلك كله، بل اقتصر بعضهم على اللفظ ولو خالف اللغة الفصيحة.

وكذا لو كان لنا، كما بين تفصيل هذا كله الخطيب في الكفاية^(٤) مما سيأتي بعضه في كل من الفصل الذي بعده والسادس والعاشر قريبا لما فيه من خوف الدخول في الوعيد حيث عزي للنبي ﷺ لفظا لم يقله، ولكونه ﷺ قد أوتي جوامع الكلم^(٥) واختصر له الكلم^(٦) [اختصارا، وغيره ولو كان في الفصاحة والبلاغة بأقصى غاية ليس مثله، بل قد يظن توفية اللفظ بمعنى اللفظ الآخر، ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عهد في كثير من الأحاديث.

وأیضا فالاتفاق حاصل على ورود الشرع بأشياء قصد فيها الإتيان باللفظ والمعنى جميعا نحو التكبير والتشهد والأذان والشهادة، وإذا كان كذلك أمكن أن يكون المطلوب بالحديث لفظه ومعناه جميعا لاسيما وقد ثبت قوله ﷺ «نضر الله امرأ سمع

(١) انظر نهاية السؤل له (بحث الأوامر والنواهي)

(٢) الكفاية ص ١٦٧

(٣) الكفاية ص ١٩٨، وعلوم الحديث ص ١٩١، والارشاد للنووي ١ / ٣٦١، وفتح المغيـث للعراق

٤٩ / ٣

(٤) ص ١٧١ - ١٨٨

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٦) في هـ «الكلام»

منا حديثاً فأداه كما سمعه ، و رده ﷺ على (١) الذى علمه ما يقوله (٢) عند أخذ مضجعه
إذ قال : « رسولك » بقوله (٢) « لا ونيك » (٣) ، قال ابن كثير : وكان ينبغي أن يكون
هذا المذهب هو الواقع ولكن لم يتفق ذلك - انتهى (٤).

ومن اعتمده مسلم ، فإنه في صحيحه يميز اختلاف الرواة حتى في حرف من المتن
وربما كان بعضه لا يتغير به معنى ، وربما كان في (٥) بعضه اختلاف في المعنى ولكنه خفي
لا يفتن له إلا من هو في العلم بمكان بخلاف البخارى ، وكذا سلكه أبوداود ، وسبقهما
لذلك شيخهما أحمد .

ومن أمثله عنده (٦) ثنا يزيد بن هارون وعباد بن عباد المهلبى قالأنا (٧) هشام
قال عباد : ابن زياد عن أبيه عن فاطمة ابنة الحسين عن أبيها الحسين بن على مرفوعاً
« ما من مسلم يصاب بمصيبة وإن طال عهدها ، قال عباد : وإن قدم عهدها . وربما نشأ
عن نسبة ما يزيد به بعض الرواة من الأنساب لإثبات راو لا وجود له كما سأذكره في
سابع الفصول .

[(٨) ومن أمثله في أبى داود ساق في الأذان (٩) حديثاً عن عمرو بن مرزوق
ومحمد بن المنفى بلفظ : ولولا أن يقول الناس فقال قال ابن المنى : أن يقولوا ولفظ :
لقد أراك الله خيراً فقال : ولم يقل عمرو : لقد] .

(وقيل : لا) يجوز (فى الخبر) يعنى حديث رسول الله ﷺ خاصة لما تقدم ،

(١) سقطت كلمة « على » من ز

(٢) فى هـ « لقوله » وهو خطأ

(٣) سأتى تخريجه فى فصل إبدال النبی بالرسول وعكسه

(٤) الباعث الحثيث ص ١٤١

(٥) زاد فى نـ « بعض »

(٦) أى عند أحمد فى مسنده ٢٠١/١

(٧) فى ز « أخبرنا » وفى المسند « أنا »

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٩) ١٨٨/٢ - ١٨٩

ويجوز في غيره ، قاله مالك فيما رواه عنه البيهقي والخطيب وغيرهما^(١).

وقيل : لا يجوز إن كان موجه عملاً كـ « تحليلها التسليم وتحريمها التكبير »^(٢) .
وخمس يقتلن في الحل والحرم^(٣) . وإن كان موجه علماً جاز بل وفي العمل أيضاً ما يجوز بالمعنى ، نقله ابن السمعاني^(٤).

وقيل : لا يجوز لغير الصحابة خاصة لظهور الخلل في اللسان بالنسبة لمن قبلهم بخلاف الصحابة ، فهم أرباب اللسان وأعلم الخلق بالكلام ، حكاه الماوردي والرويان في باب القضاء ، بل جزموا بأنه لا يجوز لغير الصحابي ، و^(٥) جعلوا الخلاف في الصحابي دون غيره^(٦).

وقيل : لا يجوز لغير الصحابة والتابعين بخلاف من كان منهم ، وبه جزم بعض معاصري الخطيب وهو حفيد القاضي أبي بكر في أدب الرواية ، قال : لأن الحديث إذا قيده الإسناد وجب أن لا يختلف لفظه فيدخله الكذب^(٧).

وقيل : لا يجوز لمن يحفظ اللفظ لزوال العلة التي رخص فيه بسببها ، ويجوز لغيره لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أحدهما فلزمه أداء الآخر ، لأنه بتركه يكون كاتماً للأحكام ، قاله الماوردي في الحاوي وذهب إليه^(٨).

(١) كتاب الجامع لأبي محمد القيرواني ص ١٤٧ ، والكفاية ص ١٨٨ ، ١٨٩ ، والجامع للخطيب ٢/٣٣-٣٤ ،
وإجماع بيان العلم ٨١/١ ، وترتيب المدارك ١٤٨/١ ، والإمام ص ١٧٨ ، والديباج المذهب ١/١١٢ ،
والتدريب ١/٢.

(٢) هذا الحديث صحيح بالشواهد كما قال الشيخ الألباني ، أخرجه أبو داود (٦١ ، ٦٤) ، والترمذي (٢٣٨ ، ٣) وابن ماجه (٢٧٥ ، ٢٧٦) ، راجع للتفصيل إرواء الغليل ٩/٣.

(٣) أخرجه مسلم (١١٩٨) ، وبنحوه أخرجه البخاري وأصحاب السنن والمسانيد فراجع لذلك إرواء الغليل ٢٢١/٤ - ٢٢٦.

(٤) لعل ذلك في القواطع له ، انظر أيضاً التدريب ١٠٢/٢.

(٥) زاد في ز و قد ،

(٦) راجع لقول الماوردي أدب القاضي له ٤١٦/١ - ٤١٧ ، وأما قول الرويان فقد ذكره في البحر (٦) / الورقة ١١٧ أ) كما في هامش المصدر نفسه.

(٧) لم نقف عليه.

(٨) انظر أدب القاضي له ٤١٧/١ - ٤١٨ ، والتدريب ١٠١/٢ ، وإرشاد الفحول ص ٥٨ ، وشرح جمع الجوامع ٢/٢٨٠.

وقيل: لا يجوز في الرواية والتبليغ خاصة بخلاف الإفتاء والمناظرة، قاله ابن حزم في كتاب الأحكام^(١).

وقيل: لا يجوز بغير اللفظ المرادف له بخلافه به^(٢) مع اختلاف الأصوليين في مسألة، قيل إن النزاع في مسألتنا يتفرع عن النزاع فيها، وهي جواز إقامة كل من المترادفين مقام الآخر على ثلاثة أقوال ثالثها التفصيل، فإن كان من لغته جاز وإلا فلا. وقيل: لا يجوز في المعنى الغامض دون الظاهر، أشار إليه الخطيب^(٣).

والمعتمد الأول، وهو الذي استقر عليه العمل، والحجة فيه أن في ضبط الألفاظ والجمود عليها ما لا يخفى من الحرج^(٤) والنصب المؤدى إلى تعطيل الانتفاع بكثير من الأحاديث حتى قال الحسن^(٥): لولا المعنى ما حدثنا^(٦). وقال الثوري: لو أردنا أن أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحرف واحد^(٧). وقال وكيع: إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس^(٨).

وأيضاً فقد قال الشافعي^(٩) [رحمه الله]: وإذا كان الله^(١٠) عز وجل [برأقه بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ قد يزل لتحل لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه^(١١) وسبقه لنحوه^(١٢) يحيى بن سعيد القطان

(١) ٨٦/٢

(٢) الكفاية ص ١٩٨

(٣) في جامعه ٢٤/٢

(٤) في ز و الجرح، وهو خطأ وتصحيف

(٥) في ز و الحسيني

(٦) انظر فتح المقيث للعراقي ٥٠/٣، والتدريب ٩٩/٢

(٧) الجامع للخطيب ٣٢/٢، والكفاية ص ٢٠٩

(٨) أخرجه الترمذي في العلل ٧٤٧/٥، والبيهقي في المدخل كما في التدريب ١٠١/٢، وشرح السنة ٢٣٨/١

وبستان العارفين لأبي الليث السمرقندي ص ١٢

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(١١) الرسالة له ص ٢٧٤، وانظر أيضاً التدريب ٩٩/٢

(١٢) في هـ سبعة لنحوه، وهو خطأ

فإنه قال : القرآن أعظم من الحديث ورخص أن نقرأه على سبعة أحرف^(١) وكذا قال أبو أويس : سألتنا الزهري عن التقديم والتأخير في الحديث ، فقال : إن هذا يجوز في القرآن^(٢) فكيف به في الحديث إذا أصبت معنى الحديث فلم تحل به حراما ولم تحرم به حلالا فلا بأس به^(٣) ، بل^(٤) قال مكحول وأبو الأزهر : دخلنا على واثلة رضي الله عنه فقلنا له : حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا تزبد ولا نسيان ، فقال : هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئا ؟ قلنا : نعم ، وما نحن له بحافظين جدآ ، إنا لنزيد الواو والالف وننقص^(٥) ، قال : فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألونه حفظا وأنتم تزعمون أنكم تزيدون فيه وتنقصون منه فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ ، عسى أن لا تكون سمعناها منه^(٦) إلا مرة واحدة ، حسبكم إذا حدثناكم^(٧) بالحديث على المعنى^(٨) .

واحتج حماد بن سلمة بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه فرعون بألفاظ مختلفة في معنى واحد كقوله بشماب قيس ، وبقبس أو جذوة من النار ، وكذلك قصص سائر^(٩) الأنبياء عليهم^(١٠) السلام في القرآن ، وقولهم لقومهم بالسنتهم المختلفة ، وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى ، وقد قال أبي بن كعب كما أخرجه أبو داود : « كان رسول الله ﷺ يوتر بسبح اسم ربك^(١١) » ، « قل للذين كفروا ، والله الواحد الصمد » فسمى

(١) الكفاية ص ٢١٠

(٢) ورد في هامش الأصل « الذين قاتلوا وقتلوا » ، قرأه بشأخير قاتلوا عن قتلا حمزة والكسائي ، وقوله

تعالى : « فيقتلون ويقتلون » قرأه أيضا بتقديم يقتلون بالبناء للفعول ،

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل كما في التدريب ١٠٠/٢

(٤) سقطت كلمة « بل » من ز

(٥) في ز « فينقص »

(٦) كلمة « منه » ساقطة من هـ

(٧) زاد في ز « أى »

(٨) أخرجه الحاكم في مستدركه ٥٦٩/٣ ، والخطيب في الكفاية ص ٢٠٤ ، وجامعه ٣١/٢ ، وابن عبد البر

في جامعه ٧٩/١ ، والرامرزمي في الحديث الفاصل ص ٥٤٢ ، والترمذي في العلل ٧٤٦/٥

(٩) سقطت كلمة « سائر » من ز

(١٠) زاد في ز « الصلاة »

(١١) زاد في ز « الأعلى »

السورتين الأخيرتين بالمعنى^(١).

ومن أقوى الحجج كما قال شيخنا ما حكى فيه الخطيب اتفاق الأمة من جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى^(٢). وأشار إليه ابن الحاجب^(٣) واستأنسوا للجواز بحديث مرفوع «قلنا يا رسول الله إنا نسمع منك الحديث فلا نقدر أن نؤديه، فقال: إذا لم تحاوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس» وهو حديث مضطرب لا يصح، بل ذكره الجوزقاني^(٤) وابن الجوزي في الموضوعات^(٥)، وفي ذلك^(٦) نظر، وكذا استأنسوا له بما يروى عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعا «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم» قال: فشق ذلك على أصحابه حتى عرف في وجوههم وقالوا: يا رسول الله! قلت هذا ونحن نسمع منك الحديث فنزيد ونقص ونقدم ونؤخر فقال: لم أعن ذلك ولكن عنيت^(٧) من كذب على يريد عيبي وشين الإسلام^(٨).

وقد قال الحاكم: إنه أيضا^(٩) حديث باطل، وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية اتفقوا على تكذيبه، بل قال صالح جزرة: إنه كان يضع الحديث لئلا يترك له طريق أخرى

(١) سقطت كلمة «بالمعنى» من ن. انظر سنن أبي داود ٢٩٧/٤

(٢) النزدة ص ٨٤، والكفاية ص ٢٠١، والتدريب ١٠١/٢

(٣) انظر مختصر ابن الحاجب ٧٠/٢، كما في هامش شرح الكوكب ٥٣٥/٢، ونهاية السؤل ١٤٠/٢، وكذلك

أشار الآمدى في الأحكام ١٤٨/٢، والغزالي في المستصفى ١٦٨/٢

(٤) في الآباطيل ٩٧/١، وقال: هذا حديث باطل وفي إسناده اضطراب ثم ذكر هذا الاضطراب

(٥) وكذلك عزاه الحافظ ابن حجر في الإصابة ٧٣/٢، ولكنه لم يجده في الموضوعات في مظانها وأخرجه

أيضا الطبراني في معجمه الكبير (٦٤٩١)، وقال الهيثمي في الجمع ١٥٤/١: ولم أر من ذكر يعقوب

وأباه. انظر أيضا المعبر للزركشي ص ١٣٣

(٦) في ن. وفيه، بدل «في ذلك»

(٧) سقطت كلمة «عنيت» من هـ

(٨) أخرجه الحاكم في المدخل إلى الصحيح ص ٩٦، ٩٧، والطبراني في معجمه الكبير (٧٥٩٩)، والجوزقاني

في الآباطيل (٨٧)، وقال هذا حديث باطل، لا أصل له، وابن الجوزي في الموضوعات ٩٥/١

(٩) في ن. أيضا إنه

رواه أحمد بن منيع في مسنده ، والخطيب في كفايته^(١) معاً من طريق خالد بن دريك عن رجل من الصحابة أتم منه ، وبه تعلق بعض الوضاعين كما أشرت إليه هناك .

ثم إن ما استدل به المخالف يدفعه القطع بنقل أحاديث كما تقدم قريباً في وقائع متحدة بألفاظ مختلفة من غير إنكار من أحد بحيث كان إجماعاً ، والقصد قطعاً من إيراد اللفظ إنما هو المعنى وهو حاصل وإن كان لفظ الشارع أبلغ وأوجز ، ويكفي في كونه معناه غلبة الظن ، وإلحاق حديث الرسول بألفاظ الأذنان والتشهد ونحوهما من التوقيفيات^(٢) لا دليل له كما قاله الخطيب^(٣) .

وحديث « نضر الله » ربما يتمسك به للجواز لكونه مع ما قيل : إنه ﷺ لم يحدث به سوى مرة واحدة ، روى بألفاظ مختلفة : كرحم الله ، ومن سمع ، ومقاتي ، وبلغه ، وأفقه ، ولا فقه له ، مكان نضر الله ، وامرأ ، ومنا حديثاً وأداه ، وأوعى ، وليس بفقيه ، لاسيما وفيه ما يرشد إلى الفرق بين العارف وغيره بقوله : « قرب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه و^(٤) ليس بفقيه إلى من هو أفقه منه^(٥) » .

وأما حديث « لا نبيك » ففي الاستدلال به نظر ، لأنه وإن تحقق^(٦) بالقطع أن المعنى في اللفظين متحد لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد يفهم بأى صفة وصف بها الموصوف ، فيحتمل أن المنع لكون الألفاظ الأذكار كما سيأتى في^(٧) الفصل الثامن عشر توقيفية ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذى وردت به .

(١) ص ٢٠٠ . وأخرجه أيضاً الجوزقاني في الأباطيل (٨٨) ، وقال : هذا باطل ، وابن الجوزى في الموضوعات ٩١/١ . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج وابن مندة في معرفة الصحابة . انظر لذلك سلسلة الضعيفة ٤٢١/٢ - ٤٢٢

(٢) في ز و هـ « التوقيفات »

(٣) الكفاية ص ٢٠١ - ٢٠٢

(٤) سقطت كلمة « و » من ز

(٥) انظر المصدر السابق ص ٢٠٣ ، والمختصر ٦٩/١ ، والاحكام للآمدى ١٥٠/٢

(٦) زاد في ز « فيه »

(٧) زاد في ز « ذلك »

وبالجملة فيستحب له أن يورد الأحاديث بالفاظها كما قاله الحسن وغيره ، لأن ذلك أسلم وأفضل كما قاله ابن سيرين وغيره . ولذا كان ابن مهدي — فيما حكاه عنه الإمام أحمد — يتوقى كثيرا ويحب أن يحدث بالالفاظ^(١) هذا كله فيمن تحمل من غير التصانيف .

[^(٢) (والشيخ) ابن الصلاح (في التصنيف) المدون (قطعا قد حذر)] بالمهمة ثم المعجمة أى منع تغيير اللفظ الذى اشتمل عليه وإثبات لفظ آخر بدله بمعنى بدون إجراء خلاف منه بل ولا علم غيره أجرأه^(٣) لكون المشقة فى ضبط الالفاظ والجمود عليها، التى هو معمول الترخيص منتفية فى الكتب المدونة يعنى كما هو أحد الأقوال فى القسم الأول المحكى فيه المنع لحافظ اللفظ ، وأيضا فهو إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير^(٤) تصنيف غيره^(٥).

وهذا قد يؤخذ منه اختصاص المنع بما إذا رويها التصنيف نفسه أو نسخناه ، أما إذا نقلنا منه إلى تخارجنا وأجزائنا فلا، إذ التصنيف حينئذ لم يتغير وهو مالك لتغيير اللفظ ، أشار إليه ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وهو ظاهر، وإن نازع المؤلف فيه ، وحينئذ فهو كما قال ابن دقيق العيد : لا يجرى على الاصطلاح ، فإن الاصطلاح على أن لا تغير الالفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة، سواء رويها أو نقلنا منها ، ووافق المؤلف فى كونه الاصطلاح لكن ميل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقولهم « بنحوه » ويشهد له تسوية ابن أبي الدم^(٦) كما تقدم فى رابع التنبيهات التالية

(١) انظر الكفاية ص ١٦٧ ، ٢٠٦ ، والمحدث الفاصل ص ٥٣٤ ، وجامع بيان العلم ٨١/١ ، وسنن الدارمى ٧٩ / ١

(٢) ورد ما بين المعكوفتين فى هـ هكذا « وإلا فالشيخ ابن الصلاح لم يجر الخلاف ولا علم أن غيره أجرأه فى التصنيف المدون بل قطعا فيه قد حذر ، وسيأتى مع التغيير .

(٣) زاد فى ز د و ،

(٤) سقطت كلمة « تغيير » من ز

(٥) علوم الحديث ص ١٩١ ، والارشاد للنووى ٣٦٢/١ ، والتقريب له ص ٢٥ ، وفتح المفتى للعراقى

٥٠ / ٣

(٦) زاد فى ز د قد ،

لثاني أقسام التحمل بين القسمين ، لاسيما وقد قال^(١) ابن الصلاح في القسم الأول^(٢) .
 [الالفاظ التي يقولها الراوى بالمعنى] (وليقل الراوى) عقب لإيراده للحديث
 (بمعنى) أى بالمعنى^(٣) (أو كما قال) ، فقد كان أنس رضى الله عنه — كما عند الخطيب في
 الباب المعقود لمن أجاز الرواية بالمعنى — يقولها عقب الحديث (ونحوه) من الالفاظ
 كقولہ : أو نحو هذا ، أو شبهه ، أو شكله ، فقد روى الخطيب أيضا عن ابن مسعود أنه
 قال : سمعت رسول الله ﷺ ، ثم أرعد وأرعدت ثيابه ، وقال : أو شبه ذا أو نحو ذا .
 وعن أبي الدرداء أنه كان إذا فرغ من الحديث عن رسول الله ﷺ قال : هذا ، أو نحو
 هذا أو شكله^(٤) .

ورواها كلها الدارمى في مسنده^(٥) بنحوها ، ولفظه في ابن مسعود : وقال : أو مثله
 أو نحوه أو شبهه به ، وفي لفظ آخر لغيره : أن عمرو بن ميمون سمع يوما ابن مسعود يحدث
 عن النبي ﷺ وقد علاه كرب وجعل العرق ينحدر منه عن جبينه وهو يقول : إما فوق
 ذلك وإما دون ذلك وإما قريب من ذلك ، وهذا (كشك) من المحدث أو القارىء
 (أبهما) عليه الأمر به ، فإنه يحسن أن يقول : أو كما قال ، بل أورد أبوداود من حديث
 العباس بن سالم^(٦) عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عمرو [بن عبسة حديثا] ، وفي
 آخره : قال العباس : هكذا حدثني أبو سلام^(٨) عن أبي أمامة إلا أن أخطئ^(٩) شيئا

(١) في هـ د قاله .

(٢) علوم الحديث ص ١٩١ ، والاقتراح ص ٢٤٥ ، وفتح المغيث للعراق ٣ / ٥٠ ، والتقييد والابضاح

ص ١٤٧ ، وفتح الباقي ١٦٩/٢

(٣) زاد في هـ هنا كلمة د لفظ ،

(٤) الكفاية ص ٢٠٦-٢٠٥

(٥) ٧١/١-٧٣ ، وانظر أيضا سنن ابن ماجه ١٠/١-١١ ، والجامع للخطيب ٣٥/٢-٣٦ ، ومقدمة الكامل

ص ٤٣ ، والمحدث الفاصل ص ٥٤٩-٥٥٠ ، وجامع بيان العلم ٧٨/١-٧٩

(٦) سقطت كلمة « ابن سالم » من هـ

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٨) في هـ د أخبرنا سلام ، وهو خطأ

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

لا أريده [فاستغفر الله وأتوب إليه ^(١)]، قال ابن الصلاح : وهو — أى قول ^(٢) كما قال فى الشك — الصواب فى مثله لأن قوله : « أو كما قال » يتضمن إجازة من الراوى وإذنا فى رواية الصواب عنه إذا بان ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة لما قررناه ^(٣) يعنى فى الفصل الثانى .

قال الخطيب : والصحابة أصحاب اللسان وأعلم الأمة بمعانى الكلام لم يكونوا يقولون ذلك ^(٤) إلا تخوفاً من الزلل لمعرفةهم بما فى الرواية على المعنى من الخطر — انتهى ^(٥) .
و ^(٦) إدراج — رحمه الله — لهم فى المجيزين إن كان بمجرد صنيعهم هذا فغيبه نظر، وكذا قال البلقينى مع أنه قد بالغ أنه فهم من بعض من ^(٧) لا يصح فهمه ^(٨) .

❦ الاقتصار على بعض الحديث ❦

وحذف بعض المتن فامنع أو أجز	أو إن أتم أو لعالم ومز
ذا بالصحيح إن يكن ما اختصره	منفصلاً عن الذى قد ذكره
وما لذى ^(٩) تهمة أن يفعله	فإن أبى جاز أن لا يكمله
أما إذا قطع فى الأبواب	فهو إلى الجواز ذو اقتراب

[عدم جواز اختصار الحديث] الفصل الرابع (الاقتصار) فى الرواية
(على بعض الحديث) وربما عبر ^(١٠) عنه بالاختصار مجازاً وتفريق الحديث الواحد

(١) سنن أبى داود ١٥٦/٤ - ١٥٨

(٢) فى هـ « قوله »

(٣) علوم الحديث ص ١٩٢ ، وفتح المغيب للعراقى ٥٠/٣

(٤) سقطت كلمة « ذلك » من هـ

(٥) الجامع له ٣٤/٢ ، وعلوم الحديث ص ١٩٢

(٦) كلمة « و » ساقطة من هـ

(٧) سقطت كلمة « فهم من بعض » من فـ ، وفيها « ما » بدل « من » الثانية .

(٨) انظر محاسن الاصطلاح

(٩) زاد فى م « من »

(١٠) فى هـ « غيره » وهو خطأ

على الأبواب (وحذف) بالنصب مفعول مقدم (بعض المتن) أى الحديث مما لا تعلق له بالمشيت ، (فامنع) إن كان لغير شك مطلقا سواء تقدمت روايته له تماما أم لا، كان عارفا بما يحصل به الخلل فى ذلك أم لا ، بناء - كما قال ابن الصلاح ومن تبعه وإن توقف فيه البدر بن جماعة - على منع الرواية بالمعنى مطلقا ، لأن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه ، تقطع الخبر وتغيره^(١) عن وجهه ، وربما حصل الخل والمختصر لا يشعر^(٢).

قال عنيسة : قلت لابن المبارك : علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر^(٣) الحديث : فيقلب^(٤) معناه ، قال فقال لى : أو فطنت^(٥) له . وقال أبو عاصم النبيل : إنهم يخطئون فحسمت المادة لذلك^(٦). هذا الإمام أبو حاتم ابن حبان وناهيك به وقد ترجم فى صحيحه^(٧) « إيجاب دخول النار لمن^(٨) » أسمع أهل الكتاب ما يكرهون ، و ساق فيه حديث أبى موسى الأشعرى بالفظ « من سمع يهوديا أو نصرانيا دخل النار » وتبعه غيره فاستدل به على تحريم غيبة الذمى ، وكل هذا خطأ ، فالفظ الحديث « من سمع بى من أمى أو يهودى أو نصرانى فلم يؤمن بى دخل النار^(٩) » .

وكذا ترجم المحب الطبرى فى أحكامه الوليمة على الأخوة . و ساق^(١٠) حديث أنس : قدم عبد الرحمن بن عوف فأخى النبى ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع [لأنه يكون البخارى أورده] فى بعض الأماكن من صحيحه باختصار قصة التزويج مقتصرًا على الإخاء والأمر بالوليمة ، ففهم منه أن الوليمة للأخوة وليس كذلك ، والحديث

(١) فى هـ « يقطع الخبر ويغيره »

(٢) علوم الحديث ص ١٩٢ ، والكفاية ص ١٩٠ ، والارشاد للنوى ٣٦٤/١ ، والتقريب له ص ٢٥

(٣) فى هـ « تختصر ، فيقلب ، فطنت »

(٤) الكفاية ص ١٩١ ، ١٩٢

(٥) انظر الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٩٣/٧

(٦) زاد فى ز « قد »

(٧) أخرجه أحمد ٣٩٩/٤ ، والطبرانى فى الكبير ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، قاله الهيثمى فى المجمع ٢٦٢/٨

(٨) فى هـ « سباق »

(٩) فى ز مكان ما بين المعكوفتين « وقد أورده »

قد أورده البخارى تاما فى أماكن كثيرة وليست الوليمة فيه إلا للنكاح جزما^(١).

وحكى عن الحليل ابن أحمد واحتج له بقوله ﷺ « فبلغه كما سمعه » وعن مالك فيما رواه عنه يعقوب بن شيبه أنه كان لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ يعنى دون غيره ، كما صرح به أشهب ، إذ قال : سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد ، قال : أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فأنى أكره ذلك وأكره أن يزداد فيها وينقص منها ، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ فلا أرى بذلك بأسا إذا كان المعنى واحدا ، بل كان عبد الملك بن عمير وغيره لا يستجيزون أن يحذف منه حرف واحد^(٢).

فإن كان لشك فهو — كما قال ابن كثير وتبعه البلقينى وغيره — سائغ ، كان مالك يفعلها كثيرا تورعا بل^(٣) كان يقطع إسناد الحديث إذا شك^(٤) فى وصله^(٥) ونقل أيضا عن ابن علية نعم إن تعلق [المشكوك فيه] بالمثبت كقول داود بن حصين فى حديث الرخصة فى العرايا فى خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق^(٦) فلا .

[جواز اختصار الحديث مطلقا] (أو) و هو القول الثانى (أجز) ذلك مطلقا احتاج الى تغيير لا يخل بالمعنى أم لا ، تقدمت روايته له تاما أم لا لما سيجىء قريبا ، وبه قال مجاهد حيث قال : انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه^(٨) . ونحوه قول

(١) انظر صحيح البخارى مع الفتح (٢٠٣٩ ، ٢٢٣٩ ، ٣٧٨١ ، ٣٩٣٧ ، ٥١٤٨ ، ٥١٥٣ ، ٥١٥٥ ، ٥١٦٧ ،

٦٠٨٢ ، ٦٣٧٢) وقد أشار ابن حجر فى فتح البارى ٢٣٧/٩ الى كلام الحب الطبرى

(٢) الكفاية ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، والجامع لعبد الله القيروانى ص ١٤٦ - ١٤٧ ، وترتيب المدارك ١٤٨/١

(٣) زاد فى ز « قد »

(٤) زاد فى ه « هو كما قال »

(٥) الباعث الحديث ص ١٤٤ ، ومحاسن الاصطلاح ص ٣٣٧ ، كما فى هامش الارشاد للنوى ٣٦٤/١ ،

وانظر أيضا التدريب ١٠٥/٢

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ه

(٧) البخارى (٢٣٨٢ ، ٢١٩٠) و مسلم (١٥٤١) وأبو داود (٣٣٤٨) والنسائى ٢٦٨/٧ والترمذى

(١٣٠١) ومالك فى الموطأ ص ٢٥٥

(٨) المحدث الفاضل ص ٥٤٣ ، والكفاية ص ١٨٩ ، وعلوم الحديث ص ١٩٢ ، وشرح السنة ٢٣٨/١

ابن معين : إذا خفت أن تخطيء في الحديث فانقص منه ولا ترد^(١) . ونسبه عياض لمسلم^(٢) والموجود عنه ما سيأتي .

[جواز اختصار الحديث مع الشروط] (أو) وهو القول الثالث التفصيل فأجزه (إن أتم) بضم أوله مبنياً للفعول لإيراده منه أو من غيره مرة بحيث أمن بذلك من تفويت حكم أو سنة أو نحو ذلك ، وإلا فلا ، وإن جازت عند قائله^(٣) كما قال ابن الصلاح ومن تبعه ، الرواية بالمعنى^(٤) .

(أو) وهو القول الرابع بتفصيل آخر فأجزه كما ذهب إليه الجمهور إن وقع (لعالم) عارف ، وإلا فلا (ومز) أى ميز (ذا) القول عن سائر ما بوصفه^(٥) (بالصحيح إن يكن ما اختصره) بالحذف من المتن (منفصلاً عن) القدر (الذى قد ذكره) منه غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا يختلف^(٦) الدلالة فيما نقله بترك ما حذفه كالاستثناء ، مثل قوله « لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء^(٧) » والغاية مثل قوله : « لا يباع النخل حتى تزهى^(٨) » ، والشرط ونحوها . قال صاحب المستصنى : ومن جوزه شرط عدم تعلق المذكور بالمترك تعلقاً بغير^(٩) معناه ، فإما إذا تعلق به كشرط العبادة أو ركنها ، فنقل البعض تحريف وتلبيس^(١٠) .

قال الخطيب : ولا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة كنقل بعض أفعال الصلاة أو تركاً لنقل فرض آخر هو شرط فى صحة العبادة كترك نقل وجوب

(١) الكفاة ص ١٨٩

(٢) الاماع ص ١٨١

(٣) مقطت كلمة « عند قائله » من هـ

(٤) علوم الحديث ص ١٩٢ ، و الارشاد للنووى ١/٣٦٤ ، والتقريب له ص ٢٦ ، وانظر أيضا الكفاة

ص ١٩٠

(٥) فى هـ « نصفه » وهو خطأ

(٦) فى ز « لا تختلف »

(٧) هذا معنى الحديث الذى أخرجه مسلم (١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٧) وأصحاب السنن

(٨) أورده المؤلف بالمعنى وقد أخرجه البخارى (٢١٦٥ ، ٢١٦٧ ، ٢٢٠٨) ومسلم (١٥٥٥) وأصحاب السنن

(٩) فى ز « بغير » وهو خطأ

(١٠) المستصنى ١/١٦٨

الطهارة ونحوها ، قال : و على هذا الوجه يحمل قول من قال : لا يحل الاختصار انتهى^(١) .

ومن الأمثلة لبعض هذا مما ذكره إمام الحرمين حديث ابن مسعود « أتيت النبي ﷺ بحجرين وروثة يستجى بها ، فألقى الروثة وقال : إنها رجس ، ابغ لي ثالثا ، فلا يجوز الاختصار على ما عدا قوله : ابغ لي ثالثا ، وإن كان لا يخل برمي الروثة و أنها رجس ، لابهامه الاكتفاء بحجرين ، لكن فرق الإمام لمثل هذا بين أن يقصد الراوى الاحتجاج به لمنع استعمال الروث ، فيسوغ حينئذ ، أو لم يقصد غرضا خاصا فلا [^(٢) وفيه توقف] .

ثم إن ما ذهب إليه الجمهور لا ينازع فيه من لم يحز النقل بالمعنى ، لأن الذى نقله والذى حذفه و الحالة هذه ، بمنزلة خبرين منفصلين فى أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر ، و إليه الإشارة بقول مسلم فى مقدمة صحيحه^(٣) : « إنه لا يكرر إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لمعة تكون هناك ، لأن المعنى الزائد فى الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة ، أو يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث^(٤) على اختصاره إذا أمكن ، ولكن تفصيله ربما عسر^(٥) من جملة ما عادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم ، فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملة من غير حاجة منا إليه^(٦) . فلا يتولى^(٧) فعله ، والقصد أن فى قوله « إذا أمكن » وكذا فى قوله

(١) الكفاية ص ١٩٠ - ١٩١

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ ، راجع لذلك البرهان له ٦٦٠/١ ، والمسودة ص ٣٠٤-٣٠٥ ، وأما الحديث المشار إليه فقد أخرجه أحمد ٤٥٠/١ ، وقال ابن حجر : رجاله ثقات اثبات ، الفتح ٢٥٧/١ ، وأما بدون الزيادة فأخرجه البخارى (١٥٦) والنسائى ٣٩/١ ، ٤٠ ، والترمذى (١٧) وابن ماجه (٣١٤) وأحمد ٣٨٨/١ ، ٤١٨ ، ٤٢٧ ، ٤٦٥

(٣) ٤٨/١ - ٤٩

(٤) فى هـ « حديث » بدون التعريف

(٥) فى هـ « عشر » وهو خطأ

(٦) فى ز « إليه منا »

(٧) فى ز « لا يتولى »

« ولكن تفصيله » ، إلى آخره الإشارة إلى ما ذهب إليه الجمهور^(١) وأنه لا يفصل^(٢) إلا ما لا ارتباط له بالباقي حتى أنه أو ذلك في الارتباط أو عدمه تعين ذكره بتمامه وهيئته ليكون أسلم ، مخافة من الخطأ والزل ، قاله النووي^(٣) . وسواء في الجواز للعارف بشرطه ، رواه هو أو غيره ، تاماً أم لا ، قبل^(٤) أو بعد^(٥) محل^(٥) تسويغ روايته أيضاً ناقصاً إذا كان رفيع المنزلة في الضبط والاعتقان والثقة بحيث لا يظن به زيادة ما لم يسمعه أو نسيان ما سمعه لقلة ضبطه وكثرة غلطه ، (و) إلا فـ (ما لذي) بكسر اللام وذال معجمة أى صاحب خوف من تطرق (تهمة) إليه بذلك (أن يفعله)]^(٦) سواء رواه كذلك ابتداء حيث علم من روايته له أيضاً بعد أو من غيرها أنه عنده بأزيد أو بعد روايته له تماماً [بل واجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه كما صرح به الخطيب وغيره^(٧) .

وكذا قال الغزالي في المستصفى^(٨) بعد اشتراطه في الجواز روايته مرة بتمامه : إن شرطه أن لا يتطرق إليه سوء الظن بالتهمة ، فإن علم أنه يتهم^(٩) باضطراب النقل وجب الاحتراز عنه]^(١٠) وعن أشار لوجوب التحرز للخوف من إساءة الظن ابن دقيق العيد ، وعبارته : إن التحرز متأكد في حق العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب الظن السوء بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى إبطال

(١) في ز « الجمهور إليه »

(٢) في ز « لا فصل »

(٣) شرح مسلم له ٤٩/١

(٤) زاد في ز « و »

(٥) في هـ « بمحل »

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٧) الكفاية ص ١٩٣ ، وعلوم الحديث ص ١٩٣ ، و الإرشاد للنووي ٣٦٥/١ ، والتقريب له ص ٢٦ ،

وفتح المغيث للعراق ٥٢/٣

(٨) ١٦٨/١

(٩) زاد في ز « فيه »

(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

الاتفايع بعلمهم^(١) ولكن في كلام البيهقي والخرايطي ما يشهد للاستحباب وهو ظاهر كما بينته في موضع آخر^(٢) [(فإن) خالف و (أبي) إلا أن^(٣) يرويه ناقصا]^(٤) لعدم وجوب ذلك عنده [(فإن) لهذا^(٥) العذر كما صرح به سليم الرازي]^(٦) إذا لم يكن رواه قبل تاما [أن لا يكمله) بعد ذلك ويكتفم الزيادة ، وتوقف فيه العز ابن جماعة لأن المفسدة المرتبة على الحكم وتضييع الحكم أشد من الاتهام وما يتعلق به وأشد المفسدتين^(٧) يترك بارتكاب الأخف إذا تعين طريقا خصوصا . والزيادة غير قاذحة ، وأخص منه إذا قلنا إنها مقبولة وكيف يكون ذلك عذرا في شيء تحمله عن النبي ﷺ إلا أن يحمل^(٨) العذر على أنه عذر في التأخير لا في^(٩) الإهمال ، ويطرق إلى هذا أيضا الكلام في وقت الحاجة باعتبار التأخير عنها نعم قيد ابن الصلاح المنع]^(١٠) من الاختصار من هذا حاله [بمن تعين عليه أداء تمامه]^(١١) فإنه قال : إن من اتصف بطرق الاتهام إليه ، وكان قد تعين عليه أداء تمامه [لا يجوز له أن يرويه ابتداء ناقصا ، لأنه بذلك يعرض الزائد لإخراجه عن حيز الاستشهاد به أو المتابعة ونحوها^(١٢) .

و من الأدلة لهذا القول ما احتج به عبد الغنى بن سعيد الحافظ لمطلق الجواز

(١) الاحكام له ٢٦١/٢ ، وفتح الباري ٢٨٠/٤

(٢) راجع لشأن قول البيهقي المدخل له ص ٢٣٦

(٣) في ز ، أن لا يرويه ، بدل : إلا أن يرويه ، وهو خطأ

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٥) في هـ : بهذا ،

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ وراجع لقول الرازي علوم الحديث ص ١٩٣ ، وفتح المغيث

للعراق ٥٢/٣

(٧) في هـ : المفسدين ،

(٨) في هـ : نحمل ،

(٩) سقطت كلمة : في هـ من هـ

(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(١١) هذه العبارة متكررة في هامش الأصل ولم نعرف ما وجه التكرير ؟

(١٢) علوم الحديث ص ١٩٣ - ١٩٤ ، وفتح المغيث للعراق ٥٢/٣

وهو أنه ﷺ قام ليلة بآية يرددها حتى أصبح^(١) ، وصلى صلاة ابتداء فيها بسورة حتى إذا بلغ ذكر موسى أو عيسى أخذته سعدة فركع^(٢) . وإذا كان سيد الخلق قد فعل هذا في سيد الحديث وهو القرآن ففصل^(٣) بعضه من بعض . كان غيره بذلك أولى^(٤) . ولكننا نقول على تقدير تسليم الاستدلال به : العلة في جوازه في القرآن وهي حفظه في الصدور موجودة والحالة هذه حيث أمنا الإلباس من حذف الباقي . ونحوه أنه ﷺ قال لبلال رضي الله عنه : قد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ، قال : كلام طيب^(٥) يجمعه الله تعالى بعضه إلى بعض فصوبه النبي ﷺ ، رواه أبو داود^(٦) وغيره .

وكذا من أدلة الجواز فيما قيل قوله ﷺ : « نضر الله من سمع مقالتي فليم يزد فيها » إذ لو لم يحز النقص لذكره كما ذكر الزيادة^(٧) . وأيضاً فعمدة الرواية في التجويز هو الصدق وعمدتها في التحريم هو الكذب ، وفي مثل^(٨) ما ذكرناه الصدق حاصل فلا ، وجه للنوع ، [قاله ابن دقيق العيد] قال : فإن احتاج ذلك إلى تغيير^(٩) لا يخل بالمعنى فهو خارج على جواز الرواية بالمعنى^(١٠) ، وكل ما تقدم في الاختصار على بعض الحديث في الرواية .

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٥٠) والحاكم في المستدرک ٢٤١/١ وصححه ووافقه الذهبي ، والآية : ﴿ إن تعذيبهم فأنهم عبادك وإن تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم ﴾ . راجع لمزيد من تحقيق هذا الحديث

تعليق أحمد محمد شاكر على سنن الترمذی ٣١١/٢

(٢) أخرجه مسلم (٤٥٥) وعلقه البخاري في صحيحه ٢٥٥/٢

(٣) في هـ « فضل » وهو خطأ

(٤) لعله ذكره في كتاب آداب المحدثين ولم يتيسر لنا الوصول اليه

(٥) كلمة « طيب » ساقطة من هـ وزاد فيها كلمة « قد »

(٦) في سننه (١٣١٦) باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل .

(٧) ذكر الخطيب هذا الحديث والدليل في الكفاية ص ١٩٠

(٨) كلمة « مثل » ساقطة من هـ

(٩) ورد ما بين المعكوفتين في ث قبل « وفي مثل ما ذكرناه »

(١٠) في هـ « تعبير »

(١١) الاقتراح ص ٢٥٤

[تقطيع الحديث الواحد في الأبواب] (أما إذا قطع) المتن الواحد المشتمل على عدة أحكام كحديث جابر الطويل في الحج ونحوه (في الأبواب) المتفرقة بأن يورد كل قطعة منه في الباب المعقود لها (فهو) كما قال ابن الصلاح ومن تابعه ، يعني إذا تجرد عن العوارض المتقدمة بأسرها (إلى الجواز) من الخلاف^(١) (ذو اقتراب) ومن المنع ذو ابتعاد^(٢) وصرح الرشيد العطار بالخلاف فيه وأن المنع ظاهر صنيع مسلم ، فإنه لكونه لم يقصد ما قصده البخاري من استنباط الأحكام ، يورد الحديث بتمامه من غير تقطيع له ولا اختصار إذا لم يقل فيه . مثل حديث فلان أو نحوه ، ولكن قال النووي : إنه يبعد طرد الخلاف فيه . وقد فعله من الأئمة أحمد والبخاري وأبوداود والنسائي وغيرهم قديما وحديثا [^(٣) بل ومسلم أيضا كما قدمته وإن اقتضى كلام الرشيد خلافه] ونسب أيضا للإمام مالك^(٤) مع تصريحه كما تقدم بالمنع منه في حديث الرسول إلا أن يفرق بين الرواية والتأليف ، وكذا حكى الخلال عن أحمد أنه ينبغي أن لا يفعل ، ونحوه قول ابن الصلاح : إنه لا يخلو من كراهة ، يعني فإنه إخراج للحديث المروي عن^(٥) السلفية المخصوصة التي أورد عليها ، لكن قد نازعه النووي فقال : ما أظن غيره يوافقه على ذلك^(٦) . بل بالغ الحافظ عبد الغني بن سعيد وكاد أن يجعله مستحبا .

قلت : لاسيما إذ كان المعنى المستنبط من تلك القطعة يدق ، فإن إيرادها — والحالة هذه — بتمامه يقتضي مزيد تعب في استخلاصه منه^(٧) ، بخلاف الاقتصار على محل الاستشهاد ففيه تخفيف [^(٨) كما أشار إليه أبو داود] والتحقيق كما أشار إليه ابن دقيق

(١) في هـ « بخلاف من »

(٢) علوم الحديث ص ١٩٤ ، والارشاد للنووي ٣٦٦/١ ، والتقريب له ص ٢٦ ، وفتح المفيت للعراقي ٥٢/٣

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٤) المصادر السابقة وشرح صحيح مسلم للنووي ٤٩/١

(٥) في ز « على »

(٦) المصادر السابقة والمجموع للنووي ١١٠/١ ، والكفاية ص ١٩٤

(٧) سقطت كلمة « منه » من هـ وفي ز « أي في اختصاصه واستخلاصه منه »

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

العبد في شرح الإمام التفصيل ، فإن قطع بأنه لا يخل المحذوف بالباقي فلا كراهة ، وإن نزل عن هذه المرتبة ترتبت^(١) الكراهة بحسب مراتبه في ظهور ارتباط بعضه ببعض وخفائه .

التسميع بقراءة اللحن والمصحف

وليحذر اللحن والمصحف على حديثه بأن يحرفا
فيدخلا في قوله « من كذبا » فحق النحو على من طلبا
والأخذ من أفواههم لا الكتب أدفع للتصحيح فاسمع وأدأب

[حكم اجتناب اللحن والتصحيح] الفصل الخامس (التسميع) من الشيخ (بقراءة اللحن والمصحف) والحث على الأخذ من أفواه الشيوخ . (وليحذر) الشيخ الطالب (اللحن) بصيغة المبالغة أى الكثير اللحن في ألفاظ النبوة . وكذا ليحذر (المصحف) فيها وفي أسماء الرواة ولو كان لا يلحن (على حديثه بأن يحرفا) أى خوف التحريف في حركاته أو ضبطه من كل منهما^(٢) في الحال والمآل (فيدخلا) أى الشيخ وكذا الطالب من باب أولى (في) جملة (قوله) ﷺ (من كذبا) أى كذب^(٣) على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، لأنه ﷺ لم يكن يلحن .

قال النضر بن شميل : جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة^(٤) ، يتأكد الوعيد مع اختلال المعنى في اللحن والتصحيح وإلى الدخول أشار الأصمعي^(٥)

(١) في هـ د ترتيب ،

(٢) ورد في هامش هـ هنا د من اللحن والمصحف ،

(٣) كلمة د أى كذب ، ساقطة من هـ

(٤) علوم الحديث ص ١٩٤

(٥) هو الإمام العلامة الحافظ ، حجة الأدب ، لسان العرب أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي

اللفوى الاخبارى ، توفي (٢١٥ أو ٢١٦ هـ) سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠

[^(١) فقال أبو داود السنجى ^(٢) سمعت الأصمعى يقول : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ : « من كذب على ، لأنه لم يكن يلحن فهما » ^(٣) رويت عنه ولحنت فيه فقد كذبت عليه ^(٤) وعن سالم ^(٥) بن قتيبة قال : كنت عند ابن هيرة ^(٦) الأكبر فجري ذكر العربية ^(٧) فقال : « والله ما استوى رجلان دينهما واحد ، وحسبهما واحد ، ومرؤتهما واحدة : أحدهما يلحن والآخر لا يلحن لأن أفضاهما في الدنيا والآخرة الذي لا يلحن ، فقلت — أصلح الله الأمير — هذا أفضل في الدنيا لفضل فصاحته وعربيته ، رأيت الآخرة ، ما باله أفضل فيها ؟ قال : إنه يقرأ كتاب الله على ما أنزله الله ، وإن الذي يلحن يحمله لحنه على أن يدخل فيه ما ليس منه ويخرج ما هو فيه ، فقلت : صدق الأمير وبر ^(٨) .

و عن أبي أسامة حماد بن سلمة أنه قال لا إنسان : إن لحنت في حديثي فقد كذبت على ، فإني لا ألحن ^(٩) ، و صدق رحم الله فإنه كان مقدما في ذلك بحيث أن سيديويه شكى إلى الخليل بن أحمد أنه سأله عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رعف يعنى بضم العين على لغة ضعيفة فانهزه وقال له : أخطأت ، إنما هو رعف يعنى بفتحها ، فقال له الخليل : صدق ، أتلقى بهذا الكلام أبا أسامة ^(١٠) ؟ ، وهو مما ذكر في سبب تعلم ^(١١)

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) هو سليمان بن معبد ، أبو داود النحوى السنجى (بكسر السين) المروذى وكان ثقة ، توفي (٢٥٧ هـ) تاريخ بغداد ٥١/٩

(٣) في هـ « فهما » وهو خطأ

(٤) روضة العقلاء ص ٢٢٣ ، والامام ص ١٨٤ ، وعلوم الحديث ص ١٩٤ ، والارشاد للنوى ١/٣٦٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٣ ، والتدريب ١٠٦/٢

(٥) في ز « سلمة » وهو خطأ

(٦) في ز « أبي هيرة » وهو خطأ

(٧) في هـ « قراءة الجريئة » بدل « العربية »

(٨) الجامع للخطيب ٢/٢٥ - ٢٦ ، وروضة العقلاء ص ٢٢٠

(٩) الجامع للخطيب ٢/٣٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٣

(١٠) الجامع للخطيب ٢/٢٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٥٣/٣ ، والتدريب ١٠٦/٢

(١١) سقطت كلمة « تعلم » من ز

سيديوه العربية ، ويقال : إن هذه اللفظة أيضا كانت سببا لتعلم ثابت البناني أحد التابعين من شيوخ حماد هذا لها . كما روي في العلم للارهبى عن محمد بن زياد^(١) ، قال : سألت^(٢) ثابت البناني الحسن البصرى ، فقال : يا أبا سعيد ! ما تقول فى رصف ؟ فقال : وما رصف ؟ أتعجز أن تقول رصف ؟ فاستحي ثابت وطلب العربية حتى قيل له من انهما كه فيها ثابت العربى .

وكذا كان سبب اشتغال أبى زيد النحوى به لفظة ، فإنه دخل على جعفر بن سليمان فقال له : أدنه ، فقال : أنا دنى ، فقال : يا بنى ! لا تقل : أنا دنى ولكن قل : أنا داني^(٣) . وألحق بعض المتأخرين فى الدخول فى الوعيد من قرأ الحديث بالألحان والترجيع الباعث على إشباع الحرف المكسب للفظ سماجة وركاكة ، فسيد الفصحاء عليه السلام برى من ذلك . وروى : أن عمر^(٤) رضى الله عنه قال لشخص كان يطرب فى أذانه : إني أبغضك فى الله^(٥) .

[وجوب تعلم علم النحو] وللخوف من الوعيد^(٦) (فتح النحو) يعنى الذى حقيقته علم بأصول مستنبطة من اللسان العربى ، وضعت حين اختلاط العجم ونحوهم بالعرب واضطراب العربية بسبب ذلك ، يعرف بها أحوال الكلمة العربية أفرادا وتركيبا ، وكذا اللغة التى هى العلم بالألفاظ الموضوعات للعانى ليتوصل بها إليها تكلم . (على من طلبها) الحديث ، وأن يتعلم من كل منهما ما يتخلص به عن شين^(٧)

(١) هو محمد بن زياد البرجى ، انظر ترجمته الميزان ١٧٢/٥ ،

(٢) فى ز . سألت ،

(٣) انظر الجامع للخطيب ٢٧/٢

(٤) فى هـ . عن عمر ،

(٥) لم نقف على هذا الأثر معروفا لعمر رضى الله عنه ، نعم أخرجه عن ابنه عبد الرزاق فى مصنفه ٤٨١/١ ، ٤٨٢ ، وابن أبى شيبة فى مصنفه ٢٢٨/١ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٢٤/٢ ، وابن عدى فى الكامل ٢٦٥٠/٧ ، والطبرانى فى معجمه الكبير (١٣٠٥٩) ، وقال فى المجموع ٣/٢ : وفيه يحى البكاء ضعفه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود وثقه يحيى بن سعيد القطان ، وقال ابن سعد : ثقة إن شاء الله . فنظن أن كلمة « ابن » ساقطة من جميع النسخ أو كلمة « أن » محرفة من « ابن » ،

(٦) زاد فى هـ . قال ابن الصلاح ،

(٧) زاد فى ز . النحو ،

اللحن و التحريف ، و ظاهره الوجوب ، وبه صرح العز ابن عبد السلام حيث قال في
أواخر القواعد : البدعة ^(١) خمسة أقسام . فالواجبة كالاشتغال بالنحو الذى يفهم به
كلام الله و رسوله ^(٢) لأن حفظ الشريعة واجب لا يتأتى إلا بذلك ، فيكون من
مقدمة الواجب ^(٣) ، ولذا قال الشعبي : « النحو فى العلم كالمالح فى الطعام » لا يستغنى شئ
عنه ^(٤) . ثم قال العز : وكذا من البدع الواجبة شرح الغريب و تدوين أصول الفقه ،
و التوصل إلى تمييز الصحيح ، و السقيم ، يعنى بذلك علم الحديث ثم ذكر المحرمة
و المندوبة و المباحة ، ثم ^(٥) قال : و قد يكون بعض ذلك يعنى ما ذكر فى المباحة مكروها
أو خلاف الأولى وكذا صرح غيره بالوجوب أيضا ، لكن لا يجب التوغل فيه ، بل
يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده بحيث يفهمها ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها
لئلا يلبس فاعل بمفعول أو خبر بأمر أو نحو ذلك ، وإن كان الخطيب قال فى جامع ^(٦) :
إنه ينبغى للحدث أن يتق اللحن فى روايته وإن يقدر على ذلك إلا بعد دربة النحو
و مطالعته علم العربية ، ثم ساق عن الإمام أحمد أنه قال : ليس يتق من لا يدرى
ما يتق .

و عن أشار لذلك شيخنا فقال : وأقل ما يكفى من يريد قراءة الحديث أن يعرف
من العربية أن لا يلحن ، ويستأنس له بما رويناه أنهم كانوا يؤمرون ، أو قال القائل :
كننا نؤمر أن نتعلم ^(٧) القرآن ثم السنة ثم الفرائض ثم العربية الحروف الثلاثة ، وفسرها
بالجر والرفع والنصب ^(٨) ، وذلك لأن التوغل فيه قد يعطل عليه إدراك هذا الفن

(١) سقطت كلمة « البدعة » من ف

(٢) زاد فى ه « صلى الله عليه وسلم »

(٣) راجع لذلك الاعتصام للشاطي ٢٤٧/١ ، و تهذيب الاسماء ٢٢/١/٢ ، و المشور فى القواعد للركشى

٢١٩/١

(٤) الجامع للخطيب ٢٨/٢

(٥) سقطت كلمة « ثم » من ه

(٦) ٢٤/٢ ، وفتح الباقي ١٧٥/٢

(٧) فى ه « يتعلم »

(٨) الجامع للخطيب ٢٥/٢ ، ٣٣١

الذي صرح أئمة بأنه لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره إليه .

وقد قال أبو أحمد بن فارس في جزء « ذم الغيبة ^(١) » : إن غاية علم النحو وعلم ما يحتاج إليه منه أن يقرأ فلا يلحن ، ويكتب فلا يلحن فأما ما عدا ذلك فشغلة عن العلم وعن كل خير ، وناهيك بهذا من مثله .

وقال أبو العيناه ^(٢) لمحمد بن يحيى الصولي : النحو في العوام كالملح في القدر ، إذا كثرت منه صار ^(٣) القدر زعاقا . وعن الشافعي قال : إنما العلم علمان : علم للدين وعلم للدنيا . فالذي للدين الفقه والآخر الطب وما سوى ذلك من الشعر والنحو فهو عناء وتعب ، وينهاه في جزء ابن حنبل ^(٤) . وعلى ذلك يحمل حال من وصف من الأئمة باللحن كالإسماعيل بن أبي خالد الأحسى وعوف ^(٥) بن أبي جميلة وأبي داود الطيالسي وهشيم ووكيع والدراوردي ^(٦) .

وقرأ عبد الله بن أحمد بن موسى عبيدان حال تحديده و ابن سريج يسمع « من دعى فلم يجب » بفتح التحتانية ، فقال له ابن سريج : أرايت أن تقول يجب يعني بضمها فأبي أن يقول وعجب من صواب ابن سريج كما عجب ابن سريج من خطائه ^(٧) في آخرين ممن لا أطيل بإيراد أخبارهم لا سيما وقد شرعت في جزء في ذلك ، وإليهم أشار السلفي لما اجتمع بأبي حفص عمر بن يوسف بن محمد بن الحذاء القيسى الصقل

(١) كذا في جميع النسخ ، وقد ذكره ابن حجر في المجمع وعزاه لابي الحسين أحمد بن فارس ، قاله صاحب الكشف ٥٣٠/١ . فن المظنون أن كلمة « الحسين » سقطت منها « أو كلمة « أبو » زائدة .

(٢) هو محمد بن القاسم بن خلاد بن ياسر الهاشمي ، أبو العيناه ، أديب ، فصيح ، ظريف ، خبير اللسان (١٩١ - ٢٨٣ هـ) الأعلام ٢٢٦/٧

(٣) زاد في ز « العلم و »

(٤) هو الحسن بن الحسين بن علي بن حنبل (بفتح الحاء والميم) الهمداني فقيه كبير ضعيف الحديث ، توفي (٤٠٥ هـ) انظر لذلك اللسان ٢٠٠/٢ ، وفهرس الكتب الظاهرية ص ٤٨ . وأما قول الشافعي

فانظر له آداب الشافعي ص ٣٢١ ، ومناقب البيهقي ٦٤/٢ ، والحلية ١٤٢/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤١/١٠ (٥) في ه « عون » وهو خطأ

(٦) راجع لذلك الكفاية ص ١٨٧ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، والجامع المخطيب ٢٦/٢ ، وجامع بيان العلم ٨١/١ ، والبيان والتبيين للجاحظ ١٧٤/٢ ، والتدريب ١١٧/٢

(٧) الكفاية ص ١٨٨ ، والمحدث الفاصل ص ٥٢٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٧٠/١٤

بالشعر ، والتمس منه السماع وتعلل بأمور عمدته فيها التحرز من الوقوع في الكذب ، لأنه لم يتقدم له قراءة في العربية بقوله : « وقد كان في الرواة على هذا الوضع قوم واحتج برواياتهم في الصحاح ، ولا يجوز تخطئتهم و تخطئة من أخذ عنهم ، و^(١) سبقه النسائي فقال فيما رواه الخطيب في الكفاية^(٢) من طريقه : إنه لا يعاب اللحن على المحدثين . وقد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن وسفيان وذكر ثالثا^(٣) ثم قال : وغيرهم من المحدثين .

وقال السلفي أيضا في ترجمة محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن كادش الحنبلي : إنه كان قارئ بغداد والمستمل بها على الشيوخ وهو في نفسه ثقة كثير السماع ، ولم يكن له أنس بالعربية وكان يلحن لحن أصحاب الحديث^(٤) .

وقال ابن ماكولا : أخبرني أبو القاسم ابن ميمون^(٥) الصدفي أنا^(٦) عبيد الغنى الحافظ قال : قرأت على القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي كتاب العلم ليوسف القاضي ، فلما فرغت قلت له : قرأته عليك كما قرأته أنت ؟ قال : نعم إلا اللحنة بعد اللحنة . فقلت له : أيها القاضي أسمعته أنت معربا ؟ قال : لا ، قلت : هذه بهذه ، وقت من ليلتي جلست عند ابن اليتيم النحوي^(٧) ، وقال أبو بكر

(١) زاد في ث « قد ،

(٢) ص ١٨٧

(٣) هو مالك بن أنس ، وقد ورد في هامش الأصل « مالك ، لم أحب ، اثباته رضي الله عنه ، بل لا استبح ذكره ، ولا قصة أبي حنيفة الشهيرة في قوله : ولوضربه بأبا قيس مع أنه أجيب عنه بأنها لغة ، ولكن قد روى (القاسم بن) ثابت في الدلائل من طريق أبي عثمان المازني ثنا أبو زيد الأنصاري سمعت أبا حنيفة يقول : يخرج من النار قوم منتين محشتهم النار فقلت : قوم منتون قد أحشتهم النار ، فقال لي : من أين أنت ؟ قلت : من البصرة ، قال : كل أهل بلدك مثلك ؟ قال : قلت : ما منهم أحسن مني ، قال : هنا بلد أنت منه ، نقول : قصته الأولى ذكرها الجاحظ في البيان والتبيين ١٦٨/٢ - ١٦٩ ، وأما قصته الثانية فقد أسندها العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف والخطيب في تاريخه ٧٩/٩ : وأوردها الأنباري في نزعة الألباء ص ١٧٩

(٤) راجع لذلك طبقات الحنابلة ٩٤/١

(٥) زاد في ث « هو »

(٦) في ث « أخبرنا »

(٧) انظر لذلك سير أعلام النبلاء ٢٠٥/١٦ - ٢٠٦

ابن الحداد^(١) الفقيه : قرأت على أبي عبيد علي بن حسين بن حرب المعروف بابن حربويه جزءاً من حديث يوسف بن موسى ، فلما قرأت قلت : قرأت كما قرأت عليك ؟ قال : نعم إلا الإعراب ، فإنك تعرب وما كان يوسف يعرب^(٢) ، وفي اللقط للبرقاني^(٣) وعنه رواه الخطيب في الكفاية^(٤) من طريق عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران قال : سألت أحمد بن حنبل عن اللحن في الحديث — يعني إذا لم يغير المعنى — ، فقال : لا بأس به .

وأما ما ورد من الذم الشديد لمن طلب الحديث ولم يبصر العربية ، كقول شعبة : إن مثله كمثّل رجل عليه برنس وليس له رأس ، وقول حماد بن سلمة : إنه كمثّل الحمار عليه مخلاة . لا شعير فيها^(٥) ، الذي نظمه جعفر السراج شيخ السلفي^(٦) في قوله :

مثل الطالب الحديث ولا يحسن نحواً ولا له آلات

كحمار قد علقت ليس فيها من شعير برأسه مخلات

فذاك في حق من لم يتقدم له فيها عمل أصلاً ، على أن رب شخص يزعم معرفته بذلك وهو إن قرأ لحنه النجاة وخَطَّاه لتصحيحه الرواة فهو كما قيل :

هو في الفقه فاضل لا يجاري وأديب من جملة الأدباء

لا إلى هؤلاء إن طالبوه^(٧) وجدوه ، ولا إلى هؤلاء

وقد كان لعمر بن عون الواسطي مستمل^(٨) يلحن كثيراً فقال : أخروه . وتقدم

(١) سقطت كلمة « ابن » من هـ ، وراجع لترجمته سير أعلام النبلاء ٤٤٥/١٥ - ٤٥١

(٢) راجع لذلك سير أعلام النبلاء ٢٢٢/١٢

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي المعروف بالبرقاني

(٤) ص ١٨٧

(٥) انظر لقولها الجامع للخطيب ٢٦/٢ ، ٢٧ ، وعلوم الحديث ص ١٩٥ ، وفتح المغيث للعراقي ٥٤/٣ ،

والتدريب ١٠٦/٢ ، وارشاد الأريب ٢٦/١ ، وروضة العقلاء ص ٢٢٣

(٦) في فـ « السراج » بدل « السلفي » وهو خطأ ، توفي (٥٠٠ هـ)

(٧) في هـ و ز « طلبوه »

(٨) في هـ « مشتمل » وهو خطأ

إلى وراق كان ينظر في الأدب والشعر أن يقرأ عليه : فكان^(١) لكونه لا يعرف شيئا من الحديث يصحف في الرواة كثيرا فقال عمرو : ردونا^(٢) إلى الأول فإنه وإن كان يلحن فليس يمسح^(٣) ، ونحو هذا الصنيع ترجيح^(٤) شيخنا من عرف مشكل الأسماء والمتون دون العربية على من عرف العربية فقط .

[سبيل السلامة من اللحن (والأخذ) للأسماء والألفاظ (من أفواههم)
أى العلماء بذلك الضابطين له ممن أخذه أيضا عن تقدم من شيوخه وهم جرا (لا) من بطون (الكتب) أو^(٥) المصحف من غير تدريب المشايخ (أدفع للتصحيف) وأسلم من التبديل والتحريف (فاسمع) أيها الطالب ما أقوله لك (وادأب) أى جد في تلقيه عن المتقنين المتقين ، وقد رويناه عن سليمان بن موسى أنه قال : كان يقال : لا تأخذوا القرآن من مصحفي ولا العلم من صحفي^(٦) . وقال ثور بن يزيد : لا يفقى الناس صحفى ولا يقرئهم مصحفي^(٧) ،]^(٨) والله در القائل :

ومن بطون كرايس روايتهم لوناظروا باقلا يوما لما غلبوا
والعلم إن فاته إسناد مسنده كالبيت ليس له سقف ولا طنب^(٩)
في أهاجى كثيرة للمتصف بذلك ، أورد منها العسكرى في التصحيف نبذة ، وكذا أورد فيه مما مدح به خلف الأحمر .

(١) في ز د و كان ،

(٢) في ه د ردونا ،

(٣) راجع لذلك تصحيقات المحدثين للعسكرى ٦٥/١/١ . وأدب الاملاء والاستملاء ص ٩٥

(٤) في ه د ترجيح ،

(٥) في ز د و ،

(٦) الجرح والتعديل ٣١/١/١ ، والمحدث الفاضل ص ٢١٩ ، واليكفاية ص ١٦٢ ، والفقهاء والمنفقه ٩٧/٢ .

وشرح ما يقع فيه التصحيف ١٠/١/١ ، وتصحيقات المحدثين ٦/١/١ ، والتمهيد ٤٦/١

(٧) انظر الكفاية ص ١٦٣ ، والفقهاء والمنفقه ٩٧/٢

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من ه

(٩) المحدث الفاضل ص ٢١٢ ، واليكفاية ص ١٦٣

لا يهيم الحاء بالقراءة بالحاء ولا يأخذ إسناده من الصحف^(١) [وقد استدلل بعضهم بقول عمران^(٢) بن حصين رضى الله عنهما^(٣)] لما حدث بحديث عن النبي ﷺ وقال له^(٤) بشير بن كعب : إن في الحكمة كذا : أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحديثي عن الصحف ، لذلك^(٥) وروينا في مسند الدارمي^(٦) عن الأوزاعي أنه قال : ما زال هذا العلم [عزيزا يتلقاه الرجال] حتى وقع في الصحف^(٧)] فحمله^(٨) أو دخل فيه غير أهله [.

إذا علم هذا فاللحن — كما قال صاحب المقاييس — بسكون الحاء إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية ، يقال : لحن لحننا ، قال : وهو عندنا من الكلام المولد ، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة ، واللحن بالتحريك : الفطنة ، يقال لحن لحننا فهو لحن ولاحن . وفي الحديث « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض^(٩) » ، وذكر

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف ٢٣/١/١ ، وتصحيفات المحدثين ٢٠/١/١ . وفي ديوان أبي نواس ص ١١٣ :

لا يهيم الحاء في القراءة بالحاء هـ ولا لامها مع الآلف
ولا يغمى معنى الكلام ولا يكون انشاده عن الصحف

فالظاهر أن البيت الذي أورده العسكري منه ملحق من هذين البيتين إلا أنه جاء مختل الوزن - وهو من المدمرح - مزيدا فيه جزء .

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) في ز ، عنه ،

(٤) سقطت كلمة « له » ، من ز

(٥) صحيح البخارى ٥٢١/١٠ ، وصحيح مسلم ٦٤/١ ، ومسند أحمد ٤٢٧/٤ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ١٠/١/١ - ١١ ، وتصحيفات المحدثين ٨/١/١

(٦) ١٠٠/١ ، ونحوه في المدخل للبيهقي ص ٤١٠ ، والجامع لابن عبد البر ٦٨/١ ، ومقدمة الكامل لابن عدى ص ١٤٥ ، وتقييد العلم ص ٦٤ ، وعلوم الحديث ص ١٦٠

(٧) في هـ مكان ما بين المعكوفتين « فوقع عند غير أهله »

(٨) في مسند الدارمي « بحمله » وهو خطأ

(٩) البخارى (٢٦٨٠ ، ٦٩٦٧ ، ٧١٦٩ ، ٧١٨١) ، ومسلم (١٧١٣) ، ومالك ص ٢٩٩ ، وأبو داود (٣٥٦٦) ، والنسائي ٢٣٣/٨

الخطابي مثله ، وقال : يقال في الفطنة : لحن بكسر الحاء يلحن بفتحها ، وفي الذبيح عن الأعراب : لحن بفتح الحاء^(١).

❦ إصلاح اللحن والخطأ ❦

وإن أتى في الأصل لحن أو خطأ	فقليل : يروى كيف جاء غلطاً
ومذهب المحصلين يصلح	ويقرأ الصواب وهو الأرجح
في اللحن لا يختلف المعنى به	وصوبوا الإبقاء مع تضيقه
ويذكر الصواب جانباً كذا	عن أكثر الشيوخ نقلاً أخذوا
البدو بالصواب أولى وأسد	وأصلح الإصلاح من متن ورد
فليأت ^(٢) في الأصل بما لا يكثر	كأن و حرف حيث لا يغير
والسقط يدرى أن من فوق أتى	به يزداد بعد يعنى مثبتاً
وصححو استدراك ما درس في	كتابيه من غيره أن يعرف
صحته من بعض متن أو سند	كما إذا ثبت به من يعتمد
وحسنوا البيان كالمستشكل	كلمة في أصله ^(٣) فليسأل

الفصل السادس (إصلاح اللحن والخطأ) الواقعين في الرواية والاختلاف فيه ، وهي من فروع الذي قبله ، واغتفار اللحن اليسير الذي علم سهو الكاتب في حذفه ، وكتابة ما درس من كتابه من نسخه أخرى ونحو ذلك .

(١) معالم السنن ١٦٣/٤ ، مختار الصحاح ص ٥٤٣ ، ولسان العرب « مادة لحن » وأدب الكاتب للصولي ١٢٩ - ١٢٣ ، والنهاية لابن الأثير ٢٣٩/٤ - ٢٤٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٥٣٦/٢ - ٥٤٠ ، والصحاح للجوهري ٢١٩٣/٦ ، ومقياس اللغة ٢٣٩/٥ - ٢٤٠ ، والأماشي للقال ٦/١

(٢) في المتن « وليأت »

(٣) في م و ف « أصل »

[الخلاف في إصلاح اللحن وإيقاه] (وإن أتى في الأصل) أو ما يقوم مقامه (لحن) في الإعراب (أو خطأ) من تحريف وتصحيف ، فقد اختلف في روايته على الصواب وإصلاحه ، (فقل) إنه (يروى كيف) يعني كما (جاء) اللفظ بلحنه أو خطائه حال كونه (غلطاً) ولا يتعرض له بإصلاح وهو محكى عن غير واحد كرجاء ابن حيوة ، والقاسم بن محمد ، و ابن سيرين ، فقد روينا عنهم أنهم كانوا أصحاب حروف يعني يحكون ألفاظ شيوخهم حتى في اللحن ، وكذا كان أبو معمر^(١) عبد الله ابن سخبرة يلحن إقتفاء لما سمع وأبي نافع مولى ابن عمر ، إلا أن يلحن كما سمع ، وهؤلاء كلهم من التابعين وعن آخرين مثله لكن مع بيان أنه لحن^(٢).

قال زياد بن^(٣) خيشمة عقب روايته حديث الشفاعة بلفظ «أترونها للمتقين»^(٤)؟ لا ، ولكنها للتلوثين الخطاؤون : أما إنها لحن ولكن هكذا^(٥) حدثنا الذي حدثنا ، روينا في مسند ابن عمر من مسند أحمد^(٦) ونحوه عن أحمد كما سيأتى قريباً .

قال ابن الصلاح : وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى^(٧) ، لأنهم — كما قال الخطيب في جامعه^(٨) — يرون اتباع اللفظ واجبا ، وقيل : وهو اختيار

(١) زاد في ح « و » وهو خطأ لأنه كنية عبد الله بن سخبرة .

(٢) انظر كتاب العلم لأبي خيشمة ص ١٤١ ، ومسند الدارمي ١ / ٧٩ ، والمحدث الفاصل ص ٥٣٥ ، ٥٤١ ،

والكفاية ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ . والجامع للخطيب ١ / ١٧ : ٢٢ ، وجامع بيان العلم ١ / ٨٠ ، ٨١ ،

والإلاص ص ١٨٨

(٣) زاد في ن « أبي » وهو خطأ

(٤) كذا في نسخته المحققة ، وهو الصواب كما قال الشيخ أحمد محمد شاكر ، وفي ن « و » وبعض نسخ المسند والكفاية « المتقين »

(٥) سقطت كلمة « هكذا » من ن

(٦) ٧٥/٢ ، وأخرجه من طريقه الخطيب في الكفاية ص ١٨٥ ، وفيه ضعف لجهالة الراوى عن ابن عمر وأخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير الثعلباني بن قراد وهو ثقة قال الهيثمي في المجمع ١٠ / ٣٧٨ ، وله شاهد صحيح من حديث أبي موسى الأشعري ، أخرجه ابن ماجه (٤٣١١) ، قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٤ / ٢٦٠ : وإسناده صحيح ، وأنظر أيضا تصحيقات المحدثين وما كتب في هامشه ١ / ٣١٦

(٧) علوم الحديث ص ١٩٥

(٨) ١٧/٢ ، ٢١ وأنظر أيضا الكفاية ص ١٧١

العز بن عبد السلام كما حكاه عنه صاحبه ابن دقيق العيد في الاقتراح^(١) : إنه يترك روايته إياه عن ذاك الشيخ مطلقا ، لأنه إن تبعه فيه فالنبي ﷺ لم يكن ياحن ، وإن رواه عنه على الصواب فهو لم يسمعه منه كذلك ، وكذا حكاه ابن كثير لكنه أبهم قائله^(٢) .

قال المصنف : ولم أر ذلك لغير العز^(٣) . واستحسنه بعض المتأخرين وقامه غيره على إذا ما وكله في بيع فاسد فإنه لا يستفيد الفاسد ، لأن الشرع لم يأذن فيه ولا الصحيح ، لأن المالك لم يأذن فيه^(٤) .

[المذهب الرابع في إصلاح اللحن] [^(٥) (ومذهب المحصلين) والعلاء من المحدثين كما صرح به الخطيب في جامع^(٦) ومنهم هام وابن المبارك وابن عينة والنضر ابن شميل وأبو عبيد وعفان وابن المديني وابن راهويه والحسن بن علي الحلواني والحسن بن محمد الزعفراني وغيرهم ممن سألهم عنهم وغيرهم وصوبه من المتأخرين ابن كثير^(٧)] أنه (يصلح) فيغير (ويقرأ الصواب) من أول وهلة ، قال الأوزاعي : أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عربا . وعنه أيضا لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث ومن حكى ذلك عنه الشعبي وعطاء والقاسم بن محمد وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين حيث سئلوا عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن أيرويه السامع له كذلك أم يعربه ؟ فقالوا بل يعربه ، ذكره ابن أبي خيثمة في كتاب الإعراب له .

وعن الأعمش قال : إن النبي ﷺ لم يلحن فقوموه ، وروينا في جزء عبد الله ابن أحمد الخرق عن علي بن الحسن قال : قلت لابن المبارك : يكون في الحديث لحن

(١) ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، انظر أيضا فتح المغيث للعراق ٥٥/٣ ، وفتح الباقي ١٧٦/٢ ، والتدريب ١٠٧/٢

(٢) الباعث الخبيث ص ١٤٥

(٣) قاله ابن دقيق العيد في الاقتراح ص ٢٩٤ لا المصنف ، ولفظه ، ويرى في هذه المسئلة بما لم أره لأحد ، والمصنف العراقي ناقل منه فقط

(٤) انظر فتح الباقي ١٧٧/٢

(٥) فبما بين المعكوفتين في هـ تقديم وتأخير ونقص وزيادة فمقارن بين هذه وتلك .

(٦) ٢٣/٢

(٧) الباعث الخبيث ص ١٤٥

نقومه ؟ قال : نعم ، القوم لم يكونوا يلاحنون ، اللحن منا . وعن عباس الدوري أنه قيل لابن معين : ما تقول في الرجل يقوم للرجل حديثه يعني ينزع منه اللحن ؟ فقال : لا بأس به . وقال أبو داود : كان أحمد بن صالح يقوم كل لحن في الحديث . قال الخطيب : وهذا إجماع منهم على أن إصلاح اللحن جائز .

وقال في الجامع : إن الذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب ، وترك اللحن فيه وإن كان قد سمع ملحونا ، لأن من اللحن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حلالا والحلال حراما ، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله ، ومقتضاه أنه لا فرق في ذلك بين المغير للمعنى وغيره^(١) .

(وهو) أى الإصلاح (الأرجح في اللحن) الذى (لا يختلف المعنى به) وفى أمثاله ، أما الذى يختلف المعنى به فيصالح عند المحصنين جزما . [^(٢) وعبارة بعض المتأخرين فى المغير للمعنى لا تجوز الرواية له اتفاقا] ، قال عبد الله بن أحمد : ما زال القلم فى يد أبى حتى مات . وكان يقول : إذا لم يتصرف الشئ فى معنى فلا بأس أن يصلح أو كما قال ^(٣) .

واحتج ابن المنير لهذا المذهب بقوله عليه السلام فى حديث « نضر الله فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » ، يعنى لما فيه من الإشارة إلى عدم تقليد الراوى فى كل ما يحكى به . وكذا احتج له ابن فارس بقوله فى الحديث المشار إليه « فبلغها كما سمع » ، لكون المراد به كما سمع من صحة المعنى واستقامته من غير زيادة ولا نقص^(٤) .

وقد قال بعضهم كما روينا فى جامع الخطيب^(٥) إذا كتب لحن ، وعن اللسان

(١) أنظر لأقوال مؤلف الأئمة الكفاية ص ١٩٤ ، والجامع للخطيب ٢٣/٢ - ٢٤ ، والمحدث الفاصل ص

٥٢٤ - ٥٢٦ ، وجامع بيان العلم ٨٠/٢ - ٨١ ، وفتح المغيث للعراق ٥٥/٣ ، وإرشاد الأريب ٢٠/١ ، ٢٦

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) الكفاية ص ١٨٧ - ١٨٨

(٤) ذكره ابن فارس فى مأخذ العلم باب القول فى اللحن كما فى توجيه النظر ص ٣٠٩ ودراسة حديث نظر الله

لعبد المحسن ص ١١٣

(٥) ٢٤/٢

آخر مثله وعن الثاني^(١) ثالث مثله صار الحديث بالفارسية . ونحوه ما قيل في ترك
المقابلة كما تقدم . قال ابن الصلاح : والقول به أى بالرواية على الصواب مع الإصلا^(٢)
لازم على مذهب الأكثرين في تجويز الرواية بالمعنى ،^(٣) فقوله «لازم» يحتمل الوجوب ،
لأنه إذا جاز التغيير في صواب اللفظ فلا يمتنع أن يجب في خطائه و لكن الظاهر
أنه إنما أراد مجرد إلزامهم القول به لكونه هنا^(٤) أكد ، لاسيما وقد صرح الخطيب
بالجواز ، فقال : وقد أجاز بعض العلماء أن لا يذكر الخطأ الحاصل في الكتاب إذا
كان متيقنا ، بل يروى على الصواب^(٥) ، بل كلامه في الكفاية قد يشير الى الاتفاق
عليها ، فإنه قال : إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره وكثير^(٦) من الرواة
يجرفون الكلام عن وجهه ويزيلون الخطاب عن موضعه ، وليس يلزم من أخذ عن
هذه سبيله أن يحكى لفظه إذا عرف وجه الصواب ، وخاصة إذا كان الحديث معروفا
ولفظ العرب^(٧) به ظاهراً معلوماً ، ألا ترى أن المحدث لو قال لا يؤم المسافر المقيم بنصب
المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى فلا يلزم اتباع لفظه^(٨) .

ونحوه قول عبيد الله بن أحمد كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره ، وإن كان
سهلاً تركه . وقال : كذا قال الشيخ^(٩) ، وكذا يشبهه أن يكون محل الخلاف
فيما لم يكن مجمعا على الخطأ فيه إما بالاستقراء التام للسان العرب أو بوضوح الأمر
فيه . وقد صرح ابن حزم في الإحكام له^(١٠) فيما يكون كذلك بالتحريم ، فإنه قال :

(١) في ث . الثالث ، بدل . الثاني ،

(٢) في هـ . الاصطلاح ،

(٣) علوم الحديث ص ١٩٦ ، وانظر أيضا الارشاد للنووي ٣٩٦/١

(٤) سقطت كلمة « هنا » من هـ

(٥) الكفاية ص ٢٤٧

(٦) في هـ . كثيرا ،

(٧) في هـ . العربية ،

(٨) الكفاية ص ١٨٨

(٩) الكفاية ص ١٨٧ ، وعلوم الحديث ص ١٩٦ ، والارشاد للنووي ٣٩٩ / ١

(١٠) ٨٩/٢

إن الواقع في الرواية إن كان لا وجه له في الكلام البتة حرم عليه تأديته ملحونا لتيقننا أنه ﷺ لم يلحن قط ، وإن جاز ولو على لغة بعض العرب أداء كما سمعته ، ونحوه قول أبي عمران الفسوي^(١) فيما حكاه عنه الفايبي^(٢) إن كان مما لا يوجد في كلام أحد من العرب قرىء على الصواب وأصلح ، لأنه ﷺ لم يكن يلحن ، وإن كان مما يقوله بعض العرب ولم يكن في لغة قريش فلا ، لأنه ﷺ كان يكلم الناس بلغتهم يعنى كقوله على لغة الأشعرين في قلب اللام ميا ليس من أم بر أم صيام في أم سفر^(٣) ، ومن ثم أشار ابن فارس إلى التروى في الحكم على الرواية بالخطأ والبحث الشديد ، فإن اللغة واسعة ، بل قال ابن الصلاح : إن كثيرا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيره صوابا ذا وجه صحيح وإن خفى واستغرب لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية . وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها . هذا أبو الوليد الوقشي^(٤) مع تقدمه في اللغة وكثرة مطالعته وافتنانه وثقوب فهمه وحدة ذهنه كان يبادر إلى الإصلاح ثم يتبين الصواب فيما كان في الرواية كما قدمته في التصحيح والتمريض^(٥) ، وكذلك غيره ممن سلك مسلكه ، لاسيما وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام : لأهل العربية لغة ولأهل الحديث لغة ولغة أهل العربية أقيس ، [^(٦) ولا نجد بدا من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع ^(٧)] .

ورق بعض أهل الحديث في التمام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء فقيل له

(١) هو الامام الكبير العلامة عالم القيروان ، أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج الفاسي المالكي (٣٦٨ - ٤٣٠ هـ) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، و اما الفسوي من نسبته فلم نقف عليه ، لعله محرف من الفاسي

(٢) لعل ذلك في كتابه الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين ، وقد نشره أحمد فؤاد الأهواني بالقاهرة (١٩٥٥ م) وتعدرلنا الوصول إليه ، تاريخ التراث ١٦٣/٢

(٣) أخرجه عبد الله في زوائد المسند ٥/ ٤٣٤ ، والخطيب في الكفاية ص ١٨٣

(٤) في هـ الواقشي ، وهو خطأ

(٥) أنظر الامام ص ١٨٦ . وعلوم الحديث ص ١٩٧

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ف

(٧) الكفاية ص ١٨٢ ، والمجموع المغني في غربي القرآن والحديث

في ذلك ؟ فقال : لفظه من حديث رسول الله ﷺ غيرتها برأى ففعل بي هذا^(١).

[كيفية اصلاح اللحن والخطا] ولذا كله (صوبوا) أى أكثر الاشياخ (الابقاء) لما في الكتاب وتقريره على الوجه الذى وقع فيه حتى لانهم سلكوه في أحرف من القرآن ، جاءت على خلاف ما في التلاوة المجمع عليها ، بحيث لم يقرأ بها في الشواذ فضلا عن غيرها ، كما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرها كل ذلك (مع تضيقه) أى اللفظ الذى جاءت به الرواية من العارف منهم بالعلامة المنبهة على خلله في الجملة (ويذكر) مع ذلك (الصواب) [^(٢) الذى ظهر] (جانبا) أى بجانب اللفظ المختل من هامش الكتاب . (كذا عن أكثر الشيوخ) حال كونه (نقلا) لعياض عنهم (أخذا) مما استقر عليه عملهم^(٣) ، وحكاه ابن فارس أيضا عن شيخه أبى الحسن على بن ابراهيم القطان راوى سنن ابن ماجه عنه ، فقال : إنه كان يكتب الحديث على ما سمعه لحنا ويكتب على حاشية كتابه « كذا قال » يعنى الذى حدثه^(٤) به ، والصواب كذا . قال ابن فارس : وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب^(٥).

ونحوه قول الميانشى : صوب بعض المشايخ هذا وأنا استحسنه وبه أخذ^(٦) ، وأشار ابن الصلاح إلى أنه أبقي للصاحفة وأنفى للفسدة ، يعنى^(٧) لما فيه من الجمع بين الأمرين ونفى التسويد عن الكتاب أن لو وجد له وجه ، حيث تجعل الضبة تصحيحا . كما تقدم في بابه ، قال : والأولى سد باب التخيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين ، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية^(٨) . وعن فعله أبو عبيد القاسم بن سلام حيث

(١) علوم الحديث ص ١٩٦

(٢) توجد هذه الكلمة مع التغير في ه قبل « الصواب »

(٣) الاملاء ص ١٨٥ ، وعلوم الحديث ص ١٨٥ ، ١٩٧ ، والارشاد للنوى ٣٦٩/١

(٤) في ز « حدث »

(٥) ذكره ابن فارس في مأخذ العلم كما في توجيه النظر ص ٣٠٩ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراق ٣/٥٥

(٦) ذكره في كتابه ما لا يسمع المحدث جهله .

(٧) سقطت كلمة « يعنى » من ز

(٨) علوم الحديث ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، والارشاد للنوى ٣٦٩/١ ، ٣٧٠

أدى كما سمع وبين أن الصواب كذا^(١).

وصرح الخطيب بوجوب ذلك حيث قال في الكفاية^(٢): إن الواجب الرواية على ما حمل من خطأ وتصحيح ثم بيان صوابه^(٣) (والبعدو بقراءة الصواب) أولاً ثم التنبيه على ما وقع في الرواية بأن يقال مثلاً. وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا وكذا (أولى) من الأول الذي ابتداء فيه بالخطأ تبعاً للرواية (وأسد) بالمهمة أي أقوم كيلا يتقول على رسول الله ﷺ (وأصلح الإصلاـح) أن يكون ما يصلح به ذلك القاسد مأخوذاً (من متن) آخر (ورد) من غير تلك الطرق فضلاً عنها، لأنه بذلك آمن من أن يكون متقولاً على رسول الله ﷺ، كما أن خير ما يفسر به غريب الحديث ما جاء في رواية أخرى كما سيأتي في محله^(٤).

[طريقة اصلاح اللحن البـير] هذا كله في الخطأ الناشئ عن اللحن والتصحيح، (و) أما الناشئ عن^(٥) سقط خفيف (فليات في الأصل) ونحوه رواية وإلحاقاً (بما لا يكثر) مما هو معروف عند الواقف من المحدثين عليه (كابن) من مثل ثنا حجاج عن ابن جريج وأبي في السكنية، ونحوهما إذا غلب على ظنه أنه من الكتاب فقط لا من شيخه (وكحرف حيث لا يغير) إسقاطه المعنى، فإن مثل هذا كله لا بأس بروايته (و) إلحاقه من غير تنبيه على سقوطه كما نص عليه الإمام أحمد حيث قال له أبو داود صاحب السنن: وجدت في كتابي حجاج عن جريج عن أبي الزبير يجوز لي أن أصلحه ابن جريج؟ فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به. وسأله ابنه عبد الله عن الرجل يسمع الحديث فيسقط من كتابه الحرف مثل الألف واللام ونحو ذلك أصلحه؟ فقال: لا بأس به أن يصلحه. ونحوه أنه قيل لمالك أرايت حديث النبي ﷺ يـزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ فقال: أرجو أن يكون خفيفاً.

(١) لم نقف عليه .

(٢) ص ٢٤٥

(٣) زاد في « وقال ابن الصلاح »

(٤) الإلماع ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وعلوم الحديث ص ١٩٧ ، والارشاد للنووي ١/ ٣٧٠

(٥) في هـ « عن » وهو خطأ

وعن أبي الحسين بن المنادي^(١) قال كان جدي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشك في غلطه بأسا و [^(٢)ربما نبه فاعله عليه فقد حدث أبو جعفر الدقيقي بحديث عن شعبة عن قزعة وقال : كذا في كتابي ، والصحيح عن أبي قزعة و روى أبو نعيم الفضل بن دكين عن شيخ له حديثا قال فيه : عن بحينة ، وقال أبو نعيم : إنما هو ابن بحينة ولكنه كذا قال] ^(٣).

(والسقط) أى الساقط مما (يدرى أن من فوق) بضم آخره من الرواة (أى به ^(٤)يزاد) أيضا في الأصل لكن (بعد) لفظ (يعنى) حال كونه لها (مثبتا) فقد فعله الخطيب ، إذ روى حديث عائشة ^(٥) كان ^(٥)يدنى إلى رأسه فأرجله ، عن أبي عمر ابن مهدي عن المحاملى بسنده إلى عروة عن عمرة فقال : يعنى عن عائشة ، ونبه عقبه ^(٦) على أن ذكر عائشة لم يكن في أصل شيخه مع ثبوته عند المحاملى ، وأنه لكونه لا بد منه من أجل أنه محفوظ عن عمرة عنها مع استحالة كون عمرة صحابية الحقه ولكن لكون شيخه لم يقاله له زاد يعنى اقتضى بشيوخه ^(٧) فقد رأى غير واحد منهم فعله في مثله ، بل ^(٨)قال وكيع : أنا استعين في الحديث بـ « يعنى » وصنيع كل منهم ، وكذا أبو نعيم والدقيقي في البيان حسن ^(٩).

ولذا قال ابن الصلاح : وإن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل ، تأكد فيه الحكم بأنه يذكر ما في الأصل مقرونا بالتنبيه على ما سقط

(١) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن يزيد أبو الحسين المعروف بابن المنادي ، كان ثقة أميناً ،

تبتا صدوقا ، ورعا حجة (٢٥٦ أو ٢٥٧ - ٣٣٦ هـ) تأرخ بغداد ٦٩/٤ - ٧٠ ، وفي هـ « أبو الحسن »

(٢) فيما بين المعكوفتين في هـ تقديم وتأخير ، نقص وزيادة فقارن بين هذا وبين ذاك .

(٣) راجع لقول الإمام أحمد ومالك وغيرهما من الأئمة الكفاية ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، وعلوم الحديث

ص ١٩٨ - ١٩٩ ، والارشاد للنووى ١/٣٧١ - ٣٧٢ ، وفتح المغيث للعراق ٣/٥٦

(٤) زاد في ز . فانه ،

(٥) زاد في ز . رسول الله ،

(٦) في ز . فيه عقبه ، وهو خطأ

(٧) في ز . « بشيخه »

(٨) سقطت كلمة « بل » من ز

(٩) الكفاية ص ٢٥١ ، ٢٥٣ ، وعلوم الحديث ١٩٨ ، ١٩٩

ليسلم من معرة الخطأ ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل^(١) ، وهو أيضا مقتضى قول ابن دقيق العيد فيما إذا سقط من كتابه الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ كما أسلفته في كتابة الحديث وضبطه .

[كيف يستدرك ما درس في الكتاب (و) كذا (صححوا) أى أهل الحديث (استدراك ما درس في كتابه) بتقطيع أو بلل أو نحوهما (من) كتاب آخر^(٢) (غيره أن يعرف) المستدرك (صحته) أى ذاك الكتاب بأن يكون صاحبه ثقة ممن أخذه عن شيخه أو نحو ذلك بحيث تسكن نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه فقد فعله نعيم بن حماد وغيره إذا كان الساقط (من بعض متن أو بعض سند)]^(٣) كما قبله الخطيب ومن تبعه ، وكذا [واوكان أكثر حيث اتحد الطريق في المروى ولم تنوع^(٤) المرويات بناء على الاكتفاء بذلك في المقابلة والرواية كما أقرر في محله وامتنع أبو محمد ابن ماسي^(٥) من مطلق الاستدراك فإنه احترقت بعض كتبه وأكالت النار بعض حواشيهما ووجد نسخا منها فلم ير أن يستدرك المحرق^(٦) منها قال الخطيب : واستدراك مثل هذا عندى جائز يعنى بشرطه المتقدم^(٧) (كما) يجوز نيا (إذا) شك الراوى فى شيء و (ثبته) فيه (من يعتمد) عليه ثقة وضبطا من حفظه أو كتابه أو أخذه هو من كتابه حسبا فعله عاصم وأبو عوانة ويزيد بن هارون وأحمد^(٨) ابن معين وغيرهم إذ لا فرق (وحسنوا) فيهما (البيان) كما صرح به الخطيب فى الأولى ، وحكاة فى الثانية عن يزيد بن هارون

(١) علوم الحديث ص ١٩٨ ، والارشاد للنووى ٣٧٠/١

(٢) سقطت كلمة آخر ، من ز

(٣) وضعت هذه العبارة مع التغير القليل فى ه قبل د إذا كان الساقط ،

(٤) فى ه د ولم يتنوع ،

(٥) هو الشيخ المحدث الثقة المتقن ، أبو محمد ، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البغدادي البزاز

(٢٧٤ - ٣٦٩ هـ) ، سير أعلام النبلاء ٢٥٢/١٦ - ٢٥٣ ، وفى ه د ماسي ، وهو خطأ

(٦) فى ز د المحرق ،

(٧) الكفاية ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وعلوم الحديث ص ١٩٩ ، والارشاد للنووى ٣٧١/١ - ٣٧٢ ،

وفتح المغيث للعراق ٣ / ٥٧ ، والباعث الحث ص ١٤٤

(٨) سقطت كلمة د و ، من الاصل ،

فإنه قال : أنا عاصم وثبتني فيه شعبة ، وعن ابن عيينة فإنه قال : حدثنا الزهري وثبتني فيه معمر ، وعن فعله ابن خزيمة^(١).

وقال البخاري في باب تعديل النساء بعضهم بعضا^(٢) حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود ، وأفهمني بعضه أحمد بن يونس ثنا فليح وساق الحديث ، واختلاف هل أحمد رفيق أبي الربيع في الرواية عن فليح ويكون البخاري حمله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة أو رفيق البخاري في الرواية عن أبي الربيع ؟ ولكن لسنا بصدد بيانها هنا^(٣) وفي باب تشييك الأصابع في المسجد قبيل المساجد التي على طرق المدينة من صحيح البخاري^(٤) أيضا من حديث عاصم بن علي ثنا عاصم بن محمد — هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب — قال : سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه ، فقومه لي واقد يعني أخاه عن أبيه — هو محمد بن زيد — قال : سمعت أبي — هو زيد بن عبد الله بن عمر — وهو يقول قال عبد الله : — يعني أباه — قال رسول الله ﷺ : يا عبد الله^(٥) بن عمرو! كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس ، وفي باب قوله^(٦) ﴿ واجتنبوا قول الزور ﴾ من الأدب^(٧)، أورد حديثا عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب ثم قال في آخره : قال أحمد : أفهمني رجل لإسناده ، وأخرج أبو داود الحديث المشار إليه عن أحمد بن يونس لكن عكس فقال في آخره : قال أحمد : فهمت إسناده من ابن أبي ذئب فأفهمني الحديث رجل إلى جنبه أراه ابن أخيه^(٨)، وهكذا أخرجه الإسماعيلي عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن

(١) الكفاية ص ٢١٦ - ٢١٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٠ ، والارشاد للنووي ١/٣٧٢ - ٣٧٣ ، وفتح المغيث للعراقي ٥٧/٣

(٢) ٢٦٩/٥

(٣) انظر لذلك فتح الباري ٥/٢٧٣

(٤) ٥٦٥/١

(٥) في هـ « لعبد الله » وكلمة النداء « يا » ساقطة منها .

(٦) في هـ « قول الله »

(٧) ٤٧٣/١٠ ، وسورة الحج : ٣٠

(٨) ٤٨٩/٦

يونس . قال شيخنا : فيحمل على أن ابن يونس حدث به على الوجهين^(١) . وفي باب « قوموا إلى سيدكم » من الاستئذان^(٢) ، ساق حديثا عن أبي الوليد ثم قال في آخره : أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد ، ونحو هذا قول ابن عمر بعد قوله ويزعمون أن رسول الله ﷺ قال : « ويهل أهل اليمن من يلم » : لم أفقه هذه من رسول الله ﷺ ، وصار يروى هذه الجملة عن غيره مع كونه سمعها لكن لم يفقهها .

وفي البخاري أيضا في أواخر الأحكام^(٣) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « يكون اثنا^(٤) عشر أميرا ، فقال كلبة لم أسمعها ، فقال أبي : إنه قال : « كلهم من قريش » وأخرجه أبو داود^(٥) بلفظ « لا يزال هذا الدين عزيزا إلى اثني عشر خليفة » قال : فكبر الناس وضجوا^(٦) . فقال كلبة خفية ، وفي لفظ : كلما لم أفهمه ، فقلت لأبي : يا أبة أما قال ؟ فذكره ، وأصله عند مسلم^(٧) دون قوله « فكبر الناس وضجوا » ووقع عند الطبراني^(٨) من وجه آخر « فالتفت فاذا أنا بعمر بن الخطاب وأبي في أناس^(٩) فأثبتوا لي الحديث » على أنه روى بدون بيان ، ولكن هذا أرجح ، وعن عقبه بن عامر وغيره من الصحابة كما أشار إليه ابن كثير نحوه^(١٠) .

و روى الشافعي عن مالك رحمه الله حديث مالك بن أوس بن الحدثان في الصرف بلفظ « حتى يأتي خازني من الغابة أو قال جاريتي » ثم قال : أنا شككت ، وقد

(١) فتح الباري ٤٧٤/١٠ ، فيه إشارة إلى رواية الاسماعيل

(٢) ٤٩/١١

(٣) ٢١١/١٣

(٤) في هـ « اثني » وهو خطأ

(٥) في سننه ٣٦١/١١ - ٣٦٩

(٦) في هـ « سبجوا »

(٧) ١٤٥٣ ، ١٤٥٢/٣

(٨) أي في معجمه الكبير (٢٠٧٣) ، قال في المجمع ١٩١/٥ ، وفيه روح بن عطاء وهو ضعيف ورواه البراء

بزيادة ورجاله ثقات

(٩) في هـ « الناس » وفي المعجم الكبير « ناس » وفي المجمع وفتح الباري « أناس »

(١٠) انظر البداية والنهاية ٢٤٨/٦

قرأته على مالك صحيحاً لا شك فيه، ثم طال على الزمان ولم أحفظ حفظاً فشككت في جاري أو خازني، وغيرى يقول عنه خازني^(١). وقد تقدم شيء مما نحن فيه في الفرع الخامس من الفروع التالية لثاني أقسام التحمل، وهذا الفرع مما يفترق فيه الرواية مع الشمادة، وإن استدل بعضهم^(٢) لأصله بقوله تعالى ﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ فإن بين ولم يعين من ثبته فلا بأس كما في بعض هذه الأمثلة وقد فعله أبو داود أيضاً في سننه^(٣) عقب حديث الحكم بن حزن الكوفي، فقال: ثبتني في شيء منه بعض أصحابنا.

و (ك) مسألة (المستشكل كلمة) من غريب العربية أو غيرها لكونه وجدها في أصله غير مقيدة (فليسأل) أى فلاجل ذلك يسأل عنها أهل العلم بها واحداً فأكثر وليروها على ما يخبر به وقد أمر أحمد بذلك، فإنه سئل عن حرف، فقال: سلوا^(٤) عنه أصحاب الغريب، فأبى أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن^(٥). وسيأتي في الغريب، وروى الخطيب في ذلك عنه أن رجلاً قال له: يا أبا عبد الله! الرجل يكتب الحرف من الحديث لا يدري أى شيء هو إلا أنه قد كتبه صحيحاً أيريه إنساناً فيخبره به؟ فقال: لا بأس، وعن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني النحوى قال: كان عفان يحى إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو فيعرض عليهم الحديث يعرّبه^(٦)، فقال له الأخفش: عليك بهذا — يعنى أبا حاتم — قال أبو حاتم: فكان عفان بعد ذلك يحى حتى عرض على حديثاً كثيراً، وعن الأوزاعي أنه كان يعطى كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصححها.

وعن ابن المبارك قال: إذا سمعتم مني الحديث فأعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه.

وعن ابن راهويه أنه كان إذا شك في الكلمة يقول: أمهنا فلان، كيف هذه الكلمة

(١) الام ٢٩/٣

(٢) هو عبد الله بن داود، انظر جامع بيان العلم ٨٠/١، والآية من سورة البقرة: ٢٨٨

(٣) ٤٤٦/٣، وانظر أيضاً تحفة الأشراف ٧٠/٣

(٤) في هـ «سلوا» وهو خطأ

(٥) علوم الحديث ص ٢٤٥، وفتح المغيب للعراقي ١٠/٤

(٦) في هـ «يعرّبه»

وسمع سعيد بن شيبان — وكان عالماً بالعربية — ابن عيينة وهو يقول : « تعلق من ثمار الجنة ، بفتح اللام ، فقال له : « تعلق » يعني بضمها من علق [^(١) يعني بفتح اللام] فرجع ابن عيينة إليه ، وسمع الأصمعي شعبة و ^(٢) هو في مجلسه يقول « فيسمعون جرش طير الجنة » قاله ^(٣) بالشين المعجمة ، فقال له الأصمعي : جرس يعني بالمهملة ، فقال شعبة : خذوها عنه ، فإنه أعلم بهذا منا ، وسمع أبو محمد بن عبد الله بن محمد الباقي شيخ الشافعية أبا القاسم الداركي أحد أئمة الشافعية أيضاً يقول في تدرسه : إذا أذفت ^(٤) الحدود فلا شفعة ، فسأل عنها ابن جني النحوي فلم يعرفها ، فسأل المعافى بن زكريا فقال : أرففت ^(٥) يعني بالراء والفاء المشددة ، والآرف المعالم ، يريد إذا ثبتت الحدود وعينت المعالم وميزت فلا شفعة ^(٦).

إذا علم هذا فمن أراد الاستنبات من غيره عن شيء عرض له فيه شك فلا يذكر له ^(٧) المحل المشكوك فيه ابتداء خوفاً من أن يتشكك فيه أيضاً ، بل يذكر له طرف ذلك الحديث فهو ^(٨) غالباً أقرب في حصول الأرب ^(٩).

اختلاف ألفاظ الشيوخ

وحيث من أكثر من شيخ سمع متناً بمعنى لا بلفظ ففتح ^(١٠)
بلفظ واحد وسمى الكل صح عند مجيزي النقل معنى ورجح

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٢) في هـ د أو ،

(٣) كلمة د قاله ، ساقطة من هـ

(٤) في هـ د اذفت ، وهو خطأ

(٥) في هـ د اذفت ، وهو أيضاً خطأ

(٦) انظر الكفاية ص ٢٥٥-٢٥٧

(٧) سقطت كلمة د له ، من ز

(٨) في هـ د ناز ، وهو خطأ

(٩) في هـ د الأدب ،

(١٠) في ع د فاقع ،

بيانه مع قال أو مع قالا وما ببعض ذا و ذا وقالوا
 اقتربا في اللفظ أو لم يقل صح لهم والكتب إن تقابل
 بأصل شيخ من شيوخه فهل يسمى الجميع مع بيانه احتمل

[كيفية الرواية عند اختلاف ألفاظ الشيوخ] الفصل السابع (اختلاف ألفاظ الشيوخ)
 في متن أو كتاب واقتصار من سمع منهم على بعضها (وحيث) كان الراوى (من أكثر
 من شيخ) اثنين فأكثر (سمع متناً) أى حديثاً (بمعنى) واحد انفقوا عليه ، (لا بلفظ)
 واحد بل هم فيه ^(١) مختلفون ، (فتمنع) حين لم يراده إياه (بالفظة واحد) منهم (وسمى) معه
 (الكل) حملاً للفظهم على لفظه ، بأن يقول فيما يكون فيه اللفظ لأبى بكر ابن أبى شيبه
 مثلاً : ثنا أبو بكر ابن أبى شيبه ومحمد بن مثنى ومحمد بن بشار قالوا حدثنا فلان (صح)
 ذلك (عند مجزئ النقل معنى) أى بالمعنى وهم الجمهور كما سلف في بابه ، سواء بين ذلك أو ^(٢) لا ،
 ومن ^(٣) فعله حماد بن سلمة فإنه قيل : إنه كان يحمل ألفاظ جماعة يسمع منهم الحديث
 الواحد على لفظ أحدهم مع اختلافهم في لفظه ^(٤) ، (و) لكن (رجح بيانه) عندهم
 أى هو أحسن بأن يعين صاحب اللفظ الذى اقتصر عليه بقوله ^(٥) واللفظ لأبى بكر ابن أبى
 شيبه ونحو ذلك للخروج من الخلاف [^(٦) سواء كان قبل سياق المتن عند الشروع فى الإسناد
 أو بعد سياقه] ، فإن لم يعلم تمييز لفظ أحدهما عن الآخر فالراجح بيانه أيضاً كما وقع فى
 الحديث الذى عند أبى داود ^(٧) عن مسدد عن بشر بن المفضل ثنا ابن عون عن القاسم
 ابن محمد وإبراهيم زعم أنه سمع منهما ^(٨) جميعاً ولم يحفظ حديث هذا من حديث هذا ،

(١) سقطت كلمة « فيه » من هـ

(٢) فى هـ « أم »

(٣) فى هـ « هون » وهو خطأ

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٤٤٦/٧

(٥) فى هـ « لقوله »

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٧) ١٨٠ / ٥

(٨) فى هـ « منها » وهو خطأ

ولا حديث هذا من حديث هذا قالوا قالت أم المؤمنين : يعنى عائشة « بعث رسول الله ﷺ بالهدى » وذكر حديثا ، ونحوه قوله أيضا ثنا مسدد وأبو كامل دخل حديث أحدهما في الآخر^(١) ثم هو في سلوكه البيان حيث ميز بالخيار بعد تعيين صاحب اللفظ بين أن يكون (مع) أفراد (قال أو مع) [^(٢) يسكون العين فيهما] (قالا) إن كان أخذه عن اثنين أو قالوا إن كانوا أكثر .

[اعتناء مسلم وغيره بهذه المسألة] وقد اشتدت عناية مسلم ببيان ذلك حتى في الحرف من المتن وصفة الراوى ونسبه ، وربما كما قدمته في الرواية بالمعنى كان بعضه لا يتغير به معنى ، وربما كان في بعضه تغير ولكنه خفي لا يتفطن له إلا من هو في العلوم بمكان .

واستحسن له قوله ثنا^(٣) أبو بكر ابن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال^(٤) أبو بكر ثنا سفيان بن عيينة^(٥) من أجل أن إعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة يشعر كما قال ابن الصلاح بأن اللفظ المذكور له^(٦) ، ويتأيد بقوله في موضع آخر^(٧) ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعا عن حفص بن غيث . قال ابن نمير ثنا حفص عن محمد بن زيد عن عمير مولى أبي اللحم قال : « كنت مملوكا فسألت رسول الله ﷺ أنصدق من مال^(٨) موالى بشىء ؟ قال : نعم ، والأجر بينكما نصفان » فإن لفظ أبي بكر كما في مصنفه^(٩) حفص بدون صيغة ، وساق

(١) ٩١ / ٣

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) فى ز د حدثنا ،

(٤) فى هـ د فقال ،

(٥) ١ / ٢٢١ ، ٢٧٦ ، و انظر أيضا نحوه ١ / ٥٠ ، ٧٢ ، ٦٨ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ،

١٥٨ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٥٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٠

(٦) علوم الحديث ص ٢٠٠ و انظر أيضا الارشاد للنووى ١ / ٣٧٤ ، ولكن قال العراقى فى فتح المغيث

٥٩ / ٣ : ويحتمل أنه أراد بإعادته بيان التصريح فيه بالتحديث

(٧) ٧١١ / ٢

(٨) فى ز د أموال ،

(٩) ١٦٤ / ٣

سنده قال : « كنت عبدا مملوكا ، وكنت أتصدق ، فسألت النبي ﷺ وكان مولاى ينهاني أو سأله ، فقال : الأجر بينكما » ولفظ زهير كما عند أبي يعلى في مسنده^(١) عنه حدثنا حفص وساق سنده قال « كنت مملوكا وكنت أتصدق بلحم من لحم مولاى فسألت النبي ﷺ ، فقال : تصدق والأجر بينكما نصفان » وعن أبي يعلى أورده ابن حبان في صحيحه^(٢) فأنحصر كون اللفظ لمن أعاده ثانيا في أمثلة لذلك لا نطيل بها ، وربما لا يصرح برواية الجميع عن شيخهم كقوله ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم قال أبو بكر : ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن عياش^(٣) ، وربما تكون الإعادة لأجل الصيغة حيث يكون بعضهم بالنعنة وبعضهم بالتحديث أو الإخبار ، وعليه فتارة يكون اللفظ متفقا وتارة مختلفا .

وكثيرا ما ينبه أبو داود وغيره على التوافق في المعنى في الجملة من غير تعيين صاحب اللفظ كقوله ثنا ابن حنبل وعثمان بن أبي شيبة ومسدد ، المعنى^(٤) وربما قال : المعنى واحد كقوله ثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، المعنى واحد^(٥) وهى أوضح ، فربما^(٦) يتوهم غير المميز كونه المعنى بكسر النون نسبة لمعنى ، ويتأكد حيث لم يقرن مع الراوى غيره .

وقد يكون فى حديث أحد الراويين ألقن كقول أبي داود ثنا أبو الوليد الطيالسى وهديبه^(٧) بن خالد وأنا لحديثه ألقن^(٨) .

ومن سبق مسليا لنحو صنيعة شيخه الإمام أحمد فهو حريص على تمييز الألفاظ فى السند والمتن .

(١) لم يصل إلينا ولم يتيسر لنا الوصول إليه

(٢) ١٤٩/٥

(٣) ٥٨٨/٢ ، وأنظر أيضا نحوه ١٥١/١ ، ١٨٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٧ ، ٥٣٧

(٤) ٤٩/٥ ، وأنظر أيضا نحوه ١٦٠/١ ، ٢٨٠ ، ٣٢/٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، و ١٩٨/٣ ، ٤٧٦ ،

١٣٢/٤ ، ١٩٤ ، ٧٠/٥ ، ١٢٧ ، ١٣١

(٥) ٤٨٠/٥ ، وأنظر أيضا نحوه ٥٠٨/١ ، ١٨٠/٢ ، ٢٩٧ ، ٩٧/٤ ، ١٠٠/٥ ، ٢٥٠ ، ٣٨٦

(٦) زاد فى « يتعين أو »

(٧) فى هـ « هدية » وهو تعريف

(٨) ٤٧/٥ ، وأنظر أيضا نحوه ١٠٢/١

وقد ينشأ عن بعضه لمن لم يتدبر^(١) إثبات راو لا وجود له، ومنه قول أحمد حدثنا يزيد بن هارون وعباد بن عباد المهلبى قالانا^(٢) هشام قال عباد بن زياد^(٣)، حيث ظن بعض الحفاظ أن زيادا هو والد عباد وليس كذلك بل هو والد هشام اختص عباد بزيادته عن رفيقه يزيد، ونحوه قوله أيضا حدثنا محمد بن جعفر وحجاج قال حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي الأبيض قال حجاج رجل من بنى عامر عن أنس فذكر حديثا^(٤)، فليس قوله «رجل من بنى عامر» وصفا لحجاج بل هو مقوله وصف به أبا الأبيض انفرد بوصفه له بذلك عن رفيقه. وحجاج هو ابن محمد أحد شيوخ أحمد فيه، وأمثلة ذلك كثيرة.

[حكم خلط ألفاظ الشيوخ] وإذا تقرر هذا فلا اختصاص للصحة حيث لم يبين بما يخص فيه الراوى واحدا بجميع المتن بل يلتحق به (ما) يأتي فيه (ببعض) لفظ (ذا) أى أحد الشيخين (و) بعض لفظ (ذا) أى الآخر مما اتحد عندهما المعنى فيه، ميز^(٥) الراوى لفظ أحدهما من الآخر أو لم يميز^(٦) (وقالا) ^(٧) أى الراوى لفظ (اقتربا) أى كل من الشيخين (فى اللفظ) أوقال: المعنى واحد وما أشبههما (أو لم يقل) شيئا منه، فإنه أيضا قد (صح لهم) أى لم يجزى النقل بالمعنى والاحسن أيضا البيان لاسيما وقد عيب بتركه البخارى فيما قاله ابن الصلاح^(٨) وحماد بن سلمة فيما قاله غيره^(٩).

(١) فى ز د لمن يتدبر ، باسقاط د لم ،

(٢) فى ز د أخبرنا ،

(٣) مضى ذلك قريبا

(٤) مسند أحمد ١٣١/٣ ، ولفظ الحديث : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى العصر والشمس بيضاء معلقة .

(٥) فى ه د سواء من ، بدل د ميز ،

(٦) فى ه د أولا ، بدل د أولم يميز ،

(٧) زاد فى ه د سواء ،

(٨) علوم الحديث ص ٢٠١ ، والارشاد للنوى ٣٧٧/١ ، والتقريب له ص ٢٦ ، وفتح المغيـث للعراقى ٥٩/٣

(٩) هو الحاكم كما فى سير أعلام النبلاء ٤٦/٧ ، وانظر أيضا الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨٦/١

حتى إن البخارى لم يخرج له فى الأصول من صحيحه ، بل واقتصر مسلم فيها كما قاله الحاكم على خصوص روايته^(١) عن ثابت^(٢).

[الكلام على صنع البخارى] لكن قد رد على من عاب البخارى به بأن ذلك بمجرد لا يوجب إسقاطا إذا كان فاعله يستجيز الرواية بالمعنى .

هذا عبد الله بن وهب لم يتأخر البخارى ولا غيره من الأئمة عن التخريج له مع كونه ممن يفعله ، وإنما ترك الاحتجاج بحماد مع كونه أحد الأئمة الأثبات الموصوف بأنه من الأبدال ، لأنه قد ساء حفظه ، ولهذا فرق بين صنيعه وصنيع ابن وهب بأن ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ ، وبه يحاب عن البخارى ، على أن البخارى وإن كان لا يعرج على البيان ولا يلتفت إليه هو — كما قال ابن كثير — فى الغالب وإلا فقد تعاطى البيان فى بعض الأحيان^(٣) ، كقوله فى تفسير البقرة^(٤) ثنا يوسف بن راشد ثنا جرير وأبو أسامة واللفظ لجرير ، فذكر حديثا ، وفى الصيد والذبائح^(٥) ثنا يوسف ابن راشد أيضا ثنا^(٦) وكيع وي زيد بن هارون ، واللفظ ليزيد ، ولكن ليس فى هذا ما يقتضى الجزم بكونه من البخارى إذ يحتمل أن يكون ذلك من شيخه كما سيأتى فى الفصل التاسع فى مسألة أخرى .

وربما يسلك مسلكا دقيقةا يرمز فيه للبيان كقوله فى الحج^(٧) ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب — هو الزهرى — عن عروة عن عائشة ، وحدثني محمد ابن مقاتل^(٨) أخبرني عبد الله — هو ابن المبارك — أنا محمد بن أبى حفصة عن الزهرى

(١) فى هـ ، رويته ، وهو خطأ

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٤٦/٧ ، ٤٤٧ ، وميزان الاعتدال ٢٧٨/١ - ٢٧٩ ؛ والنهذيب ١٤/٣ ، وهدى السارى

ص ٣٩٩

(٣) الباعث الحثيث ص ١٤٧

(٤) ١٧١ / ٨

(٥) ٦٠٧ / ٩

(٦) فى فى ، حدثنا ، وفى هـ = أنا ،

(٧) ٥٤ / ٣

(٨) زاد فى هـ ، قال ، وكذا فى صحيح البخارى

عن عروة عن عائشة قالت : « كانوا يصومون عاشوراء قبل أن يفرض رمضان وكان يوماً تستر فيه الكعبة ، فلما فرض الله رمضان قال رسول الله ﷺ : من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه » فإن الظاهر أنه إنما عدل عن أن يقطع السند الأول عند الزهري ثم يقول بعد ابن أبي حفصة من الثاني : كلاهما عن الزهري ، لكون اللفظ للثاني فقط ، ويتأيد بجزم الإسماعيلي بأن ستر الكعبة إنما هو عند ابن أبي حفصة خاصة دون عقيل^(١) ، وحيث أن رواية عقيل لا تدخل^(٢) في الباب الذي أوردها فيه وهو باب قول الله ﴿ جعل الله الكعبة ﴾ الآية ، ولذا قال الإسماعيلي : إن عادة البخاري التجوز في مثل هذا^(٣) ، وقول أبي داود في سننه^(٤) ثنا مسدد وأبو توبة المعنى قالوا : ثنا أبو الأحوص يحتمل أن يكون المعنى يتعلق بحديثهما معا ، وحيث أن يكون من باب ، وتقاربا في اللفظ ، ويحتمل أن يتعلق بأبي توبة فقط ، ويكون اللفظ للأول ، وحيث أن فهو من باب ، واللفظ لفلان ، قال الباقين : ويلزم على الأول أن لا يكون رواه بلفظ واحد منهما ، قال : وهو بعيد ، وكذا إذا قال : أنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ لا انحصار له في أن روايته عن كل منهما بالمعنى وأن المأني به لفظ ثالث غير لفظيهما والأحوال كلها آتلة في الغالب إلى أنه لا بد أن يسوق الحديث على لفظ مروى له برواية واحدة والباقي بمعناه انتهى ، وتبعه الزركشي^(٥) ، وفيه نظر كما أشار إليه العز ابن جماعة فيجوز أن يكون ملفقا منهما^(٦) إذ من فروع هذا القسم كما سيأتي في الفصل الثالث عشر ما إذا سمع من كل شيخ قطعة من متن فأورده عن جميعهم بدون تمييز .

(١) تقول : أخرج رواية ابن أبي حفصة منفردة الإمام أحمد في مسنده ٢٤٤/٦

(٢) في هـ . لا يدخل ،

(٣) كلام الإسماعيلي هذا أورده ابن حجر في فتح الباري ٤٥٥/٣

(٤) ٣٥/٢ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٠١ ، والارشاد للنووي ٣٧٥/١ ، ومثل ذلك في سنن أبي داود كثير .

(٥) محاسن الاصطلاح ص ٣٤٤ ، والتكت الزركشي (٢٠٢/ألف) كما في هامش الارشاد للنووي ٣٧٦/١

(٦) ورد ما بين المعكوفتين في هـ هكذا « يعني فقد سلف جوازه قريبا ونحوه ما سيأتي في الفصل الثالث عشر فيما إذا سمع من كل شيخ قطعة من متن فأورده عن جميعهم بدون تمييز ، ولكن لا يتأتى هذا مع قوله غالبا »

[حكم السماع من جماعة والمقابلة بأصل بعضهم] (والسكتب) [^(١) بسكون التاء] المصنفة كالموطأ والبخارى المسموعة عند الراوى من شيخين فأكثر وهو القسم الثانى (إن تقابل بأصل شيخ) خاصة (من شيوخه) أو شيخيه دون من عداه (فهل ^(٢) يسمى) [^(٣) بسكون ثانيه] عند روايته لذلك السكتاب (الجميع مع يسانه) أن اللفظ لفلان الذى قابل بأصله ^(٤). (احتمل) الجواز كالأول لأن ما أورده قد سمعه بنصه ممن ذكر أنه بلفظه ، واحتمل عدمه لأنه لا علم عنده بكيفية رواية من عداه حتى يخبر عنه بخلاف ما سبق فإنه اطلع فيه على موافقة المعنى ، وتوقف بعض المتأخرين فى إطلاق الاحتمال وقال : ينبغى أن يخص بما إذا لم يبين حين الرواية الواقع ، أما إذا بين كما هو فرض ^(٥) المسألة فالأصل فى السكتب عدم الاختلاف ، ولو فرض فهو يسير غالباً تجبره الإجازة ، هذا إذا لم يعلم الاختلاف فإن علمه فقد قال البدر ابن جماعة : إنه إن كان التفاوت فى الفاظ أو فى لغات أو اختلاف ضبط جاز ، وإن كان فى أحاديث مستقلة فلا ^(٦).

الزيادة فى نسب الشيخ

والشيخ إن يأت ببعض نسب	من فوقه فلا تزد واجتنب
إلا بفصل نحو « هو » أو « يعنى »	أو جىء به « أن » وانسب المعنى
أما إذا الشيخ أتم النسب	فى أول الجزء فقط فذهب
الأكثر لجواز أن يتم	ما بعده والفصل أولى وأتم

الفصل الثامن (الزيادة) على الرواية (فى نسب الشيخ) حيث لم يقع فيها أصلاً

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٢) زاد فى هـ « له أن »

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٤) زاد هنا فى فـ « قال ابن الصلاح »

(٥) سقطت كلمة « فرض » من فـ

(٦) المنهل الروى ص ١٠٩ ، كما فى هامش الارشاد للنووى ١/٣٧٧ ، وانظر أيضاً التدريب ٢/١١٢

أو وقع لكن بأول المروى دون باقي أحاديثه (والشيخ إن يأت) في حديثه لك (ببعض نسب من فوقه) شيخه أو غيره كأن يقتصر على الاسم فقط أو مع اسم الأب أو على الأب فقط أو على الكنية أو نحو ذلك مما لا تتم^(١) المعرفة به لكل أو تتم (فلا تزد) أيها الراوى على ما حدثك به شيخك، (واجتنب) إدراجه فيه (إلا بفصل) يتميز^(٢) به الزائد (نحو هو^(٣)) ابن فلان الفلاني، (أو يعنى) ابن فلان أو نحو ذلك. كما روى الخطيب عن أحمد أنه كان إذا جاء الرجل غير منسوب قال: يعنى ابن فلان^(٤) وهو في الصحيحين وغيرهما كثير (أو جىء بأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (وانسبن) بنون التأكيد^(٥) المشددة (المعنى) بالإشارة، كما روى البرقاني في اللقط^(٦) له عن علي بن المديني قال: إذا حدثك الرجل فقال ثنا فلان ولم ينسبه وأحببت أن تنسبه فقل: ثنا فلان أن فلان بن فلان الفلاني حدثه^(٧)

ومن لا يستجيز لإيراده لإلب وهو أو يعنى^(٨) مسلم لكونه والحالة هذه إخباراً عن شيخه بما لم يخبره به، وعلى كل حال فهما أولى من «أن» لأنه أقرب إلى الإشعار بحقيقة الحال وإن اصطلاح المتأخرون على التصرف في أسماء الرواة وأنسابهم بالزيادة والنقص وبزيادة تعيين تاريخ السماع والقارىء والمخرج ونحو ذلك ما لم يصلوا إلى المصنفين، بل و^(٩) ربما لقبوا الراوى بما لا يسمع به الراوى عنه المضاف ذلك إليه، كأن يقال أنا^(١٠) ابن الصلاح^(١١) أنا^(١٢) العلامة الامام أوحد الزمان فلان، مع كون ابن الصلاح

(١) فى هـ لا يتم،

(٢) فى هـ «تميز» وهو خطأ

(٣) فى ز «هذا»

(٤) الكفاية ص ٢١٥، وعلوم الحديث ص ٢٠٣، وفتح المغيـث للعراقى ٦١/٣

(٥) فى ز «التركيد»

(٦) فى هـ «اللفظ» وهو خطأ

(٧) الكفاية ص ٢١٥، وعلوم الحديث ص ٢٠٢، والارشاد للنووى ٣٧٨/١، وفتح المغيـث للعراقى ٦١/٣

(٨) فى هـ «معنى» وهو خطأ

(٩) سقطت كلمة «و» من هـ

(١٠-١٢) فى الموضوعين فى ز «أخبرنا»

(١١) زاد فى ز «أو» وفى هـ «قال»

لوعرض عليه هذا في حق شيخه لأباه ، وهو توسع أشار ابن دقيق العيد إلى منعه^(١) (أما) وهو القسم الثاني (إذا الشيخ) الذي حدثك (أتم النسب) لشيخه أو من فوقه (في أول الجزء) أو الكتاب (فقط) واقتصر في باقيه على اسمه خاصة أو نسبه كما يقع في حديث المخلص^(٢) حيث يقال في أول الجزء حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ابن بنت أحمد بن منيع ثم يقتصر فيما بعده على حدثنا عبد الله (فذهبوا الأكثرون) من العلماء كما حكاه الخطيب عنهم^(٣) (لجواز أن يتم ما بعده) أي ما بعد الأول اعتمادا على ذكره كذلك أولا ، سواء فصل [^(٤)] يعني بما تقدم [أم لا .

والفرق بينه وبين ما قبله أن هناك لم يذكر المدرج أصلا فهو لإدراج شيء لم يسمعه فوجب الفصل فيه ، (والفصل) هنا (أولى) لما فيه من الإفصاح بصورة الحال وعدم الإدراج (وأتم) لجمعه بين الأمرين ، وقد صرح بالأولوية بعضهم كما نقله عنه الخطيب واستحسنه وخدش ما حكاه عن شيخه أبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني نزيل نيسابور وأحد الحفاظ المجودين أهل الورع والدين ، حيث قال : وسأنته عن أحاديث كثيرة رواها لنا قال فيها : أنا أبو عمرو بن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلى أخبرهم ، وأنا أبو بكر بن المقرئ أن اسحاق بن أحمد بن نافع حدثهم ، وأنا أبو أحمد الحفاظ أن أبا يوسف محمد بن سفيان الصغار أخبرهم ، فذكر لي أن هذه الأحاديث سمعها على شيوخه في جملة نسخ نسبوها الذين حدثوه بها في أولها واقتصروا في بقيتها على ذكر أسمائهم بأن قوما من الرواة كانوا يقولون فيما أجاز يعني لشيوخهم

(١) الاقتراح ص ٢٤٣ - ٢٤٤

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن العباس ، أبو الطاهر ، الخاضع الذهبي البغدادي من حفاظ الحديث ، كان مسند بغداد في عصره ، له « منتخب سبعة أجزاء » في الحديث (٣٠٥ - ٣٩٣) ، الاعلام ٦٣/٧ ، وسير اعلام النبلاء ٤٧٨/١٦ - ٤٨١

(٣) المكفاية ص ٢١٥ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٣ ، والارشاد للنوري ٣٧٨/١ ، والتفريب له ص ٢٧ ،

وفتح المغيب للعراقي ٦١/٣

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ه ر ن

أنا فلان أن فلانا حدثهم كما تقدم في كيف يقول من روى بالمناولة قبيل قسم المكاتبه مع حكاية من أنكر هذا الصنيع .

وقال الخطيب : فاستعمل ما ذكرت فإنه أنفي للظنة^(١)، يعنى في كونه إجازة وإن كان المعنى في العبارتين واحدا^(٢)، وحينئذ فأولاهما - كما قال ابن الصلاح - « هو » ثم « يعنى » ثم « إن » ثم إيراد ما ذكر أولا، ومن منع الرواية بالمعنى لا يجيز الأخير^(٣)،

الرواية من النسخ التي إسنادها واحد

والنسخ التي بإسناد قط ^(٤)	تجديده في كل متن أحوط
والأغلب البدء به ويذكر	ما بعده مع وبه والأكثر
جوز ^(٥) أن يفرد بعضها بالسند	لاخذ كذا والإفصاح أسد
ومن يعيد سند الكتاب مع	آخره احتاط وخلفا ما رفع

[بجديد الاسناد عند كل حديث من أحاديث النسخ ؟] الفصل التاسع (الرواية من) أثناء (النسخ التي إسنادها واحد) (والنسخ) والأجزاء (التي) متونها (بإسناد) واحد (قط) أى فقط ، كنسخة همام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ، ونسخة شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (تجديده) أى الإسناد (في كل متن) منها (أحوط) كما يفعله بعض أهل الحديث ويوجد في كثير من الأصول القديمة ، بل أوجه بعض المتشددين (و) لكن (الأغلب) أى الأكثر من صنيعهم (البدء به) أى بالإسناد فى أولها أو فى أول كل مجلس من سماعها (ويذكر ما بعده) من الأحاديث (مع) بالسكون

(١) فى ز ، المظنة ،

(٢) فى ز ، واحد ، بالرفع وهو خطأ

(٣) الكفاية ص ٢١٦ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والإرشاد للنووى ١ / ٢٧٨ ، وفتح المغيث

للمراقى ٦١/٣

(٤) فى ع و م ، فقط ،

(٥) فى ع ، جواز ،

قوله^(١) في أول كل حديث^(٢) منها (وبه) أي وبالإسناد^(٣) السابق أو السند ونحو ذلك (والأكثر) ومنهم وكيع وابن معين والإسماعيلي (جوز أن يفرد بعضا) من أحاديثها^(٤) من أي مكان شاء (بالسند) المعطوف عليه (لأخذ كذا) أي جوز ذلك لمن سمعها كذلك^(٥).

أما وكيع فإنه قيل له : المحدث يقول في أول الكتاب : ثنا سفيان عن منصور ثم يقول فيما بعده : وعن منصور ، فهل يقال في كل من ذلك : حدثنا فلان عن سفيان عن منصور ؟ فقال : نعم لا بأس به .

وأما ابن معين فقال : أحاديث همام لا بأس أن يقطعها وقال إذ قيل له : إن ورقاء بن عمر كان يقول في أول حديثه : عن ابن أبي نجيح عن مجاهد يعني ثم يعطف عليه ، فهل ترى بأسا أن يخرجها لإنسان فيكتب في كل حديث ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد : إنه لا بأس به .

وأما الإسماعيلي فقال : إنه يجوز^(٦) إذا جعل إسناد واحد لعدة من المتن أن يحدد الإسناد لكل متن^(٧).

ومنع منه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني في الأسئلة التي سأله عنها الحافظ أبو سعد بن عليك ، وقال : إنه لا يجوز أن يذكر الإسناد في كل حديث منها لمن سمعه على هذا الوصف ، وكذا منع منه بعض المحدثين ورآه تذايلا^(٨) ، يعني من جهة إيهامه

(١) سقطت كلمة « بالسكون » من هـ و قوله ، من ز

(٢) زاد في هـ و على الأولى ،

(٣) في ز و أي بالإسناد في أولها ،

(٤) زاد في هـ و أي ،

(٥) علوم الحديث ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والإرشاد للنووي ١/٣٨٠ - ٣٨١ ، والتقريب له ص ٢٧ ، وفتح المغيب

للعراق ٢/٦٢ ، والتدريب ٢/١١٦ ، وفتح الباقي ٢/١٨٨

(٦) في هـ و يجوز ،

(٧) راجع لأقوال وكيع وابن معين والإسماعيلي المكفاية ص ٢١٥

(٨) راجع لذلك علوم الحديث ص ٢٠٥ ، والإرشاد للنووي ١/٣٨١ - ٣٨٢ ، وفتح المغيب للعراق ٢/٦٢ ،

والتدريب ٢/١١٦

أنه كذلك سمع بتكرار السند ، وأنه كان مكرراً تحقيقاً لا حكماً وتقديراً إلا أن يبين كيفية التحمل^(١) ، والمعتمد الجواز لأن^(٢) المعطوف له حكم المعطوف عليه وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب بإسناده المذكور في أول المتن ، وقريب الشبه بالنقل من أثناء الكتب التي يقع إيراد السند بها في أول الكتاب أو المجلس ، وكذا في آخره غالباً لأجل من يتجدد^(٣) من السامعين ، ويكتفى في كل حديث منها بقوله «وبه» حيث اتفقوا على جوازه بل لا فرق . قال بعض المتأخرين : وينبغي أن يحمل المنع عن التنزيه^(٤) ، وما يخالف الأولى لا على التحتم ، إذ لا وجه للحمل على ذلك إلا أن يقال باب الرواية اتباع لا ابتداع ، وهو لم يرو على هذا الوجه من التفرقة ، فيكون ذلك من مبتدعاتها لا من اتباعاتها .

[صنيع الشيخين في الرواية من صحيفة همام] (والإفصاح) بصورة الحال وإن جاز ما تقدم ، (أسد) بالمهمة أي أقوم وأحسن كما يفعله مسلم في صحيفة همام فإنه يقول بعد سياق إسناده إلى همام إنه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ ما نصه ، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ كذا ، ويسوق المتن الذي يروم إيراده ، ولم يعدل عن هذا فيما يورده من النسخة المذكورة^(٥) .

وأما البخاري فربما قدم أول حديث من الصحيفة وهو حديث «نحن الآخرون

(١) في ز «التمدد والتحمل» .

(٢) زاد في ز «ذلك» .

(٣) في ه «يتجدد» .

(٤) في ه «عن التنزيه» وهو تصحيف وأما قول البعض المعلق على هذا الكتاب : «ولعلها مصحفة من كلمة التنزيه فهو خطأ ، ولو قال : إنها مصحفة من التنزيه لقد أصاب» .

(٥) وهي نحو من مائة وأربعين حديثاً ، سير أعلام النبلاء ٣١١/٥ ، وانظر صحيح مسلم ١١٧/١ ، ٢٠٤ ،

٢٣٤ ، ٢٦٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤١ ، ٣٧٢ ، ٤٣١ ، ٤٥٢ ، ٥٤٣ ، ٥٨٦/٢ ، ٦٩١ ، ٧١١ ، ٧٥١ ، ٩٦٠ ،

١٢٣٨/٣ ، ١٢٧٦ ، ١٢٨٥ ، ١٣٤٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٧٦ ، ١٤١٧ ، ١٤٥١ ، ١٤٩٧ ، ١٦٥٤ ، ١٧١٩/٤ ،

١٧٥٩ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٠ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٣ ،

٢٠٢٠ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٤٨ ، ٢٠٦١ ، ٢١٨٠ ، ٢١٨٣ ، ٢١٨٦ ، ٢٢٣٧ ، ٢٢٧١ ، ٢٣١٢ ، وما قال

المؤلف من عدم عدول مسلم من ذلك الصنيع ففيه نظر ، فراجع لذلك صحيح مسلم ١/٣١٠ ، ٣١٩ ، ٤٣٩ ،

١١٩٧/٣ ، ١٣٦٢ ، ١٧٦٠/٤ ، ١٩٥٩ ، ٢٠٤٤ ، ٢٠٦٣

السابقون ، ثم يعطف عليه الحديث الذي يريده^(١) ، والأول أوضح ، ولذا قل من اطلع على مقصد البخارى فى ذلك حتى احتاج إلى التكليف^(٢) بين مطابقة الحديث الأول للترجمة ، واستعمل قواه فى ذلك لاسيما وهو لم يطرد عمله له فى جميع ما يورده من هذه النسخة بل أورد^(٣) منها فى الطهارة^(٤) وفى البيوع^(٥) وفى النفقات^(٦) والشهادات^(٧) والصالح^(٨) ، وقصة موسى^(٩) والتفسير^(١٠) وخلق آدم^(١١) والاستئذان^(١٢) ، وفى الجهاد فى مواضع^(١٣) ، وفى الطب^(١٤) واللباس^(١٥) وغيرها فلم يصدر شيئا من الأحاديث المذكورة^(١٦) بالحديث المشار إليه وإنما ذكره فى بعض دون بعض وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين على أنه يحتمل أن يكون ذلك من صنع شيخ البخارى وهو اسحاق بن راهويه^(١٧) لكن قد فعله البخارى أحيانا فى ترجمة شعيب أيضا ومن ذلك فى باب^(١٨) « لا تبولوا فى الماء الراكد » قال : ثنا أبو اليان أنا شعيب : ثنا أبو الزناد عن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « نحن الآخرون

(١) ١١٦/٦ ، و ٥١٥

(٢) فى ز و هـ ، التكلف ،

(٣) فى هـ ، وأورده ،

(٤) ٢٣٤/١ ، ٣٨٥

(٥) ٢٩٣/٦

(٦) ٥٠٤/٩

(٧) ٢٨٥/٥

(٨) ٣٠٩/٥

(٩) ٤٣٣/٦

(١٠) مثلا ٣٠٤/٨ ، ٥٩٥

(١١) ٣٦٢/٦

(١٢) ١٤ ، ٤/١١

(١٣) ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٣٢ ، ٨٥/٦

(١٤) ٢٠٣/١٠ ، فى هـ ، الطلب ، وهو خطأ

(١٥) ٣٧٩/١٠

(١٦) زاد فى فى « هنا »

(١٧) ٥١٧/١١ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، و ٤٢٣/١٢ ، مع الفتح

(١٨) ٣٤٥/١ - ٣٤٧

السابقون، وبإسناده قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم» الحديث، والظاهر أنها اتفقتا^(١) في ابتدائها بهذا الحديث، ويتأكد بأنه قل أن يوجد حديث في إحداهما إلا وهو في الأخرى وسبقهما إلى نحوه مالك، فإنه أخرج في باب صلاة الصبح والعتمة من موطنه^(٢) متونا بسند واحد أولها «مر»^(٣) رجل بغصن شوك، وآخرها^(٤) «لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لا توها وأوحبوا» وليس غرضه منها إلا الأخير ولكنه أداها على الوجه الذي سمعها به، وكذا وافق على مطلق البيان آخرون.

(ومن يعيد سند الكتاب) أو الجزء المشتمل على هذه النسخة وما أشبهها (مع آخره) أى في آخر الكتاب، فقد (احتاط) لما فيه من التأكيد، وتضمن إجازة بالغة من أعلى أنواع الإجازة^(٥)، ولكن (خلفا ما رفع) أى لم يرفع بذلك الخلاف من أجل عدم اتصال السند بكل حديث منها، بل الخلاف الماضى في أفراد كل حديث لم يزل^(٦) بذلك.

تقديم المتن على السند

وسبق متن لو ببعض سند لا يمنع الوصل ولا أن يتبدى
راو كذا بسند فتجه وقال خلف النسل معنى يتجه
في ذا كبعض المتن قدمت على بعض فقيه ذا الخلاف نقلا

[تقديم المتن على السند لا يمنع الوصل] الفصل العاشر (تقديم المتن على السند) جميعه أو بعضه (وسبق متن) على جميع سنده كما جاء من ابن جريج قال: نزلت

(١) في بقية النسخ «اتفقا»

(٢) ص ٤٦ إلا أن الحديث الآخر لم يرد في الباب المشار اليه في نسخة يحيى بن يحيى بل ذكره في باب ما جاء في السناد للصلاة ص ٢٣، ولكن المؤلف قلد شيخه حيث نقل الكلام نفسه من فتح الباري ٣٤٦/١، وأما شيخه ابن حجر فلعله اعتمد على غير نسخة يحيى بن يحيى من النسخ التي يوجد فيها ذلك الحديث في الباب المشار اليه، فتدبر، انظر أيضا أوجز المسالك ٨/٢-٩

(٣) سقطت كلمة «أولها مر» من هـ

(٤) سقطت كلمة «آخرها» من هـ وزاد فيها «الشهادة»

(٥) في هـ «الاجازات»

(٦) سقطت كلمة «يزل» من ز

﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي^(١) السهمي بعثه النبي ﷺ في سرية أخبرني به علي بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٢) ، وعن الربيع ابن خثيم أنه قال : « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، الحديث ، فقيل : له من حدثك بهذا ؟ قال عمرو بن ميمون يعني عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب^(٣) ، وكقول البخاري في أواخر العلم من صحيحه^(٤) : وقال علي : « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ، حدثنا به عبيد الله^(٥) بن موسى عن معروف بن خربوذ^(٦) عن أبي الطفيل عن علي ، جائز^(٧) و (لو) كان سبقه مقترنا (ببعض سند) سواء كان البعض السابق مما يلي الراوي كقول أحمد سمعت سفيان يقول : « إذا كنى الخادم أحداكم طعامه فليجلسه فليأكل معه » ، الحديث ، وقرئ عليه لإسناده سمعت أبا الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به^(٨) ، وقوله أيضاً حدثنا سفيان قال : « يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً إذا رميت الجمرة فارموها بمثل حصي الخذف » ، وقرئ عليه لإسناده يزيد ابن أبي زياد عن سليمان بن عمرو ابن الأحوص عن أمه يعني عن النبي ﷺ به^(٩) . وحكى أحمد أن شريكاً لم يكن يحدث إلا هكذا ، كان يذكر الحديث فيقول : فلان ، فيقال : عن فلان^(١٠) .

أو مما يلي الماتن ، كأن يقول : روى عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ

(١) سقطت كلمة « ابن عدي » من ف

(٢) صحيح مسلم ١٤٦٥/٣ ، وانظر لهذه السرية صحيح البخاري مع الفتح ٥٨/٨ - ٥٩

(٣) المعجم الكبير للطبراني ١٩٦/٤ ، ١٩٧ - ١٩٨ ، والكفاية ص ٢١١

(٤) ٢٢٥/١

(٥) في ه « عبد الله »

(٦) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة

(٧) هو خبر لـ « سبق متن » وفي ه « جائزاً » وهو خطأ

(٨) مسند أحمد ٣٧٩/٥ ، والكفاية ص ٢١١

(٩) مسند أحمد ٢٤٥/٢

(١٠) مسائل الامام أحمد لأبي داود السجستاني ص ٢٨١ ، والكفاية ص ٢١٢

كذا أنا به فلان ويسوق سنده إلى عمرو ، وسواء كان ذلك في مجلس واحد أو مجلسين كما حكى مالك قال كنا نجلس إلى الزهري فيقول : قال : ابن عمر كذا ثم نجلس إليه بعد ذلك فأقول له : الذي ذكرت عن ابن عمر من أخبرك به ؟ قال : ابنه سالم ، . ومن صرح بجواز ذلك أحمد ، بل وفعله كما تقدم : وعن سعيد بن عامر أنه لا بأس به^(١) . و (لا يمنع) السابق في ذلك (الوصل) بل يحكم باتصاله كما إذا قدم السند على المتن .

[حكم الرواية كالجادة خلاف الشيخ] (و) كذا (لا) يمنع (أن يتدى راو) تحمل من شيخه (هكذا) المتن (بسند) ويؤخر المتن كالجادة المألوفة (ف) هذا (متجه) كما جوزه بعض المتقدمين^(٢) من المحدثين ، وكلام أحمد يشعر به ، فإن أبا داود سأله هل لمن سمع كذلك أن يؤلف بينهما ؟ قال : نعم^(٣) . وبه صرح ابن كثير من المتأخرين فقال : الأشبه عندي جوازه^(٤) .

ويلتحق بذلك تقديم اسم شيخه على الصيغة كأن يقول الإمام أحمد مثلاً : سفيان بن عيينة حدثني (وقال) ابن الصلاح : و (خلف) أي الخلاف في (النقل معني) أي بالمعنى (يتجه) مجيئه^(٥) (في ذا) الفرع (كـ بعض المتن) إذا (قدمت) .هـ (على بعض فقيه) أيضاً (ذا الخلاف) كما عن الخطيب قد (نقل) فلا فرق بين الفرعين^(٦) ، ولكن قد منع البلقيني مجيء الخلاف في فرعنا ، وفرق بأن تقديم بعض المتن قد يؤدي إلى خلل في المقصود في العطف وعود الضمير^(٧) ونحو ذلك ، بخلاف تقديم المتن على السند^(٨) وسبقه إلى الإشارة لذلك النووي فقال في إرشاده^(٩) : والصحيح أو الصواب

(١) مسائل الامام أحمد لأبي داود السجستاني ص ٢٨٩ ، والكفاية ص ٢١١ - ٢١٢

(٢) في ز « بعض المتأخرين والمتقدمين »

(٣) أنظر المصدرين السابقين وعلوم الحديث ص ٢٠٦ ، والإرشاد للنووي ٣٨٤/١ ، وفتح المغيث للعراق ٦٤/٣

(٤) الباحث الحديث ص ١٤٨

(٥) سقطت كلمة « مجيئه » من هـ

(٦) علوم الحديث ص ٢٠٦ ، والإرشاد للنووي ٣٨٤/٣ ، وفتح المغيث للعراق ٦٤/٣

(٧) في هـ « الضمير » وهو خطأ مطبعي

(٨) محاسن الاصطلاح ص ٣٥١ كما في هامش الإرشاد للنووي ٣٨٤/١ ، وأنظر أيضا التدريب ١١٨/٢

(٩) ٣٨٤/١

جواز هذا ، وليس كتقديم بعض المتن على بعض ، فإنه قد يتغير به المعنى بخلاف هذا ، وقال في موضع آخر : الصحيح الذي قاله بعض المتقدمين القطع بجوازه^(١) ، وقيل : فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض ، على أن لقائل أن^(٢) يقول : إن ابن الصلاح إنما أطلق استثناء بما تقرر من شروط الرواية بالمعنى ، لكن قد قال النووي إنه ينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المتن المتقدم مرتباً بالمؤخر^(٣) ثم إنه يستثنى من الجواز ما يقع لابن خزيمة ، فإنه يفعله إذا كان في السند من فيه مقال حيث يبتدىء من المتكلم فيه ثم بعد الفراغ من المتن يذكر أول السند ، وقال : إن من رواه على غير هذا الوجه لا يكون في حل منه^(٤) ، ولذا قال شيخنا : إنه ينبغي أن القائل بالرواية بالمعنى لا يجوز مثل هذا^(٥) يعنى حيث لم يبين . وكذا ميز أبو بكر الإسماعيلي بين ما يخرج به في مستخرجه من طريق من يعرض في القلب منه شيء وبين الصحيح على شرطه بذكر الخبر من فوق ثم بعد فراغه منه يقول : أخبرني فلان عن فلان كما أنه عليه في المدخل .

ومن منع تقديم بعض المتن على بعض ابن عمر ، وذلك أنه روى حديث « بنى الإسلام على خمس » وفيه « حج البيت وصيام رمضان » ، فأعاده بعض من حضر بتقديم الصيام فقال : لا ، اجعل الصيام آخرهن كما سمعت من رسول الله ﷺ ، وربما شك بعضهم في ذلك فرواه مع التردد كحديث « أهل بيتي والأنصار عيتي وكرشي أوكرشي وعيتي » وكحديث « أسلم وغفار أو غفار وأسلم » ومنهم من يصرح بالشك كقول عاصم في حديث « أوسعوا على أنفسكم إذا وسع الله عليكم » ، أو إذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ، لا أدري بأيها بدأ . أورد ذلك كله الخطيب في باب المنع من تقديم كلمة على أخرى من كفايته^(٦) وكذا^(٧) بوب لهذا الحافظ عبد الغنى بن سعيد و حكى فيه الجواز

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ٣٧/١

(٢) سقطت كلمة « أن » من هـ

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ٣٧/١

(٤) صحيح ابن خزيمة ٢٢٨/١

(٥) أنظر التدريب ١١٩/٢

(٦) ص ١٧٥ - ١٧٧

(٧) زاد في ز « أبواب وقد »

إذا لم يتغير المعنى عن الحسن وسليمان التميمي والد المعتمر^(١).

❦ إذا قال الشيخ مثله أو نحوه ❦

وقوله مع حذف متن « مثله »	أو « نحوه » يريد متنا قبله
فالأظهر المنع من أن يكمله	بسند الثاني وقيل : بل له
إن عرف الراوى بالتحفظ	والضبط والتمييز لللفظ
والمنع في نحوه فقط قد حكيا	وذا على النقل بمعنى بنينا
واختير أن يقول مثل متن	قبل ومنتنه كذا ويبنى
وقوله إذ بعض متن لم يسق	وذكر الحديث فالمنع أحق
وقيل: إن يعرف كلاهما الخبر	يرجى الجواز والبيان المعبر
وقال : إن يحز فبالإجازة	لما طوى واغتفروا لإفرازه

[حكم إيراد اللفظ المحال عليه بنحوه أو مثله] الفصل الحادى عشر (إذا قال الشيخ مثله أو نحوه) (وقوله) أى الشيخ الراوى (مع^(٢) حذف متن) أورد إسناده ما نصه فذكر (مثله أو نحوه يريد متنا قبله) فرغ من سياقه هل يسوغ إيراد اللفظ المحال عليه بالسند الثانى المطوى متنه ؟ اختلف فيه (فالأظهر) عند ابن الصلاح ومن تبعه كالنوى وابن دقيق العيد^(٣) (المنع) لمن سمعه كذلك (من أن) بالنقل (يكمله بسند الثانى) أى بالسند الثانى فقط لعدم تيقن تماثلها فى اللفظ وفى القدر المتفاوتين فيه ، وقد أخرج البخارى حديث الإفك من رواية فليح بن سليمان عن الزهرى عن عروة وجماحة بطوله

(١) زاد فى « هنا » والله أعلم ، ، نقول : وكذا عقد الراهزمزى لذلك بابا ، فحكى عن الحسن والشعبى وعبيدة وإبراهيم وأبى نصر الجواز إذا لم يتغير المعنى . المحدث للفاصل ص ٥٤١

(٢) زاد فى « و » إسكون العين :

(٣) علوم الحديث ص ٢٠٧ ، ومقدمة شرح مسلم للنوى ٢٧/١ ، والارشاد له ٣٨٥/١ ، والتقريب له ص ٢٧ ، والاقتراح ص ٢٥٦

ثم من حديث فليح عن هشام بن عروة عن أبيه وقال: مثله^(١) مع تفاوت كثير بين الروايتين حسبما علم من خارج ، ولذا قال شيخنا: فكان^(٢) فليحا تجوز في قوله مثله^(٣) ، وأخرج مسلم في مقدمة صحيحه^(٤) من حديث ابن مهدي ومعاذ بن معاذ كلاهما عن شعبة عن خبيب^(٥) بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم مرفوعا مرسلًا «كفى بالمرء كذبا» ثم أخرجه من طريق علي بن حفص عن شعبة فوصله بأبي هريرة ولم يسق لفظه بل قال مثله^(٦) ، هذا مع كونه لم يقع لي من طريق على المذكور إلا بالفظ «إنما»^(٧) ، فإما أن يكون مسلم لم يشدد لكونه في المقدمة ، أو وقع^(٨) له بالفظه والاول أقرب ، وفي أنه الاظهر نظر إذا مشينا^(٩) على أن المعتمد جواز الرواية بالمعنى ، لأنه وإن كان لا يلزم من كونه مثله أن يكون بعين لفظه ، لا يمنع أن يكون بمعناه بل هو فيما يظهر دائر بين اللفظ والمعنى ، لاسيما إذا اقترن بمثله لفظ سواء ، بل هو حينئذ أقرب إلى كونه بالفظه .

وقد سبقه إلى المنع شعبة فكان لا يرى بالتحديث به على لفظ الاول وقال قول الراوى : فلان عن فلان مثله لا يجزى ، وقوله «نحوه» شك أى فيكون أولى بالمنع ، وفي

(١) صحيح البخارى ٢٦٩/٥ - ٢٧٢

(٢) في ز و وكان ،

(٣) فتح البارى ٤٥٦/٨

(٤) كذا في تحفة الاشراف ٣٢٤/٩ ، والاكال والمكمل شرحى مسلم ١٨/١ ، وفي جميع النسخ الهندية ، وكذا في كلام أبى داود والدارقطنى والحاكم والنووى وغيرهم وقال المنذرى فى مختصر السنن لأبى داود ٢٨١/٧ : وأخرجه مسلم مسندا ومرسلا وعند بعض رواة مسلم : كلاهما مسند ، وأما في ثلاث نسخ من نسخ صحيح مسلم ، وهى طبعة محمد فؤاد عبد الباقي وطبعة الحلبي والى مع شرح التنووى غير الهندية فى جميعها عن حفص بن عاصم عن أبى هريرة أى مرفوعا .

(٥) فى ه «خبيب» وهو خطأ

(٦) أخرجه مرسلا ومسندا الحاكم فى مستدركه ١١٢/١ ، وأبو داود فى سننه ٣٣٦/١٣ (٤٩٧١) ، والنظر أيضا بين الامامين ٣/١ - ٦

(٧) بهذا اللفظ أخرجه الحاكم فى مستدركه ١١٢/١ ، وأبو داود فى سننه ٣٣٦/١٣ ، وابن حبان فى الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١١٧/١ - ١١٨ ، وما قاله المؤلف من أنه لم يرد بهذه الطريق إلا بلفظ «إنما» فقيه نظر ، لأن الخطيب أخرجه فى جامعہ ١٠٨/٢ بهذه الطريق بلفظ «كذبا»

(٨) فى ز «رفع»

(٩) فى ه «خشينا»

رواية من طريق وكيع عنه قال : مثله ، ونحوه حديث أى غير الأول وهو أصح مما جاء من طريق قراد أبى نوح عبد الرحمن بن غزوان عن شعبة أنه قال : مثله ليس بحديث^(١) . ثم إن مقتضى هذا المذهب أنه لا فرق بين حذف الإسناد الأول مع ذلك وإثباته ، وإثباته أحوال : فتارة يذكر المثنى عقب كل منهما ، وتارة يذكره عقب ثانيهما ، وتارة يعكس ما وقع فى الرواية فيؤخر الإسناد الذى له اللفظ ويردفه بقوله مثله .

(وقيل بل) يجوز^(٢) (له) أى للسامع كذلك إكالة (إن عرف) المحدث [(الراوى بالتحفظ والضبط) وعد الحروف (والتمييز للتلفظ) الواقع من الرواة بحيث لا يحمل لفظ راو على آخر مثل مسلم صاحب الصحيح فإنه يزول الاحتمال حينئذ وإلا فلا ، حكاه الخطيب فى الكفاية^(٣) عن بعض العلماء ، وأسند عن على بن الحسين ابن حبان قال : وجدت فى كتاب أبى قيل لأبى زكريا يحيى بن معين : يحدث المحدث بحديث ثم يحدث بآخر فى أثره فيقول مثله يجوز لى أن أقص الكلام الأول فى هذا الأخير الذى قال فيه المحدث مثله ؟ قال : نعم ، قلت له : إنما قال المحدث مثله فكيف أقص أنا الكلام فيه ؟ قال : هذا جائز إذا قال مثله فقصصت أنت الكلام الأول فى هذا الأخير لا بأس به . وعن عبد الرزاق قال : قال الثورى : إذا كان مثله يعنى حديثا قد تقدم فقال مثل هذا الحديث الذى تقدم فإن شئت فحدث بالمثل على لفظ الأول .

وقوى البلقينى هذا القول واستظهر له بأن البيهقي صنعه حتى فى الموضع المحتمل ، وذلك أن الدارقطنى أخرج فى سننه^(٤) من طريق أبى هريرة^(٥) حديث « تقول المرأة أنفق على وإلا طلقنى » ثم خرج من طريق سعيد بن المسيب عن أبى هريرة فى الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته . قال : يفرق بينهما . ثم أخرج من حديث أبى صالح

(١) الكفاية ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، والمحدث الفاضل ص ٥٩٠ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٨

(٢) وقع فيما بين المعكوفتين فى هـ وان عرف السامع كذلك

(٣) ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٧ ، وفتح المغيـث للعراقى ٦٥/٣

(٤) ٤١٥/٢

(٥) زاد فى ز « حيث يقول »

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله ، فهذا مع احتماله أن يكون مثل الموقوف وأن يكون مثل المرفوع خرجه البيهقي^(١) من طريق الدارقطني وفيه لفظ المرفوع ، فروى بإسناده إلى أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا أعرس الرجل بنفقة امرأته يفرق بينهما ، ولم يقع في كتاب الدارقطني ولا في كتاب من أخذ عنه الدارقطني إلا بلفظة^(٢) مثله المحتملة - انتهى^(٣) .

وحدث « تقول المرأة » في الدارقطني من طريق زيد بن أسلم وعاصم بن بهدلة كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً ، ثم روى أثراً مقطوعاً من وجهين إلى يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل يعجز عن نفقة امرأته يفرق بينهما ، ثم روى من طريق عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه قال مثله وبهذا ظهر^(٤) أن زيادة أبي هريرة في أثر سعيد خطأ وأن قوله مثله أي مثل المرفوع لكونهما متحدين في السند والرفع^(٥) .

[جواز إيراد اللفظ المحال عليه في نحوه لا في مثله] (والمنع) وهو قول مفصل (في نحوه) [بالتأويل أي في نحوه] (فقط) أي دون مثله^(٦) (قد حكى) فيما رواه عباس بن محمد الدوري عن ابن معين حيث قال : إذا كان حديث عن رجل وعن رجل آخر مثله فلا بأس أن يرويه إذا قال مثله إلا أن يقول : نحوه يعني عملاً بظاهر اللفظين إذ مثله يعطى التساوي في اللفظ بخلاف نحوه ، حتى قال الحاكم : إنه لا يحل لأحد أن

(١) في سننه ٤٧٠/٧ - ٤٧١ ، ولكن أظنه لفظ الدارقطني ، لعل اللفظ الذي أورده البلقيني في الخلافيات للبيهقي .

(٢) في النسخ « بلفظه »

(٣) محاسن الاصطلاح

(٤) في هـ « المهر » وهو خطأ

(٥) انظر للكلام المفصل في هذا الحديث ، الجوهر النقي ٤٧٠/٧ - ٤٧١ . وتلخيص الجبير ٨/٤ - ٩ ، والتعليق المختص ٤١٥/٢ ، وأروا، الخليل ٢٢٩/٧

(٦) سقط ما بين المنكوتين من هـ

(٧) في هـ « مثل »

يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنها على لفظ واحد ، ويحل أن يقول : نحوه إذا كان على مثل معانيه^(١).

قال الخطيب: (وذا) أى ما ذهب اليه ابن معين (على) [^(٢) عدم جواز] (النقل بمعنى) أى بالمعنى (بنيا) فأما من أجازة فلا فرق عنده بين اللفظين .

قال (واختير) من غير واحد من العلماء حين رواية ما يكون من هذا القبيل (أن) يورد الإسناد و (يقول) فذكر (مثل) أو نحو أو معنى (متن) ذكر (قبل) ومنتنه كذا وبنى (اللفظ الأول على السند الثانى بهذه الكيفية . قال الخطيب^(٣): وهذا هو الذى أختاره^(٤) يعنى لما فيه من الاحتياط بالتعيين وإزالة الإيهام والاحتمال بحكاية صورة الحال . وقال النووى فى شرح مسلم^(٥) إنه لاشك فى حسنه - انتهى .

وما لعله يقال من كون هذا الصنيع يوم سماع المتن الثانى وأنه إنما^(٦) تركه لغرض ما، ليس بقادح . وقد فعله [^(٧) بنحوه أحمد فإنه قال فى مسند عمر: من مسنده^(٨) ثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل - هو ابن أبى خالد - ثنا عامر [هو أشعبي] ح ، وثنا محمد بن عبيد - يعنى الطنافسى - ثنا اسماعيل يعنى المذكور عن رجل عن الشعبي ، قال : مر عمر بطلحة فذكر معناه ، قال : مر عمر بطلحة فرآه مهتما . قال : لعله شاك لإماره^(٩) ابن عمك وساقه ، فقوله : قال : « مر » الثانى هو لفظ السند الأول المشار اليه بأن لفظ السند الثانى بمعناه ، وكذا [البخارى لكن حيث لم يسق لاثن المشار اليه بنحو طريقا يعود

(١) الكفاية ص ٢١٣-٢١٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٠٨ ، والارشاد للنووى ٣٨٦/١ ، والتعريب له ص ٢٧ ،

وفتح المغيـث للعراقى ٦٥/٣

(٢) ورد ما بين المعكوفتين فى هـ بعد « النقل بمعنى » مع تغير قليل .

(٣) سقطت كلمة « الخطيب » من هـ

(٤) الكفاية ص ٢١٢ ، والمصادر السابقة .

(٥) ٣٧/١

(٦) فى ز « وإنما انه »

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٨) ٣٧/١

(٩) فى ز « امرأة »

الضمير عليهما فإنه أخرج في خلق آدم من أحاديث الانبياء^(١) من طريق ابن المبارك عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فقال: نحوه، وقال: عقبه^(٢) ما نصه يعني «لولا بنو إسرائيل لم يخبز اللحم، ولولا حواء لم تكن أنثى زوجها، وكأنه لكون الرواية المحال عليهما لم يسمعها أو سمعها بسند على غير شرطه أو نحو ذلك، وليس من هذا القبيل إيراد في الزكاة^(٣) من طريق منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة عن النبي ﷺ، وقال: يعني إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها، بل هذا أشار به إلى أنه روى ما أورده من هذا الحديث بالمعنى.

﴿ حكم سياق تمام الحديث الذي وقع فيه الاختصار ﴾ إذا علم هذا فما تقدم فيما إذا أورد الحديث بتمامه ثم عطف عليه. (و) أما (قوله) أى الراوى (إذ بعض متن لم يسق) بل حذف^(٤) ثم عطف عليه [و وقع الاختصار على طرف منه ما نصه (وذكر الحديث) أو ذكره أونحوهما، كقوله الحديث بتمامه أو بطوله أو إلى آخره كما جرت به عادة كثير من الرواة (فالمنع) من سياق تمام الحديث في هذه الصورة (أحق) منه في التي قبلها، ويقصر^(٥) حينئذ على القدر المثبت منه فقط إلا مع البيان ومن صرح فيها بالمنع الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني ورخص فيه بعضهم.

(وقيل إن يعرف) المحدث و^(٦) الطالب (كلاهما) مع هذه الإشارة (الخبر) بتمامه (يرجى) كما نص عليه الإسماعيلي (الجواز) قال (والبيان) مع ذلك للواقع بأن يقتصر ما ذكره المحدث من الحديث ثم يقول: وتمامه كذا وكذا ويسوقه، هو (المعتبر) أى الأولى ويتأكد فيما إذا كان سمع الطالب المتن على المحدث^(٧). ولذا قال ابن كثير

(١) ٣٦٣/٦

(٢) في ز و هـ ، عقبه ، وهو خطأ

(٣) ٣٠٣/٣

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز و هـ

(٥) في هـ ، تقتصر ،

(٦) في ز و هـ ،

(٧) علوم الحديث ص ٢٠٩ ، والارشاد للنووي ٣٨٧/١ ، والتقريب له ص ٢٨ ، وحقدمة شرح مسلم له

٣/١ ، وفتح المغيب للعراقي ٦٦/٣ ، واختصار علوم الحديث ص ١٤٩

لأنه ينبغي أن يفصل، فيقال إن كان سمع الحديث المشار إليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس أو في غيره فتجاوز الرواية وتكون الإشارة إلى شيء قد سلف بيانه وتحقق سماعه، وإلا فلا^(١). (وقال) ابن الصلاح : (إن نجز) في الصورة المحكية عن الإمام علي (فـ) روايته (بالاجازة لما طوى) من الحديث هو التحقيق . قال لكنها إجازة أكيدة قوية يعنى لأنها إجازة شيء معين لمعين ، وفي المسموع ما يدل على المجاز مع المعرفة به فأدرج فيه (واغفروا) أى من يفعله^(٢) من المحدثين (إفرازه) عن المسموع بصيغة تدل لها . قلت : أو لعل فاعله ممن يذهب إلى جواز أداء المجاز بـ « أخبرنا » وثنا كما سلف^(٣).

إبدال الرسول بالنبي وعكسه

وإن رسول بني أبدلا فالظاهر المنع كعكس فعلا
وقد روى جوازه ابن حنبل والنوى صوبه وهو جلي

الفصل الثاني عشر (إبدال الرسول بالنبي وعكسه) (وإن رسول) وقع في الرواية بأن قيل: رسول الله ﷺ (بنى) أى بلفظ النبي (أبدلا) وقت التحمل أو الأداء أو الكتابة^(٤) (فالظاهر^(٥) المنع) منه والتقييد بما في الرواية (كعكس فعلا) بأن يبدل ما الرواية فيه بلفظ النبي^(٦) برسول الله ﷺ وإن جازت الرواية بالمعنى لأن المعنى هنا مختلف يعنى بناء على القول بعدم تساوى مفهوميهما وقد كان الإمام أحمد بن حنبل فيما رواه عنه ابنه عبد الله إذا سمع من لفظا لمحدث رسول الله ضرب من كتابه^(٧) نبي الله وكتب ذلك بدله ، لكن قال الخطيب :

(١) اختصار علوم الحديث ص ١٤٩

(٢) في ز « فعله »

(٣) علوم الحديث ص ٢٠٩ ، والارشاد للنوى ١ / ٣٨٧ ، وفتح المغيب للعراق ٢ / ٦٦

(٤) في هـ « والأداء والكتابة »

(٥) زاد في هـ « كما قال ابن الصلاح »

(٦) زاد في هـ « صلى الله عليه وسلم »

(٧) في ز « كتابة » وهو خطأ

إن ذلك ليس على وجه اللزوم بل على الاستحباب في اتباع المحدث في لفظه^(١).

(وقد رجي جوازه ابن حنبل) نفسه حيث قال إذ سأله ابنه صالح^(٢) إنه^(٣) يكون في الحديث رسول الله فيجعل الإنسان بدله النبي أرجو أن لا يكون به بأس . وكذا جوزه حماد بن سلمة بل قال لعفان و بهز لما جعلنا يغيران النبي يعني الواقع في الكتاب برسول الله يعني الواقع من المحدث : أما أنتما فلا تفقها أنبأ^(٤) .

(و) الإمام (النووى) بالسكون^(٥) أيضا (صوبه) أى الجواز ، (وهو جلى) واضح ، بل قال بعض المتأخرين : إنه لا ينبغي أن يختلف فيه . وقول ابن الصلاح إن المعنى فيهما مختلف لا يمنع^(٦) ، فإن المقصود إسناد الحديث إلى سيدنا رسول الله ﷺ وهو حاصل بكل واحد من الصفتين ، وليس الباب باب تعبد باللفظ^(٧) لا سيما إذا قلنا إن الرسالة والنبوة بمعنى واحد . وعن البدر ابن جماعة أنه لو قيل بالجواز في إبدال النبي بالرسول خاصة لما بعد ، لأن في الرسول معنى زائدا على النبي وهو الرسالة إذ كل رسول نبي ولا عكس^(٨) ، ويسانه أن النبوة من النبأ وهو الخبر ، فالنبي في العرف هو المنبأ من جهة الله بأمر يقتضى تكليفا فإن أمر بتبليغه^(٩) إلى غيره فهو رسول وإلا فهو نبي غير رسول . وحيث أن فالنبي والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبأ واقتربا في الرسالة ، فإذا قلت : فلان رسول تضمن أنه نبي رسول ، وإذا قلت : فلان نبي لم يستلزم أنه رسول .

(١) الكفاية ص ٢٤٤ ، وعلوم الحديث ص ٢١٠ ، و الارشاد للنووى ٣٨٨/١ ، والتقريب له ص ٢٨ ، وفتح

المغيث للعراقى ٦٦/٣

(٢) فى ز . و سأل ابنه صالح ، وفى ه . سأل ابن صالح ،

(٣) فى ز . و أن ،

(٤) الكفاية ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وعلوم الحديث ص ٢١٠ ، والمسودة ص ٢٨٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٧/٣

(٥) سقطت كلمة « بالسكون » من ه

(٦) الارشاد للنووى ٣٨٨/١ ، والتقريب له ص ٢٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٦٧/٣ ، وعلوم الحديث ص ٢١٠

(٧) فى ه . فى اللفظ ،

(٨) المنهل الروى ص ١١١ كما فى هامش الارشاد للنووى ٣٨٨/١ ، والتدريب ١٢٢/٢

(٩) فى ه . « تبليغه »

ولكن قد نازع ابن الجزرى^(١) في قولهم كل رسول نبي حيث قال: هو كلام يطلقه من لا تحقيق عنده ، فإن جبريل عليه السلام وغيره من الملائكة المكرمين بالرسالة ، رسل لا أنبياء . قلت : ولذا قيد الفرق بين الرسول والنبي بالرسول البشرى . وحديث البراء في تعليم ما يقال عند النوم إذ رد النبي ﷺ عليه إبداله لفظ النبي بالرسول فقال : لا ونبيك الذي أرسلت ، يمنع^(٢) القول بجواز تغيير النبي خاصة بل الاستدلال به لمجرد المنع ممنوع بأن ألفاظ الأذكار توقيفية فلا يدخلها القياس ، بل يجب^(٣) المحافظة على اللفظ الذي جاءت به الرواية إذ ربما كان فيه خاصية وسر لا يحصل بغيره أو لعله أراد أن يجمع بين الوصفين في موضع واحد ولا شك أنه ﷺ نبي مرسل ، فهو إذن أكمل فائدة ، وذلك يفوت بقوله : وبرسولك^(٤) الذي أرسلت . وأيضاً فالبلاغة مقتضية لذلك لعدم تكرير اللفظ لوصف واحد فيه ، زاد بعضهم أو لاختلاف المعنى ، لأن برسولك يدخل جبريل وغيره من الملائكة الذين ليسوا بأنبياء^(٥) .

السمع على نوع من الوهن أو عن رجلين

ثم على السامع بالذاكرة	بيانه كنوع وهن خامره
والمتن عن شخصين واحد جرح	لا يحسن الحذف له لكن يصح
ومسلم عنه كنى فلم يوف	والحذف حيث وثقا فهو أخف
وإن يكن عن كل راو قطعه	أجز بلا ميز بخاط جمعه
مع البيان كحديث الإفك	وجرح بعض مقتض لترك
وحذف واحد من الإسناد	في الصورتين أمتع للازداد
[بيان بعض الوهن الواقع في السماع] الفصل الثالث عشر وفيه مسألتان :	
الأولى (السماع على نوع من الوهن أو) بإسناد قرئت فيه الرواية (عن رجلين)	

(١) في ز د ابن الجزرى ، وفي ه د ابن الجزرى ، وكلاهما خطأ

(٢) في ه د مجمع ،

(٣) في ه د يجب ،

(٤) في ز د برسولك ،

(٥) راجع لذلك المحدث الفاصل ص ٥٣٢ ، والكفاية ٢٠٣ ، والتهديد في اصول الفقه ١٦٨/٣ ، وفتح الباري

فأكثر (ثم) بعد استحضار ما تقدم من التحرى فى الأداء (على السامع) من حفظ المحدث (بالذاكرة) أى فى المذاكرة (بيانه) على الوجه الواقع كأن يقول: أنا فلان مذاكرة ، وذلك مستحب كما صرح به الخطيب ، وإن كان ظاهر كلام ابن الصلاح الوجوب^(١) ، فقد^(٢) فعله^(٣) بدون بيان [غير واحد من متقدمى العلماء ، بل يقال بما الظاهر خلافه]^(٤) كما تقدم آخر رابع أقسام التحمل [: إن ما يورده البخارى فى صحيحه عن شيوخه بصيغة « قال لى أو قال لنا أو زادنا أو زادنى أو ذكر لنا أو ذكر لى » ونحوها مما حمله عنهم فى المذاكرة ، (كنوع وهن خامره) أى خالطه بأن سمع من غير أصل أو كان هو أو شيخه يتحدث أو ينمى أو ينسخ فى وقت الإسماع^(٥) أو كان سماعه أو سماع شيخه بقراءة لحن أو مصحف ، أو كتابة التسميع حيث لم يكن المرء ذاكر السماع نفسه بخط من فيه نظر أو نحو ذلك .

وقد أورد أبو داود فى سننه^(٦) عن شيخه محمد بن العلاء حديثاً ثم قال بعده لم أفهم إسناده من ابن العلاء كما أحب ، وكذا أورد فيها^(٧) أيضاً عن بندار حديثاً طويلاً ثم قال فى آخره : خفى على منعه بعضه لمشاركة السماع فى المذاكرة غالباً لهذه^(٨) الصور فى الوهن ، إذ الحفظ خوان ، وربما يقع فيها بسبب ذلك التساهل بل أدرجها ابن الصلاح فيما فيه بعض الوهن^(٩) .

ولذا منع ابن مهدى وابن المبارك وأبوزرعة الرازى وغيرهم من التحمل عنهم فيها وامتنع أحمد وغيره من الأئمة من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم^(١٠) ، وفى إغفال البيان إيهام وإلباس يقرب من التدليس . وكما يستحب البيان فيما تقدم ، كذلك يستحب بيان ما فيه دلالة لمزيد ضبط وإتقان كتكرار سماعه للروى ، وقد فعله غير واحد من

(١) انظر الجامع للخطيب ٣٧/٢ ، وعلوم الحديث ص ٢١٠ ، وفتح المفتى للعراقى ٦٨/٣

(٢) فى هـ « وقد »

(٣) كلمة « بدون بيان » ساقطة من هـ

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٥) فى ز « السماع »

(٦) ٣٤٨/٧

(٧) ٢٣٤/٤

(٨) فى هـ « يهذه »

(٩) علوم الحديث ص ٢١١

(١٠) الجامع للخطيب ٣٧/٢ ، ١٣/١ ، وعلوم الحديث ص ٢١١

الحفاظ فيقولون ثنا فلان غير مرة .

[لا يحسن حذف المجرع اذ كان الحديث عنه وعن ثقة] المسألة الثانية : (والمأني عن شخصين) مقرونين من شيوخه الذين أخذ عنهم أو ممن فوقهم (واحد) منهما (جرح) [^(١)والآخر وثق] كحديث ثانس يرويه عنه ، مثلاً ثابت البناني وأبان بن أبي عياش (لا يحسن) لارأى على وجه الاستحباب (الحذف له) أى للمجرع وهو أبان ، و الاقتصار على ثابت خوفاً من أن يكون فيه شيء عن أبان خاصة . وحمل الحديث عنهما أو من دونه لفظ أحدهما على الآخر ، قاله الخطيب . [^(٢)لكن يصح] لأن الظاهر - كما قال ابن الصلاح - اتفاق الروایتين ، وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد فإنه من الإدراج الذى لا يجوز تعمله ، نعم قال الخطيب : إن أحمد سئل عن مثله فقال : فيه نحو ما ذكرنا ، ثم ساق من طريق حرب بن إسماعيل أن أحمد قيل له فى مثل هذا : يجوز أن أسمى ثابتاً وأترك أبان؟ قال : لا ، لئلا فى حديث أبان شيئاً ليس فى حديث ثابت وقال : إن كان هكذا فأحب أن أسميهما وهذا محتمل ^(٣)]

ويتأيد الاستحباب بسلوك ^(٤) مسلم مع حرصه على الألفاظ له ، فإنه أخرج فى النكاح من صحيحه ^(٥) عن محمد بن عبد الله بن نمير عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلى عن عبد الله بن عمرو ، حديث « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » فإن هذا الحديث قد أخرجه النسائي ^(٦) عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبيه عن حيوة ، وذكر آخر كلاهما عن شرحبيل به ، وكذا أخرجه ابن حبان فى صحيحه ^(٧) من حديث الحسين بن عيسى البسطامي

(١) ورد ما بين المعكوفين فى هـ قبل « جرح »

(٢) ورد فيما بين المعكوفين فى هـ تقديم وتأخير ونقص وزيادة فقارن بين هذه وتلك

(٣) انظر الكفاية ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وعلوم الحديث ص ٢١١ ، ٢١٢ ، والارشاد للنووى ٣٩٠/١ ، وفتح

المغيث للعراق ٦٩/٣

(٤) فى ز « وبتأ كد الاستحباب بسلوك » وفى هـ « ويتأيد بكون » وهو خطأ

(٥) ١٠٩٠/٢

(٦) فى سننه ٦٩/٦

(٧) ١٣٥/٦

عن المقرئ عن حيوة ، وذكر آخر قالوا ثنا شرحبيل ^(١) وأخرجه أحمد في مسنده ^(٢) عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن حيوة وابن لهيعة قالوا ثنا شرحبيل [إذ الظاهر من تشديد مسلم حيث حذف المجروح أنه أورده بلفظ الثقة إن لم يتحد لفظهما . ونحوه ما وقع له في موضع آخر من صحيحه ^(٣) حيث أخرج من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو حديث « إن الله لا يقبض العلم » ولم يسق لفظه ، بل أحال به على طريق هشام بن عروة المشهورة فتبين من تصنيف ابن وهب فيما أفاده ابن طاهر أن اللفظ لابن لهيعة ، وذلك أن ابن وهب أخرجه عن ابن لهيعة عن أبي الأسود وساق الإسناد والماتن ، ثم عقبه بأن قال : وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود بذلك ^(٤) لكن أفاد شيخنا في هذا الماتن بخصوصه أن حذف ابن لهيعة من ابن وهب لا من مسلم وأنه كان يجمع بين شيخيه ^(٥) تارة ويفرد ابن شريح أخرى ، بل لابن وهب فيه شيخان آخران بسند آخر أخرجه ابن عبد البر في بيان العلم له ^(٦) من طريق سمخون ثنا ابن وهب ثنا مالك وسعيد ابن عبد الرحمن كلاهما عن هشام باللفظ المشهور ^(٧) . (ومسلم) أيضا (عنه) أى عن المجروح ، ربما (كنى) حيث يصرح ^(٨) بالثقة ثم يقول : « وآخر » وهو منه قليل بخلافه ^(٩) من البخارى فإنه أورده ^(١٠) في تفسير النساء ^(١١) وآخر الطلاق ^(١٢) والفتن ^(١٣)

(١) سقط ما بين المعكوفين من ز

(٢) ١٦٧/٢

(٣) ١٠٥٩/٤

(٤) ذكره الحافظ ابن طاهر في الجزء الذى جمعه فى الكلام على حديث معاذ بن جبل فى القياس كما فى فتح

البارى ٢٨٣/١٣ ، وانظر أيضا العلم لابن عبد البر ١٣٢/٢

(٥) فى هـ « شيخه » وهو خطأ

(٦) ١٤٨/١ - ١٤٩

(٧) انتهى كلام الحافظ فى الفتح ٢٨٣/١٣ ، وراجع أيضا العلم لابن عبد البر ١٥١/١ وفيه أن ابن وهب جمع

بين شيخيه كما قال ابن حجر

(٨) فى ز « صرح »

(٩) زاد فى ز « أى »

(١٠) فى ز « أورده »

(١١) ٢٩٢/٨ - ٢٩٣ ، وراجع أيضا هدى السارى ص ٣١٢

(١٢) كذا قال ابن حجر فى التهذيب ٣٧٧/٥ ، ولكن لم نجده فى الطلاق لا فى أوله ولا فى آخره

(١٣) ٣٧/١٣ - ٣٨ ، وانظر أيضا هدى السارى ص ٣٤١

وعدة أما كن من طريق حيوة وغيره ، وفي الاعتصام^(١) من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وغيره ، والغير في هذه الأما كن كلها هو ابن لهيعة بلا شك ، وكذا أورد في الطب^(٢) من رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث وغيره ، وهو أيضا هو لكن فيما يغلب على الظن ، وفي العتق^(٣) من رواية ابن وهب عن مالك وابن فلان كلاهما عن سعيد المقبري ، والمبهم هنا هو عبد الله بن زياد بن سمعان وكذا أكثر منه النسائي وغيره^(٤) . (فلم يوف) [^(٥) مسلم ولا غيره ممن أشرنا إليه] بالخروج من عهدة المجروح إن اختص عن الثقة بزيادة ، لكن الظن القوي بالشيخين أنها علما اتفقا عليها ولو بالمعنى . ولهذا الصنيع حينئذ فائدتان ، وهما الإشعار بضعف المبهم وكونه ليس من شرطه^(٦) ، وكثرة الطرق التي يرجح بها عند المعارضة ، وإن أشار الخطيب إلى أنه لا فائدة في هذه الصورة الخاصة فضلا عن غيرها ، قال : لأنه إن كان لأجل ما اعتلنا به ، فغير المجهول لاتعلق^(٧) به الأحكام ، إذ إثبات ذكره وإسقاطه سواء ، وإن كان عول على معرفته هو به فلماذا ذكره بالكنية عنه وليس بمحل الأمانة عنده ، قال : ولا أحسب استجازة إسقاطه^(٨) ذكره والاقتصار على الثقة إلا لأن الظاهر اتفاق الروايتين في لفظ الحديث يعني ممن يحرص على الألفاظ كسليم الذي الاحتجاج بصنيعه فيه أعلى أو في معناه إن لم يتقيد باللفظ واحتياط^(٩) في ذلك بذكر الكنية عنه مع الثقة تورعا وإن كانت لأحاجة به^(١٠) إليه ، ^(١١) وقد أشار أبو بكر الإسماعيلي في مدخله إلى أنه في مستخرجه تارة

(١) ٢٨٢/١٣

(٢) ١٥٠/١٠ - ١٥١

(٣) ١٨٢/٥

(٤) وانظر على وجه المثال سنن النسائي ٧٩/١ ، ١٤٨٩

(٥) في هـ مكان ما بين المعكوفتين « واحد منهم »

(٦) في هـ « شرط »

(٧) في هـ « يتعلق »

(٨) في ز و هـ « إسقاط »

(٩) في هـ « احتياط »

(١٠) كلمة « به » ساقطة من هـ

(١١) الكفاية ص ٣٧٨ ، وعلوم الحديث ص ٢١١

يحذف الضعيف وتارة يذبه عليه، فقال: وإذا كتبت الحديث فيه أى فى المستخرج عن رجل يرويه عن جماعة وأحدهم ليس من شرط هذا الكتاب، فأما أن أترك ذكره وأكتفى بالثقة الذى الضعيف مقرون إليه أو أنه على أنه محكى عنه فى الجملة وليس من شرط الكتاب - انتهى . وإذا تقررت صحة حذف المجروح فالظاهر عدم صحة الاقتصار عليه لما قد ينشأ عنه من ^(١) تضعيف المتن وعدم الاحتجاج به للقاصر أو المستروح وفيه من الضرر ما لا يخفى .

[حكم إسقاط أحد الثقتين] (و) أما (الحذف) لأحد الراويين (حيث وثقا) كما وقع البخارى فى تفسير المدثر ^(٢) فإنه ^(٣) روى عن محمد بن بشار عن ابن مهدى وغيره كلاهما عن حرب بن شداد حديثا ، وفسر الغير بأنه أبو داود الطيالسى الذى لم يخرج له البخارى شيئا ، (فهو ^(٤) أخف) مما قبله ، لأنه وإن تطرق مثل الاحتمال المذكور أولا إليه ، وهو كون شيء منه عن المحذوف ^(٥) خاصة فحذور الإسقاط فيه أقل ، لأنه لا يخرج عن كون الراوى ثقة كما إذا قال: أخبرنى فلان أو فلان ^(٦) فإنه إن كانا ثقتين ، فالحجة به قائمة ، لأنه دائر بين ثقتين ، وإن كان أحدهما غير ثقة وهو نحو الصورة الأولى ، لا يكون الخبر حجة لاحتمال اختصاصه بشيء من الخبر عن الآخر ، وإن كان الظاهر من المحترى خلافه كما قرر .

[كيف يروى الحديث إذا كان متنه من جماعة ملفقا] ثم إن ما تقدم فيما يكون جميع المتن عنهما (وإن يكن) بمجموعه من جماعة من الرواة ملفقا بأن كان (عن كل راو)

(١) سقطت كلمة « من » من هـ

(٢) ٦٧٧/٨ ، وانظر أيضا هدى السارى ص ٣١٨

(٣) فى هـ « وانه »

(٤) زاد فى هـ « كما قال ابن الصلاح »

(٥) فى ز « المحفوظ »

(٦) ورد فيما بين المعكوفين فى هـ تقديم وتأخير فقارن بين هذه وتلك

منهم (قطعه) منه^(١) فـ (أجز بلاميز) أى تمييز^(٢) لما عند كل واحد منهم منه أيضا (بخط جمعه) ، لكن (مع البيان) لذلك إجمالا وأن عن كل راو بعضه (كحديث الإفك) فإنه في الصحيح^(٣) من رواية الزهرى عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعائشة بن وقاص الليثي وعبيد الله^(٤) بن عبد الله بن عتبة كلهم عن عائشة ، قال الزهرى: وكلهم حدثني طائفة من حديثها ، وبعضهم أوعى من بعض وأثبتة اقتصاصا . وفى لفظ : وبعض القوم أحسن سياقاً ، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذى حدثني عن عائشة ، وبعض حديثه يصدق بعضا ، زعموا أن عائشة ، وساقه بطوله . ولفظ ابن إسحاق قال الزهرى: وكل حدثني بعض هذا الحديث وقد جمعت لك الذى حدثني ولما ضم ابن إسحاق إلى رواية الزهرى عن الأربعة روايته^(٥) هو عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة وعن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه كلاهما عن عائشة قال: وكل حديث هؤلاء جميعا يحدث بعضهم ما لم يحدث صاحبه وكل كان ثقة ، فكل حدث عنها ما سمع وذكره^(٦) .

وتحو صنيع الزهرى ما فى الوكالة من^(٧) البخارى ثنا المكي بن إبراهيم ثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وغيره يعنى كـأبى الزبير يزيد بعضهم على بعض ، لم يبلغه كله رجل واحد منهم عن جابر ، وفى رواية لأبى نعيم فى المستخرج لم يبلغه كله إلا رجل واحد فذكر حديثا^(٨) . وقريب منه قول عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم رضى الله عنهما يزيد أحدهما على صاحبه قال : خرج النبي ﷺ فذكر

(١) سقطت كلمة منه من هـ

(٢) فى هـ د تمييز ،

(٣) ٢٦٩/٥ - ٢٧٠ ، ٤٣١/٧ ، ٤٥٢/٨ ، وانظر أيضا صحيح مسلم ٢١٢٩/٤ ، ومسنده أحمد ١٩٧/٦ - ٢٦٩

(٤) فى هـ د عبد الله ،

(٥) فى هـ د رواية ،

(٦) انظر تاريخ الطبرى ٦٧/٣ ، وفتح البارى ٤٥٦/٨

(٧) ٤٨٥/٤

(٨) راجع لذلك فتح البارى ٤٨٥/٤

حديثاً^(١)، وفعله من المتأخرين عياض فقال في الشفاء^(٢) : وعن عائشة والحسن يعني ابن علي وأبي سعيد وغيرهم في صفته عليه السلام ، وبعضهم يزيد على بعض ، وكثيراً ما يستعمله أصحاب المغازي والسير^(٣) و جازف عصرى من كثرت مناكيره فاستعمله في أمر بشيع شنيع يحرم على الوجه الذي سلكه إجماعاً فقال : وفي انجيل متى ولوقا ومرقس يزيد أحدهم^(٤) على الآخر ، وقد جمعت بين الفاظهم . وحاصل ما فعله الزهري ومن نحاه نحوه أن جميع الحديث عن مجموعهم لا أن^(٥) بمجموعه عن كل واحد منهم ، ولا يعلم من مجرد السياق القدر الذي رواه منه^(٦) كل واحد من المسمين .

نعم ربما يعرف حديث بعضهم أو كلهم من غير طريق ذاك الراوى بل ومن طريقه أيضاً ، على أنه قد وقع في التفسير^(٧) من الصحيح أيضاً قول الزهري : وبعض حديثهم يصدق بعضها وإن كان بعضهم أوعى له من بعض الذي حدثني عروة ، ففهم البلقيني وبعض أتباعه أن عروة حدثه بجميع الحديث . وأن الذي حدثه بالبعض حتى تلتفق من عداه وصارت صورة أخرى غير الأولى^(٨) ، ولكن هذه اللفظة مع كونها ليست صريحة في ذلك بل تحتل^(٩) أيضاً أن يكون المراد أن الذي حدثه عروة أول شيء منه خاصة مما زادها الليث عن سائر من رواه عن يونس عن الزهري . وعلى كل حال فقد صح كون الزهري استعمل التلقيق وهو جائز ، وإن قال عياض مع كونه ممن استعمله كما أسلفته أنهم انتقدوا عليه صنيعة له وقالوا : كان^(١٠) ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر - انتهى . والامر فيه سهل فالكل ثقات ولا يخرج الحديث

(١) صحيح البخارى ٤٥٣/٧

(٢) ٧٧/١

(٣) كلمة « السير » ساقطة من هـ

(٤) سقطت كلمة « أحدهم » من ز

(٥) فى ز « لأن » وهو خطأ

(٦) سقطت كلمة « منه » من ز

(٧) ٤٥٢/٨

(٨) لعل ذلك فى محاسن الاصطلاح

(٩) فى ز « يحتل »

(١٠) فى ز « كانوا »

بذلك عن كونه صحيحاً^(١).

(وجرح بعض) من المروى عنهم وضعفه أن لو اتفق مع عدم التفصيل (مقتضى للترك) لجميع الحديث ، لأنه ما من قطعة من الحديث إلا وجائز أن تكون عن ذاك الراوى المجروح . (و) لهذه العلة وجوباً (حذف) بالنصب مفعول مقدم (واحد من) الرواة المجتمعين في (الإسناد) أو بعض الحديث (في) هاتين (الصورتين) الثقات كلهم والضعيف بعضهم (امنع للازدیاد) أى لأجل الزيادة على بقية الرواة لما ليس من حديثهم أو إسقاط ما اختص به بعضهم [^(٢) عن الباقرين] .

فائدة : ليس من هذا الباب قول البخارى في « باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه » من كتاب الرقاق^(٣) . ثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث ثنا عمر بن ذر فإنه وإن كان صريحاً في كونه لم يسمع جميعه منه يحتمل أن يكون حدث به عنه بطريق الوجدادة أو الإجازة ، أو حمله عن شيخ آخر ممن رواه عن عمر بن ذر غير أبي نعيم ، أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أبي نعيم ، وعلى الاحتمالين الأخيرين يكون من التعاليق ، ولذا أورده شيخنا رحمه الله^(٤) في كتابه المختص بها^(٥) .

آداب المحدث

واحرص على نشرك للحديث	وصحح النية في التحديث
طيباً وتسريحاً وزبر المعتلى	ثم توضأ واغتسل واستعمل
وهيبة بصدر مجلس وهب	صوتا على الحديث واجلس بأدب

(١) انظر الاكمال والمكمل شرحى صحيح مسلم ١٧٩/٧ ، وفتح البارى ٤٥٨/٨ زاد فى ز « ومن الغريب رواية ابن عينة له عن وائل بن داود عن ابنه بنون بكر عن الزهرى أخبرنى أربعة وذكرهم مقتصرًا على جملة ان كنت أملت بذهب فاستغفرى الله ، أخرجه التيمى فى التوبة من ترغيبه فيحمل السهو فى إضافة الجملة للأربعة ، ويحتمل أن تكون بخبرها مسموعة له منهم والاول أشبه »

(٢) سقط ما بين المعكوفين من هـ

(٣) ٢٨١/١١ روى فى « الرقائق »

(٤) زاد فى ز « تعالى »

(٥) ١٦٩/٥ - ١٧١ ، وانظر أيضا التقييد والابضاح ص ٢٠٢ ، وفتح البارى ٢٨٣/١١ - ٢٨٤

لم يخلص النية طالب فعم
أو في الطريق ثم حيث احتيج لك
بأنه يحسن للخمسينا
ورد والشيخ^(٢) بغير البارع
وينبغي الإمساك اذ^(٣) يخشى الهرم
فإن^(٤) يكن ثابت عقل لم يبل
و^(٥) البغوى والهجمى وفقه
وينبغي إمساك الأعمى إن يخف
رجحان راو فيه دل فهو حق
وبعضهم كره الأخذ عنه
ولا تقم لاحد وأقبل
واحمد وصل مع سلام ودعا

ولا تحدث عجلا^(١) أو أن تقم
في شيء اروه وابن خلاد سلك
عاما ولا بأس لأربعيننا
خصص لا كالك و الشافعى
وبالثانين ابن خلاد جزم
كأنس ومالك ومن فعل
كالطبرى حدثوا بعد المائة
وإن من سيل بجزء قد عرف
وترك تحديث بحضرة اللاحق
يبلد وفيه أولى منـه
عليهم وللحديث رتل
في بدء مجلس وختمه معا

(آداب) الشيخ (المحدث) عند إرادة الرواية و مع الطالب وفي الرواية
والإملاء وما يفعله المستمل وغير ذلك مما لم يتقدم ، وقدمت على آداب الطالب التي كان
الآليق تقديمها إما لكونها^(٦) أشرف أو لمناسبتها لأكثر الفروع التي في صفة الرواية
والأداء . وقد صنف الخطيب كتابا حافلا لآداب كل منهما سماه الجامع لآداب

(١) في ع « عاجلا ،

(٢) في ع « وردوا الشيخ ،

(٣) في ع « إن ،

(٤) في م و ف « وإن ،

(٥) سقطت كلمة « و » من م و ف

(٦) في ه « لكونها ، وهو خطأ

الراوى وأخلاق السامع ، قرأته ، وكذا لأبى سعيد ابن السمعانى أدب الإيملاء والاستملاء .

[وجوب تقديم النية وتصحيحها عند التحديث (و صحح) أيها المرید للرواية (النية فى التحديث) و قدمها عليه بحيث تكون فى ذلك مخلصا لله لا يشوبك ^(١) فيه غرض دنيوى ، بل طاهر القلب من أعراضها و أدناسها ، بعيدا عن حب الرياسة ورعوناتها و دسائسها ، كالعجب والطيش والحق والدعوى بحق فضلا عن باطل ، لا تحب أن يحمذك عليه أحد من الناس ، ولا تريد به معنى سوى التقرب إلى الله ، وإن لم تفعل ذلك فما صنعت شيئا ، ولا تأمن أن يقول لك الرب سبحانه حين قولك « تعلمت فيك العلم وعلته وقرأت القرآن : كذبت ، و لكن ليقل : قارىء فقد قيل ثم يؤمر بمن يكون كذلك فيسحب ^(٢) على وجهه حتى يلقى فى النار ^(٣) » اذ الأعمال بالنيات ولا يقبل الله ^(٤) منها الا ما كان خالصا له ، وانظر إلى قوله ﷺ « من سمع الناس بعلمه سمع الله به سامع خلقه وصغره وحقيره ^(٥) » و « رب قائم أو صائم حظه من قيامه أو صيامه السهر أو الجوع والعطش ^(٦) » نسأل الله العفو والعافية .

ومن هنا وقف كثير من السلف عن التحديث إلا بعد نية صحيحة . قال حبيب ابن أبى ثابت لما سأله الثورى التحديث : حتى تجيء النية ^(٧) ، وقال أبو الاحوص سلام ابن سليم لمن سأله أيضا : ليست لى نية ، فقل له : إنك تؤجر فقال :

(١) فى هـ « لا يشرك »

(٢) فى هـ « فيستحب » وهو خطأ

(٣) أخرجه مسلم (١٩٠٥) والنسائى ٢٣/٦ ، ٢٤ ، وأحمد ٣٢٢/٢

(٤) سقطت كلمة « الله » من ز و زاد فى هـ تعالى

(٥) ابن المبارك فى الزهد (١٤١) و أحمد ١٦٢/٢ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، و وكيع فى الزهد

(٣٠٨) والقضاعى فى مسند الشهاب (٤٨٢ ، ٤٨٣) والطبرانى فى الكبير كما فى مجمع الزوائد ٢٢٢/١٠ ،

وأبو نعيم فى الحلية ١٢٤/٤ - و ٩٩/٥ ، والحديث صحيح ، و لكن فى بعض الطرق « بعلمه » وفى

بعضها « بعلمه » وانظر أيضا المقاصد الحسنة ص ٤١٥

(٦) أخرجه ابن عسجة (٩٦٩٠) والدارمى (٢٧٢٣) وأحمد ٢٧٣/٢ ، ٤٤١

(٧) المحدث الفاصل ص ١٨٤ ، والجامع للخطيب ٣٣٩/١ ، ٣١٧ ، وفتح المغيث للعراق ٧٢/٣ ، والتدريب

يمنونني^(١) الخير الكثير وليتني نجوت كفافا لا علي ولا ليا^(٢)

و قال كلثوم بن هانئ وقد قيل له : يا أبا سهل ! حدثنا : إن قلبي لا خير فيه ما أكثر ما سمع ونسى . هذا و هو لو شاء فعل كما قاله أبو زرعة السيباني^(٣) ولكنه أشفق من الزهو و العجب حين نصوه^(٤) ، ونحوه قول حماد بن زيد : أستغفر الله ، إن لذكر الإمام في القلب خيلاء^(٥) ، و تصحيح النية و إن كان شرطا في كل عبادة إلا أن عادة العلماء تقييد مسئلتنا به لكونه قد يتساهل فيه بعض الناس أو يغفل عنه لا سيما و الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، وينافر مساوئي الأخلاق و مشائن الشيم كما قال ابن الصلاح^(٦) ، والنية تعز فيه لشرفه . و يستغفر صاحبه اللعين^(٧) بهدفه ، و من حرمه فقد حرم خيرا كثيرا ، و من رزقه بشرطه فقد فاز فوزا عظيما ، و نال أجرا كبيرا ، و هو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا ، لأنه عبادة لذاته لا صناعة ، ولا ينالها قول الثوري : ليس طالب الحديث من عدة الموت ولكنه علة يتشاغل به الرجال ، اذ طالب الحديث^(٨) — كما قال الذهبي — شيء غير الحديث ، قال : و هو اسم عرفي لأمر زائدة على تحصيل ماهية الحديث ، و كثير^(٩) منها مراق إلى العلم و أكثرها أمور يشغف^(١٠) بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة ، و تطالب^(١١) الإمام العالی ، و تكثير الشيوخ ، و الفرح بالآلقاب ، و تمني العمر الطويل أيرى ، و حب التفرد

(١) في هـ « يمنوني »

(٢) الجامع للخطيب ٣١٦/١ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ٧٢/٣ . والتدريب ١٢٧/٢ ، ونحوه ورد عن ابن شبرمة كما في اقتضاء العلم ص ٢٠٥

(٣) هو يحيى بن أبي عمرو السيباني الحنصلي أبو زرعة ، صدوق ثقة ، توفي (٥١٤٨ هـ) ، التهذيب ٢٦٠/١١ ، وقد وقع في جميع النسخ وفي طبقات ابن سعد وبعض المصادر « السيباني » بالشين المعجمة وهو تحريف بدون شك

(٤) انظر لذلك طبقات ابن سعد ٤٥١/٧

(٥) الجامع للخطيب ٣٣٨/١ ، وفتح المغيث للعراقي ٧٢/٣ ، والتدريب ١٢٧/٢

(٦) علوم الحديث ص ٢١٣ ، والارشاد للنووي ٣٩٣/١ ، والتقريب له ص ٢٨

(٧) حلية الأولياء ٣٦٥/٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢٥٥/٧ ، وتذكرة الحفاظ ٢٠٥/١ .

(٨) في هـ « كثيرا »

(٩) في ز « يشعب »

(١٠) في هـ « يطالب »

الى أمور عديدة لازمة للأغراض النفسانية^(١) لا للأعمال الربانية. قال: فإذا كان طلبك للحديث النبوي مخفوفاً بهذه الآفات فتى خلاصك منها إلى الإخلاص. وإذا كان علم الآثار مدخولاً فما ظنك بعلم الأوائل التي^(٢) تنكث^(٣) الإيمان، وتورث^(٤) الشكوك ولم تكن والله في عصر الصحابة والتابعين بل كانت علومهم القرآن والحديث و^(٥) الفقه - انتهى^(٦).

على أن جماعة، منهم الثوري، قال كل منهم: لا أعلم عملاً أفضل من طالب الحديث لمن أراد به الله^(٧) عز وجل^(٨)، فيحمل على ما إذا^(٩) خلص من هذه الشوائب كما هو صريحه وحينئذ فهو أفضل من التطوع بالصوم والصلاة، لأنه فرض على الكفاية.

[الحديث على نشر الحديث (واحرص) مع^(١٠) تصحيح النية (على نشر الحديث)، واجعل ذلك من أكبر همك، فقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ^(١١) عنه بلغوا عني ولو آية^(١٢)، قال ابن دقيق العيد: ولا يخفاء بما في تبليغ العلم من الأجور لا سيما وبرواية الحديث يدخل الراوى في دعوة النبي ﷺ حيث قال: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها إلى من لم يسمعها^(١٣) - انتهى.

(١) في هـ ، لأغراض نفسانية ،

(٢) في هـ ، الذي ،

(٣) في هـ ، ينكث ،

(٤) في هـ ، يورث ،

(٥) سقطت كلمة هـ ، من هـ

(٦) تذكرة الحفاظ ٢٠٥/١ ونحوه في سير أعلام النبلاء ٢٥٦/٧

(٧) في ز ، والله به ،

(٨) الحلية ٣٦٦/٦ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٠٩ ، وجامع بيان العلم ٢٥/١ ، وشرف أصحاب الحديث

ص ٨١ ، ١٢٧ ، والمحدث الفاضل ص ١٨٢

(٩) زاد في ز ، حصل و ،

(١٠) زاد في ز ، سمحريض ،

(١١) في هـ ، التبليغ ، وهو خطأ

(١٢) البخاري (٣٤٦١) ، والترمذي (٢٦٦٩) ، والدارمي (٥٤٨) ، وأحمد ١٥٩/٣ ، ٢٠٢ ، ٢١٤

(١٣) الاقتراح ص ٢٦٤

ولأنه كما يروى في حديث مرفوع عن أبي هريرة عند أحمد^(١) والطبراني^(٢) والخطيب^(٣) وغيرهم^(٤) « مثل الذي يتعلم علما ثم لا يحدث به كمثل من رزقه الله مالا فكنزه^(٥) » ولم ينق منه « وفي لفظ عن ابن عمر رفعه « علم لا يقال به ككنز لا ينق منه^(٦) » ، وقال مالك : بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة يعني عن تبايعهم كما يسأل الأنبياء^(٧) . وروى يزيد بن هارون في النوم فقيل له : ما فعل الله بك ؟ قال : غفر لي ، قيل بأى شيء ؟ قال : بهذا الحديث الذي نشرته في الناس^(٨) . والأحاديث والآثار في هذا المعنى كثيرة .

ولذا كان عروة يتألف الناس على حديثه^(٩) وكان المحب الصامت من المتأخرين الذين أخذنا عن^(١٠) أصحابهم ، يطوف على أبناء المكاتب فيحدثهم^(١١) ، بل رحل جماعة من بلادهم إلى بلاد أخرى لذلك ، منهم أبو علي حنبل الرصافي فإنه سافر من بغداد إلى الشام بقصد خدمة رسول الله ﷺ ورواية أحاديثه في بلد لا تروى فيه ، وحدث بمسند^(١٢) أحمد فاجتمع بمجلسه لهذه النية الصالحة من الخلائق ما لم يجتمع في مجلس قبله بدمشق كما قاله الذهبي^(١٣) .

(١) ٤٩٩/٢

(٢) في الأوسط كما في المجموع ١٦٤/١

(٣) في جامعه (٧١٩)

(٤) كالدارمي في سننه (٥٦٢) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١٢٢/١ ، والبرار ورجاله موثقون كما في

مجمع الزوائد ١٨٤/١ ، وأبو خيثمة في العلم ص ١٤٧

(٥) في هـ « فكنزه »

(٦) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١٢٢/١ ، وقد أخرجه القضاة في مسند الشهاب (٢٦٣) ، عن

عبد الله بن مسعود ، والحديث حسن لكثرة الطرق واعتضاده بالموقوفات .

(٧) جامع بيان العلم ١٢٣/١

(٨) شرف أصحاب الحديث ص ١٠٧ ، وجامع بيان العلم ١٢٤/١

(٩) الجامع للخطيب ٣٤٠/١ ، وعلوم الحديث ص ٢١٧ ، وفتح المغيب للعراقي ٧٢/٣ ، والتدريب ١٣٠/٢

(١٠) سقطت كلمة « عن » من هـ

(١١) راجع لذلك غاية النهاية ١٧٥/٢ . كان لا يكلم أحدا لذلك قيل له : الصامت

(١٢) في هـ « لمسند »

(١٣) انظر سير أعلام النبلاء ٣٢٢/٢١ - ٤٣٣ ، والمصعد الواحد ص ٣٧

وكذا كان محمد بن عبد الرحمن أبو جعفر البغدادي الصيرفي وهو من الدين^(١) على نهاية ، يسأل من يقصده عن مدينة بعد مدينة هل بقي فيها من يحدث ، فإذا علم خلو بلد عن محدث خرج إليها في السر لرغبته في بذل الحديث فحدثهم ثم رجع ، حكاه الخطيب في ترجمته من تأريخه^(٢) . قال ابن دقيق العيد : ومن أحسن ما يقصد في هذا العلم شيئان ، أحدهما التعبد^(٣) بكثرة الصلاة على النبي ﷺ كلما تكرر ذكره ، ويحتاج ذلك أن يكون مقصودا عند اللفظ به^(٤) ولا يخرج على وجه العادة^(٥) ، والثاني قصد الانتفاع والنفع للغير ، كما قال ابن المبارك وقد استكثر كثرة الكتابة منه : لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم أسمعها إلى الآن^(٦) .

قال بعض المتأخرين : وإنما اقتصر على هذين لما قل الاحتياج إلى علم الحديث لتدوين الأحاديث في الكتب وانقطاع الاجتهاد غالبا وإلا فالفائدة^(٧) العظمى حفظ الشريعة المطهرة على المكلفين بها . ومن أعظم فوائده الآن شيئان : أحدهما ضبط ألفاظ النبي ﷺ بتكرار سماعها^(٨) إذ لو ترك السماع بعد العهد بها و تطرق^(٩) التحريف لها كما جرى في بلاد العجم ، فقد بلغنا أن بعض كبار ملوكهم أراد أن يقرأ عنده صحيح البخاري فلم يجد في مملكته من يحسن ذلك ، فاجتمع علماء ذلك المصراع على قراءته و صار يقع منهم من التحريف في الأسماء و اللغات ما لا يحصى ، ثانيهما حفظ السنة من أعدائها المدخلين فيها ما ليس منها فقد اقتحم كثير من الناس أمرا عظيما . ونسبوا إلى النبي ﷺ^(١٠) ما يذنبو

(١) في ز و الدين ، وهو خطأ

(٢) ٣١٣/٢

(٣) في ه و تعبد ،

(٤) في ز و التلفظ به ،

(٥) ورد في هامش الأصل و انظر الأجر الوارد في الصلاة على النبي ، وهو عند القصد لاعلى وجه العادة ،

(٦) الاقتراح ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وشرف أصحاب الحديث ص ٦٨

(٧) في ه و بالابدء ، وهو تحريف

(٨) في ز و إسماعها ،

(٩) في ز و انطرق ،

(١٠) زاد في ز و من ذلك ،

السمع عنه ، فلولاً أن الله حفظ الشريعة بقواد الحديث لأضمحل الدين وتهدمت أركانه .
ولو لا بقايا من علماء الحديث لوقع من الكذب عليه والتحريف لكلامه ما الله به عالم .
ويستحب أن تكون الرواية بعد العمل ، بالمروى لقول الثوري : تعلموا هذا الحديث
فاذا علمتموه فاحفظوه^(١) ، فاذا حفظتموه فاعملوا به ، فاذا عملتم به فانشروه^(٢) . بل
يروى في المعنى مما هو مرفوع « من الصدقة أن يتعلم الرجل العلم فيعمل به ثم يعلمه^(٣) » .
[التوضي والغسل والآداب الأخرى عند التحديث] (ثم) عند إرادتك نشر
الحديث بالنية الصحيحة إن شاء الله (توضاً) وضوءك للصلاة (واغتسل) اغتسلالك
من الجنابة بحيث تكون على طهارة كاملة ، وتسوك وقص أظفارك وخذ شاربك
(واستعمل) مع ذلك (طيباً) وبخوراً في بدنك وثيابك ، فقد قال أنس « كنا
نعرف خروج رسول الله ﷺ بريح الطيب^(٤) » وقال ابن عمر : « كان رسول الله ﷺ
يستجمر بالآلوة غير المطراة^(٥) وكافور يطرحه معها^(٦) » (و) كذا استعمل معه (تسريحاً)
للحيتك ، وتمشيطاً^(٧) لشعرك إن كان بأن ترسله وتحله قبل المشط لما في الشبائل النبوية
أنه ﷺ كان يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ، واللبس أحسن ثيابك^(٨) وأفضلها البياض
إلى غير ذلك مما يتجمل به من سائر أنواع الزينة المستحبة ، فالله ورسوله يحبان الجمال
(و) كذا استعمل في حال تحديثك (زبر) أي نهر (المعتلى صوتاً) أي صوته

(١) في ز « فاحفظوه »

(٢) الجامع للخطيب ٣٤٠/١

(٣) جامع بيان العلم ١٢٣/١ ، ١٢٤ ، والمدخل للبيهقي ص ٢٧٦ ، والعلم لأبي خيثمة ص ١٤٢

(٤) أخرجه الخطيب في جامعه ٣٨٨/١ ، وابن سعد عن إبراهيم مرسلاً ، وقد صححه الشيخ المحدث

ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير (٤٨٦٤) ، وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء

ص ٣٢ بالفظ آخر .

(٥) في ه « الطراة »

(٦) أخرجه مسلم (٢٢٥٤) ، والنسائي ١٥٦/٨ ، والخطيب في جامعه ٣٨٨/١ - ٣٨٩

(٧) في ه « تمشطاً »

(٨) في ه « ثيابه »

(على) قراءة (الحديث) والاعغلاظ^(١) له ، لشمول النهي عن رفع الأصوات^(٢) فوق صوته ﷺ ذلك كما صرح به مالك حيث قال : إن من رفع صوته عند حديثه ﷺ فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ^(٣) (واجلس) حينئذ مستقبل القبلة متمكنا بمقعدتك من الأرض لا مقعيا ونحوه (بأدب) ووقار (وهيبة بصدر مجلس) يكون القوم فيه بل وعلى فراش مرتفع يخصك أو منبر ، لما روينا عن مطرف قال : كان الناس إذا أتوا مالكا رحمه الله خرجت إليهم^(٤) الجارية فتقول لهم يقول لكم الشيخ :^(٥) تريدون الحديث أو المسائل ؟ فإن قالوا المسائل خرج إليهم في الوقت ، وإن قالوا الحديث دخل مغتسلا فاغتسل وتطيب ولبس ثيابا جودا وتعمم ولبس ساجدة ، وتلقى له منصة فيخرج فيجلس عليها وعليه الخشوع ، ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ ولم يكن يجلس على تلك المنصة إلا إذا حدث^(٦) قال ابن أبي أويس فقل له في ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ولا أحدث به إلا على طهارة متمكنا^(٧) ويقال : إنه أخذ ذلك عن سعيد بن المسيب . وكان عبد الله بن عمر بن أبان يخرج إلى مجلس تحديثه وهو طيب الريح ، حسن الثياب فلقبه أهل خراسان لذلك مشكدانة^(٨) ، اذ المشك [بضم الميم وبالمعجمة] بالفارسية المسك بالكسر والمهملة ، والقول بأنه وعاء المسك تجوز ، ودانته الحبة^(٩) ومعناه حبة مسك ، كل ذلك على وجه الاستحباب .

(١) في هـ ، الاعغلاظ ، وهو خطأ مطبعي

(٢) في هـ ، الصوت ،

(٣) الجامع للخطيب ٤٠٦/١ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٢٧ ، وعلوم الحديث ص ٢١٧ ، والارشاد

للتنوي ٣٩٧/١ ، وفتح المفتي للعراقي ٧٢/٣ ، والاقتراح ص ٢٧٢

(٤) في ز ، لهم ،

(٥) زاد في ز ، انكم ،

(٦) ترتيب المدارك ١٥٤/١ ، والديباج المذهب ١١٩/١

(٧) حلية الاولياء ٣١٨/٦ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٩٢ ، وترتيب المدارك ١٥٥/١ ، وعلوم الحديث ص ٢١٧

(٨) الجامع للخطيب ٣٨٩/١

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(١٠) زاد في ز ، قال ،

و كره قتادة ومالك وجماعة التحديث على غير طهارة ، حتى كان الاعمش اذا كان على غيرها^(١) يتيمم^(٢) . لكن قال بعضهم : إن هذه الامور المحكية عن مالك لا ينبغي اتباعه فيها إلا لمن صححت نيته في خلوص هذه الأفعال تعظيماً للحديث لا لنفسه ، لأن للشيطان دسائس^(٣) في مثل هذه الحركات فاذا عرفت أن نيتك فيها كنية مالك فافعلها ولا يطلع على نيتك غير الله .

ونحوه قول شيخنا في العذبة : إن فعلها بقصد السنة أجزأ أو للتمشيع والشهرة حرم ، ولا شك أن حرمة ﷺ وتعظيمه وتوقيره بعد مماته عند ذكره وذكر حديثه وسماع اسمه وسيرته كما كانت في حياته وكذا معاملته آله وعترته وتعظيم أهل بيته وصحابه لازم ، وربما تعرض للحديث ضرورة لا يتمكن معها من الجلوس فلا حرج في القراءة عليه وهو نائم^(٤) .

قال ابن عساكر : كنت أقرأ على أبي عبد الله الفراوي^(٥) فرض فناه الطبيب عن الإقراء وأعلمه أنه سبب لزيادة مرضه فلم يوافقني على ذلك . بل كنت أقرأ عليه في مرضه وهو ملق على فراشه إلى أن عوفي ، وكذا قرأ السلفي وهو متكئ لدمامل^(٦) [أو نحوها] كانت في مقعدته ، على شيخه أبي الخطاب ابن البطار وغضب الشيخ لعدم علمه بالعدر^(٧) .

(١) زاد في ن د ما ،

(٢) الحديث الفاصل ص ٥٨٥ - ٥٨٦ ، والمداخل للبيهقي ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والجامع للخطيب ٤٠٩/١ - ٤١٠ ،

وجامع بيان العلم ١٩٨/٢ - ١٩٩

(٣) في ه د وساس ،

(٤) في ه د قائم ،

(٥) هو الشيخ الامام . الفقيه المقتي ، مسند خراسان ، فقيه الحرم ، أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد ابن محمد بن أبي العباس الصاعدي الفراوي النيسابوري الشافعي (نحو ٤٤١ - ٥٣٠) ، سير أعلام النبلاء

٦١٥/١٩ - ٦١٩

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ه

(٧) سير أعلام النبلاء ٤٨/١٩ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٠٣/٤ ، والطبقات الكبرى للسبكي ٣٤/٦ ، والحافظ

أبو طاهر السلفي الدكتور حسن عبد الحميد صالح ص ٣٩

[تعميم التحديث لكل طالب حديث] و سو بين من قصدك للتحديث (وهب
لم يخلص النية) بحسب القرائن الدالة على ذلك (طالب فـ) لا تمتنع من تحديثه بل
(عم) جميع من سألك أو حضر مجلسك استجباً بما كما صرح به الخطيب في جامعهم^(١)
اذ التأمل^(٢) وقت التحمل ليس بشرط ، وقد قال حسين بن علي الجعفي : كنت امتنعت
أن أحدث فأتاني آت في النوم ، فقال : ما لك لا تحدث ؟ فقلت : إنهم^(٣) ليسوا يطلبون
به الله تعالى ، فقال : حدث انت ، ينفع من نفع ويضر من ضر^(٤) .

وفي زيادات المسند^(٥) من طريق الشعبي عن علي قال : تعلموا العلم صفاراً
تنتفعوا به كباراً ، تعلموا العلم لغير الله يصير لذات الله و عند الخطيب^(٦) عن يحيى
ابن يمان قال : ما سمعت الثوري يعيب العلم قط ولا من يطلبه فيقال له : ليست لهم نية ،
فيقول طلبهم للعلم نية . وعن حبيب بن أبي ثابت ومعمّر أنهما^(٧) قالاً : طلبنا الحديث
وما لنا فيه نية ثم رزق الله النية بعد . وفي لفظ عن معمّر قال^(٨) : كان يقال : الرجل
ليطلب العلم لغير الله^(٩) فيأبى عليه العلم حتى يكون لله . وجاء قوم إلى سمالك يطلبون
الحديث فقال له جاسامه : ما ينبغي لك أن تحدثهم لأنهم لا رغبة لهم ولا نية ، فقال لهم
سمالك : قولوا خيراً ، فقد طلبنا هذا الأمر ونحن لا نريد الله به ، فلما بلغت منه حاجتي
داني^(١٠) على ما ينبغي^(١١) وحجوزني عما يضرني . ولا بن عبد البر^(١٢) عن الحسن البصري

(١) ٣٣٩/١ ، وفتح المغيث للعراق ٧٣/٣

(٢) في هـ ، التساهل ،

(٣) في هـ ، لأنهم ،

(٤) الجامع للخطيب ٣٤٠/١

(٥) ٣٣٩/١ - ٣٤٠ ، وانظر أيضاً المدخل للبيهقي ص ٣٢٦ - ٣٢٧ ، والمحدث الفاضل ص ١٨٢ - ١٨٣ ،

وعلم الحديث ص ٢١٦ ، وفتح المغيث للعراق ٧٢/٣ ، ومصنف عبد الرزاق ٢٥٦/١١

(٦) الجامع للخطيب ٣٣٩/١ - ٣٤٠

(٧) في هـ ، وأنهما ،

(٨) في هـ ، وقال ،

(٩) في ز ، تعالى ، بدل ، الله ،

(١٠) في هـ ، ولي ، وهو خطأ

(١١) في هـ ، ينبغي ،

(١٢) في جامعهم ٢٢/٢ - ٢٣

والثوري قالوا : طلبنا العلم للدنيا فنجسنا إلى الآخرة . وعن ابن عيينة قال : طلبنا الحديث لغير الله فأعقبتنا الله ما ترون . ونحوه قول ابن المبارك : طلبنا العلم للدنيا فدلنا على ترك الدنيا^(١).

وقال الغزالي : مات والدي وخلف لي ولأخي شيئا يسيرا فلما^(٢) فني وتعذر القوت علينا صرنا إلى بعض الدروس مظهرين لطلب الفقه^(٣) وليس المراد سوى تحصيل القوت ، وكان تعلمنا العلم لذلك لا لله ، فأبى أن يكون إلا لله^(٤) ، على أنه قال في الإحياء^(٥) : هذه الكلمة اغتر بها قوم في تعلم العلم لغير الله ثم رجوعهم إلى الله ، قال : وإنما^(٦) العلم الذي أشار إليه هذا القائل هو علم الحديث والتفسير ومعرفة سير الأنبياء والصحابة ، فإن فيه التخويف والتحذير وهو سبب لإثارة الخوف من الله^(٧) ، فإن لم يؤثر في الحال أثر في المآل فأما الكلام والفقه المجرد الذي يتعلق بفتاوى المعاملات وفصل الخصومات ، المذهب منه والخلاف^(٨) فلا يرد الراغب^(٩) فيه للدنيا إلى الله^(١٠) بل لا يزال متماديا في حرصه إلى آخر عمره .

وقال في موضع آخر^(١١) : قال بعض المحققين : إن معناه أن العلم أبى وامتنع علينا فلم يتكشف^(١٢) لنا حقيقته ، وإنما حصل لنا حديثه وألفاظه . وامتنع بعض الورعين من ذلك فروى الخطيب^(١٣) عن الفضيل بن عياض أنه قيل له ألا تحدثنا تؤجر ، قال على

(١) صفة الصفوة ١١٩/٤

(٢) زاد في ز . قد ،

(٣) في ه . الفقه ، وهو خطأ

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٣٢٩/١٩ ، والطبقات الكبرى للسبكي ١٩٤/٦

(٥) ٨١/١

(٦) في ز . وهذا ، بدل . وإنما ،

(٧) زاد في ز . تعالى ،

(٨) زاد في ز . فيه ،

(٩) في ه . راغب ،

(١٠) زاد في ه . تعالى ،

(١١) في إحياء العلوم ٧١/١

(١٢) في ز و ه . لم تتكشف ،

(١٣) في جامعه ٣٣٨/١

أى شيء أوجر؟ على شيء يتفككون^(١) به في المجالس، ونحسوه ما حكى عن علي بن عثام^(٢) أنه كان يقول: الناس لا يؤتون من حلم، ويجيء الرجل فيسأل فإذا أخذ غلط، ويجيء الرجل فيأخذ ثم يصحف، ويجيء الرجل فيأخذ ليمارى صاحبه، ويجيء الرجل فيأخذ ليباهى به، وليس على أن أعلم هؤلاء إلا رجل يجيئني فيهمثم لأمر دينه^(٣) فيمنعني لا يسعني أن أمنعه^(٤). وقد أسلفت في «مقي يصح تحمل الحديث»، شيئا من توقف بعض الورعين، ولكن قد فصل^(٥) الماوردي في أدب الدنيا والدين^(٦) له تفصيلا حسنا فقال إن كان الباعث للطلب دينيا^(٧) وجب على الشيخ إسعافه، وإن لم يكن فإن كان مباحا كرجل دعاه طلب العلم إلى حب النباهة وطلب الرياسة فهو قريب مما قبله، لأن العلم يعطفه على الدين في ثاني الحال، وإن كان الداعي محظورا كرجل دعاه طلب العلم إلى شركا من^(٨) يريد أن يستعمله في شبه دينية وحيل^(٩) فقمية لا يجد أهل السلامة منها مخاصا ولا عنها مدفعا، فينبغي للشيخ أن يمنعه من طلبته و^(١٠) يصرفه عن بغيته ولا يعينه على إضفاء مكره وإعمال شره، ففي الحديث «واضع العلم في غير أهله كقلد الخنازير اللواؤ والجوهر والذهب^(١١)»، انتهى.

(١) في هـ «يتفككون»

(٢) هو علي بن عثام (يفتح أوله وتقديد المثلثة) بن علي العامري أبو الحسن الكوفي نزيل نيسابور، أديب، فقيه، حافظ، زاهد، ثقة، وثقه أبو حاتم توفي (٢٢٨ هـ) خلاصة تهذيب الكمال ٢/٢٥٣

(٣) في هـ «نية» وهو خطأ

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ١٠/٥٧٠، والتهذيب ٧/٣٦٣ - ٣٦٤، وتهذيب الكمال ٢/٩٨٤ في ترجمته

(٥) في هـ «فضل» وهو خطأ

(٦) ص ٦٤ كما في عامش الارشاد للنووي ١/٣٩٦

(٧) في هـ «دنيا» وفي ز «ديننا»

(٨) في هـ «شركاء من» وهو تحريف

(٩) في ز «حيلة»

(١٠) في هـ «أو»

(١١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤)، والبيهقي في شعب الايمان كما في المشكاة ١/٧٦، وقال: هذا حديث مثته مشهور وإسناده ضعيف، وقد روى من أوجه كلها ضعيف. قلنا: له خمسون طريقا جمعها السيوطي وحكم من أجله على الحديث بالصحة، وحكى العراقي صحته عن بعض الأئمة وحسنه غير ما واحد، انظر تعليق الشيخ الألباني على المشكاة ١/٧٦، وصحيح الجامع الصغير ٤/١٠، والآحادب الضعيفة

وقال بعض الأدباء :

لأرث لرومية توسطها خنزير وأبك لعلم حواه شرير

وكذا كان بعضهم يمتنع من إلقاء العلم لمن لا يفهمه ، فحكى الماوردي أن تلميذا سأل عالما عن علم فلم يفده فقبل له : لم منعة ؟ فقال^(١) : لكل تربة غرس ولكل بناء أس وعن وهب بن منبه قال : ينبغي للعالم أن يكون بمنزلة الطباخ الحاذق يعمل لكل قوم ما يشتهون من الطعام .

وعن بعض البلغاء قال :

لكل ثوب لا بس ولكل علم قابس

[لا ينبغي التحديث بدون قرار] (ولا تحدث عجلا) بكسر الجيم أى حال كونك مستعجلا ، لأنه قد يفضى إلى السرعة في القراءة الناشئة عنها الهزيمة غالبا (أو أن تقم) أى في حال قيامك (أو في الطريق) ماشيا كنت أو جالسا^(٢) . فقد كان مالك يكره ذلك كله^(٣) وقال : أحب أن أفهم ما أحدث^(٤) به عن رسول الله ﷺ ، بل قيل له : لم لم تكتب عن عمرو بن دينار ؟ قال : أتيتهم والناس يكتبون عنه قياما فأجلت حديث رسول الله ﷺ أن أكتبه وأنا قائم ، واثق له مع أبي حازم أيضا نحوه^(٥) ، وكذا صرح الخطيب بالكراهة فقال : يكره التحديث في حالتى المشى والقيام حتى يجلس الراوى والسامع معا ويستوطنا فذلك أحضر للقلب وأجمع للفهم ، ولكل مقام مقال ، وللحديث مواضع مخصوصة شريفة دون الطرقات والأماكن الدينية . قال : وهكذا يكره التحديث مضطجعا ، وحكا عن سعيد بن المسيب ، وحين يكون مغموما

(١) في هـ ، قال ،

(٢) ورد هنا في هامش الأصل : أما قراءة القرآن فقال القسطلاني : المختار عدم الكراهة في الحمام والطريق

ما لم يشغل ،

(٣) كلمة د كله ، ساقطة من ز

(٤) سقطت كلمة د ما أحدث ، من ز

(٥) انظر الخلية ٣١٨/٩ ، وعلوم الحديث ص ٣١٧ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٩٢ ، وقد مضت بصادره

(٦) الجامع للخطيب ٤٠٨/١

أو^(١) مشغولا ، قال : ولو حدث محدث^(٢) في هذه الأحوال كلها لم يكن مأثوما ، ولا فعل أمرا محظورا ، وأجل الكتب كتاب الله و قراءته في هذه الأحوال جائزة فالحديث فيها بالجواز أولى^(٣).

قلت : وقد فعله فيها جماعة^(٤) من المتأخرين وبالغ بعض المتساهلين فكان يقرأ عليه الماشى حال كونه راكبا وذلك قبيح منها .

[السن الذي يستحب فيه التصدر لرواية الحديث] (ثم) بعد تحريك في تصحيح النية واستحضارك^(٥) ما تقدم من عدم التقيد في الطلب بسن مخصوص وإنما المعتبر الفهم فلا تقيد في الأداء أيضا بسن ، بل (حيث احتيج لك في شيء) وذلك يختلف^(٦) بحسب الزمان والمكان ، فاعلمك تكون^(٧) في بلاد مشهورة كثيرة العلماء لا يحتاج الناس فيها إلى ما عندك ، ولو كنت في بلاد مهجورة احتيج إليك^(٨) فيه فيثبت (أروه) وجوبا حسبما صرح به الخطيب في جامعه^(٩). فقال : فإن احتيج إليه في رواية الحديث قبل أن يعلو سنه وجب عليه أن يحدث ولا يمتنع^(١٠) لأن نشر العلم عند الحاجة إليه^(١١) لازم ، والممتنع من ذلك عاص آثم ، وساق حديث « من مثل^(١٢) عن علم نافع فكتمه جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار » وحديث « مثل الذي يتعلم علما ثم لا يحدث به » وقد

(١) كلمة « أو » ساقطة من هـ

(٢) كلمة « محدث » ساقطة من ز

(٣) الجامع للخطيب ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، وراجع لقول سعيد بن المسيب أيضا المعرفة والتاريخ

للفسوى ٤٧٠/١ ، ٤٧٦ ، والحلية ١٦٩/٢ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٩٢

(٤) زاد في هـ « دم »

(٥) في ز « استحضار » باسقاط كلمة الخطاب

(٦) في هـ « تختلف »

(٧) في هـ « فاعلم يكون »

(٨) في ز « لك »

(٩) ٣٢٣/١ - ٣٢٥ ، وفتح المغيث للعراقي ٧٣/٣

(١٠) في هـ « ولا يمتنع »

(١١) كلمة « إليه » ساقطة من ز

(١٢) في ز « سأل »

مضى قريبا ، و قول سعيد بن جبير ﴿ الذين يبخلون ويأثرون الناس بالبخل ﴾^(١)
 قال^(٢) هذا في العلم ، ليس للدنيا منه شيء ، و قول ابن المبارك : من بخل بالعلم ابتلى^(٣)
 بأحدى ثلاث : إما أن يموت فيذهب علمه أو ينساه أو يتبع سلطانا ، و قول ربيعة :
 لا ينبغي لأحد يعلم أن عنده شيئا من^(٤) العلم أن يضيع نفسه ، وعن علي بن حرب قال :
 إنما حمل حسين بن علي الجعفي على التحديث أنه رأى في النوم كأنه في روضة خضراء
 وفيها كراسي موضوعة على كراسي منها زائدة و على آخر^(٥) فضيل وذكر رجلا
 و كرسى منها ليس عليه أحد ، قال^(٦) : فأهويت نحوه فنمت ، فقلت . هؤلاء أصحابي أجلس
 إليهم ، فقيل لي^(٧) : إن هؤلاء بذلوا ما استودعوا ، وإنك^(٨) منعتهم ، فأصبح يحدث ،
 ولكن قال ابن الصلاح : إن الذي نقوله إنه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي
 لروايته ونشره في أي سن كان^(٩) . فإما أن يكون يخالف الخطيب في الوجوب أو يكون
 الاستحباب في التصدي بخصوصه . على أن الولي ابن المصنف قال : والذي أقوله : إنه
 إن لم يكن ذلك الحديث في ذلك البلد إلا عنده و احتيج إليه وجب عليه التحديث به
 وإن كان هناك غيره فهو فرض كفاية^(١٠) .

[قول الرامهرمزي في تحديد السن و الرد عليه] (و) على كل حال فأبو محمد

(ابن خلاد) الرامهرمزي قد (سلك) في كتابه المحدث الفاصل^(١١) : التحديد حيث صرح

(١) سورة النساء : ٣٧

(٢) في ه . فقال .

(٣) في هامش الأصل . من بخل بالعلم يتلى .

(٤) في ه . في .

(٥) في ز . الآخر .

(٦) سقطت كلمة . قال . من ز

(٧) سقطت كلمة . لي . من ز

(٨) في ز . وأنت .

(٩) علوم الحديث ص ٢١٣ ، والارشاد للنووي ٢٩٤/١ ، والتفريب له ص ٢٩ ، وفتح المغيب للمراقى ٧٣/٣

(١٠) راجع لذلك فتح الباني ٢٠٢/٢

(١١) ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وانظر أيضا الجامع للخطيب ٣٢٢/١ ، والامساع ص ٢٠٠ ، وعلوم الحديث

ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، وفتح المغيب للمراقى ٧٣/٣

(بأنه يحسن) أن يحدث (للخمسينا عاما) أى بعد استكمالها ، وقال : إنه الذى يصح عنده من طريق الأثر و النظر : لأنها انتهاء الكهولة و فيها مجتمع الأشد ، قال سحيم بن وثيل الرياحي^(١) :

أخو خمسين مجتمع أشدى ونجذنى مداورة الشئون^(٢)

يعنى أحكمتنى^(٣) معالجة الأمور ، قال : (ولا بأس) به (لأربعينا) عاما أى بعدها فليس ذلك بمستنكر ، لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال ، نبي رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين ، وفي الأربعين تنهى عزيمة الانسان و قوته و يتوفر عقله و يحد رأيه . انتهى .

وقد روينا عن مجاهد عن ابن عباس أنه قرأ ﴿ ولما بلغ أشده^(٤) ﴾ قال ثلاث و ثلاثون ﴿ و استوى ﴾ قال : أربعون سنة و قيل فى الأشد غير ذلك^(٥) (و) قد (رد) هذا على ابن خلد حيث لم يعكس صنيعه و يجعل الأربعين التى وصفها بما ذكر حدا^(٦) لما يستحسن ، والخمسين التى يأخذ صاحبها غالبا فى الانحطاط و ضعف القوى حدا لما لا يستنكر ، أو يجعل الأربعين التى للجواز أولا ثم يردف بالخمسين التى للاستحسان^(٧) والأمر فى ذلك سهل . بل رد عليه^(٨) مطلق التحديد ، فقال عياض فى إلماعه^(٩) و استحسانه هذا لا يقوم له حجة بما^(١٠) قال ، قال : وكم من السلف المتقدمين

(١) هو شاعر ماضى عاش أربعين سنة فى الجاهلية و ستين فى الاسلام . توفى (نحو ٦٠ هـ) الاعلام

١٢٤/٣ ، وراجع لشعره هذا . الاصابة ١٠٠/٢ ، ولسان العرب ١٢/٣

(٢) فى هـ . و ينجذنى مزاررة السدون ، وهو خطأ

(٣) فى بقية النسخ « أحكمتنى »

(٤) سورة القصص : ١٤

(٥) وانظر لذلك تفسير الطبرى ١٠٥/١٢ ، ١٠٦ ، و ٢٧/٢٠ ، ٢٨ ، والجامع للخطيب ٢٢٣/١ ، وفتح البارى

٣٥٨/٨ - ٣٥٩

(٦) فى ز « جدا » هو خطأ

(٧) فى هـ « للاستحباب »

(٨) سقطت كلمة « عليه » من

(٩) ص ٢٠٠ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢١٤ ، وفتح المغيث للمراقى ٧٣/٣

(١٠) فى ز « بل » بدل « بما »

فن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ولا استوفى^(١) في هذا العمر ومات قبله وقد نشر من العلم والحديث ما لا يحصى ، وهذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين ، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين ، وكذا ابراهيم النخعي ، وهذا مالك قد جلس للناس ابن نيف وعشرين سنة ، وقيل : ابن سبع عشرة والناس متوافرون ، وشيوخه ربيعة وابن شهاب وابن هرمز ونافع وابن المنكدر وغيرهم أحياء ، وقد سمع منه ابن شهاب حديث الفريضة أخت أبي سعيد الخدري^(٢) ، ثم قال : وكذلك الشافعي قد أخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك ، في آخرين من الأئمة المتقدمين والمتأخرين انتهى .

و روى الخطيب في جامعه^(٣) من طريق بندار قال : كتب عنى خمسة قرون وسألوني التحديث وأنا ابن ثمانى عشرة سنة فاستحييت أن أحدثهم بالمدينة فأخرجتهم إلى البستان فأطعمتهم الرطب وحديثهم ، ومن طريق أبي بكر الأعمش قال : كتبنا عن البخارى على باب الفريضة وما فى وجهه شعرة فقلت : ابن كم كان ؟ قال : ابن سبع عشرة سنة . قال الخطيب : وقد حدثت أنا ولى عشرون سنة حين قدمت من البصرة ، كتب عنى شيخنا أبو القاسم الأزهرى^(٤) أشياء^(٥) أدخلها فى تصانيفه ، وسألنى فقرأتها عليه وذلك فى سنة عشرة وأربعمائة (٤١٢ هـ) . قلت : ولم يكن حينئذ استوفى عشر سنين من حين طلبه ، فقد روينا عنه أنه قال : أول ما سمعت الحديث ولى إحدى عشرة سنة لأنى ولدت فى جمادى الأولى^(٦) سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة (٣٩٢) ، وأول ما سمعت فى المحرم سنة

(١) فى هـ ولا استوفى ، وهو خطأ

(٢) راجع لذلك الإصابة ٣٨٦/٤ ، والاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢٤٧/٦ ، وأما فريضة : فهى فريضة (بضم الفاء وفتح الراء) بنت مالك بن سنان الخدرية أخت أبي سعيد الخدري ، وحديثها أخرجه مالك وأبوداود والترمذى والنسائى وابن ماجة والدارمى وأحمد والشافعى والبيهقى وغيرهم ، راجع لذلك ارواء الغليل ٢٠٧/٧

(٣) ٣٢٥/١ - ٣٢٦

(٤) هو عبد الله بن أبي الفتح أحمد بن عثمان بن الفرج الأزهرى الصيرفى ، أبو القاسم ، يعرف بابن السوادى كان أحد المكثرين فى الحديث والمعينين به والجامعين له ، مع صدق وأمانة وصحة واستقامة

(٥) ٣٥٥ - ٤٣٥ ، تاريخ بغداد ٣٨٥/١

(٥) سقطت كلمة « أشياء » من ز

(٦) سقطت كلمة « الأولى » من ز

ثلاث وأربعمائة^(١) (٤٠٣)

وكذا حدث الحافظ أبو العباس أحمد بن مظفر^(٢) وسنه ثمان عشرة ، سمع منه الحافظ الذهبي في السنة التي ابتداء الطلب فيها وهي سنة ثلاث وتسعين وستائة (٦٩٣هـ)^(٣) ، وحدث عنه في معجمه^(٤) بحديث من الأفرار للدارقطني وقال عقبه: أملاه علي بن مظفر وهو أمرد ، وحدث أبو الثناء محمود بن خليفة^(٥) المنبجى^(٦) وله عشرون سنة ، سمع منه التقي السبكي أحاديث من فضائل القرآن لأبي عبيد ، وحدث الشيخ المصنف سنة خمس وأربعين وسبعمائة (٧٤٥) وله عشرون سنة ، سمع منه الشهاب أبو محمود^(٧) أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي^(٨) ، وكذا سمع منه بعد ذلك سنة أربع وخمسين^(٩) شيخه العماد ابن كثير^(١٠) ، في آخرين كالحب ابن الهائم حيث حدث ودرس وقرظ لشيخنا بعض تصانيفه ، ومات وهو ابن ثمانى عشرة سنة^(١١) وذلك من باب رواية الأكابر عن الأصاغر .

(١) انظر العبر ٢/٢٥٣ ، والمستفاد لابن الديلمى ص ٥٧ ، و تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٧ ، وارشاد الأريب

٢٤٦/١ ، ٢٥٢

(٢) كان محدثاً فاضلاً حسن القراءة للحديث وفي طبعه نفور من الناس (٦٧٤ أو ٦٧٥-٦٧٥٨هـ) الدرر الكامنة

٣١٧/١ ، ٣١٨

(٣) راجع لذلك ذيل تذكرة الحفاظ للحسينى ص ٣٢

(٤) (١/الورقة ٢٣ أ) كما في هامش الوفيات لابن رافع السلاوى ١٩٨/٢

(٥) في ز . حنيفة ، وهو خطأ

(٦) كان ديناً خيراً ذامروء وبر وانقطع في آخر عمره ولم يته توفى سنة (٧٦٧ هـ) الوفيات لابن رافع

السلاوى ٣٠٩/٢ - ٣١٠

(٧) في هـ د أبو عمرو ،

(٨) هو الامام المحدث سريع القراءة ، سمع ، جمع ، ضبط وبرع ، ورحل وأفاد ، ودرس وحدث

(٧١٤ - ٧٦٥ هـ) لحظ الألفاظ ص ١٤٨ - ١٤٩

(٩) زاد في هـ د ، وهو خطأ

(١٠) راجع لثمان أحمد بن مظفر وغيره ، فتح المغيث للمراقى ٧٤/٣ ، وانظر أيضاً لحظ الألفاظ ص ١٤٩

(١١) ذلك على تقدير ولادته سنة (٧٨٠) لأنه توفى سنة (٧٩٨ هـ) وقد تردد الحافظ ابن حجر في سنة ولادته

ثمانين أو احدى وثمانين ، إنباء القمى ٣/٣٠٨

[^(١) وما أحسن قول عبد الله بن المعتز : الجاهل صغير] وإن كان شيخنا^(٢) والعالم كبير وإن كان حدثاً^(٣).

[تأويل كلام الراهب من ابن الصلاح (و) لكن (الشيخ) ابن الصلاح قد^(٤) حمل كلام ابن خلاد على محمل صحيح حيث (بغير البارع) في العلم (خصص) تحديده فإنه قال : وما ذكره ابن خلاد غير^(٥) مستنكر ، وهو محمول على أنه قاله^(٦) فيمن^(٧) يتصدى للتحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره فهذا إنما ينبغي له ذلك^(٨) بعد استيفاء السن المذكور فإنه مظنة للاحتياج إلى ما عنده ، (لا كما لك و الشافعي) و سائر من^(٩) ذكرهم عياض من حدث قبل ذلك ، لأن الظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك ، أو لأنهم سئلوا ذلك إما بصريح السؤال و إما بقرينة الحال^(١٠) . انتهى .

وعلى هذا يحمل كلام الخطيب أيضاً ، فإنه قال : لا ينبغي أن يتصدى صاحب الحديث للرواية إلا بعد دخوله في السن . وأما في الحداثة فإن ذلك غير مستحسن ثم ساق عن^(١١) عبد الله بن المعتز أنه قال : جبل الشباب^(١٢) مذكور و عليه محذور ، وعن حماد بن

(١) سقط ما بين المعكوتين من ز

(٢) في هـ « شيخنا ، وهو خطأ »

(٣) لعل كلام ابن المعتز في أشعار أولاد الخلفاء ص ١٠٧ - ٢٩٦

(٤) سقطت كلمة « قد » من هـ

(٥) في هـ « غيره » وهو خطأ

(٦) في هـ « قال »

(٧) في هـ « فبين » وهو خطأ

(٨) سقطت كلمة « له ذلك » من هـ

(٩) زادني ز « قد »

(١٠) علوم الحديث ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وانظر أيضاً فتح المفتي للعراق ٧٤/٣

(١١) سقطت كلمة « عن » من ز

(١٢) في ز و هـ « الشباب »

زيد أنه قيل له : إن خالدا يحدث فقال : ^(١) يجمل خالد ^(٢) .

[متى بمسك المحدث عن التحديث ؟] وبالجملة فوق وقت التحديث دائر بين الحاجة أو سن مخصوص . وهل له أمد ينتهي إليه ، اختلف فيه أيضا ، فقال عياض وابن الصلاح : (وينبغي) له أي استحبابا (الامساك) عن التحديث (اذ) أي حيث (يخشى الهرم) الناشئ عنه غالبا التغير وخوف الخرف والتخايط بحيث يروى ما ليس من حديثه ، قال ابن الصلاح : والناس في السن الذي يحصل فيه الهرم يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم يعني فلاضابط حينئذ له (و) لكن ^(٣) (بالثمانين) أبو محمد (ابن خلاد) الروامر مزي أيضا (جزم) [^(٤) حيث حده بها] و عبارته : فاذا تناهى العمر بالمحدث فأعجب إلى أن يمسك في الثمانين ، فإنه حد الهرم ، قال والتسبيح والذكر وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين ، قال (فإن يكن ثابت عقل) ^(٥) مجتمع رأى يعرف حديثه ويقوم به وتحري أن يحدث احتسابا (لم يبل) أي لم يبال بذلك ، بل رجوت له خيرا ^(٦) .

ولذا قال ابن دقيق العيد : وهذا أي التقييد بالسن عند ما تظلم ^(٧) منه أماره ^(٨) الاختلال ويخاف منها ، فأما من لم يظهر ذلك فيه فلا ينبغي له الامتناع ، لأن هذا الوقت أحوج ما يكون الناس إلى روايته ^(٩) ، يعنى كما وقع لجماعة من الصحابة (كأنس) هو ابن مالك ، وحكيم بن حزام ، حيث حدث كل منهما بعد مجاوزة المائة ، وجماعة من التابعين كشریح القاضي ، ومن أتباعهم كالليث (ومالك) هو ابن أنس وابن عيينة ،

(١) زاد في هـ « قد »

(٢) الجامع للخطيب ٣٢٢/١

(٣) زاد في هـ « بضبطه »

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٥) زاد في ز « أى »

(٦) الاملاص ص ٢٠٤ ، وعلوم الحديث ص ٢١٥ ، والمحدث الفاصل ٣٥٤ ، والجامع للخطيب ٣٠٦ - ٣٠٥/٢

والارشاد للنووي ٣٩٤/١ - ٣٩٥ ، وفتح المغني للعراقي ٧٥/٣

(٧) في هـ و ز « بظهير »

(٨) في ز « أمارات »

(٩) الاقتراح ص ٢٦٩ - ٢٧٠

(ومن فعل) ذلك غيرهم من هذه الطباق وبعدها ، ومنهم الحسن بن عرفة (و) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (البغوي) وأبو اسحاق ابراهيم بن علي (الهميمى) ^(١) بالتصغير ، نسبة لهجيم بن عمرو (وفته) أى جماعة ^(٢) غيرهم (ك) القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله (الطبري) والحافظ أبي طاهر السلفي ، كلهم (حدثوا بعد المائة ^(٣)) و اختص الهميمى عن ذكر حسبا ذكره ابن الصلاح فى فوائده رحلته بأنه كان آلى أن لا يحدث إلا بعد استيفاء المائة لأنه قد ^(٤) رأى فى منامه أنه قد تعمم ورد على رأسه مائة وثلاث دورات فعبر له أن يعيش سنين بعددها ، فكان كذلك ^(٥) .

ومن قارب المائة من شيوخنا وهو على جلالاته ^(٦) فى قوة الحافظة و الاستحضار القاضي سعد الدين بن ^(٧) الديري ، ولم يتغير واحد من هؤلاء بل ساعدهم التوفيق وصحبتهم السلامة ، وظهر بذلك مصداق ما روى عن مالك أنه قال: انما يخرف الكذابون يعنى غالبا ، حتى ان القارئ قرأ يوما على الهميمى بعد أن جاوز المائة حديث عائشة ^(٨) فى قصة الهجرة ، وفيه : أن الحمى أصابت أبا بكر وبلالا ^(٩) أو عامر بن فهيرة وكانوا فى بيت واحد ، فقالت له عائشة : كيف تجدك يا عامر ؟ فقال :

إني وجدت الموت قبل ذوقه إن الجبان حثفه من فوقه

كل امرء مجاهد بطوقه كالثور يحمى جسمه بروقه ^(١٠)

(١) زاد فى ز و هـ ،

(٢) سقطت كلمة « أى جماعة » من هـ

(٣) راجع لذلك صفحة ص ٢٣٤ الماضية رقم (٦)

(٤) كلمة « قد » ساقطة من ز و هـ

(٥) راجع لذلك سير أعلام النبلاء ٥٢٥/١٥ ، والمنظم ٢٢/٧ ، وفتح المغيب للعراق ٧٦/٣

(٦) فى هـ « جلالة »

(٧) سقطت كلمة « ابن » من ز وهو سعد بن محمد بن سعد بن أبي بكر بن مصالح بن أبي بكر بن سعد

النايسى المقدسى الحنفى يعرف بابن الديري (٧٦٦ - ٨٥٣ هـ)

(٨) زاد فى هـ « رضى الله عنها »

(٩) فى هـ « بلال »

(١٠) انظر الموطأ للإمام مالك ص ٣٦٠ ، وفتح البارى ٣٦٢/٧ ، والاصابة ٢٥٦/٣

فقال كالكلب بدل قوله « كالثور » ورام اختباره بذلك ، فقال له الهجيمي : قل كالثور يثور ، فإن الكلب لا روق له ، اذ الروق بفتح الراء ثم السكون القرن ففرح الناس بصحة عقله وجودة حسه^(١) .

قال عياض : وإنما كره من كره لأصحاب الثمانين التحديث لكون الغالب على من يبلغ هذا السن اختلال الجسم والذكر ، وضعف الحال ، وتغير الفهم . وحاول الحرف ، خيف أن يبدأ به التغير والاختلال فلا يفطن له إلا بعد أن جازت عليه أشياء ، وتبعه ابن الصلاح في هذا التوجيه فقال : من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب وخيف عليه الاختلال والاختلال وأن لا يفطن له إلا بعد أن يخطئ ، كما اتفق لغير واحد من الثقات ، منهم عبد الرزاق وسعيد ابن أبي عروبة على أن العماد بن كثير قد فصل بين من يكون اعتماده^(٢) في حديثه على حفظه وضبطه فينبغي الاحتراز من اختلاطه اذا طعن في السن ، أو لا بل الاعتماد على كتابه أو الضابط المفيد عنه ، فهذا كلما تقدم في السن كان الناس أرغب في السماع منه كاللحجار ، فإنه جاز المائة بيقين لأنه سمع البخاري على ابن الزبيدي في سنة ثلاثين وستائة وأسمعه في سنة ثلاثين وسبعائة ، وكان عاميا لا يضبط شيئا ولا يتمقل كثيرا ، ومع هذا تداعى الأئمة والحفاظ فضلا عن دونهم إلى السماع منه لأجل تفرد به حيث سمع منه^(٣) مائة ألف أو يزيدون^(٤) .

قلت : وقد أفرد الذهبي كراسة ، أورد فيها على السنين من جاز المائة^(٥) وكذا جمع شيخنا كتابا^(٦) في ذلك على الحروف ولكن ما وقفت عليه بل وما أظنهبيض .

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٥٢٥/١٥ - ٥٢٦ ، وفتح المغيث للعراقي ٧٦/٣

(٢) زاد في ز . ه . أى ،

(٣) زاد في ز . و . ه . نحو ،

(٤) الاماع ص ٢٠٤ و علوم الحديث ص ٢١٥ ، واختصار علوم الحديث ص ١٥٢ ، وفتح المغيث للعراقي

٧٦/٣

(٥) اسمه « أهل المائة فصاعدا » مطبوع ، انظر مقدمة المحقق لسير أعلام النبلاء ص ٧٨

(٦) لعل اسم الكتاب تعريف الفئة في معرفة من عاش مائة أو كتاب المحمدين أو كتاب من جاوز المائة ،

ويبدو أن العناوين الثلاثة هي لكتاب واحد ولا يمكن القطع بذلك بسبب عدم وجود الكتاب راجع

لذلك ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ٦٠٠/١ - ٦٠٢

ويوجد فيهما جملة من أمثلة ما نحن فيه ، وفيه رد على أبي أمامة ابن النقاش^(١) حيث زعم أنه لا يعيش أحد من هذه الأمة فوق مائة سنة متمسكا بحديث جابر في الصحيح « ما على الأرض نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة^(٢) » ، حسبما سمعه البرهان الحلبي من الناظم عنه^(٣).

(و) كذا (ينبغي) استحبابا (إمساك الأعشى) بنقل الهمزة ، سواء القديم عماء أو الحادث ، عن الرواية (إن يخف) أن يدخل عليه في حديثه ما ليس منه لكونه غير حافظ بل ولو كان حافظا كما وقع لجماعة حسبما قدمته في الفصل الأول من صفة رواية الحديث وأدائه مع الامعان فيه ، وفي الأمي ما يخفى عن إعادته .

وينبغي استحبابا أيضا حيث بأن الخض على نشر الحديث مع ما بعده من المسائل التي أنجر الكلام إليها أن لا تحمله الرغبة فيه على كراهة أن يؤخذ عن غيره فإن هذه مصيبة يبتلى بها بعض الشيوخ ، وهي دليل واضح على عدم إرادة وجه الله^(٤) ، ولا على إخفاء من يعلمه من الرواة ممن لا يوازيه .

[الدلالة إلى اللاحق وترك التحديث عنده (وإن من سيل) بكسر المهملة^(٥) وتخفيف الهمزة للضرورة أن يحدث (بجزء) أو كتاب أو نحوهما (قد عرف رجحان راو) من أهل عصره ببلده أو غيرها (فيه) إما لكونه أعلى أو متصل السماع بالنسبة إليه أو^(٦) غيرهما من^(٧) الترجيحات ولو بالعلم والاضبط فضلا عن أن يكون شيخه فيه

(١) هو محمد بن حلي بن عبد الواحد الدكالي ثم المصري ، أبو أمامة ويقال له : ابن النقاش ، واعظ مفسر

فقيه (٧٢٠ - ٧٦٣ هـ) الأعلام ١٧٧/٧ ، والدرر الكامنة ٧١/٤

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣٨ ، ٢٥٣٩) والترمذي (٢٢٥٠) وأحمد ٣٤٥/٣

(٣) راجع لذلك التقييد والإيضاح ص ٢٥٩ ، زاد هنا في ز « بل جمع ابن الجوزي أعمار الأعيان وأصغر من عنده من الصغار القطناء ممن لم يزد على إحدى عشرة سنة ، وأعلى من ذكر من المعمرين ممن زاد على الآلاف وبين فوائده الاعتناء بذلك في الطرفين وما نحن فيه من أفراد »

(٤) زاد في ه « تعالى »

(٥) في ه « (سئل) بكسر الهمزة »

(٦) زاد في ز « إلى »

(٧) زاد في ز « تلك »

حيا (دل) السائل له^(١) عليه وأرشده إليه ليأخذه عنه أو يستدعى منه الإجازة إن كان في غير بلده ولم يتمكن الرحلة إليه ، (فهو) أى التنبيه بالدلالة على ذلك (حق) ونصيحة في العلم ، لكون الراجح به أحق وقد فعله غير واحد^(٢) [من الصحابة و] الأئمة ، [^(٣) قال شريح بن هاني . سألت عائشة رضى الله عنها عن المسح يعنى على الخفين فقالت : ايت عليا فإنه أعلم بذلك منى]^(٤) ^(٥) وقال ابن شهاب : جلست إلى ثعلبة بن أبي صعير فقال لى : أراك تحب العلم ، قلت : نعم . قال : فعليك بذاك الشيخ يعنى سعيد بن المسيب ، قال فلزمت سعيدا سبع سنين ثم تحولت من عنده إلى عروة فتفجرت منه^(٦) بحرا .

وقال حمدان بن على الوراق : ذهبنا إلى أحمد فسألناه أن يحدثنا فقال : تسمعون منى ومثل أبي عاصم في الحياة ؟ أخرجهما الخطيب^(٧) ونحوه ما عنده في الرحلة له عن الفضل بن زياد قال سمعت أحمد وقال له رجل : عن ترى أن يكتب الحديث ؟ فقال له : أخرج إلى أحمد ابن يونس فإنه شيخ الإسلام^(٨) في آخرين من السلف والخلف ، منهم عمرو بن دينار فإنه دل سفيان بن عيينة وغيره من أصحابه المسكين على السماع من صالح بن كيسان المدني حين قدمها عليهم ، كما وقعت الإشارة لذلك في الحج من صحيح البخارى^(٩) هذا بعد لقي عمرو لصالح وأخذه عنه مع كون عمرو أقدم منه ، وكان شيخنا رحمه الله يحيل

(١) كلمة د له ، ساقطة من هـ

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٤) انظر سنن النسائي ٨٤/١ ، وسنن ابن ماجه ١٨٣/١

(٥) سقطت كلمة د و ، من هـ

(٦) فى هـ د به

(٧) فى جامعه ٣١٧/١ - ٣١٨

(٨) انظر تهذيب الكمال ٣٧٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ٥٧/١٠ ، وتذكرة الحفاظ ٤٠١/١ ، والعيبر ٢٩٨/١

(٩) لا بل فى كتاب جزاء الصيد ٢٩/٤ ، فلعل المؤلف عده من الحج ، وانظر أيضا مسند الحيدى ٣٥٠/١ ،

والمعرفة والتاريخ ٧٠٠/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٥/٥ و زاد فى هـ د و ،

غالبا من يسأل في صحيح مسلم على الزين الزركشى^(١) وقال مرة لبعض أصحابنا: اذا سمعت على فلان كذا وعلى فلان كذا وعلى فلان كذا كنت مساويا لي فيها في العدد ، بل كان يفعل شيئا أخص من هذا حيث يحضر من يعلم انفراده من المسمعين بشيء من العوالى مجلسه لأجل سماع الطلبة ومن يلوذ به له ، وربما قرأ لهم ذلك بنفسه وفعل الولي ابن الناظم شيئا من ذلك على أن ابن دقيق العيد خص ذلك بما اذا حصل الاستواء فيما عدا الصفة المرجحة أما مع التفاوت بأن يكون الأعلى عاميا لا معرفة له بالصناعة و الانزل عارفا ضابطا ، فهذا يتوقف فيه بالنسبة إلى الارشاد المذكور لأنه قد يكون في الرواية عن هذا العامى ما يوجب خللا^(٢) - انتهى .

فإن أحضره العالم إلى مجلسه كما فعل^(٣) شيخنا وغيره أو أكرمه بالتوجه إليه أو كان القارئ أو بعض السامعين من أهل الفن ، فلا نزاع حينئذ في استحباب الاعلام .

(و) كذا ينبغي استحبابا (ترك تحديث بحضرة اللاحق) والاولى منه من جهة الاسناد أو غيره ، فقد روى الخطيب^(٤) أن ابراهيم النخعي كان اذا اجتمع مع الشعبي لا يتكلم ابراهيم بشيء فإن كان غائبا فلا (وبعضهم كره الأخذ) بالنقل (عنه ببلد وفيه) من هو لسنه أو عليه أو ضبطه أو إسناده (أولى منه) لحديث سمرة « لقد كنت على عهد رسول الله ﷺ غلاما فكنت احفظ عنه ، وما يمنعني من القول إلا أن همنا رجالا هم أسن مني »^(٥) .

وروى الخطيب^(٦) أيضا عن عاصم قال : كان زر أكبر من أبي وائل فكانا^(٧) اذا

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد المصرى الحنبلى ، أبو زر ، زين الدين ، يعرف بالزركشى كان اماما متواضعا جيد الذهن حسن الفضيلة (٧٥٨ - ٨٤٦ هـ) إنباء الغمر ٩/ ١٩٤ ، والضوء اللامع

١٣٧/٤

(٢) الاقتراح ص ٢٧١ ، وانظر أيضا التدريب ١٢٩/٢

(٣) في ز و فعله ،

(٤) في جامعه ١/ ٣٢٠ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ٣/ ٧٦

(٥) صحيح مسلم ٢/ ٦٦٤ ، والجامع للخطيب ١/ ٣١٨

(٦) في جامعه ١/ ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠

(٧) في ه و فكان ،

اجتمعوا لم يحدث أبو وائل مع زر ، وعن عبيد الله بن عمر قال : كان يحيى بن سعيد يحدثنا فإذا طلع ربيعة قطع يحيى حديثه لإجلاله وإعظامه . وعن حسين بن الوليد^(١) النيسابورى قال سئل عبد الله بن عمر العمرى المكبر عن شيء من الحديث فقال : أما أبو عثمان يعنى أخاه عبيد الله المصغر حى فلا . وعن الثورى أنه قال لابن عيينة : ما لك لا تحدث ؟ فقال : أما وأنت حى فلا ، ونحوه قول الناظم لما سئل أن يحدث بمسند الدارمى : أما والشيخ برهان الدين التنوخى^(٢) حى فلا . وعن أبي عبد الله المعيطى : قال : رأيت أبا بكر ابن عياش بمكة وأنا ابن عيينة فبرك بين يديه وجاء رجل فسأل ابن عيينة عن حديث فقال : لا تسألنى ما دام هذا الشيخ يعنى أبا بكر قاعدا ، وعن الحسن بن على الخلال قال : كنا عند معتمر وهو يحدثنا إذ أقبل ابن المبارك فقطع معتمر حديثه فقيل له : حدثنا فقال : إنا لا نتكلم عند كبرائنا . وعن أحمد بن أبي الحواري قال : سمعت ابن معين يقول : إن الذى يحدث بالبلدة وبها من هو أولى بالتحديث منه ، أحق وأنا إذا حدثت فى بلد فيه مثل أبي مسهر يعنى الذى كان أسن منه فيجب للحقيق أن يتحقق . قال ابن أبي^(٣) الحواري : وأنا إذا حدثت فى بلدة فيها مثل أبي الوليد هشام بن عمار يعنى الذى كان أسن منه فيجب للحقيق أن يتحقق^(٤) ، وعن السلفى قال : كتبت بالاسناد عن بعض المتقدمين أنه قال من حدث فى بلدة وبها من هو أولى بالرواية منه فهو مختل - انتهى .

والأولية تحتل^(٥) أن تكون فى الاسناد أو فى غيره . وهل يلتحق بذلك فى الكراهة الجلوس للإفتاء أو لإقراء علم ببلد فيه من هو أولى به منه ، الظاهر لا ، لما فيه من التحجير والتضييق الذى الناس خلفا عن سلف على خلافه ، حتى أن العز محمد

(١) زاد فى هـ د بن ،

(٢) لعله إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخى البعلى أبو اسحاق ، برهان الدين (٧٠٩ - ٨٠٠ هـ)
الدرر الكامنة ١١/١

(٣) سقطت كلمة « أى » من هـ

(٤) الجامع للخطيب ٣١٩/١ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، وأنظر أيضا علوم الحديث ص ٢١٦

(٥) فى هـ « والأولية يحتل »

ابن جماعة حكى عن شيخه^(١) المحب ناظر الجيش^(٢) أنه شاهد بمصر قبل الفناء الكبير^(٣) مائة حلقة في النحو ، ستين منها بجامع عمرو^(٤) وباقيها بجامع الحاكم^(٥) وقد عقد ابن عبد البر بابا^(٦) لفتوى الصغير بين يدي الكبير وأورد فيه ما يشهد لذلك^(٧) . والفرق أن الطلبة تتفاوت أفهامهم ، فالقاصر لا يفهم عبارة الأولى و يفهم ممن هو^(٨) دونه ، وليس كل عالم ربانيسا . و السماع إنما يرغب فيه للأعلى و الأولى ، فبولغ في الاعتناء بالمحافظة على جانب الرواية على أن ابن دقيق العيد قال : هكذا قالوا ، و لا بد أن يكون ذلك مشروطا بأن لا يعارض هذا الأدب ما هو مصلحة راجحة عليه^(٩) يعني كما تقدم قريبا .

(١) زاد في هـ و ،

(٢) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي المصري الحلبي المعروف بناصر الجيش محب الدين ، أبو عبد الله . نحوي ، يئاني (٦٩٧ - ٧٧٨ هـ) معجم المؤلفين ١٢/١٢١ - ١٢٢
(٣) هذا هو البلا . العظيم ، كان سنة (٧٤٩ هـ) وعم الدنيا حتى دخل الى مكة المشرفة ثم عم شرق الأرض وغربها فمات بهذا الطاعون بمصر والشام وغيرهما خلائق لا تحصى . النجوم الزاهرة ١٠/٢٣٣
(٤) هو عمرو بن العاص الصحابي الجليل ، و جامعه يقال له : الجامع العتيق وتاج الجوامع ، بنى بمدينة فسطاط مصر في سنة إحدى وعشرين من الهجرة وهو أول مسجد أسس بديار مصر في الملة الإسلامية بعد الفتح ، الخطط المقرئية ٤/٤
(٥) هو منصور بن نزار بن معد العبيدي ، أبو علي الملقب بالحاكم بأمر الله كان جوادا بالمال وسفاكا للدماء (٣٧٥ - ٤١١ هـ) . وأما جامعه فهو بنى خارج باب الفتوح أحد أبواب القاهرة ، وأول من أسسه أمير المؤمنين العزيز بالله نزار ثم اكمله ابنه الحاكم بأمر الله ، و كان يعرف أولا بجامع الخطبة ، ويعرف اليوم بجامع الحاكم ويقال له : الجامع الأنوار ، الخطط المقرئية ٤/٥٥ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ووفيات الأعيان ٥/٢٩٢ - ٢٩٨

(٦) في جامع بيان العلم ١٢٠/١ - ١٢٢

(٧) قد استنبط العلماء ذلك (فتوى الصغير المفضل عند الكبير الفاضل) من حديث أن ابني كان عسيفا - الحديث ، وقوله : سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني . وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا لذلك و أخرج بأسانيد فيها الواقدي . أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلده ، صحيح البخاري مع الفتح ١٢/١٣٧ ، ١٤١ ، وطبقات ابن سعد

٢/٣٣٤ - ٣٥٤ ، والتدريب ٢/١٢٩

(٨) سقطت كلمة هـ من ز

(٩) الاقتراح ص ٢٧٠

[القيام لاحد والآداب الأخرى فى مجلس التحديث] (ولا تقم) استحبابا اذا كنت فى مجلس التحديث ، سواء كان التحديث بلفظك أو بقرأة غيرك ، ولا القارئ أيضا (لأحد) إكراما لحديث النبي ﷺ أن يقطع بقيام ، فقد قال الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد ابن عبد الله المروزى فيما روينا عنه فى جزء عبد الله بن أحمد الخرقى^(١) اذا قام القارئ لحديث^(٢) رسول الله ﷺ لأحد كتبت عليه خطيئة^(٣) ، هذا اذا لم ينضم لذلك محبة من يقام له لذلك^(٤) ، فاذا انضم إليه ذلك فأكد بل هو حرام للترهيب عنه . وكان أحمد ابن المعذل^(٥) وغيره بدار المتوكل فخرج عليهم المتوكل فلم يقم له أحد خاصة ، فسأل عن ذلك وزيره فاعتذر عنه بسوء بصره ، فرد عليه أحمد ذلك وقال للمتوكل : إنما نزهتك من عذاب النار وساق له حديث « من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار » فجاء المتوكل فجلس إلى جانبه^(٦).

وكذا لا تخص^(٧) أحدا بمجلس بل من سبق إلى موضع فهو أحق به ، ولا تقم^(٨) أحدا لأجل أحد لحديث « لا يقيم من أحدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولم يكن

(١) ولد (٤٩٠ هـ) وتوفى (٥٧٩ هـ) سير أعلام النبلاء ٩٠/٢١ - ٩١

(٢) فى هـ « بحديث »

(٣) ورد فى هامش الأصل « خلافا للقارى » فإنه يستحب له القيام ، قاله النووى فى التبيان ، انظر لقول المروزى علوم الحديث ص ٢١٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٧٧/٣ ، وفتح الباقى ٢٠٩/٢ - ٢١٠

(٤) فى ز « فيه » بدل « لذلك »

(٥) هو أحمد بن المعذل (بذا ل معجمة مفتوحة مشددة) بن غيلان بن الحكم البصرى أبو الفضل ، كان مفوها ورعا متبعا للسنة ، توفى (٢٤٠ هـ) ترتيب المدارك ٥٥٠/٢ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٤٧/١ ، و العبر ٤٣٤/١ ، و وقع فى بعض النسخ « المعدل » بالمهملة ، و قد قال القاضى عياض : كثير من يقوله بذا ل مهمل وصوابه معجمة .

(٦) ذكره الدينورى فى المجالسة كما فى ترتيب المدارك ٥٥٢/٢ ، والأحاديث الصحيحة رقم الحديث (٣٥٧) وأما الحديث المشار إليه فقد أخرجه أبو داود (٥٢٠٧) و الترمذى (٢٧٥٥) وأحمد ٩٠/٤ ، ٩١ ، ١٠٠ ، وانظر أيضا السكتى للدولابى ٩٥/١ والعلل لابن أبى حاتم ٣٣٩/٢ ، وأخبار أصبهان ٢١٩/١ ، والزهد لحامد (٨٣٧) والمندخل للبيهقى ص ٤٠٣ ، والأحاديث الصحيحة (٣٥٧)

(٧) فى ز « لا يخص »

(٨) فى ز « لا يقيم »

توسعوا^(١)، « ولا تجلسه بين اثنين إلا باذنهما^(٢) » ودخل الحيص بيص^(٣) الشاعر على الشريف علي بن طرد الوزير^(٤) فقال له : يا علي بن طرد يارفع العماد يا خالد الأجواد : انقضى المجلس فأين أجلس ؟ فقال^(٥) الوزير : مكانك ، فقال : أعلى قدرى أم على قدرك ؟ فقال : لا على قدرى ولا على قدرك ولكن على قدر الوقت^(٦) . ولا يمنع ذلك : إكرامه المشايخ والعلماء وذوى الأنساب لما أمر به من إنزال كل منزلته . وقد قال مالك : كننا نجلس إلى ربيعة وغيره فإذا أتى ذو السن والفضل قالوا له ههنا حتى يجلس قريبا منهم ، قال وكان ربيعة ربما أتاه الرجل ليس له ذاك السن فيقول له ههنا ولا يرضى حتى يجلسه إلى جنبه ، كما أنه يفعل به ذلك لفضله عنده^(٧) .

ولا تقدم^(٨) أحدا في غير نوبته ، بل تأس بأبي جعفر بن جرير الطبري حيث حضر إليه الفضل بن جعفر بن الفرات^(٩) وهو ابن الوزير وقد سبقه رجل فقال الطبري للرجل ألا تقرأ ؟ فأشار الرجل إلى ابن الوزير ، فقال له الطبري : إذا كانت النوبة لك فلا تكترث بدجلة ولا الفرات^(١٠) انتهى .

(١) أخرجه البخاري (٩١١ ، ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٠) ، و مسلم (٢١٧٧) ، و الترمذي (٢٧٤٩ ، ٢٧٥٠) ، والدارمي (٢٦٥٦) ، والخطيب في جامعه (٢٦٣)

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٢٣ ، ٤٨٢٤) ، و الترمذي (٢٧٥٢) ، وأحمد ٢/٢١٣ ، والخطيب في جامعه ١٧٧/١ ، ١٧٨

(٣) هو سعد بن محمد بن سعد بن الصفي التميمي ، شهاب الدين ، المعروف بحيص بيص ، شاعر مشهور ، فقيه شافعي المذهب ، وإنما قيل له حيص بيص لأنه رأى الناس في حركة مزعجة وأمر شديد فقال :

ما للناس في حيص بيص فبقى عليه هذا اللقب ، توفي (٥٧٤ هـ) وفيات الأعيان ٢/٣٦٢ - ٣٦٥

(٤) كان صدرا مهيبا نبيلاً ، كامل السؤدد ، بعيد الغور ، دقيق النظر ، توفي (٥٣٨ هـ) ، شذرات الذهب ١١٧/٤

(٥) زاد في هـ . له .

(٦) ذكر هذه القصة ابن السمعاني في ذيله كما في لسان الميزان ٣/١٩ - ٢٠

(٧) الجامع للخطيب ١/٣٢٥

(٨) في نـ . لا يقدم .

(٩) هو الامام الحافظ الثقة الوزير الأكمل ، أبو الفضل ، جعفر بن الوزير البغدادي نزيل مصر (٣٠٨ -

٣٩١ هـ) ، سير أعلام النبلاء ١٤/٤٨٤ - ٤٨٨

(١٠) أخرجه ابن عساكر من طريق أبي معبد عثمان بن أحمد الدينوري كما في لسان الميزان ٥/١٠٢ - ١٠٣

و هذه كما قال شيخنا من لطائف ابن جرير وبلاغته وعدم التفاته لأبناء الدنيا^(١).
 (و)^(٢) كذا لا تخص واحدا بالاقبال عليه بل (أقبل عليهم) بكسر الميم جميعا اذا
 أمكن ، فذاك مستحب لقول حبيب بن أبي ثابت كانوا يحبون اذا حدث الرجل أن
 لا يقبل على الواحد فقط ولكن ليعمهم^(٣). وعنه أيضا أنه من السنة^(٤)، وأعلى من ذلك
 ان لا تخص احدا بالتحديث لا سيما ان كان ممن يترفع^(٥) عن الجلوس مع من يراه
 دونه فضلا عن مجيئك إليه وقد سأل^(٦) الرشيد عبد الله بن ادريس الاودى أن يحدث
 ابنه فقال : اذا جاء مع الجماعة حدثناه^(٧). وما أحسن قول إمامنا الشافعي فيما روينا
 من جهة الربيع بن سليمان المرادى عنه .

العلم من شرطه لمن خدمه أن يجعل الناس كلهم خدمه

وواجب صوته عليه كما يصون في الناس عرضه ودمه^(٨)

ولا تجلس في الظل وهم في الشمس ، واخفض صوتك إلا أن يكون في المجلس
 سىء السمع .

[تبين الحديث وترتيبه] (وللحديث رتل) استحبابا إن لم يخف منه شيء
 ولا تسرده سردا أى لا تتابع الحديث استعجالا بعضه إثر بعض لئلا يلتبس أو يمنع
 السامع من إدراك بعضه الحديث عائشة المتفق عليه^(٩) ، لم يكن النبي ﷺ يسرد الحديث

(١) لسان الميزان ١٠٣/٥

(٢) كلمة د ، ساقطة من ز

(٣) أخرجه البخارى فى الادب المفرد (١٣٠٤) والخطيب فى جامعه ٤١١/١ ، وأورده العراقى فى فتح المغيـث ٧٧/٣

(٤) أخرجه أبو نعيم فى الحلية ٦١/٥ ، والخطيب فى جامعه ٤١١/١ ، ولورده ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ٢١٨ ، والنووى فى الارشاد ٣٩٨/١ ، والعراقى فى فتح المغيـث ٧٧/٣

(٥) فى ز ، يرتفع ،

(٦) فى ز ، سألت ،

(٧) انظر تاريخ بغداد ٤١٧/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤٧/٩ ، وتذكرة الحفاظ ٢٨٣/١

(٨) راجع لذلك الطبقات الكبرى للسبكي ٣٠٠/٩

(٩) البخارى (٣٥٦٨) ، و مسلم (٢٤٩٣) ، وأخرجه أيضا أبو داود (٣٦٣٨) والترمذى (٣٦٣٩) ، والخطيب فى جامعه ٤١٤/١

سردكم ، زاد الإسماعيلي « إنما كان حديثه فهما تفهمه القلوب »^(١) ، وزاد الترمذى مما قال أنه حسن صحيح ، ولكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس إليه^(٢) . ولا شك أن من المعلوم أن الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا يسردون الحديث بحيث لا يفهم بعضه ، بل اعتذر عن أبي هريرة الذى من أجله قالت عائشة^(٣) ما قالت بأنه كان لكونه واسع الرواية كثير المحفوظ لا يتمكن من المهل عند إرادة الحديث ، كما قال بعض البلغاء : أريد أن اقتصر فتراحم^(٤) القوافى على^(٥) .

وقد قالت عائشة ما قالت^(٦) فإذا خفى البعض فأولى أن يتكر ، ولذا قيل كما سلف في كتابة الحديث « شر القراءة الهذمة » وقد قال النحاس في صناعة الكتاب : قولهم سرد الكاتب^(٧) قراءته معناه أحكمها ، مشتق من سرد الدرع إذا أحكمها ، وجعل حلقها ولاء غير مختلفة وأحسن صنعة المسامير^(٨) .

وأعلم أن القراء في هذه الأعصار المتأخرة بل وحكا ابن دقيق العيد أيضا قد تسامحوا في ذلك وصار القارى يستعجل استعجالا يمنع السامع من إدراك حروف كثيرة بل كلمات^(٩) وقد اختلف السلف في ذلك كما تقدم في خامس الفروع التالية لثاني^(١٠) أقسام التحمل .

ولا تطل المجلس ، بل اجعله متوسطا ، واقتصد^(١١) فيه حذرا من سامة السامع

(١) أخرج هذه الزيادة عن الإسماعيلي بطريقه ، البيهقي في المدخل ص ٣٥٥ ، و انظر أيضا فتح البارى ٥٧٨/٦

(٢) سنن الترمذى ٦٠٠/٥ ، والخطيب في جامعه ٤١٥/١ ، والفقير والمتنقح ١٣٣/٢ - ١٢٤

(٣) زاد في هـ « رضى الله عنها »

(٤) في هـ « فتراحم » وهو خطأ

(٥) انظر فتح البارى ٥٧٨/٦

(٦) ورد في هامش الأصل هنا « هو قولها : لم يكن يسرد الحديث »

(٧) في هـ « الكتابة » وفي ن « الكتاب »

(٨) راجع لذلك لسان العرب وتاج العروس (مادة سرد)

(٩) الاقتراح ص ٣٧٣

(١٠) في هـ « الثانى » وهو خطأ

(١١) في هـ « واقتصر »

وملله وأن يؤدي ذلك^(١) إلى فتوره عن الطالب وكسله إلا أن علمت أن الحاضرين^(٢) لا يتبرمون بطوله ، فقد قال الزهري وغيره^(٣) : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب . وقال المبرد : من أطال الحديث و أكثر القول فقد عرض أصحابه^(٤) لللال وسوء الاستماع ، ولأن^(٥) يدع من حديثه فضلة يعاد إليها أصالح من أن يفضل عنه ما يلزم الطالب استماعه من غير رغبة فيه ولا نشاط له^(٦) . وقال الجاحظ : قليل الموعظة مع نشاط الموعوظ خير من كثير وافق^(٧) من الاستماع نبوة ، و من القلب ملالة^(٨) . وقال الماردي : قال بعض العلماء : كل كلام كثير على السمع ولم يطاوعه الفهم ازداد به القلب عمى ، وإنما يقع السمع في^(٩) الآذان إذا قوى فهم القلب في الأبدان .

وقال الوليد بن مزيد البيروني^(١٠) : المستمع أسرع ملالة من المتكلم^(١١) ، وصح قوله ﷺ « عليكم من العمل ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا ، وإن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل^(١٢) » .

(١) كلمة ذلك ، ساقطة من ز

(٢) زاد في ز و قد ،

(٣) كسفيان بن عيينة وبشر بن منصور ، انظر الجامع للخطيب ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٦٨

(٤) سقطت كلمة « أصحابه » من هـ

(٥) في هـ « كان » بدل « لأن » ،

(٦) الجامع للخطيب ١٢٧/٢ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٦٦

(٧) في هـ « واقف » وهو خطأ

(٨) الجامع للخطيب ١٢٨/٢

(٩) في ز « من » ،

(١٠) هو الوليد بن مزيد الحافظ الثقة الفقيه ، أبو العباس ، العدوي البيروني صاحب الأوزاعي (١٣٦ -

٢٠٣ هـ) سير أعلام النبلاء ٤١٩/٩ - ٤٢٠

(١١) الجامع للخطيب ١٢٨/٢ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٦٨

(١٢) البخاري (٤٣ ، ١١٥١) ، ومسلم (٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥) وأبو داود (١٣٥٥) ، والنسائي ٢١٨/٣

[بدء المجلس وختمه بالثناء والصلاة والسلام] (واحد) الله تعالى (وصل) على رسوله ﷺ (مع سلام) عليه أيضاً للخروج من الكراهة التي صرح بها النووي^(١) في أفراد أحدهما حسناً قدمته في كتابته الحديث في مهمات تستحضر هنا . (و) كذا مع دعاء يليق^(٢) بالحال (في بدء) كل (مجلس و) في (ختمه معاً) سرا^(٣) وجهاً فكل ذلك مستحب ، اذ عند ذكر^(٤) الصالحين تنزل الرحمة ، زاد بعضهم^(٥) : ويكون ذلك بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن . ومن أبلغ ذلك أن يقول : الحمد لله حمداً كثيراً^(٦) طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، اللهم صل^(٧) على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم^(٨) وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد كلما ذكرك الذاكرون ، وكلما غفل عن ذكرك الغافلون ، وصل^(٩) على سائر النبيين والمرسلين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون . اللهم إنا نسألك من خير ما سألك منه نبيك سيدنا محمد ﷺ ونستعين بك^(١٠) من شر ما استعاذ منه نبيك سيدنا^(١١) محمد ﷺ ، ونسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل ، ونستعين بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل ، ونسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمنا منه وما لم نعلم ، ونستعين بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمنا منه

(١) زاد في ز « أيضاً ،

(٢) في ه « يلتق بالحال ، وهو خطأ

(٣) في ه « سواء ، وهو خطأ

(٤) كلمة « ذكر » ساقطة من ز

(٥) زاد في ز « هنا ،

(٦) سقطت كلمة « كثيراً » من ز

(٧) في ه و ز « صلى ، وهو خطأ

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٩) في ز « صلى الله ، وهو خطأ

(١٠) في ز « نستعينك »

(١١) سقطت كلمة « سيدنا » من ز

وما لم نعلم [(١) وأنت المستعان وعليك التكلان] .

وخص الحتم بقول سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن (٢) لا إله إلا أنت استغفرك
وأتوب إليك . اللهم اقسـم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ، ومن طاعتك
ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا ، اللهم متعنا بأسماعنا
وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعل ذلك الوارث منّا ، واجعل ثأرنا على من ظلمنا ،
وانصرنا على من عادانا ، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ، ولا تجعل الدين أكبر همنا ، ولا
مبلغ علينا ، ولا تسلط علينا بذنوبنا من لا يرحمنا يا أرحم الراحمين ، وما قال ابن الصلاح
إنه أبلغ في ذلك (٣) قد نوزع فيه فاقصر على هذا .

ارفع الاسماع والاخذ ثم إن	واعقد للاملا فذاك من
محصولا ذا يقظة مستويا	تكثر جموع فاتخذ مستمليا
يسمع مبلغا أو مفهما	بعال أو فقائما يتبع ما
و (٤) بعده استنصت ثم بسملا	واستحسنوا البدء بقارىء تلا
يقول (٥) من أو ما ذكرت وابتهل	فالحد فالصلاة ثم اقبل
والشيخ ترجم الشيوخ ودعى	له وصلى وترضى رافعا
كغندر أو وصف نقص أو نسب	وذكر معروف بشيء من لقب
يكرهه كابن علية فصن	لامه فجائز ما لم يكن
أولاهم و انتقاه و افهم	وارو في الاملا عن شيوخ قدم
عن كل شيخ فوق متن واعتمد	ما فيه من فائدة ولا تزد

(١) ما بين المكونتين ساقط من ز

(٢) زاد في ز ، لا إله إلا الله ،

(٣) راجع لما قاله ابن الصلاح في ذلك ، علوم الحديث ص ٢١٨

(٤) سقطت كلمة « و » من م و ف

(٥) في ع ، يقول ،

عالي إسناده قصير متن و اجتنب المشكل خوف الفتن
 واستحسن الإشادة في الأواخر بعد الحكايات مع النوادر
 وإن يخرج للرواة متقن مجالس الإملاء فهو حسن
 وليس بالإملاء حين يكمل غنى عن العرض لزيغ يحصل

[استجاب عقد مجلس الإملاء] (و اعتقد) إن كنت محدثاً عارفاً (للإملاء)
 بالنقل وبالقصص للضرورة ، في الحديث (مجلساً) من كتابك أو حفظك والحفظ أشرف
 لا سيما وقد اختلف في التحديث من الكتاب كما تقدم بسطه في صفة رواية الحديث
 (فذاك) أي الإملاء (من أرفع) وجوه (الإجماع) بالنقل أيضاً من المحدث
 (والأخذ) أي التحمل للطالب بل هو أرفعها عند الأكثرين كما بينته مع تعليقه في أول
 أقسام التحمل ، ولذا قال الحافظ السلفي فيما رويناه عنه :

واظب على كتب الأما إلى جاهداً من ألسن الحفاظ والفضلاء
 فأجل أنواع العلوم بأسرها ما يكتب الإنسان في الإملاء^(١)

قال الخطيب في جامعـه : إنه أعلى مراتب الراوي ومن أحسن مذاهب المحدثين
 مع ما فيه من خصال الدين والافتداء بسنن السلف الصالحين^(٢) - انتهى .

ومن فوائده اعتناء الراوي بطرق الحديث وشواهد و متابعه و عاضده بحيث
 بها يتقوى ، و ثبت^(٣) لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها ولا يتروى و يرتب عليها
 إظهار الخفي من العلل ، و يهذب اللفظ من الخطأ و الزلل ، و يوضح ما لعله يكون
 غامضاً في بعض الروايات ويفصح بتعيين^(٤) ما أبهم أو أهمل أو أدرج فيصير من

(١) انظر أدب الإملاء والاستملاء ص ١٢ ، والاقتراح ص ٢٧٦

(٢) الجامع للخطيب ٣/٢

(٣) في ز د ثبت

(٤) في ه د بتعين

الجليات ، وحرصه على ضبط غريب المتن والسند ، وخصه عن المعاني التي فيها نشاط النفس بآتم^(١) مستند ، وبعد^(٢) السماع فيها عن الخطأ والتصحيح ، الذي قل أن يعرى عنه اييب أو حصيف^(٣) ، و زيادة التفهم والتفهيم لكل من حضر ، من أجل تكرار المراجعة^(٤) في تضاعيف الاملاء والكتابة والمقابلة على الوجه المعتبر ، وحوز^(٥) فضيلتي التبليغ والكتابة ، والفوز بغير ذلك من الفوائد المستطابة ، كما قرره الرافي وبينه ، ونشره وعينه^(٦) ، يقال أمليت الكتاب إملاء وأمليت إملا لا ، جاء القرآن بهما جميعا قال تعالى ﴿ فليملأ وليه^(٧) ﴾ فهذا من أمل ، وقال تعالى ﴿ فهي تملأ عليه^(٨) ﴾ فهذا من أملي ، فيجوز أن تكون اللغتان بمعنى واحد ، ويجوز أن يكون أصل أمليت املت فاستقل الجمع بين حرفين في لفظ واحد فأبدلوا من أحدهما ياء كما^(٩) قالوا تظننت^(١٠) يعني حيث أبدلوا من إحدى النونين ياء فقالوا التظني ، وهو إعمال الظن وكأنه من قولهم أملي الله له أي أطال عمره ، فعني أمليت الكتاب على فلان أطلت قراتي عليه ، قاله النحاس في صناعة الكتاب^(١١) ، وهو طريقة مسلوكة في القديم والحديث لا يقوم به إلا أهل المعرفة .

وقد أملي النبي ﷺ المكتب^(١٢) إلى الملوك ، وفي المصاحفة يوم الحديبية ، وفي

(١) في هـ د يأتى ،

(٢) في هـ د بعد ، وهو خطأ

(٣) في هـ د مايش الأصل د هو المحكم العقل ،

(٤) في ن د تكرار للمراجعة ، وفي هـ د تكرار المرجعة ،

(٥) في ن د جوز ،

(٦) أى فى الامالى الشارحة على مفردات الفاتحة راجع الطبقات الكبرى ٢٨١/٨

(٧) سورة البقرة : ٢٨٢

(٨) سورة الفرقان : ٥

(٩) زاد فى ن د قد ،

(١٠) فى هـ د ظنيت ،

(١١) راجع لذلك أدب الكاتب ص ١٣٥ ، لسان العرب ٦٣١/١١ و ٢٧٢/١٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ و ٢٩١/١٥ ،

والامالى للقالى ١٧٢/٢ ، ١٧٣

(١٢) فى ن د المكتاب ،

غير ذلك ، و أملى واثلة رضى الله عنه كما رواه ^(١) معروف الخياط ^(٢). الأحاديث على الناس وهم يكتبونها ^(٣) عنه ^(٤) ، و ممن أملى شعبة و سعيد بن أبي عروبة و همام و وكيع و حماد بن سلمة و مالك و ابن وهب و أبو أسامة و ابن علية و يزيد بن هارون و عاصم بن علي و أبو عاصم و عمرو بن مرزوق و البخاري و أبو مسلم السكجى و جعفر الفرياني و الهجيمي ، في خلق يطول سردهم ، ويتعسر ^(٥) عددهم من المتقدمين و المتأخرين ، كابن بشران ^(٦) و الخطيب و السلفي و ابن عساكر و الرافعي و ابن الصلاح و المزى و الناظم و كان الاملاء انقطع قبله دهرا و حاوله التاج السبكي ، ثم ولده الولي العراقي على إحيائه ، فكان ^(٧) يتقلل برغبة الناس عنه و عدم موقعه منهم وقلة الاعتناء به إلى أن شرح الله صدره لذلك . و اتفق شروعه فيه بالمدينة الشريفة ^(٨) ثم عقده بالقاهرة في عدة مدارس . و كذا أملى يسيرا في زمنه ^(٩) السراج ابن الملقن ، و لم يرتض شيخنا صنيعة فيه ، و بعدهما الولي العراقي بالحرمين ، و عدة مدارس من القاهرة ، و شيخنا بالشام و حلب و مصر ، و بالقاهرة في عدة مدارس ^(١٠) ، و اقتديت بهم في ذلك بإشارة بعض محققى شيوخي ^(١١) ، فأملت بمكة و بعدة أماكن من القاهرة ، و بلغ عدة ما أملت من المجالس إلى الآن نحو الستائة ^(١٢) والأعمال بالنيات .

(١) في ز . د . رأه ، وهو خطأ

(٢) في ز . د . الحفاظ ، وهو تحريف

(٣) في ز . د . يكتبونها ،

(٤) أخرجه الخطيب في جامعه ٥٣/٢ . و ابن السمعاني في أدب الاملاء والاستملاء ص ١٣

(٥) في ز . د . يعسر ،

(٦) أى أبو الحسين بن بشران وأخوه أبو القاسم .

(٧) في ز . د . وكان ،

(٨) في ز . و . ه . د . النبوية ،

(٩) في ه . د . املاء في زمنه يسير ، وهو خطأ

(١٠) راجع هؤلاء المملين المذكورين . الجامع للخطيب ٥٣/٢ - ٥٧ ، و أدب الاملاء والاستملاء ص ١٢ -

٢٤ . و التدريب ١٣٩/٢ ، و ابن حجر العسقلاني و دراسة مصنفاته ٢٠٥/١ - ٢٢٧

(١١) هو أحمد بن محمد التقي الشمني ، كما صرح به السخاوى نفسه في الضوء اللامع ١٣/٨ ، وقد ورد نحوه في

تمامش الأصل

(١٢) قال المؤلف في الضوء اللامع ١٤/٨ ، بلغت مجالس الاملاء ستائة مجلس فأكثر

واختلاف صنيعهم في تعيين^(١) يوم لذلك ، وكذا في تعدد يوم من الأسبوع ، وعين شيخنا لذلك يوم الثلاثاء خاصة ، وقبل ذلك يوم الجمعة بعد صلاتها^(٢) وهو المستحب^(٣) وكذا يستحب أن يكون في المسجد لشرفهما ، فقد قال كعب : إن الله تعالى اختار الأيام فجعل منهن الجمعة ، والبقاع فجعل^(٤) منهن المساجد^(٥).

وقال علي : المساجد مجالس الأنبياء وحرز من الشيطان . وقال أبو ادريس الخولاني : المساجد مجالس الكرام^(٦).

ويروى في المرفوع : « المسجد بيت كل قتي^(٧) » وكتب عمر بن عبد العزيز بأمر أهل العلم بنشره في المساجد فإن السنة كانت قد أميتت^(٨).

واجلس مستقبل القبلة مستعملا ما تقدم قريبا في نفسك ومع أصحابك وعند الابتداء والانتهاء وفي خفة المجلس فلا فرق .

[اتخاذ المستمل وأوصافه وآدابه] (ثم إن تكثر جموع) من الحاضرين (فانخذ)

(١) في هـ « تعين »

(٢) أى امل يوم الجمعة بعد صلاتها سنة (٨١٢ هـ) ، ابن حجر و دراسة مصنفاته ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤

(٣) راجع لذلك الجامع للخطيب ٥٦/٢ ، ٥٧ ، ٦٠ ، وأدب الإملاء والاستملاء ص ٤٢ ، قال السيوطي في التدريب ١٤٠/٢ : ولم أظفر لأحد بتعيين يوم الإملاء ولا وقته إلا أن غالب الحفاظ كابن عساكر وابن السمعاني والخطيب كانوا يملون يوم الجمعة بعد صلاتها فتبعهم في ذلك وقد ظفرت بحديث يدل على استحبابه بعد عصر يوم الجمعة ، وهو ما أخرجه البيهقي في الشعب عن أنس مرفوعا : من صلى العصر ثم جلس يملئ خير حتى يمسي كان أفضل ممن أعتق ثمانية من ولد اسماعيل .

(٤) في ز « لجمع »

(٥) أخرجه الخطيب في جامعه ٦٠/٢ ، وابن السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ص ٤٢

(٦) أخرجه الخطيب في جامعه ٦٠/٢ - ٦١ ، وابن السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ص ٤٣ ، ٤٤

(٧) أخرجه القضاة في مسند الشباب (٧٢ ، ٧٣) والحديث صحيح كما تقدم تخريجه وتصحيحه ،

(٨) أخرجه الزاهر مزي في المحدث الفاصل ص ٦٠٣ ، والخطيب في جامعه ٦١/٢ ، وابن السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ص ٤٤ ، وعلقه البخاري في صحيحه ١٩٤/١ نحوه وقد تقدم .

وجوبا كما صرح به الخطيب^(١) (مستمليا) يتلقن منك للاحتياج^(٢) إليه ، وإن نقل فلا لعدم الاحتياج إليه غالبا ، ثقة (محصلا ذا يقظة) وفهم وبراعة في الفن يبلغ عنك الاملاء إلى من بعد في الحلقة اقتداء بأئمة الحديث وحفاظه كمالك وشعبة وكيع ، بل روى أبو داود والنسائي وغيرهما^(٣) من حديث رافع بن عمرو قال : « رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء ، وعلى رضى الله عنه يعبر عنه^(٤) . والحذر أن يكون مغفلا بليدا كالمستمل الذي قال لمليه وقد قال له : ثنا^(٥) عدة ما نصه : عدة ابن من ؟ فقال له الممل^(٦) : عدة ابن فقدتك . وكالآخر الذي قال لمليه وقد قال له عن أنس قال رسول ، كذا في كتابي وهو رسول الله إن شاء الله ما نصه قال رسول وشك أبو عثمان ، وهي كنية الممل ، في الله ، فقال له الممل : كذبت يا عدو الله ، ما شككت في الله قط^(٧) ، وكالآخر الذي كان مملية يقول له : حدثنا حماد بن خالد فيكتبه حماد بن زيد ، ويستمليه حماد بن سلامة ، ثم يرجع إلى بيته فلا يحسن قراءته أصلا فيقوم عند ذلك لزوجته فيضربها فتستغيث المرأة بالممل^(٨) ، في حكايات من هذا النمط مضحكة تقدم بعضها في الفصل الخامس من الباب قبله .

(١) في جامعه ٦٦/٢ ، و انظر أيضا علوم الحديث ص ٢١٨ ، وأشار ابن السمعاني في ادب الاملاء والاستملاء ص ٩٠ الى استحبابه ونصه : و ينبغي أن يكون متيقظا محصلا ولا يكون بليدا مغفلا ، والصواب الوجوب لأن مع كثرة ربما يحصل منها للسامع تخالط في الحديث وحفظه على غير وجهه وهو ممنوع .

(٢) في هـ « الاحتياج »

(٣) أبو داود (١٩٤٠ ، ٤٠٥٥) والنسائي لعله في الكبرى كما في تحفة الاشراف ١٦٤/٣ ، وأحمد ٤٧٧/٣ ، والخطيب في جامعه ٦٥/٢ ، وابن السمعاني في ادب الاملاء والاستملاء ص ٨٥

(٤) زاد في ز « و في الصحيح عن أنى جرة قال كنت أترجم بين ابن عباس و بين الناس يقعدني معه على سريره »

(٥) في ز « حدثنا » وفي هـ « حدثني »

(٦) كلمة « الممل » ساقطة من ز

(٧) زاد في ز « ابدا »

(٨) انظر لذلك الجامع للخطيب ٦٦/٢ - ٦٧ ، ٦٨ ، و ادب الاملاء والاستملاء ص ٩٠ ، ٩٢ ، و علوم الحديث ص ٢١٩ ، وفتح المغني للعراقي ٧٨/٣ ، وتصحيقات المحدثين ٣٧/١ - ٣٨

وقد قيل في كاتب ؛

[^(١) أقول له بكرا فيسمع خالدا و يكتبه زيدا و يقرأه عمرا]

وأیضا :

يعى غير ^(٢) ما قلنا و يكتب غير ما وعاه و يقرأ غير ما هو كاتب ^(٣).

فإن تكثر الجمع بحيث لا يكفي واحد فزد ^(٤) بحسب الحاجة فقد كان لعاصم بن على الذى حرز ^(٥) مجلسه بأكثر من مائة ألف انسان ، مستمليان ^(٦) . ولأبي مسلم الكجى الذى حرز ^(٧) بنيف و أربعين ألف ^(٨) محبرة سوى النظارة ، سبعة يتلقى بعضهم عن بعض ويستحب أن يكون المستمل جهورى الصوت ^(٩) فقد شبهه بعضهم بالطبال فى العسكر ^(١٠) ، وأن يكون كما قال الخطيب ^(١١) وابن السمعاني ^(١٢) [^(١٣) مقيدا له بما إذا كثر العدد بحيث لا يرون وجهه] (مستويا) أى جالسا (بـ) مكان (عال) من كرسى ونحوه (أو فقاما) على رجله . كابن عليه بمجلس مالك ، وآدم بن ^(١٤) أبي أياس بمجلس شعبة بل كان بعض الصالحين يقرأ على شيعتنا وهو قائم

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٢) سقطت كلمة و غير ، من ز

(٣) انظر صبح الاعشى ٤٧/١ ، ونحو ذلك قال أبو عبيدة فى شأن كيسان انظر الجامع للخطيب ٦٨/٢ ، وادب الاملاء والاستملاء ص ٩٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٢/١/١

(٤) فى ز د فزاد ، وهو خطأ

(٥) فى ز و هـ د حرز ، والحرز التخمين .

(٦) انظر الجامع للخطيب ٥٤/٢ ، وادب الاملاء والاستملاء ص ٩٦ ، وفتح المغيب للعراقى ٧٨/٣

(٧) فى ز د حرز ،

(٨) تكررت كلمة ألف ، فى ز مرتين

(٩) انظر الجامع للخطيب ٥٥/٢ ، وتاريخ بغداد ١٢١/٦ ، وادب الاملاء والاستملاء ص ٩٦ ، وفتح المغيب للعراقى ٧٨/٣

(١٠) انظر ادب الاملاء والاستملاء ص ٨٩ - ٩٠ . والمقبة هو أبو عقيل الدرق .

(١١) فى جامعه ٦٦/٢

(١٢) فى ادب الاملاء والاستملاء ص ٨٨ ، ٥٠ ، ١٥

(١٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(١٤) فى ز د ابن آدم ، وهو خطأ

وفعلته معه غير مرة لضرورة اقتضت ذلك، ولا شك أن الجالس بالمكان المرتفع أوقاما أبلغ للسامعين وفيه تعظيم للحديث وإجلال له .

(يتبع) ذلك المستمل (ما يسمعه) منك ويؤديه على وجهه من غير تغيير . وذلك مستحب كما صرح به الخطيب وابن السمعاني ثم رجعا إلى الوجوب وعبارتهما معا « ويستحب أن لا يخالف لفظ الممل في التبليغ عنه، بل يلزمه ذلك خاصة إذا كان الراوي من أهل الدراية و المعرفة بأحكام الرواية » . و ظاهر كلام ابن الصلاح أيضا يشعر بالوجوب وهو الظاهر من قوله « وعليه أن يتبع » إلى آخره^(١)، (مبلغا) بذلك من لم يبلغه لفظ الممل (أو مفهما) به من بلغه^(٢) على بعد ولم يتفهمه فيتوصل بصوت المستمل إلى تفهمه وتحققه .

وقد تقدم بيان الحكم فيمن لم يسمع إلا من المستمل دون الممل في الفرع الخامس من الفروع التالية لثاني أقسام التحمل بما أغنى عن إعادته .

[آداب مجلس الاملاء والاستملاء] (واستحسنوا) أي أهل الحديث ممن تصدى الاملاء (البدء) في مجالسهم (بـ) قراءة (قارئ) هو المستمل كما للخطيب و ابن السمعاني ، أو الممل كما للرافعي أو غيرهما (تلا) شيئا من القرآن ، والاختلاف في التعيين لا ينافي اجتماعهم على القراءة . وعين الرافعي والخطيب أن يكون المتلو سورة ، زاد^(٣) للرافعي : خفيفة ، قال ويخفيها في نفسه كأنه لكونه أقرب إلى الإخلاص . واختار شيخنا تبعا لشيخه سورة الأعلى لذلك ، وكأنه من أجل قوله فيها ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ وقوله ﴿ فذكر ﴾ وقوله ﴿ صحف إبراهيم وموسى ﴾^(٤) .

(١) الجامع للخطيب ٦٧/٢ ، وادب الاملاء والاستملاء ص ١٠٥ ، وعلوم الحديث ص ٢١٩ ، والارشاد

للنوى ٤٠٠/١ ، وفتح المغيب للعراقي ٧٨/٣

(٢) في ز من يبلغه ،

(٣) زاد في ز هـ هنا ،

(٤) الجامع للخطيب ٦٨/٣ وادب الاملاء والاستملاء ص ٩٨ ، ٤٨ ، وفتح الباقي ٢١٤/٢ ، وابن حجر

ودراسة مصنفاته ٢٣١/١ - ٢٢٢

والأصل في قراءة السورة ما رواه الخطيب وغيره^(١) من حديث أبي نضرة قال كان الصحابة إذا اجتمعوا تذاكروا العلم وقرأوا سورة ، بل أخرجه أبو نعيم في رياضة المتعلمين^(٢) من حديث أبي نضرة عن أبي سعيد قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا قعدوا يتحدثون في الفقه يأمرؤن أن يقرأ رجل سورة » (وبعده) أى المتلو (استنصت) المملى — كما قاله ابن السمعاني أو المستملى كما قاله الخطيب وابن الصلاح واستحسنه ابن السمعاني^(٣) — أهل المجلس حيث احتيج لذلك اقتداء بقوله ﷺ لجرير في حجة الوداع « استنصت الناس » متفق عليه^(٤).

(ثم) بعد إنصاتهم (بسملاً) المستملى أى قال بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا أول شىء يقوله ، (فـ) يليه (الحمد) لله رب العالمين (فـ) يليه (الصلاة) مع السلام على رسول الله ﷺ اقتداء بقوله ﷺ « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله » ، وفي رواية : « بحمد الله » ، وفي رواية : « والصلاة على فهو اقطع »^(٥) ، فاذا جمع بين الالفاظ فقد استعمل الروايات وحاز الأكل في فضيلتها .

(ثم) بعد ذلك (أقبل) المستملى على المملى (يقول) له (من) ذكرت من الشيوخ (أو ما ذكرت) من الأحاديث . قال الرافعى : ولا يقول^(٦) من حديثك أو من سمعت فانه لا يدرى بأى لفظة يبتدىء ، لكن قال ابن دقيق العيد فى الاقتراح^(٧) :

(١) أخرجه الخطيب فى جامعه ٦٨/٢ ، وابن السمعاني فى أدب الاملاء والاستملاء ص ٤٨ ، وقد سقطت كلمة « وغيره » من هـ

(٢) لم يتيسر لنا الوصول اليه ، والحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد أخرجه الحاكم فى المستدرک ٩٤/١ وقال : صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبى وأخرجه البيهقى فى المدخل ص ٢٨٨ ، والخطيب فى الفقه والمتفق ١٢٦/٢

(٣) ورد فى ز هنا محو « كما قاله الخطيب وابن الصلاح واستحسنه ابن السمعاني أو المملى كما قاله ابن السمعاني »

(٤) الجامع للخطيب ٦٩/٢ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٤٩ ، ٩٧ ، وعلوم الحديث ص ٢١٩ ، وأما الحديث فأخرجه البخارى (٢١) ، ومسلم (٦٥) ، وأحمد ٢٥٨/٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦

(٥) تقدم تخريجه فى بدء المكتاب .

(٦) فى ز « لا تقول »

(٧) ص ٢٧٧

الأحسن أن يقول : من حدثك أو من أخبرك إن لم يقدم الشيخ ذكر أحد إلا أن يكون الأول عادة للساف مستمرة فالاتباع أولى ، وكذا قال ابن السمعاني بقول من ذكرت أو من حدثك^(١).

(و ابتهل) أى ودعا المستملى (له) أى للملى مع ذلك بقوله رافعا لصوته رحمك الله أو أصلحك الله أو غفر الله لك. قال ابن السمعاني: ويقول: رضى الله عن الشيخ وعن والديه وعن جميع المسلمين^(٢) ، يعنى إن لم يكن فى أبيه ما يمنع ذلك كما اتفق لشيخنا حيث قال لشيخه البرهان إبراهيم^(٣) بن داود الأمدى ورضى الله عنكم وعن والديكم ، فقال له البرهان : لا تقل هكذا ، يشير إلى أنهما لم يكونا مسلمين^(٤).

قال ابن السمعاني: فلو قال: رضى الله عن سيدنا جاز إذا عرف المحلى قدر نفسه^(٥) يعنى أقوله ﷺ : قوموا إلى سيدكم^(٦) : قال: وكره بعضهم ذلك يعنى لما فيه من الإطراء . قال: وقد كنت أقرأ على أبي القاسم على بن الحسين العلوى ، وكان شيخا صالحا من أهل بيت ، فقلت: رضى الله عن الشيخ الإمام فلان ، فنهانى عنه وقال قل: ورضى الله عنك وعن والدك وحرم شيبتك على الناس ، فقلتما وهو يبكى ، وجرى ذلك لآخر فقال لا تعظمى عند ذكر ربى^(٧) . قال يحيى بن أكثم : نلت القضا وقضا القضاة والوزارة ، وكذا وكذا فما سررت بشيء مثل قول المستملى : من ذكرت رحمك الله . ونحوه قول المأمون : ما أشتى من لذات الدنيا إلا أن يجتمع أصحاب الحديث عندى ويحىء المستملى فيقول: من ذكرت أصلحك الله ، وكذا روى عن محمد بن سلام الجحى قال : قيل للنصور : هل بقى من لذات الدنيا شيء لم تنله ؟ قال : بقيت خصلة أن أقعد فى مصطبة وحول أصحاب

(١) أدب الاملاء والاستملاء ص ١٠٣ ، وانظر أيضا الجامع للخطيب ٧١/٢

(٢) أدب الاملاء والاستملاء ص ٩٨

(٣) سقطت كلمة إبراهيم ، من ز

(٤) راجع لذلك انباء الغمر ٢٥٥/٣ ، والدرر الكامنة ٢٦/١ ، وإبراهيم المذكور توفى (٥٧٩٧)

(٥) أدب الاملاء والاستملاء ص ٩٨

(٦) أخرجه البخارى (٤١٢١ ، ٦٢٦٢) ، وأبو داود (٥١٩٣)

(٧) أدب الاملاء والاستملاء ص ٩٩ - ١٠٠

الحديث ويقول المستملي: من ذكرت رحمتك الله، قال: فغدا^(١) عليه الندماء وأبناء الوزراء بالمحابر والدفاتر، فقال: لستم هم، إنما هم الدنسة ثيابهم، المتشقة أرجلهم، الطويلة شعورهم برد الآفاق ونقله الحديث^(٢).

قال الخطيب: (و) اذا انتهى أى^(٣) المستملي تبعا للملى إلى ذكر النبي ﷺ من الاسناد (صلى) يعنى وسلم عليه وفعل ذلك فى كل حديث مر فيه ذكر النبي ﷺ استحبابا (و) كذا اذا انتهى إلى ذكر أحد من الصحابة رضى الله عنهم (ترضى) عنه بقوله رضى الله عنه أو رضوان الله عليه، حال كونه (رافعا) صوته بذلك كله^(٤). زاد غيره فان كان ذاك الصحابي من أبناء الصحابة أيضا كابن عباس وابن عمر قال رضى الله عنهما، وإن كان أبوه وجده صحابيين وذكرهما كم عائشة قال رضى الله عنهم^(٥)، وبقوله^(٦): «وذكرهما، يتأيد من كان ينكر على القارىء من أئمة شيوختنا إذا مر به عن عائشة رضى الله عنها حيث يقول وعن أبيها وجدها وأخيها لما فيه من التطويل لا سيما إن أوهم بذلك أن فى المجلس بعض الرافضة مما الواقع خلافه. وكذا يقع فى كثير من الأصول القديمة حتى فى أحمد و أبى داود عن على عليه السلام تاركا لذلك فى أبى بكر وغيره ممن هو أفضل منه، بل يقع ذلك فى فاطمة الزهراء أيضا، وعندى توقف فى المقتضى للتخصيص بذلك مع احتمال وقوعه من بعد المصنفين ولسكنه بعيد.

قال الخطيب: و الأصل فى ذلك — يعنى^(٧) الترضى — حديث جابر «كنا عند النبي

(١) فى هـ «فغدوا»

(٢) انظر لهذه الآثار الجامع للخطيب ٧١/٢، وأدب الاملاء والاستملاء ص ١٩، ١٠٤، وسير اعلام النبلاء ٨/١٢

(٣) سقطت كلمة «أى» من ز

(٤) الجامع للخطيب ١٠٣/٢، وانظر أيضا أدب الاملاء والاستملاء ص ٦٣، وعلوم الحديث ص ٢١٩، والارشاد للنوى ٤٠٢/١

(٥) راجع لذلك فتح الباقي ٢١٥/٢

(٦) فى هـ «واقوله»

(٧) فى هـ «أى»

ﷺ فالتفت إلى أبي بكر فقال: يا أبا بكر! أعطاك الله الرضوان الأكبر^(١)، وحديث أنس «كنا جلوسا عند النبي ﷺ فقام رسول الله ﷺ، فقام غلام فأخذ نعله فنأوله إياها^(٢) فقال له رسول الله ﷺ: أردت رضى ربك، رضى الله عنك، قال: فاستشهد^(٣).

وكذا يستحب أيضا الترضى والترحم على الأئمة فقد قال القارىء للربيع بن سليمان يوما: حدثكم الشافعى ولم يقل: رضى الله عنه فقال الربيع: ولا حرف حتى يقال: رضى الله عنه. قال الخطيب: والصلاة والرضوان والرحمة من الله بمعنى واحد إلا أنها وإن كانت كذلك فانا نستحب أن يقال للصحابي: رضى الله عنه، وللنبي ﷺ: تشريفًا له وتعظيمًا^(٤).

[حكم ذكر بعض أوصاف الشيخ (والشيخ) الممل (ترجم الشيوخ) الذى روى أو أفاد عنهم بذكر بعض أوصافهم الجميلة، (ودعا) أيضا لهم بالمنفرة والرحمة اذ هم آباؤهم فى الدين، ووصلة بينهم وبين رب العالمين وهو مأمور بالدعاء لهم وبرهم وذكر ماثرهم والثناء عليهم وشكرهم وقد قال ابن راهويه: قل ليلة إلا وأنا أدعو فيها لمن كتب عنا ولمن كتبنا عنه^(٥).

(١) أخرجه أبو نعيم فى الحلية ١٢/٥، والمحاكم فى المستدرک ٧٨/٣، والخطيب فى جامعه ١٠٤/٢، وابن الجوزى فى الموضوعات ٣٠٥/١، من طريق فيه محمد بن خالد الختلى وهو كذاب، فالحديث موضوع، وله طرق عن جابر، وقد روى عن عائشة وعلی وأنس وغيرهم رضى الله عنهم ولا يكتفه ضعيف، راجع لذلك: الموضوعات ٣٠٤/١ - ٣٠٨، واللائلى المصنوعة ١٤٨/١ - ١٤٩، و تنزيه الشريعة ٣٧١/١ - ٣٧٢، والفوائد المجموعة ص ٣٣٠.

(٢) فى هـ «إياه».

(٣) أخرجه الخطيب فى جامعه ١٠٤/٢، وابن السمعاني فى أدب الاملاء والاستملاء ص ٦٥، وفى سندهما: الفيض بن وثيق الثقفى، قال ابن معين: كذاب خبيث، وقال الذهبي: وهو قريب الحال ان شاء الله تعالى. وقد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه واحتج الحاكم فى المستدرک وذكره ابن حبان فى الثقات، الجرح والتعديل ٨٨/٢/٣، وميزان الاعتدال ٣٣٧/٢، ولسان الميزان ٤٥٥/٤ - ٤٥٦.

(٤) الجامع للخطيب ١٠٦/٢ وانظر أيضا فتح المنى للعراقى ٧٩/٣.

(٥) انظر لذلك المدخل للبيهقى ص ٣٧٧.

وقد كان أبو هريرة رضى الله عنه يقول : سمعت خليلي الصادق المصدوق^(١) . وقال ابن مسعود : وحدثني الصادق المصدوق^(٢) . وقال عبد الله بن يزيد : ثنا البراء وهو غير كذوب^(٣) ، وقال أبو مسلم الخولاني فيما رواه مسلم^(٤) : حدثني الحبيب الأمين - أما هو إلى حبيب وأما هو عندي فأمين - عوف بن مالك : وقال مسروق حدثني الصديقة ابنة الصديق حبيبة حبيب^(٥) الله المبرأة^(٦) عائشة . وقال عطاء بن أبي رباح : حدثني البحر يريد ابن عباس . وقال الشعبي : ثنا الربيع بن خثيم وكان من معادن الصدق ، وقال ابن عيينة ثنا أوثق الناس أيوب ، وقال شعبة : حدثني سيد الفقهاء أيوب ، وقال هشام بن حسان : حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين ، وقال وكيع : ثنا سفيان أمير المؤمنين ، و^(٧) قال محمد بن بشر : ثنا الثقة الصدوق المأمون خالد ابن سعيد ، وقال الحسن بن الصباح البزار : ثنا أحمد بن حنبل شيخنا وسيدنا . وقال يعقوب بن سفيان : ثنا الحميدى ، و ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه . وقال ابن خزيمة : ثنا من لم تر عيناي مثله محمد بن أسلم الطوسى . وقال العلاءى : ثنا الإمام أبو اسحاق الطبرى ، وهو أجل شيخ لقيته ، فى أشباه لهذا كثيرة^(٨) .

و ليحذر من التجاوز إلى ما لا يستحقه الشيخ كأن يصفه بالحفظ وهو غير حافظ لما يترتب على ذلك من الضرر . وكذا يترجم شيوخه بذكر أنسابهم ، فقد قال

(١) انظر صحيح البخارى ٦/٦١٢ ، و ٩/١٣

(٢) صحيح البخارى ٦/٣٠٣ ، ٢٦٣ ، و ١١/٤٧٧ ، و ١٣/٤٤٠ ، وصحيح مسلم ٤/٢٠٣٦

(٣) صحيح البخارى ٢/١٨١ ، ٢٩٥

(٤) ٢/٧٢١ ، وانظر أيضا سنن ابن ماجه ٢/٩٥٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٤٨٨

(٥) سقطت كلمة « حبيب » من هـ

(٦) فى هـ « والمرأة » وهو محريف

(٧) زاد فى ز « قد »

(٨) انظر لهذه الأقوال الجامع للخطيب ٢/٨٥ - ٨٧ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/٨٠

الخطيب . واذا فعل المستملي ما ذكرته يعني من قوله من ذكرت إلى آخره قال الراوى : ثنا فلان ثم نسب شيخه الذى سماه حتى يبلغ بنسبه منتهاه كقول شاذان^(١) ثنا سفيان ابن سعيد بن مسروق الثورى ثور بنى تميم ، و ثنا شريك بن [^(٢) عبد الله بن أبي شريك ابن الحارث] النخعى و ثنا الحسن بن صالح بن حي الهمداني ثم الثورى ثور همدان ، و ثنا شعبة بن الحجاج أبو بسطام مولى الأزدي ، و ثنا عبد الله بن المبارك الخراساني ، قال : والجمع بين اسم الشيخ وكنيته أبلغ في إعظامه وأحسن في تكرمه^(٣) .

قال عباس الدوري : قلما سمعت أحمد يسمى ابن معين باسمه ، إنما كان يقول : قال أبو زكريا ، وعن الحسن أنه قال : يجب للعالم ثلاث خصال تخصه^(٤) بالتحية وتعمه بالسلام مع الجماعة ، ولا تقل ثنا فلان بل قل : ثنا أبو فلان^(٥) و اذا قرأ قل لا يضجر^(٦) ، وللبخارى في الأدب المفرد^(٧) عن أبي هريرة قال : لا نسم أباك باسمه و لا نتمش أمامه و لا تجلس قبله ، و عن شهر بن حوشب قال : « خرجت مع ابن عمر فقال له سالم : الصلاة يا أبا عبد الرحمن ، وعن ابن عمر أنه قال : لكن أبو حفص عمر يقضى^(٨) .

قال الخطيب : و جماعة يقتصرون^(٩) على اسم الراوى دون نسبه اذا كان أمره

(١) هو أسود بن عامر أبو عبد الرحمن ، المعروف بشاذان وهو لقبه ، توفى (٢٠٨ هـ) ، تاريخ بغداد ٣٥٠٣٤/٧

(٢) هذه الزيادة من ز و ه ، وأدب الاملاء والاستملاء والجامع للخطيب ، وقد سقطت كلمة « أبي » قبل « شريك » منها وكذلك سقطت هذه الزيادة من الأصل وفيها قبل « النخعى » « الحرب » وهو محريف راجع لنسبه جمهرة الأنساب لابن حزم ص ٤١٥ ، والطبقات لابن الخياط ص ١٦٩ ، والأنساب لابن السمعاني ٦٤/١٣

(٣) الجامع للخطيب ٧١/٢ - ٧٢ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٥٣ - ٥٤ ، وفتح المغيث للعراق ٧٩/٣

(٤) في ز و يحضه ،

(٥) في ز و أبو فلانة فلان ،

(٦) الجامع للخطيب ٧٢/٢

(٧) ١٢٠/١ ، ١٢١

(٨) في ه و قضى ، وكذا في الأدب المفرد

(٩) في ه و تقتصرون ،

لا يشكل ومنزلته من العلم لا تجعل كرامة أصحاب ابن المبارك حيث يروون عنه باسمه فقط لا ينسبونه . وكذا اذا كان اسمه مفردا عن أهل طبقة لحصول الأمان من دخول الوهم في تسميته كقتادة و مسعر ، ومنهم من يقتصر^(١) على شهرته بالنسبة الى أبيه أو قبيلته ولا يسميه كابن طيبة وابن عيينة والشعبي والثوري وكل ذلك جائز .

[حكم ذكر القاب الراوى] (و) أما (ذكر) راو (معروف بشيء من لقب) بحيث اشتهر بذلك و غلب عليه (كعندر) بضم المعجمة وفتح المهملة بينهما نون لمحمد ابن جعفر وغيره من^(٢) سياقى مع جملة ألقاب في بابها . أو معروف بوصف ليس نقصا في خلقته كالخمر والزرق والشقرة والصفرة والطول ، (أو وصف نقص) كالإقعاد لأبي معمر ، والحول لعاصم ، والشلل لمنصور ، والعرج لعبد الرحمن بن هرمز ، والعمى لأبي معاوية الضمير ، والعمش لسيلمان ، والعور لهارون بن موسى ، والقصر لعمران ، (أو نسب لأمه) كابن أم مكتوم وابن بجينة ، والحارث بن البرصاء ، ويعلى بن منية ، وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم كمنصور بن صفية وإسماعيل^(٣) بن عليّة ، على ما سياقى فيمن نسب إلى غير أبيه (لجائز) في ذلك كله كما صرح به الخطيب^(٤) ، (ما لم يكن) في اللقب إطراء ، ما يدخل في النهى فإنه حرام أو لم يكن الموصوف به (يكرهه كابن عليّة) بضم المهملة مصغر وأبي الزناد^(٥) وأبي سلسة التبوذكى^(٦) وعلى بالتصغير بن رباح وابنه موسى ومسلبة بن علي^(٧) وابن راهويه^(٨) وخالد بن مخلد الفطواني فالقطوانى ، لقبه وكان

(١) في هـ . تقتصر ،

(٢) في ز . مما ،

(٣) زاد في ز . هو ،

(٤) في جامعه ٧٢/٢ - ٨١ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقى ٧٩/٣ - ٨١ ، والتدريب ١٣٧/٢

(٥) راجع لذلك تهذيب الاسماء واللغات ٢٢٣/٢/١ ، وتهذيب ٢٠٣/٣

(٦) قوله : لا جرى خيرا من سماني تبوذكى ، أنا مولى بنى منقر وإنما انزل دارى قوم من تبوذك فسمونى

تبوذكى ، الانساب ١٨/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٣/١٠ ، وتذكرة الحفاظ ٣٩٥/١

(٧) راجع لذلك تاريخ علماء اندلس ٣١١/١ ، ومعرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، والاكمال ٢٥١/٦ ، وفتح

الطيب ٨/٣ ، وتبصير المنتبه ٩٦٧/٣ ، وتهذيب ٣١٩/٧

(٨) المراد به إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم لا ابنه إسحاق المعروف بابن راهويه ، انظر تاريخ بغداد ٣٤٨/٦ ،

والانساب ٥٦/٦ - ٥٧ ، ووفيات الأعيان ٢٠٠/١ ، وتهذيب الكمال ٢٧٩/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٦/١١

وفي هـ . راسوبة ، وفي ز . راهوية ، وكلاهما خطأ

أيضا يغضب منها^(١) وزياد بن أيوب البغدادي دلويه^(٢)، قيل: إنه كان يقول من سماني دلويه لا أجعله في حل^(٣) وأبي العباس الأصم، كان يكره أن يقال له الأصم^(٤)، وجوزي^(٥) وهو لقب لأبي القاسم الأصمباني صاحب الترغيب، وكان فيها حكاية ابن السمعاني يكرهه^(٦)، وغيرهم (فصن) حيثئذ نفسك عن الوقوع فيه والراوى عن وصفه بذلك، اذ هو حرام حسب استثناء ابن الصلاح متمسكا بنهى الإمام أحمد لابن معين أن يقول ثنا إسماعيل بن علية وقال له قل: إسماعيل بن إبراهيم، فإنه بلغنى أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه ولم يخالفه ابن معين فيه، بل قال: قبلناه منك يا معلم الخير. وقد أقر الناظم ابن الصلاح على التحريم كما سيأتى في الألقاب وأما هنا فقال: الظاهر أن ما قاله أحمد على طريق الأدب لا اللزوم - انتهى. ولذا قال شيخنا فهو حرام أو مكروه^(٧).

قلت: فلو علم أن كراهته تواضعا لما يتضمن من التزكية أو نحو ذلك كما نقل عن النووى أنه قال: لست أجعل في حل من لقبني محي الدين فالأولى تجنبه^(٨).

والأصل في هذا الباب قوله ﷺ لما سلم في^(٩) ركعتين من صلاة الظهر «أما يقول ذو اليمين»^(١٠) وإذا ترجم البخارى في صحيحه^(١١) بقوله ما يجوز من ذكر الناس أى

(١) كان يقول: إنما القطوان يقال، وقد زعم الباجي أن قطوان قرية بالقرب من الكوفة، وبه جزم ابن السمعاني

التاريخ الكبير ١٧٤/٢، والانساب ٤٦٠/١، والتهذيب ١١٨/٣

(٢) في ز ر ه د دلوية، وهو خطأ

(٣) انظر التهذيب ٣٥٥/٣

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٥، وتذكرة الحفاظ ٨٦٠/٣

(٥) في ز د جورى، وهو تصحيف

(٦) الانساب ٤٠٨/٣

(٧) الجامع للخطيب ٧٩/٢، وعلوم الحديث ص ٢٢٠، ٣٠٥، وفتح المغيث للعراق ٨١/٣، ٨٤/٤،

وفتح البارى ٤٦٨/١٠

(٨) انظر ترجمة الامام النووى للسخاوى ص ٤ نقلا عن اللخنى.

(٩) في ز « من »

(١٠) البخارى (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣)

(١١) ٤٦٨/١٠ - ٤٦٩

بأوصافهم نحو قولهم^(١) الطويل والقصير ، وما لا يراد به شين الرجل ، وقال النبي ﷺ « ما يقول ذواليدنين » فذهب في ذلك إلى التفصيل كالجمهور ، وشذ قوم فشددوا حتى نقل عن الحسن البصري أنه كان يقول : أخاف أن يكون قولنا حميد الطويل غيبة^(٢) . وكان البخاري لمح بذلك حيث ذكر قصة ذى اليدنين لقوله فيها وفي القوم رجل في يديه طول ، قال ابن المنير : أشار البخاري إلى أن ذكر مثل هذا إن كان للبيان والتمييز فهو جائز وإن كان للتنقيص لم يحز ، قال : وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة ، فقال النبي ﷺ : اغتبيتها^(٣) ، وذلك أنها لم تفعل^(٤) ذلك بيانا وإنما قصدت الإخبار عن صفتها فكان كالاغتياب^(٥) .

و من أدلة النهي قوله تعالى ﴿ ولا تنازروا بالألقاب ﴾ وكان [^(٦) نزولها حين قدم النبي ﷺ المدينة وللرجل] منهم اللقب و اللقبان^(٧) وعلى كل حال من التحريم أو غيره فذاك فيمن عرف بغير ذلك : أما حيث لم يعرف بغيره فلا ، وبه صرح الإمام أحمد ، فقال الأثرم سمعته يسأل عن الرجل يعرف بلقبه فقال : إذا لم يعرف إلا به ، ثم قال الأعمش : إنما يعرفه الناس هكذا ، فسهل في مثل هذا إذا شمر به^(٨) ، وما أحسن صنيع إمامنا الشافعي رحمه الله حيث كان يقول : ثنا اسماعيل الذي يقال له ابن علية^(٩)

(١) سقطت كلمة « قولهم » من ن

(٢) هذا الأثر أخرجه الإمام هناد في كتاب الزهد (١١٨٨)

(٣) الحديث المشار إليه أخرجه أبو داود (٤٨٥٤) ، والترمذي (٢٥٠٢) ، وأحمد ١٨٩/٦ ، والداخله هي صفة رضى الله عنها

(٤) في ه « لم تقل » وهو خطأ

(٥) انظر فتح الباري ٤٦٨/١٠ - ٤٦٩

(٦) ورد مكان ما بين المعكوفتين في ه « نزوله على النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة »

(٧) أخرجه الترمذي في سننه ٣٨٨/٥ ، والطبري في تفسيره ٨٤/٢٦ . وأخرجه أيضا أحمد وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو يعلى وابن المنذر والبعثي وابن حبان والشيخاوى والطبراني وابن السني والحاكم وابن مردويه والبيهقي ، انظر الدر المنثور ٩١/٦ ، والآية من سورة الحجرات : ١١

(٨) انظر للقولين الجامع للخطيب ٧٤/٢ ، زاد في ن « وهو أحد الأماكن الستة التي رخص في ذكر المرء فيها بما يكره ولا يعد غيبة »

(٩) انظر نزهة النظر ص ١٢٩

وكان أبو بكر ابن اسحاق الصبغى^(١) اذا روى عن شيخه الأصم يقول فيه : المعقل نسبة لجدّه معقل ولا يقول : الأصم^(٢) لكرامته^(٣) لها كما تقدم وقد قال البلقيني : إنه إن وجد طريقاً إلى العدول عن الوصف بما^(٤) اشتهر به مما يكرهه فهو أولى .

[الاخذ عن الجماعة وتقديم أولاهم] (وارو في الاملاء) بالنقل والقصر على وجه الاستحباب (عن شيوخ) ممن أخذت عنهم أو عن جماعتهم كما هي عبارة الخطيب ولا تقتصر على الرواية عن شيخ واحد اذ التعدد أكثر فائدة ، وأسند الخطيب عن مطر قال : العلم أكثر من مطر السماء ، و مثل الذي يروى عن عالم واحد كرجل له امرأة واحدة فاذا حاضت بقي^(٥) ، والمعنى أن الذي له شيخ واحد ربما احتاج من الحديث لما^(٦) لا يجده عند شيخه فيصير حائراً ، وكذلك من له زوجة واحدة قد يتفق توقانه إلى النكاح في حال حيضها فيصير حائراً ، فإن كانت له زوجة أخرى أو أمة حصل الغرض ، وفي معاشره الأهلين عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه قال وجدت صاحب الواحدة إن زارت زار وإن حاضت حاض ، وإن نفست نفست ، وكلما اعتلت اعتل معها بانتظاره لها ، ثم ذكر صاحب الثنتين وصاحب الثلاث والأربع^(٧) .

قال الخطيب و (قدم) من الشيوخ (أولاهم) في علو الاسناد يعنى عند الاشتراك في مطلق العلو ، زاد ابن الصلاح : أوفى غيره ، يعنى إن اتحد العلو كالأحفظ والأسن والنسب ، ولا ترو^(٨) عن كذاب ولا متظاهر ببدعة ولا معروف بفسق بل

(١) هو الامام العلامة المفقى المحدث شيخ الاسلام أبو بكر أحمد بن اسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابورى الشافعى المعروف بالصبغى (٢٥٨ - ٣٤٢ هـ) سير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٥ ، ٤٨٧ ، وفى فى د الصبغى ، وفى هـ د الصبغى ، كلاهما خطأ

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٥ ، وتذكرة الحفاظ ٨٦٠/٣

(٣) فى هـ د الكرامة

(٤) فى ز د مما

(٥) الجامع للخطيب ٨٧/٢ - ٨٨ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٥٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٠ ،

والارشاد للنووى ٤٠٤/١ ، وفتح المغيب للعراق ٨١/٣

(٦) فى ز د ما

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر ٨٧/١٧ - ٨٨

(٨) فى هـ د السبب والالترو

انتق الرواية^(١) ثقات شيوخك من حسنت طريقته و ظهرت عدالته و علا سنده كما سيأتي^(٢).

[انتقاء المروى وفهم الفائدة فيه] (وانتقاه) أى المروى أيضا ، بحيث يكون أبلغ نفعا وأعم فائدة وأنفعه كما قال الخطيب : الأحاديث الفقهية التي تفيد معرفة الأحكام الشرعية كالطهارة والصلاة والصيام والزكاة وغيرها من العبادات وما يتعلق بحقوق المعاملات ، ففي حديث « ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين » قال الخطيب : ويستحب أيضا إملاء الأحاديث المتعلقة بأصول المعارف والديانات وأحاديث الترغيب في فضائل الأعمال وما يبحث على القراءة وغيرها من الأذكار . زاد غيره : و الترهيد في الدنيا^(٣) ، بل الأنسب أن يتخير لجمهور الناس أحاديث الفضائل ونحوها وللتفقه أحاديث الأحكام .

(وأفهم) بفتح الهمزة السامعين (ما فيه من فائدة) في مثله أو سنده من بيان لمجمل^(٤) أو غرابة أو نحوهما ، وأظهر غامض المعنى وتفسير الغريب ، وتحرر لإيضاح^(٥) ذلك وبيانه كما أشار إليه الخطيب . وروى عن ابن مهدي أنه قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لكتبت بحجب كل حديث تفسيره ، وعن أبي أسامة قال : تفسير الحديث ومعرفة خيره من سماعه ، وهذا على وجه الاستحباب . وإلا فقد قيل للزهري في حديث « ليس منا من لطم الحدود ، وليس منا من لم يوقر كبيرنا » ما معناه ؟ فقال : من الله العلم ، وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم ، و سأل رجل مطرا عن تفسير حديث حدث به فقال : لا أدري إنما أنا زاملة فقال له الرجل : جزاك الله من زاملة خيرا ، فإن عليك من كل حل وحامض ، وسئل أبوب السخيتاني عن تفسير حديث فقال : ليتنا نقدر أن^(٦) نحدث كما سمعنا ، فكيف

(١) في ع و أنقن للرواية ، وفي ه و أنقن للرواية .

(٢) الجامع للخطيب ٨٨/٢ ، ٨٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٢١ ، وفتح المغيث للعراقي ٨٢/٣

(٣) الجامع للخطيب ١١٠/٢ - ١١١ ، وأدب الإملاء والاستملاء ص ٦٠ وابن السمعاني هو الذي زاد

(٤) في ه و المجمل .

(٥) في ه و أيضا ، وهو تحريف

(٦) سقطت كلمة « أن » من ه

نفسر^(١)، قال الخطيب: ويستحب أن ينبه على فضل^(٢) ما يرويه ويبين المعاني التي لا يعرفها إلا الحفاظ^(٣) من أمثاله وذويه، فإن كان الحديث قد كتبه عنه بعض الحفاظ المبرزين أو أحد الشيوخ المتقدمين نبه عليه، أو كان عالما علوا متفاوتا أرشد بوصفه إليه، وإنما قيد الوصف بالعلو المتفاوت لأن المفهوم عند إطلاق العلو شمول أقل درجاته، وبذلك لا يحصل تمييز^(٤) المتناهي. قال: وكذا إذا كان راويه غاية في الثقة والعدالة أو من أهل الفقه والفتيا، أو كان الحديث من عيون السنن وأصول الأحكام وصفه بذلك، ويعين تأريخ السماع القديم، وتفرد به بذاك الحديث وكونه لا يوجد إلا عنده إن كان كذلك، وإن كان الحديث معلولا بين علته أو في إسناده اسم يشاكل غيره في الصورة ضبطه بالحروف لزول الإلباس^(٥).

(ولا تزد عن كل شيخ) من شيوخك (فوق متن) واحد فإنه أعم للفائدة وأكثر للنفعة .

[اعتماد على الاسناد واجتناب المشكل] (واعتمد) فيما^(٦) ترويه (على إسناد) لما في العلو من الفضل، وكذا اعتمد (قصير متن) لمزيد الفائدة فيه، يعني بالنظر إلى الأحكام ونحوها، حتى قال أبو عاصم: الأحاديث القصار هي اللؤلؤ بخلاف الطويل غالباً^(٧)، [وقد^(٨) قال أيوب السخيتاني: قال لنا عكرمة: ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا بها أبو هريرة، نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة أو السقاء وأن يمنع جاره

(١) الجامع للخطيب ١١١/٢ - ١١٢، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٦١ - ٦٢، وفتح المغيث للعراقي ٨٢/٣، وأما حديث: ليس منا الخ فقد أخرجه أيضا البخاري (١٢٩٤)، وأحمد ٤٣٢/١ بدون قول الزمري.

(٢) في هـ فصل،

(٣) في زـ الحفاظ،

(٤) في هـ تميز،

(٥) الجامع للخطيب ٩٢/٢ - ١٠٢، ١٢٠ - ١٢٣ جمعها من مواضع متفرقة، وفتح المغيث للعراقي ٨٢/٣، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٦٥

(٦) في هـ « فيها »

(٧) لم تقف عليه

(٨) سقط ما بين المعرفتين من هـ

أن يغرز خشبه في داره^(١) [إلا أن يكون يشتمل على جمل من الأحكام فينزل كل جملة^(٢) منها منزلة حديث واحد ، قال علي بن حجر :

وظيفتنا مائة للغريب في كل يوم سوى ما يعاد
شريكية أو هشيمية أحاديث فقه قصار جياذ^(٣)

وكان على قد انفرد بشريك وهشيم .

(واجتنب) في إملأك (المشكل) من الحديث الذي لا تحتمله عقول العوام
كأحاديث الصفات التي ظاهرها يقتضى التشبيه والتجسيم^(٤) وإثبات الجوارح والأعضاء
للأزلى القديم ، وإن كانت الأحاديث في نفسها صحاحا ولها في التأويل طرق ووجوه ، إلا
أن من حقها أن لا تروى إلا لأهلها (خرف الفتن) بفتح الفاء وسكون التاء ، مصدر فتن
أى الافتتان والضلال ، فإنه لجمل معانيها يحملها على ظاهرها ، أو يستنكرها فيردها
ويكذب روايتها ونقلتها^(٥) .

وقد صح قوله ﷺ^(٦) : « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع » وقول علي :
« حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما يتكرون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ »^(٧) ،
وقول ابن مسعود : « إن الرجل ليحدث بالحديث فيسمعه من لا يبلغ عقله فهم ذلك
الحديث فيكون عليه فتنة »^(٨) . وقول أيوب السخيتاني : « لا تحدثوا الناس بما لا يعلمون

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ٩٠/١٠ (٥٦٢٧)

(٢) فى هـ د حكم ،

(٣) انظر الجامع للخطيب ٢١٦/١ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٣/١٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٨٢/٣ ، وسير
أعلام النبلاء ٥١٢/١١

(٤) فى هـ د ظاهر ما يقتضى للتشبيه بتجسيم ،

(٥) انظر الجامع للخطيب ١٠٧/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٨٢/٣ ، وأدب الإملاء والاستملاء ص ٥٩

(٦) فى ز د إنه صلى الله عليه وسلم قال ،

(٧) البخارى فى صحيحه (١٢٧) ، والخطيب فى جامعه ١٠٨/٢ ، وابن السمعاني فى أدب الإملاء والاستملاء

ص ٦٠ ، والبيهقى فى المدخل ص ٣٩٢

(٨) مسلم فى صحيحه ١١/١ ، والخطيب فى جامعه ١٠٩/٢ ، وابن السمعاني فى أدب الإملاء والاستملاء

ص ٦٠ ، وابن عبد البر فى جامعه ١٣٤/١ ، والبيهقى فى المدخل ص ٣٩٢

فتضروهم^(١)، و قول مالك : « شر العلم الغريب » ، وخير العلم المعروف المستقيم^(٢) . وكذا قال الخطيب : إن مما رأى العلماء أن الصدوف^(٣) عن روايته للعوام أولى أحاديث الرخص وإن تعلقت بالفروع المختلف فيها دون الأصول ، كحديث الرخصة في النبيذ ، ثم ذكر أن لإطراح أحاديث بني اسرائيل المأثورة عن أهل الكتاب وما نقل عن أهل الكتاب واجب ، والصدوف عنه لازم ، وأما ما حفظ من أخبار بني اسرائيل وغيرهم من المتقدمين عن النبي ﷺ وأصحابه وعلماء السلف فإن روايته تجوز ونقله غير محذور ، ثم روى عن الشافعي أن معنى حديث « حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج » ، أى لا بأس أن تحدثوا عنهم بما سمعتم ، وإن استحال أن يكون في هذه الأمة مثل ما روى أن ثيابه تطول ، والنار التي تنزل من السماء فتأكل القربان^(٤) - انتهى .

لكن قال بعض العلماء : إن قوله : « ولا حرج » في موضع الحال أى حدثوا عنهم حال كونه لا حرج في التحديث عنهم بما حفظ من أخبارهم عن رسول الله ﷺ يعنى وعن صحابته والعلماء^(٥) كما قاله الخطيب ، فإن روايته تجوز^(٦) - انتهى .

وقد بينت^(٧) ذلك و اضحا في كتابي الأصل الاصيل في تحريم^(٨) النقل من التوراة والانجيل ، وكذا قال الخطيب : وليجنب ما شجر بين الصحابة ، ويمسك عن ذكر الحوادث التي كانت فيهم^(٩) لحديث ابن مسعود الذي أورده في كتابه في القول في علم

(١) الجامع للخطيب ١٠٩/٢

(٢) الجامع للخطيب ١٠٠/٢ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٥٨

(٣) في هامش الأصل « أى الاعراض » ، وفي « الصدوق » وهو تصحيف

(٤) الجامع للخطيب ١١٠/٢ - ١١٧ ، وفتح المغني للعراقي ٨٣/٣

(٥) سقطت كلمة « العلماء » من هـ

(٦) في هـ « يجوز » ، فتح المغني للعراقي ٨٣/٣ ، وفتح الباقي ٢٢١/٢

(٧) في هـ « ثبت »

(٨) في هـ « تحريج »

(٩) الجامع للخطيب ١١٩/٢ ، وفتح المغني للعراقي ٨٣/٣ ، والتدريب ١٣٨/٢

النجوم رفعه اذا ذكر أصحابي فامسكوا . وهو عند ابن عدى من حديث ابن عمر أيضا وكلاهما لا يصح^(١).

وقد قال زيد العمى : أدركت أربعين شيخا [من التابعين] كلهم يحدثونا عن الصحابة أن رسول الله ﷺ قال : من أحب جميع أصحابي وتولاهم واستغفر لهم جعله الله يوم القيامة معهم في الجنة ، وقال الضحاك : لقد أمرهم بالاستغفار لهم وهو يعلم أنهم سيحدثون ما أحدثوا ، وعن العوام بن حوشب قال : أدركت ما أدركت من خيار هذه الأمة وبعضهم يقول لبعضهم : اذكروا محاسن أصحاب محمد ﷺ لنا تلف عليها القلوب^(٢) قلت : وإنما يتيسر للى ما تقرر لإثباتنا ونفيها ، حيث لم يتقيد بكتاب مخصوص ، وأما مع التقيد كما^(٣) فعل الناظم في تخريج المستدرک ، و أمالى الرافعى و شيخنا في تخريج ابن الحاجب الأصلى والأذكار ونحو ذلك فإنه - والحالة هذه - تابع لأصله لا يخرج عنه مع كونه لا ينهض له إلا من قويت في العلم براعته ، و اتسعت روايته ، والله الموفق .

[ختم مجلس الاملاء بالحكايات والنوادر] (واستحسن) للمعلى (الانشاد) المباح المرقق^(٤) (فى الاواخر) من كل مجلس (بعد الحكايات) اللطيفة (مع النوادر) المستحسنة وإن كانت مناسبة لما أملاه من الأحاديث فهو أحسن ، كل ذلك بالأسانيد فعادة الأئمة من المحدثين جارية بذلك ، وكثيرا ما ينشد ابن عساكر من نظمه وكذا الناظم ، وربما فعله شيخنا ، وقد بوب له الخطيب فى جامع^(٥) ، وساق عن ابن عباس

(١) راجع لذلك فتح المغيث للعراق ٨٣/٣ ، نقول أخرج ابن عدى حديث عبد الله بن مسعود ٢٤٩٠/٧ ، وفى مسنده النظر بن معبد البصرى وهو ضعيف وإن ذكره ابن حبان فى الثقات ، انظر لسان الميزان ١٦٥/٦ ، وحديث ابن عمر أخرجه ٢١٧٢/٦ . وفى مسنده محمد بن الفضل بن عطية الخراسانى المروزي وهو ذاهب الحديث ، متروك وكذاب وليس بشيء ، تهذيب التهذيب ٤٠١/٩

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) الجامع الخطيب ١١٩/٢ ، وجزء ابن عرفة ص ٧٢

(٤) زاد فى ز وقد ،

(٥) فى هـ « المرفق »

(٦) ١٢٩/٢ - ١٣١ ، وانظر أيضا أدب الاملاء والاستملاء ص ٦٧ - ٧٠ . وفتح المغيث للعراق ٨٣/٣ - ٨٤

والتدريب ١٣٨/٢ ، والمعرفة ٦٣٦/١

قال : « قرئ عند النبي ﷺ قرآن و أنشد شعر ، فقبل يا رسول الله أقرآن وشعر في مجلسك ؟ قال : نعم ^(١) ، و عن أبي بكرة قال : أتيت النبي ﷺ و عنده أعرابي ينشده الشعر ^(٢) ، فقالت : يا رسول الله ! القرآن أو الشعر ! فقال : يا أبا بكرة هذا مرة ، و هذا مرة ^(٣) . و عن علي أنه قال : « روحوا القلوب وابتغوا لها طرف ^(٤) الحكمة ^(٥) » ، و عن الزهري أنه كان يقول لأصحابه : هاتوا من أشعاركم ، هاتوا من حديثكم ، فإن الأذن بحاجة ، والقلب حمض و عن كثير ابن أفلاح قال : آخر مجلس جالسنا فيه زيد بن ثابت تناشدنا فيه الشعر ، و عن حماد بن زيد أنه حدث بأحاديث ثم قال لنا : خذوا في أبرار ^(٦) الجنة فحدثنا بالحكايات [و عن ^(٧) مالك بن دينار قال : الحكايات تحف أهل الجنة] وساق غيره عن ابن مسعود قال : القلوب تمل كما تمل الأبدان ، فاطلبوا لها طرائف الحكمة . و عن ابن عباس أنه كان إذا أفاض في القرآن والسنن قال لمن عنده احمضوا بنا أى خوضوا في الشعر والأخبار ^(٨) .

[استماعة القاصر ببعض الحفاظ والآداب الأخرى] ثم إن ما تقدم في العارف غير العاجز (وإن يخرج للرواة) الذين ليسوا من أهل المعرفة بالحديث وعلمه واختلاف وجوهه وطرقه و غير ذلك من أنواع علومه أو من أهل المعرفة وامكنهم عجزوا عن التخرج و التفتيش إما لكبر سن و ضعف بدن كما اتفق للمناظم في إملائه بآخره لذلك

(١) في سند هذا الحديث الكلبي وهو محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، و هو منهم بالكذب ورمى بالرفض ، فالحديث ضعيف جدا - التقريب ص ٤٤٦

(٢) في ز « ينشد الشعر »

(٣) هذا الحديث أيضا ضعيف جدا ، لأن في أسناده المسيب بن شريك و هو متروك ، قال الفلاس : قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه . لسان الميزان ٣٨/٦

(٤) في ز « طرق »

(٥) في سند هذا الأثر محمد بن حمير ، قال الدارقطني : لا أعرفه - المؤلف والمختلف ٦٦٧/١ ، ولسان الميزان ١٥٠/٥

(٦) في ز « أبرار » وهو تصحيف

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٨) أورده ابن قتيبة في غريب الحديث ٣٦٦/٢ ، و الزهري في الفائق ١٤٩/١ ، وابن الأثير في النهاية

شيئا [^(١)] مما خرجه له شيخنا رحمه الله [ولما لطرو عى ونحوه (متقن) من حفاظ
وقتهم (مجالس الاملاء) التى يريدون ^(٢)] املاءها من الاحاديث وما يلحق بها ، إما
بسؤال منهم له أو ابتداء (فهو ^(٣) حسن) بل قال الخطيب : إنه ينبغي للقاصر أن
يستعين ببعض حفاظ وقته ، فقد كان جماعة من شيوخنا كأبى الحسين ^(٤) بن بشران
والقاضى أبى عمر الهاشمى وأبى الفاسم السراج وغيرهم يستعينون بمن يخرج لهم ^(٥)
(وليس بالاملاء حين يكمل غنى عن العرض) والمقابلة (لـ) لـ (لـ) صلاح (زبغ) أو طغيان
قلم (يحصل) يعنى فإن المقابلة بعد الكتابة واجبة كما تقدم فى بابها حكاية عن الخطيب
وغيره اذ لا فرق ، وحينئذ فىأتى القول بجواز الرواية من الفرع غير المقابل للشروط
المتقدمة ، بل كان شيخنا لكثرة من يكتب عنه الاملاء ممن لا يحسن ، هم أن يجعل بكل
جانب واحدا من أصحابه الذين لهم بالفن إلمام فى الجملة ليختبر كتابتهم ، ويراجعونه
فما ^(٦) تيسر .

والتبكير بالمجالس أولى إلا أن يكون فى الشتاء فالأولى أن يصبر ساعة حتى يرتفع
الضباب ^(٧) واستحب للطالب السبق بالمجىء لئلا يفوته شيء فتشقى إعادته ، فالعادة جارية
كما قال الخطيب بكراهة تكرير ماضيه واستثقال الإعادة لفائته ^(٨) ومنقضيته ، حتى قال
الثورى ويزيد بن هارون وغيرهما : من غاب خاب ، وأكل نصيبه الأصحاب ،
ولم نعد له حديثا . وقال الزهرى : نقل الصخر أهون من إعادة الحديث . وقال
نقطويه ^(٩) يخاطب ثقيلًا من أبيات :

(١) وقع فيما بين المعكوفتين فى هـ هما منه رحمه الله ،

(٢) فى زـ يريدونها ،

(٣) زاد فى هـ هنا كما قال ابن الصلاح ،

(٤) فى هـ أبى الحسن ،

(٥) الجامع للخطيب ٨٨/٢ ، وفتح المغيب للعراقى ٨٤/٣ ، والارشاد للنووى ٤٠٥/١ ، وعلوم الحديث

ص ٢٢١

(٦) فى زـ يراجعوه فيما ،

(٧) زاد فى زـ قال ،

(٨) فى هـ للفائتة ،

(٩) فى هـ تمطويه ، وهو تصحيف

خل عنا فإنما أنت فينا واو^(١) عمرو وكالحديث المعاد
 ودخل بعضهم على الشيخ وقت الانصراف ، فأنشأ الشيخ يقول :
 ولا يردون الماء إلا عشية إذا صدر الورد^(٢) عن كل منهل
 ولذا كان خلق يبيتون ليلة الاملاء على ابن المديني^(٣) بمحل جلوسه حرصاً على
 السماع وتخوفاً من^(٤) الفوات^(٥) .

آداب^(١) طالب الحديث

وأخلص النية في طلبها
 وما يهم ثم شد الرحلا
 وأعمل بما تسمع في الفضائل
 عليه تطويلاً بحيث يضجر
 أو الحياء عن طلب واجتنب
 ما تستفيد عالياً أو^(٢) نازلاً
 ومن يقل إذا كتبت قش
 فليس من ذا والمكتتاب تتم
 وإن يضق حال عن استيعابه

وجدد وأبدأ بعوالم مصركا
 لغيره ولا تساهل حملا
 والشيخ بجمله ولا تشاقل
 ولا تكن يمنعك التكبر
 كتم السماع فهو لثوم واكتب
 لا كثرة الشيوخ صيتاً عاطلا
 ثم إذا رويته ففتش
 سماعه لا تنتخبه^(٨) تقدم
 لعارف أجاد في انتخابه

(١) في هـ د واود ، وهو خطأ

(٢) في ز د الوارد ،

(٣) في هـ د المدني ،

(٤) في هـ د عن ،

(٥) راجع لهذه الأقوال والأشعار الجامع للخطيب ١٣٤/٢ - ١٣٨ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٧٩ -

٨٤ ، والمحدث الفاصل ص ٥٦٦ - ٥٦٨

(٦) في ف و م د أدب بالافراد

(٧) في المتون د و بدل ، أو ،

(٨) في ع د لا تنتخبه ، وهو خطأ

أو قصر استعان ذا حفظ فقد كان من الحفاظ من له يعد
و علموا في الأصل إما خطأ أو هزتين أو بصاد أو طا
ولا تكن مقتصرًا أن تسمعا و كـتبه من دون فهم نفعا

[تصحيح الثبة وتحقق الاخلاص] (آداب طالب الحديث) سوى ما تقدم
(وأخلص) أيها الطالب (النية) لله عز وجل (في طلبها) للحديث ، فالنفع به وبغيره
من العلوم الشرعية يتوقف^(١) على الإخلاص به لله تعالى ، والضرب صفحا عما عدا ذلك
من الأغراض والأعراض لتسلم من غوائل الأمراض و دسائس الأعراض كما سلف في
الباب قبله^(٢) مع كثير مما سيأتى هنا ، وحيث^(٣) كان كذلك تزداد^(٤) علماً و شرفاً في
الدارين ، و اتق المفاخرة فيه والمباهاة به ، وأن يكون قصدك من طلبه نيل الرياسة
والوظائف واتخاذ الأتباع وعقد المجالس ، قال إبراهيم النخعي : من تعلم علماً يريد به وجه
الله والدار الآخرة آناه الله تعالى من العلم ما يحتاج إليه^(٥) ، و قال إسرائيل بن يونس
ابن أبي إسحاق السبيعي : من طلب هذا العلم لله شرف وسعد في الدنيا والآخرة ، ومن
لم يطلبه لله خسر الدنيا والآخرة^(٦) ، و قال رسول الله ﷺ : « من تعلم علماً مما يبتغى به
وجه الله لا يتعلبه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة أي ريحها^(٧) يوم
القيامة^(٨) » . و قيل لابن المبارك : من الغوغاء ؟ قال : الذين يكتبون الحديث يتأكلون به

(١) في هـ « متوقف »

(٢) في ز « قوله »

(٣) زاد في هـ د و ، وهو خطأ

(٤) في ز « تزداد »

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامعه ١٠/٢ ، ونحوه في سنن الدارمي ٧١/١

(٦) أخرجه الخطيب في جامعه ٨٣/١

(٧) في ز « عرف الدنيا والجنة أي ريحها »

(٨) أخرجه أبو داود (٣٦٤٧) وأحمد ٣٣٨/٢ ، وابن ماجه (٢٥٢) والخطيب في جامعه ٨٤/١ ، وفي

تاريخه ٣٤٧/٥ ، و ٧٨/٨ ، والفقهاء ٨٩/٢ ، وفي اقتضاء العلم (١ ٢) وابن عبد البر في جامعه

١٩/١ ، والحاكم في المستدرک ٨٥/١ ، و قال : هذا حديث صحيح ، سندته ثقات ، والبيهقي في المسدخ

الناس^(١). و عن حماد بن سلمة قال : من طلب الحديث لغير الله مكر به^(٢). ونحوه قول أبي عاصم : من استخف بالحديث استخف به الحديث^(٣)، وفسره ابن مندة بطلبه للحجة على الخصم^(٤) لا للإيمان به والعمل بمضمونه .

وقال الشافعي : أخشى أن من طلب العلم^(٥) بغير نية أن لا ينتفع به^(٦)، وقال أبو يزيد البسطامي^(٧) : إنما يحسن طلب العلم وأخبار الرسول ﷺ من يطلب المخبر به يعنى النبي ﷺ ، فأما من طلبه ليزين به نفسه عند الخلق فإنه يزداد به بعدا عن الله ورسوله وسأل أبو عمرو إسماعيل بن نجيد^(٨) أبا عمرو ابن حمدان^(٩) وكان من عباد الله الصالحين ، بأى نية أكتب الحديث ؟ قال : أستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم قال : فرسول الله ﷺ رأس الصالحين ، فإذا حضر ترك نية صحيحة في الاشتغال بهذا الشأن وعزمت على سماع الحديث وكتابته ، ولا تحديد لذلك بسن مخصوص بل المعتمد الفهم كما تقدم « في متى يصح تحمل الحديث » فينبغي أن تقدم المسألة لله تعالى أن يوفقك فيه ويعينك عليه ، كما قال الخطيب^(١٠) ، ثم بادر إلى السماع (وجد) بكسر أوله في

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاضل ص ٢٠٥ ، وأبو نعيم في الحلية ١٦٧/٨ - ١٦٨ ، وأورده القاضي عياض في ترتيب المدارك ٣٠٧/١ ، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٣٩٩/٨ مع تغني قليل ، والخطيب في جامعه ٨٥/١ ولكن من قول سفيان : ونصه عن ابن المبارك قال : قيل لسفيان من الناس ؟ قال الخ واللفظ له

(٢) أخرجه الخطيب في جامعه ٨٥/١ ، وابن عبد البر في جامعه ١٩١/١ ، وأورده ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٢٢ ، والعراقي في فتح المغيب ٨٥/٣

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٢٢ ، والمدخل للحاكم ص ٢٧

(٤) في ز و الخسة ، وهو تحريف

(٥) في ز و انى أخشى من العلم ،

(٦) المدخل للبيهقي ص ٣٢٥ ، وحقت كلمة « به » من هـ

(٧) هو طيفور بن عيسى البسطامي ، أبو يزيد ، زاهد مشهور ، (١٨٨ - ٢٦١ هـ) الأعلام ٣٢٩/٣

(٨) هو زاهد عابد ، قال ابن الجوزي : كان ثقة ، توفي (٣٦٦ هـ) الأعلام ٣٢٦/١

(٩) هذا وهم من المؤلف فإن المسئول - كما ذكر ابن الصلاح - هو أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي ابن سنان الجبزي ، وأما أبو عمرو فهو ابنه محمد ، سير أعلام النبلاء ٢٩٩/١٤ ، ٦٤ ، و ٣٥٦/١٥ ،

وعلوم الحديث ص ٢٢٢ ، والتدريب ١٤١/٢

(١٠) في جامعه ١١٥/١

الطلب واحرص عليه بدون توقف ولا تأخير فن جدد وجد ، و^(١) العلم كما قال يحيى بن أبي كثير^(٢) : لا يستطيع براحة الجسم^(٣) ، قال عليه السلام : « احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز »^(٤) . وقال أيضا « التؤدة في كل شيء خير إلا في عمل الآخرة »^(٥) .

و من أبلغ ما يحكى عن السلف في ذلك قول سلسلة بن شبيب : كنا عند يزيد بن هارون فازدحم^(٦) الناس عليه فوقع صبي تحت أقدام الرجال ، فقال يزيد : اتقوا الله وانظروا ما حال الصبي فنظروا فإذا هو قد خرجت حدقاته^(٧) و هو يقول يا أبا خالد زدنا ، فقال يزيد : إنا لله وإنا إليه راجعون ، قد نزل بهذا الغلام ما نزل وهو يطلب الزيادة ؛ وامتن نفسك بالتقنع وخشونة العيش والتواضع فقد قال الشافعي رحمه الله : لا يطلب هذا العلم أحد بالتملك وعز النفس فيفلاح ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلماء والتواضع أفلاح^(٨) .

[اختيار الشيوخ والرحلة للحديث (وابداً بـ) مأخذ (يعوالى) شيوخ (مصركا)

(١) سقطت كلمة « و » من ن

(٢) في هـ « يحيى بن كثير » باسقاط « أبي »

(٣) صحيح مسلم ٤٢٨/١ ، والمحدث الفاصل ص ٢٠٢ ، وجامع بيان العلم ٩١/١ ، والفقيه والمتفقه ١٠٣/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٨٥/٣ . وسير أعلام النبلاء ٢٩/٦ ، وتذكرة السامع والمتكلم ص ٢٧ ، والمدخل للبيهقي ص ٢٧٧ ، وأبو نعيم في الحلية ٦٦/٣

(٤) مسلم (٢٦٦٤) وابن ماجة (١٦٨ ، ٧٩) وأحمد ٣٦٦/٢ ، ٣٧٠ ، والخطيب في جامعه ١١٥/١ ، والفقيه والمتفقه ٨٧/٢

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٨٩) والحاكم في مستدرکه ٦٣/١ - ٦٤ ، والبيهقي في سننه ١٩٤/١٠ ، والخطيب في جامعه ١١٥/١ ، كلهم بطريق الأعمش عن مالك بن الحارث عن مصعب بن سعد عن أبيه ، وقال ولا أعلم إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي ، وقال محمد بن طاهر . في روايته انقطاع وشك ، مختصر المفردى ١٧٨/٧ ، ورمز السيوطي لصحته وتبعه الألباني في صحيح الجامع ٥٧/٣ ، وانظر أيضا هامش كتاب الزهد للإمام وكيع ٥٢٣/٢ - ٥٢٤

(٦) في هـ « فلا رجم » وهو تحريف

(٧) في هـ : حدقتا ، باسقاط الضمير المجزور

(٨) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١١٩/٩ ، والبيهقي في المدخل ص ٣٢٥ ، وابن عبد البر في العلم ٩٨/١ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٩٣/٢ ، وانظر أيضا فتح المغيث للعراقي ٨٦/٣ ، والمحدث الفاصل ص ٢٠٢

ولا تنفك^(١) عن ملازمتهم والعكوف عليهم حتى تستوفيها (و) ابدأ منها بـ (ما يهم)
بضم أوله من ذلك وغيره كالمروى الذى انفرد به بعضهم ، فمن^(٢) شغل نفسه كما قال
أبو عبيدة بغير المهم أضر بالمهم^(٣) . وإن استوى جماعة فى السند وأردت الاختصار على
أحدهم فالأولى أن تتخير^(٤) المشهور منهم بالطلب والمشار إليه من بينهم^(٥) بالالتقان
فيه والمعرفة له ، فإن تساوا فى ذلك أيضا فتخير الأشراف وذوى^(٦) الأنساب منهم
لحديث « قدموا قريشا ولا تقدموها^(٧) » ، فإن تساوا فى ذلك فالأسن لحديث « كبر^(٨) »
(ثم) بعد استيفائك^(٩) أخذ ما بيلدك من المروى ، وتمهرك فى المعرفة به ،
واستيعابك باقى الشيوخ من قنعت عما عندهم من المروى بغيرهم بالأخذ عنهم لما قل بحيث
لا يفوتك من^(١٠) كل من مروىها وشيوخها أحد ، وأخذ الفن عن الحافظ العارف به منهم
(شد الرحا) ، أو اركب البحر حيث غلبت السلامة فيه ، أو امش حيث استطعت بلامزيد
مشقة (لغيره) أى لغير مصرك من البلدان والقرى ، لتجمع بين الفائدتين من علو
الاسنادين وعلم الطائفتين^(١١) . وقد^(١٢) روى أنه عليه السلام قال : « أعلم الناس من يجمع^(١٣) »
علم الناس إلى علمه ، وكل صاحب علم غرثان ، وعن بعضهم قال : من قنع بما عنده
لم يعرف سعة العلم ، وعن ابن معين قال : أربعة لا تؤنس منهم رشدا و ذكر منهم رجل

(١) فى هـ « لا شقك » وهو خطأ بل تحريف

(٢) زاد فى ز « سلخ و »

(٣) الجامع للخطيب ١٦٠/٢ ، وفتح المغيث للعراقى ٨٦/٣

(٤) كذا فى ز وهو الأصوب ، وفى الأصل « يتخير »

(٥) فى ز « بينه »

(٦) فى هـ « ذو »

(٧) حسن ، رواه الزهرى مرسلًا وعبد الله بن السائب وعل و أنس وجبير بن مطعم ، انظر ارواء الغليل

٢٩٧/٢ ، وصحيح الجامع ١٣٦/٤ ، وجمع الزوائد ٢٤/١٠ ، والحلية ٦٤/٢ - والمقاصد الحسنة ص ٢٠٤

(٨) البخارى (٣١٧٣) ومسلم (١٦٦٩) وغيرهما من المحدثين

(٩) فى هـ « استيعابك »

(١٠) سقطت كلمة « من » من ز

(١١) راجع لذلك الجامع للخطيب ٢٢٣/٣ - ٢٢٤

(١٢) فى هـ « فقد »

(١٣) كلمة « من » ساقطة من هـ ، وفى ز « جمع » ، والحديث تقدم تخريجه

يكتب في بلده ولا يرحل^(١)، وسأل عبد الله بن أحمد أباه هل ترى لطالب العلم أن يلزم رجلا عنده، علم فيكتب عنه، أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع فيها؟ قال: يرحل فيكتب^(٢) عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة، يشام الناس يسمع منهم، وقيل لأحمد أيضا أيرحل الرجل في طلب العلم؟ فقال: بلى والله شديدا^(٣)، لقد كانت عاقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر فلا يقنعهما حتى يخرجوا إليه فيسمعانه منه^(٤)، وهذا على وجه الاستحباب، وهو متأكد إذا علمت أن ثم من المروى ما ليس ببلدك مطلقا أو مقيدا بالعلو ونحوه، بل قد يجب إذا كان في واجب الأحكام وشرائع الإسلام ولم يتم التوصل إليه إلا به، فالوسائل تابعة للغايات كما صرح به القاضي عياض في ذلك وفي الاشتغال بعلوم هذا الشأن. وروى أنه عليه السلام قال: «اطلبوا العلم ولو بالصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٥)، وعن أبي مطيع معاوية بن يحيى قال: «أوحى الله عز وجل^(٦) إلى داود عليه السلام^(٧) أن اتخذ نعلين من حديد، وعصى من حديد واطلب العلم حتى تنكسر العصي وتنخرق النعلان»^(٨)، وقال الفضل بن غانم^(٩) في بعض الأحاديث: والله

(١) الجامع للخطيب ٢/٢٢٥، والرحلة له ص ٨٩، ومعرفة علوم الحديث ص ١١١، وعلوم الحديث

ص ٢٢٣، وفتح المغيث للعراقي ٨٦/٣

(٢) في هـ «ويكتب»

(٣) في هامش الأصل «أى رغبوا فيه شديدا»

(٤) مسائل الإمام أحمد لابنه ص ٤٣٩، وجامع الخطيب ٢/٢٢٤، والرحلة له ص ٢٨، وعلوم الحديث

ص ٢١٣، وفتح المغيث للعراقي ٨٦/٣

(٥) أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان ١/٣٤٨ و ٢/١٥٦، والخطيب في تاريخه ٩/٣٦٤، وفي الرحلة

ص ٧٢ - ٧٨، والبيهقي في المدخل ص ٢٤١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧، ٨، قال البيهقي:

هذا حديث مته مشهور وأسانيده ضعيفة، انظر للتفصيل الموضوعات لابن الجوزي ١/٢١٥، والمقاصد

الحسنة ص ٦٣، والآلى المصنوعة ١/١٠٠، والأحاديث الضعيفة رقم الحديث (٤١٦)

(٦) سقطت كلمة «عز وجل» من هـ

(٧) كلمة «عليه السلام» ساقطة من هـ وفي ز «عليه الصلاة والسلام»

(٨) الرحلة للخطيب ص ٨٦، ونحوه منقول عن مالك بن دينار قال أوحى الله تعالى إلى موسى

عليه السلام الخ، أخرجه ابن عبد البر في جامعه ٩٥/١ ورواه الدارمي في سننه ١/١٢٤ من قول داود

عليه السلام ولم يكن من طريق آخر

(٩) في هـ «عازيم» وهو تحريف

لو رحلتم في طلبه إلى البحرين لكان قليلا^(١)، وقصة موسى عليه السلام في لقاء النخضر بل قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون^(٢)﴾ من شواهد، وكفى بقوله ﷺ: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة^(٣)»، ترغيبا في ذلك. وعن ابن عباس في قوله ﴿السائحون﴾ قال: هم طلبة العلم^(٤). وقال إبراهيم بن أدهم: إن الله^(٥) يدفع عن هذه الأمة البلاء برحلة أصحاب الحديث^(٦). وقال زكريا بن عدي: رأيت ابن المبارك في النوم، فقلت له ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي برحلي^(٧) في الحديث إلى غير هذا مما أودعه الخطيب في جزءه له^(٨) في ذلك قد قرأته.

ورحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنهما مسيرة شهر في حديث واحد^(٩) وكذلك^(١٠) رحل غيره في حديث واحد^(١١). وقال أبو قلابة: لقد أقمت

(١) تاريخ بغداد ٣٥٨/١٢، ولسان الميزان ٤٤٦/٤، والمراد ببعض الأحاديث: من قال في كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين كان له أمانا من الفقر، واستجاب به الغنى وأمن من وحشة القبر واستقرج به باب الجنة، أخرجه الخطيب في المصدر السابق والدارقطني في العلل ١٠٦/٢-١٠٧، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٣٥٣/٢، ولكنه ضعيف بضعف الفضل

(٢) سورة التوبة: ١٢٢

(٣) مسلم (٢٦٩٩) والترمذي (٢٩٤٥) وابن ماجه (٢٢٥) وأحمد ٤٠٧/٢، والحاكم في المستدرک ١/ ٨٨-٨٩، والبيهقي في المدخل ص ٢٤٩، وابن عبد البر في جامعه ٣٧-٣٥/١

(٤) شرف أصحاب الحديث ص ٦٠، والرحلة للخطيب ص ٨٧ - ٨٨

(٥) زاد في ز و تعالى،

(٦) شرف أصحاب الحديث ص ٥٩، والرحلة للخطيب ص ٩٠، وعلوم الحديث ص ٢٢٣، والارشاد للنووي ٤٠٧/٢، وفتح المغيث للعراقي ٨٧/٣

(٧) شرف أصحاب الحديث ص ١٠٨، ١٠٩، والرحلة للخطيب ص ٩٠

(٨) هو الرحلة في طلب الحديث

(٩) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١٧٣/١ - ١٧٥، و تاليف التعليق ٣٥٥/٤ - ٣٥٦. ومسنند أحمد ٤٩٥/٣، والآداب المفرد ٤٣٣/٢، والجامع للخطيب ٢٢٥/٢، وجامع بيان العلم ٩٣/١ والمحدث الفاصل ص ٢٢٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١، والرحلة للخطيب ص ١١٠ - ١١٨

(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(١١) زاد في ز و هـ و يقال سعيد بن المسيب: إني كنت لأغيب الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد، انظر معرفة علوم الحديث ص ١١، وجامع الخطيب ٢٢٦/٢، وجامع بيان العلم ٩٤/١، والمحدث

الفاصل ص ٢٢٣، والرحلة للخطيب ص ١١٨ - ١٢٥، ١٢٧ - ١٤٤

بالمدينة ثلاثة أيام، ما لي حاجة إلا رجل عنده حديث يقدم فأسمعه منه^(١)، وقال الشعبي في مسألة: كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة^(٢). وقال ابن مسعود: لو أعلم أحدا أعلم بكتساب الله مني لرحلت إليه^(٣) وقال أبو العالية: كنا نسمع عن الصحابة فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم^(٤).

ولم يزل السلف والخلف من الأئمة يعتنون بالرحلة، والقول الذي حكاه الراهر مزي في الفاصل عن بعض الجهلة في عدم جوازها شاذ مهجور^(٥).

وقد اقتضيت والله الحمد أثرهم في ذلك بعد موت من كانت الرحلة إليه من سائر الأقطار كالواجبة، وهو شيخنا رحمه الله، وأدركت في الرحلة بقايا من المعتبرين وما بقى في ذلك من سنين إلا مجرد الاسم بيقين.

وحيث وجد ورحلت فبادر فيها للقاء من يخشى فوته ولا تتوان فتندم، كما اتفق لغير واحد من الحفاظ في موت بعض من قصدوه بالرحلة بعد الوصول إلى بلده، واقتد بالحافظ الساني الأصفهاني فإنه ساعة وصوله إلى بغداد لم يكن له شغل إلا المضي لأبي الخطاب ابن البطر، هذا مع علمه بدماميل كانت في مقعده من الركوب بحيث صار يقرأ عليه وهو متكئ، للخوف من فقدته لكونه كان المرحول إليه من الآفاق في الإسناد^(٦). ولما رحل شيخنا إلى البلاد الشامية قصد الابتداء ببيت المقدس ليأخذ عن ابن الحفاظ العلاني^(٧) من ابن ماجة لكونه سمعه على الحجار^(٨) فباغته - وهو بالرملة - موته فخرج

(١) الجامع للخطيب ٢/٢٢٧، والرحلة له ص ١٤٤ - ١٤٥، والمحدث الفاصل ص ٢٢٣، و سنن الدارمي ١١٤/١

(٢) راجع المصنف لابن أبي شيبة ٨/٥٤٤، وصحيح البخاري ١/١٩٠، وجامع بيان العلم ١/٩٤

(٣) صحيح البخاري ٩/٤٧، وصحيح مسلم ٤/١٩١٢، والرحلة للخطيب ص ٩٥، و سير أعلام النبلاء ٢/٤٧١، ٤٧٣، وفتح الباري ١/١٧٥

(٤) سنن الدارمي ١/١١٤، والجامع للخطيب ٢/٢٢٥، والرحلة للخطيب ص ٩٣، وفتح الباري ١/١٧٥، ١٩٢

(٥) المحدث الفاصل ص ٢١٦ - ٢٣٤، وزاد في مناهج بل جعل فعلها من أدلة القول بطلان الاجازة كما تقدم مع ما فيه

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٤٨، وقد تقدمت هذه القصة وذكرنا هناك مراجع أخرى لها

(٧) هو أحمد بن خليل بن كيكدي العلاني، أبو الخير توفى (٥٨٠٢)

(٨) في هـ د الحجاز، وهو خطأ

عنه إلى دمشق لكونها بعد فواته أهم^(١) [^(٢) وقد أورد الإمام أحمد في مسنده عن عبد^(٣) بن حميد حديثا ، ثم قال قال عبد : قال محمد بن الفضل : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث أول ما جلس إلى فقال : ثنا به حماد بن سلمة ، فقال : لو كان من كتابك ، فقامت لأخرج كتابي فقبض على ثوبي ثم قال : أمله على ، فإني أخاف أن لا ألقاك قال : فأملته عليه^(٤) ثم أخرجت كتابي فقرأته عليه]^(٥) .

واحذر من المبالغة في المبادرة بحيث ترتكب ما لا يجوز فربما يكون ذلك سببا للحرمان ، فقد حكى أن بعضهم^(٦) وافى البصرة ليسمع من شعبة ويكثر عنه ، فصادف المجلس قد انقضى وانصرف شعبة إلى منزله فبادر إلى المجيء إليه فوجد الباب مفتوحا ، فحمله الشمره على أن دخل بغير استئذان فرآه جالسا على البالوعة يقول فقال له : السلام عليكم ، رجل غريب قدمت من بلد بعيد تحادثني بحديث الرسول ﷺ ، فاستعظم شعبة هذا وقال : يا هذا دخلت منزلي بغير إذني و تسكلمني وأنا على مثل هذا^(٧) الحال ، تأخر عني حتى اصالح من شأنه فلم يفعل^(٨) واستمر في الإلحاح وشعبة ممسك ذكره بيده ليستبرئ . فلما أكثر قال له : اكتب ثنا منصور بن المعتمر عن ربيع بن حراش^(٩) عن أبي مسعود أن النبي ﷺ قال : « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت »^(١٠) ثم قال : والله لا أحدثك بغيره ولا حدثت^(١١) قوما تكون فيهم انتهى .

(١) راجع لذلك انباء الغمر ١٥٠/٤ ، والضوء اللامع ٢٩٦/١

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٣) في ز د عبد الله ،

(٤) كلمة د عليه ، ساقطة من ز

(٥)

(٦) هو عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وقد أشار إلى هذه الحكاية الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٦٣/١٠ ، وقال :

لا تصح

(٧) في ز د هذه ،

(٨) زاد في ز د ذلك ،

(٩) في ز د خراش ، وهو تصحيف

(١٠) البخاري (٦١٢٠) وأبو داود (٤٧٧٦) وابن ماجه (٤١٨٣) وأحمد ١٢١/٤ ، ١٢٢ ، و ٢٧٣/٥ ،

وغيرهم .

(١١) في هـ د لا أحدث ، ، وفي ز د لا نحدث ،

واسلك ما سلكته في بلدك من الابتداء بالآهم فالآهم ، ولا تكن كمن رحل من^(١) الشام إلى مصر فقرأ بها على مسند الوقت العز ابن الفرات^(٢) الذي انفرد بما لا يشاركه فيه في^(٣) سائر الآفاق غيره الأدب المفرد للبخارى بإجازته من العز بن جماعة لسماعه من أبيه البدر ، مع كون في مسندى القاهرة من سمعه على من سمعه على البدر ، بل وكذا في بلده التي رحل منها .

ولا يتشاغل^(٤) في الغربة إلا بما تحق الرحلة لأجله فشهوة السماع كما قال الخطيب لا تنتهى^(٥) ، و النهمة من الطالب لا تنقضى ، و العلم كالبحار المتعذر كيلها والمعادن التي لا ينقطع^(٦) نيلها ، كل ذلك مع مصاحبتك التحرى في الضبط فلا تقلد إلا الثقات ، (ولا تساهل حملاً) أى ولا تساهل في الحمل و^(٧) السماع بحيث تخل بما عليك في ذلك^(٨) فالتساهل مردود كما تقدم في الفصل الثانى عشر من معرفة من تقبل روايته ومن ترد .

[العمل بالأحاديث وتوقير الشيخ] (واعمل بما تسمع) ببلدك وغيرها من الأحاديث التي يسوغ العمل بها (في الفضائل) والترغيبات لحديث مرسل قال رجل^(٩): يا رسول الله ما ينقى عنى حجة العلم؟ قال: العمل^(١٠) ، ولقول مالك بن مغول فى قوله تعالى

(١) فى ز د إل ، وهو خطأ

(٢) هو عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن على بن الحسن بن محمد بن عبد العزيز المصرى القاهرى الحنفى وهو انسان جيد فاضل مشتهر بمحمود السيرة (٧٥٩ - ٨٥١ هـ) الضوء اللامع ٤/ ١٨٦ ، وزاد فى ز قبل الفرات د عبد ، وهو خطأ

(٣) فى ز د من ،

(٤) فى ه د ولا تشاغل ،

(٥) فى ه د لا ينتهى ،

(٦) فى ز د لا تنقطع ،

(٧) زاد فى ز د فى ،

(٨) الجامع للخطيب ٢/ ٢٤٥ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٣ ، وفتح المغيث للعراق ٣/ ٨٧ ، والتدريب ٢/ ١٤٤

(٩) زاد فى ز د قال ،

(١٠) فى ز د العلم ، وهو خطأ ، هذا الأثر أخرجه الخطيب فى اقتضاء العلم ص ١٦١ ، وفى جامعه ١/ ٨٩ وابن عدى فى الكامل ٤/ ١٥٢٦ من طريق عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن أبى صادق عن على الخ ، وإسناده ضعيف جداً لصنف عبد الله بن خراش ، بل قال ابن عيار : كذاب وكذا هو مرسل كما قال المؤلف ، لأن أباً صادق لم يسمع من على كما صرح به كثير من أئمة الفن ، التهذيب ٥/ ١٩٨ ، و ١٣٠/ ١٢ ، وقد أورده ابن عبد البر فى جامعه ٢/ ١١ ، والعراقى فى فتح المغيث ٣/ ٨٧

﴿ فنبذوه وراء ظهورهم ﴾ قال: تركوا العمل به^(١)، ولفول ابراهيم الحربي^(٢): لأنه ينبغي للرجل اذا سمع شيئا في آداب النبي ﷺ أن يتمسك به^(٣)، ولأن ذلك سبب ثبوته وحفظه ونموه والاحتياج فيه اليه^(٤).

قال الشعبي وو كيع: كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به، زاد وكيع وكنا نستعين في طلبه بالصوم، حكاهما^(٥) أبو عمر ابن عبد البر في جامع العلم^(٦). وروى الجملة الأولى منه خاصة الخطيب في جامعه^(٧) من طريق وكيع عن ابراهيم بن اسماعيل ابن مجمع^(٨) بن جارية. ولابن عبد البر عن سفيان الثوري قال: العلم يهتف بالعمل فإن أجاب وإلا ارتحل^(٩)، ويروى أنه ﷺ قال: «من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم»^(١٠) وعن أبي الدرداء قال: «من عمل بدش ما يعلم عليه الله ما يجهل»^(١١)، وعن ابن مسعود انه قال: «ما عمل أحد بما علمه الله إلا احتاج الناس إلى ما عنده»^(١٢) ورويناه عن عمرو بن قيس الملائي أنه قال: اذا بلغك شيء من الخبر فاعمل به ولو مرة تكن من أهله^(١٣).

(١) جامع بيان العلم ١١/٢، والآية من سورة آل عمران: ١٨٧

(٢) في هـ، الحربي، وهو تصحيف

(٣) الجامع للخطيب ١٤٢/١، وادب الاملاء والاستملاء ص ١٠٩، وسير أعلام النبلاء ٣٥٧/١٣

(٤) في ز، إليه فيه،

(٥) في هـ، حكاهما،

(٦) ١١/٢، ١٢٣

(٧) ١٤٣/١، ٢٥٨/٢ - ٢٥٩، والزهد لوكيع ٨٦٢/٣، وكذا في اقتضاء العلم ص ٢١١، وفتح المغيث

للعراق ٨٨/٣

(٨) سقطت كلمة ابن مجمع، من ز

(٩) جامع بيان العلم ١٠/٢، وانظر أيضا عيون الاخبار للدينوري ١٢٥/٢، وإحياء العلوم ٨٥/١، ونحوه

روى عن علي بن أبي طالب وابن المنكدر في اقتضاء العلم للخطيب ص ١٧٣

(١٠) تقدم تخريجه

(١١) أخرجه الخطيب في جامعه ٩/١

(١٢) جامع بيان العلم ١٠/٢

(١٣) الجامع للخطيب ١٤٤/١، والحلية ١٠٢/٥، وعلوم الحديث ص ١٢٣، وفتح المغيث للعراق ٨٨/٣

وقال النووي في الأذكار^(١): ينبغي لمن بلغه شيء من فضائل الأعمال أن يعمل به ولو مرة ليكون من أهله ، ولا ينبغي أن يتركه مطلقا بل يأتي بما تيسر منه لقوله ﷺ [وإذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم^(٢)] .

قلت : ويروى في الترغيب في ذلك عن جابر حديث مرفوع لفظه [من بلغه عن الله عز وجل شيء فيه فضيلة فأخذ به إيمانا به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك^(٣)] وله شواهد ، وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف^(٤) : ما سمعت شيئا من سنن رسول الله ﷺ إلا واستعملته حتى الصلاة على أطراف الأصابع وهي صعبة .

وقال الإمام : ما كتبت حديثا إلا وقد عملت به حتى مر بي في الحديث أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة دينارا فأعطيت الحجام دينارا حين^(٥) احتجمت ، ويقال اسم أبي طيبة دينار ، حكاه ابن عبد البر ولا يصح^(٦) . وعن أبي عصمة عاصم بن عمام البيهقي قال : بت ليلة عند أحمد ، فجاء بالماء فوضعه ، فلما أصبح نظر إلى الماء فإذا هو كما كان ، فقال : سبحان الله رجل يطلب العلم لا يكون له ورد بالليل^(٧)

(١) ص ٤

(٢) البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧) وغيرهما من المحدثين عن أبي هريرة

(٣) أخرجه ابن عرفة في جزئه (٦٣) والخطيب في تاريخه ٢٥٦/٨ ، وأخرجه الشيخ الألباني في الضعيفة (٤٥١) وتوسع في ذكر علله وحكم عليه بأنه موضوع وقد سبقه غيره ، انظر المقاصد الحسنة ص ٤٠٥ والآلي المصنوعة ١١١/١

(٤) هو الشيخ الإمام العارف الفقيه القدوة ذو الفنون أبو عبد الله ، محمد بن خفيف (مكبرا) بن اسكفشار الضبي الفارسي الشيرازي شيخ الصوفية ، توفي (٥٣٧١) سير أعلام النبلاء ٣٤٣/١٦ . وراجع لقوله الطبقات الكبرى للسبكي ١٥١/٣

(٥) في هـ ، حتى ،

(٦) الجامع للخطيب ١٤٤/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٣/١١ ، ٢٩٦ : وفتح المغيث للعراق ٨٨/٣ ، والاستيعاب ١٧٠٠/٤ ، والاصابة ١١٤/٤ ، وأما الحديث بهذا اللفظ فقد أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط كما في المجموع ٩٤/٤ ، وفيه القاسم بن سعيد بن المسيب بن الشريك ، قال الهيثمي : لم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات . وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٣١) مرسلا عن عكرمة ، وأما بدون لفظ الدينار فقد أخرجه أصحاب الصحاح والسنن .

(٧) الجامع للخطيب ١ / ١٤٣ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٣٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٩٨/١١ ، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ١٩٩

وقال أحمد أيضاً^(١) في قصة : صاحب الحديث عندما من يستعمل الحديث^(٢)
وعن الثوري قال: إن استطعت أن لاتحك رأسك إلا^(٣) بأثر فافعل^(٤)، وصلى رجل ممن
يكتب الحديث بحجب ابن ممدى فلم يرفع يديه فلما سلم قال له: ألم تكتب عن ابن عيينة^(٥)
حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في كل تكبيرة؟ قال: نعم
قال: فإذا تقول لربك إذا لقيك في تركك لهذا وعدم استعماله؟ وعن^(٦) أبي جعفر
أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري قال: كنت في مجلس أبي عبد الله المروزي فلما
حضرت الظهر وأذن أبو عبد الله خرجت من المسجد فقال لي: يا أبا جعفر إلى أين؟
قلت: أتطهر للصلاة، كان ظني بك غير هذا، يدخل عليك وقت الصلاة وأنت على
غير طهارة^(٧).

وعن أبي عمرو محمد بن جعفر بن حمدان قال: صلى بنا أبو عثمان سعيد بن
إسماعيل ليلة بمسجده^(٨) وعليه ازار ورداء، فقلت لأبي: يا أبة^(٩) أهو محرم؟ فقال:
لا ولكنه يسمع مني المستخرج الذي خرجته، فإذا مرت به سنة لم يكن استعمالها فيما مضى
أحب أن يستعملها في يومه وليلته وإنه سمع في^(١٠) جملة ما قرئ علي أن النبي ﷺ صلى
في ازار ورداء فأحب أن يستعمل هذه السنة قبل أن يصبح^(١١).

وعن بشر بن الحارث أنه قال: يا أصحاب الحديث أنؤدون زكاة الحديث؟ فقل له:
يا أبا نصر وللحديث زكاة؟ قال: نعم إذا سمعتم الحديث فما كان فيه من عمل أو صلاة أو

(١) كلمة أيضاً ، ساقطة من هـ

(٢) الجامع للخطيب ١/١٤٤، وآداب الاملاء والاستملاء ص ١١٠

(٣) في ز و هـ ، ان لا ، وهو خطأ

(٤) الجامع للخطيب ١/١٤٢، وآداب الاملاء والاستملاء ص ١٠٩

(٥) في ز و أبي عيينة ، وهو خطأ

(٦)

(٧) الجامع للخطيب ١/١٤٣

(٨) في هـ ، لمسجده

(٩) في هـ ، يا أبتا هو ، وهو خطأ

(١٠) في هـ ، من

(١١) الجامع للخطيب ١/١٤٥، وسير أعلام النبلاء ١٤/٦٣

تسبيح استعملتموه^(١). وفي لفظ عنه رويناه بعلم في جزء الحسن بن عبد الملك أنه لما قيل له : كيف تؤدى^(٢) زكاته ؟ قال : اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث^(٣).
ورويناه عن أبي قلابة ؟ قال اذا أحدث الله لك علما فأحدث له عبادة ، ولا تكن إنما همك أن تحدث به الناس^(٤).

وأنشدنا غير واحد عن ابن النازم أنه^(٥) أنشدهم لنفسه :

اعمل بما تسمع عن خير^(٦) الورى بادر إليه لا تكن مقصرا^(٧)

إن لم تطق كلا فبالبعض اعملن^(٨) ولو^(٩) ربع العشر لا محقرا

وذاك في فضائل فواجب لا تتركه تلق حظا أخسرا

وعن الحسن البصري قال : كان الرجل يطلب العلم فلا يلبث أن يرى ذلك في تخشعه
وهديه ولسانه وبصره ويده^(١٠). وما تقدم عن الامام أحمد هو المشهور لكن قد^(١١)
روى أبو الفضل السليمانى فى كتاب الحث على طلب الحديث من طريق عبد الله بن

(١) الجامع للخطيب ١/١٤٥ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ١١٠

(٢) فى هـ « تؤدى »

(٣) الحلية ٣٣٧/٨ ، وتاريخ بغداد ٦٩/٧ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ١١٠ ، و علوم الحديث ص ٢٢٣
و وفیات الاعيان ١/٢٧٥

(٤) المعرفة والتاريخ ٢/٦٦ ، والمدخل للبيهقي ص ٣٢٩ ، واقتضاء العلم ص ١٧٢ ، وجامع بيان العلم ٢/١٠

(٥) زاد فى ز « قد »

(٦) فى هـ « خير »

(٧) فى هـ « مقتصرا »

(٨) فى هـ « اعملا »

(٩) فى هـ « ولا »

(١٠) الزهد لابن المبارك ص ٢٦ - ٢٧ ، والزهد لأحمد ص ٢٦١ ، وسنن الداريمى ١/٨٩ ، والمدخل للبيهقي
ص ٣٢١ ، وأخلاق العلماء لأبى بكر الأجرى ص ٧١ ، وجامع بيان العلم ١/٦٠ ، ١٣٧

(١١) كلمة « قد » ساقطة من هـ

عبد الوهاب الخوارزمي^(١) قال : سألت أحمد قلت : إنما نطلب هذا^(٢) الحديث
ولسنا نعمل به ، قال : وأي عمل أفضل من طلب العلم ؟ وكذا روى نحوه أنه قيل لبعضهم
إلى متى تكتب الحديث أفلا تعمل ؟ فقال^(٣) : والكتابة من العمل .

(و الشيخ) بالنصب من باب الاشتغال (بجله)^(٤) أي عظمه واحترمه
و وقره لقول طاووس : من السنة أن يوقر العالم^(٥) ، بل لقوله عليه السلام « ليس منا من
لم يوقر كبيرنا^(٦) » ، ولا شك أنه بمنزلة الوالد وأعظم ، وإجلاله من إجلال العلم
وإنما الناس بشيوخهم^(٧) فاذا ذهب الشيوخ فمع من العيش ؟ وقد مكث ابن عباس
سنتين^(٨) يهاب سؤال عمر رضي الله عنهم عن مسألة^(٩) ، وكذا قال سعيد بن المسيب ،
قلت لسعد بن مالك رضي الله عنه : إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أهابك^(١٠) ، وقال
أيوب السختياني : كان الرجل يجلس إلى الحسن البصري ثلاث سنين فلا يسأله عن شيء
هيبه له^(١١) . وقال عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي : ما كان انسان يجترئ أن يسأل سعيد
ابن المسيب عن شيء حتى يستأذنه^(١٢) كما يستأذن^(١٣) الأمير ، وقال مغيرة بن مقسم الضبي :

(١) قال أبو نعيم : في حديثه نكارة تاريخ أصبهان ٥٢/٢ ، ولسان الميزان ٣١٣/٣

(٢) كلمة « هذا » ساقطة من هـ

(٣) في ز « قال »

(٤) في هـ « بجله » وهو خطأ

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠١٣٣) والبيهقي في المدخل (٦٦٤) و الخطيب في الفقيه والمتفقه

١٧٩/٢ ، وابن عسك البر في جامعه ٩/١

(٦) أخرجه الخطيب في جامعه ١٨٢/١ ، و الترمذي (١٩٢١) و أحمد ٢٥٧/١ ، و ٢٠٧/٢ ، وانظر أيضا

المدخل للبيهقي ص ٣٨٢ - ٣٨٣ نحوه

(٧) في هـ « لشيوخهم »

(٨) زاد في ز « بل سنة »

(٩) انظر مسند أحمد ٤٨/١ ، وجامع بيان العلم ١١١/١ - ١١٢ ، ولكن جاء في صحيح البخاري ٦٥٧/٨ ،

وصحيح مسلم ١١٠٨/٢ ، والفقيه والمتفقه للخطيب ٩٩/٢ « سنة »

(١٠) جامع بيان العلم ١١٢/١ ، ومسند أحمد ١٧٣/١

(١١) الجامع للخطيب ١٨٤/١

(١٢) في هـ « يستأذن »

(١٣) في هـ « استأذن » انظر لقول الأسلمي الجامع للخطيب ١٨٤/١

كننا نهاب ابراهيم النخعي كما يهاب^(١) الأمير، وقال ابن سيرين: رأيت ابن أبي ليلى وأصحابه يعظمونه ويسودونه ويشرفونه مثل الأمير^(٢). وقال أبو عاصم: كننا عند ابن عون وهو يحدث فر بنا ابراهيم بن عبد الله ابن حسن في موكبه وهو اذ ذاك يدعى إماما بعد قتل أخيه محمد، فاجسر أحد أن يلتفت للنظر إليه فضلا عن أن يقوم^(٣) هيبة لابن عون^(٤). ويحكى^(٥) أن البساطي العلامة^(٦) لم ينقطع عن الحجى لشيخه في يوم اجتياز السلطان دون رفقاته فانهم تركوا الدرس لأجل التفرج عليه فأبعدهم الشيخ تأديبا وقربه. وكذا كان بعض^(٧) مشايخ العجم ممن لقيته يؤدب الطالب اذا انقطع عن الحضور في يومه المعتاد^(٨) بترك إقراءه في اليوم الذي يليه.

وقال اسحاق الشهيدى: كنت أرى يحيى القطان يصلى العصر ثم يستند إلى أصل منارة المسجد فيقف بين يديه أحمد بن حنبل وابن معين وابن المدينى والشاذكونى والفلاس على أرجلهم يسألون عن الحديث إلى أن تحين صلاة المغرب لا يقول لواحد منهم: اجلس، ولا يجلسون هيبة له وإعظاما^(٩). وعن البخارى قال: ما رأيت أحدا أوقر لأحد من ابن معين^(١٠). ومما قيل فى مالك^(١١):

- (١) فى هـ « نهاب » وراجع لقوله المعرفة والتاريخ ٦٠٤/٢، وطبقات ابن سعد ٢٧١/٦، وسنن الدارى ١/٩٢، والجامع للخطيب ١٨٤/١، والمدخل لليهقى ص ٣٧٨
- (٢) الجامع للخطيب ١٨٢/١، وسير أعلام النبلا ٢٦٣/٤
- (٣) فى ز « تقوم »
- (٤) الجامع للخطيب ١٨٥/١
- (٥) فى هـ « ونحوه »
- (٦) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم، الشمس أبو عبد الله البساطي القاهري المالكي (٧٦٠ - ٨٤٢ هـ) الضوء اللامع ٦/٧ - ٧، وإنباء الغمر ٨٢/٩
- (٧) فى هـ « بعد »
- (٨) فى هـ « الميعاد »
- (٩) الجامع للخطيب ١٨٥/١، ومناقب الامام أحمد ص ٥٧، والترخيص بالقيام للنووى ص ٦٢
- (١٠) الجامع للخطيب ١٨٣/١
- (١١) زاد فى ز « رحمه الله » وفى هـ « رضى الله عنه »

يدع الجواب^(١) فلا يراجع هبة و السائلون نواكس الأذقان

نور الوقار و عز سلطان التقى فهو المهيب وليس ذا سلطان^(٢)

وعن شعبية قال : ما كتبت عن أحد^(٣) حديثاً إلا وكنت له عبداً ما حيي^(٤) .
وفي لفظ : ما سمعت من أحد إلا واختلفت إليه أكثر من عدد ما سمعت^(٥) ، وقال
ابن المنكدر : ما كنا نسمى راوى الحديث والحكمة إلا العالم^(٦) .

و استشره في أمور ككلام وكيفية ما تعتمد منه من اشتغالك وما تشتغل فيه إذا كان
عارفاً بذلك ، واحذر من معارضته وما يدعو إلى الرفعة عليه ورد قوله ، فما انتفع
من فعل ذلك . واعتقد كماله فذلك أعظم سبب لانتفاعك به . وقد كان بعض السلف إذا
ذهب إلى شيخه يقول : اللهم أخف عيب شيخى عنى ولا تذهب بركة علمه منى^(٧) . وسيده ،
وقم له إذا قدم عليك ، وأقض حوائجه كلها جليلاً وحقيراً ، وخذ بركابه ، وقبل يده
ووقر مجلسه ، واحتمل غضبه ، واصبر على جفائه وارفق به (ولا تتأقل عليه تطويلاً)
أى ولا تتأقل بالتطويل (بحيث يضجر) أى يقلق منه ويمل من الجلوس بل تحر ما يرضيه ،
فالاضجار كما قال الخطيب يغير الأنفام و يفسد الأخلاق و يحيل الطباع . ثم ساق
عن هشيم قال : كان اسماعيل بن أبى خالد من أحسن الناس خلقاً فلم يزالوا به حتى ساء
خلقه ، وأورد قبل ذلك ألفاظاً صدرت من غير واحد من المحدثين فى حق من أضجرهم

(١) فى ز « الكلام »

(٢) الجامع للخطيب ١٨٥/١ ، و انظر أيضاً الحلية ٣١٨/٦ - ٣١٩ . وعبوت الأخبار ٢٩٤/١ ، ١٣٦/٢ ،
وترتيب المدارك ١٦٧/١ ، ٢٤٦ . والدياج المذهب ١١٤/١ ، والعقد الفريد ٧٥/٢ ، والانتقاء ص ٤٥ ،
والمدخل للبيهقى ص ٣٨٨ ، والحبروان للجاحظ ٤٩٠/٣ ، والمحدث الفاصل ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وجامع
بيان العلم ١٨٢/١

(٣) فى ه « أحمد » وهو خطأ

(٤) فى ه « جى » وهو خطأ ، انظر الحلية ١٥٤/٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠٨/٧ ، و الجامع للخطيب
١٩١/١ ، وجامع بيان العلم ١٢٧/١

(٥) الحلية ١٤٨/٧ ، و الجامع للخطيب ١٩١/١

(٦) الجامع للخطيب ١٨٣/١ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ١٣٧

(٧) تذكرة السامع والمتكلم ص ٨٨

من الطلاب كقول أبي الزاهرية^(١) يخاطبهم : ما رأيت أعجب منكم ، تأتون بدون دعوة ، وتزورون من غير شوق ومحبة ، وتملون بالمجالسة ، وتبرمون بطول المسألة ، وسأل رجل ابن سيرين حين أراد أن يقوم عن حديث ، فقال له : إنك أن كلفتني مالم أطلق ، سأك^(٢) ما سرك مني من خلق .

وقال اسماعيل بن موسى ابن بنت السدي : دخلنا ونحن جماعة من الكوفيين على مالك فحدثنا سبعة أحاديث ، فاستزدناه ، فقال : من كان له دين فليصرف ، فأنصرفوا إلا جماعة أنا منهم ، فقال : من كان له حياء فأنصرف ، فأنصرفوا إلا جماعة أنا منهم ، فقال : من كانت له مروءة فليصرف ، فأنصرفوا إلا جماعة أنا منهم ، فعند ذلك قال : يا غلمان ! أقفاهم^(٣) فإنه لا بقيا على قوم لا دين لهم ولا حياء ولا مروءة^(٤) ، ويخشى كما قال ابن الصلاح على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع^(٥) كما وقع للشريف زيرك^(٦) أحد أصحاب الناظم حين قرأ العمدة على الشهاب أحمد بن عبد الرحمن المرادوي^(٧) في حال كبره وعجزه عن الإسماع^(٨) إلا اليسير بالملاطفة ، وأطال عليه بحيث أضجره فدعا عليه بقوله لا أحياك الله أن تروىها عنى أو نحو ذلك ، فاستجيب دعاؤه ومات الشريف عن قرب^(٩) . لا سيما والمجلس إذا طال كان للشيطان فيه نصيب كما قدمته مع شيء مما يلائمه في الباب قبله .

(١) هو حدير بن كريب الحنصلي ، إمام مشهور من علماء الشام وثقه يحيى بن معين وغيره ، واختلف في عام وفاته ، انظر طبقات ابن سعد ٤٥٠/٧ ، والتهذيب ٢١٨/٢

(٢) في هـ « مساك » وهو خطأ

(٣) أقفاهم ، جمع قفا ، منصوب بفعل محذوف أى عليكم أقفاهم . وهذا التوجيه عندي أقرب مما ذهب إليه محقق الجامع للخطيب .

(٤) الجامع للخطيب ٢١٥/١ - ٢٢١ ، وانظر أيضا الفقيه والمتفقه ١٥٢/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٨٨/٣

(٥) علوم الحديث ص ٢٢٤

(٦) في هـ « زيدك »

(٧) توفي (٧٥٨ هـ) راجع ترجمته الوفيات للسلامي ٢٠٣/٢ ، وذيل العبر للحسيني ١٧٥/٤ ، وشذرات الذهب ١٨٥/٦ ، وفي هـ « المرادى » وهو خطأ

(٨) في هـ « سماع »

(٩) راجع لذلك فتح المغيث للعراقي ٨٨/٣ - ٨٩

وينبغي أن تكون^(١) للشيخ علامة يتنبه بها الطالب للفراغ، كما جاء عن الأعمش أن إبراهيم النخعي كان إذا أراد أن يقطع الحديث مس أنفه فلا يطعم أحد أن يسأله عن شيء. وكان الحسن البصري يقول: اللهم لك الشكر^(٢)، ولا تستعمل ما قاله بعض الشعراء:

أعنت^(٣) الشيخ بالسؤال تجده سلسا يلتقيك بالراحتين
وإذا لم تصح صياح الشكالي رحمت^(٤) عنه وأنت صفر اليدين^(٥)

[الكبر والحياء في طلب العلم] (ولا تكن) أيها الطالب (يمنعك التكبر أو الحياء) بالفصر (عن طلب) لما يفتقر^(٦) إليه من الحديث والعلم. فقد^(٧) قال مجاهد كما غلقه البخاري في صحيحه^(٨) عنه: لا ينال العلم مستحي، بإسكان الحاء، ولا متكبر، وأراد بذلك تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعلم، وروينا في المجالسة للدينوري^(٩) عن الحسن أنه قال: من استتر عن طلب العلم بالحياء لبس الجمل سربالا، فقطعوا سرايل الحياء فإنه من رق وجهه رق علمه. [١٠] ولا ينافي ذلك كون الحياء من الإيمان لأن ذلك هو الشرعي الذي يقع على وجه

(١) في هـ « يكون ،

(٢) انظر المحدث الفاضل ص ٥٨٧ . والجامع للخطيب ٤١٥/١ ، وأدب الاملا والاسملاء ص ٧٤

(٣) في هامش الأصل « الأعنت هو الالحاح ، وفي هـ « أعنت ، وفي الاقتراح « أعنت ،

(٤) في هـ « رجت ،

(٥) جامع بيان العلم ٩١/١ ، والاقتراح ص ٢٨٢ . والمحدث الفاضل ص ٣٦١

(٦) في ز و هـ « تفتقر ،

(٧) كلمة « فقد » ساقطة من هـ

(٨) ٢٢٨/١ ، وصله أبو نعيم في الحلية ٢٨٧/٣ ، والبيهقي في المدخل ص ٢٨٢ ، والخطيب في الفقيه

والمتنقه ١٤٤/٢ ، والدارمي في سننه ١١٢/١ والحافظ ابن حجر في تمليق التعليق ٩٣/٢ ، وقال في الفتح :

إسناد أبي نعيم لإسناد صحيح على شرط البخاري .

(٩) انظر هذا القول في كتابه عيون الأخبار ٢٣/٢ ، والعقد الفريد ٢٢٧/٢ ، وجامع بيان العلم ٩١/١

(١٠) سقط ما بين المعكوفتين من ز

الاجلال والاحترام للأكابر وهو محمود ، والذي هنا ليس بشرعى بل هو سبب لترك أمر شرعى فهو مذموم .

ورويتا عن عمر بن الخطاب وابنه رضى الله عنهما أنهما قالوا : من رق وجهه رق عليه ^(١) . ويفسره قول بعضهم : من رق وجهه عند السؤال رق عليه عند الرجال ^(٢) . ومنه قول علي : ^(٣) قرنت الهيبة بالخفية ^(٤) . وعن الأصمعى قال : من لم يحتمل ^(٥) ذل التعليم ساعة بقي في ذل الجمل أبدا ^(٦) . أسنده ابن السمعاني فيمن اسمه ابراهيم من ذيله على تاريخ بغداد ونظمه شيخنا فقال :

عن الأصمعى جاءت إلينا مقالة تجدد بالاحسان في الناس ذكره
متى يحتمل ذل التعليم ساعة وإلا ففى ذل الجمالة دهره

[الاجتناب عن كتم المسموعات] (واجتنب) أيها الطالب (كتم السماع)
الذى ظفرت به لشيخ معلوم أو كتم شيخ اختصصت بمعرفة عمن لم يطالع على ذلك
من إخوانك الطلبة ، رجاء الانفراد به عن أضرابك ، (فهو) أى الكتم (لوم) من
فاعله ، يقع من جملة الطلبة الوضعا كثيرا ، ويخاف على مرتكبه عدم الانتفاع به ،
إذ بركة الحديث إفادته ونشره ينمى ^(٧) ويعم نفعه . قال مالك : بركة الحديث إفادة
الناس بعضهم بعضا ^(٨) . وقال ابن المبارك : أول منفعة الحديث أن يفيد بعضهم بعضا

(١) أما حديث ابن عمر فقد أخرجه الفسوى في المعرفة و التاريخ ١١٣/٣ ، والبيهقى في المدخل ص ٢٨٠ ،
والخطيب في الفقه والمنفقه ١٤٤/٢ ، وأما حديث أبيه عمر فقد أخرجه الدارنى ١١٢/١ ، والبيهقى في
المدخل ص ١٨١ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٢١

(٢) جامع بيان العلم ٩١/١

(٣) زاد فى هـ « قد »

(٤) عيون الأخبار للدينورى ١٢٣/٢ . والعقد الفريد ٢٢٦/٢ ، وجامع بيان العلم ٩١/١

(٥) فى هـ « لم يحتمل »

(٦) أخرجه البيهقى في مدخله ص ٢٧٨ ، وأورده ابن عبد البر في جامعه ٩٩/١ بدون اسناد

(٧) فى هـ « لنشره نعى »

(٨) أخرجه ابن عدى في مقدمة الكامل ص ١٤٩ ، والبيهقى في المدخل ص ٣٥١ ، وانظر أيضا علوم الحديث

و عن الثوري أنه قال : يا معشر الشباب ! تعجلوا بركة هذا العلم فإنكم لا تدرون لعلمكم لا تبلغون ما تأملون^(١) منه ، ليفد^(٢) بعضكم بعضا^(٣) ومعلوم أن الدين النصيحة .

بل يروى كما عند الخطيب في جامعه^(٤) و أبي نعيم في رياضة المتعلمين عن ابن عباس مرفوعا « يا إخواني ! تناصحوا في العلم ، ولا يكتم بعضكم بعضا ، فإن خيانة الرجل في علمه كخيائته في ماله^(٥) ، والله سائلكم عنه » وهو عند أبي نعيم في الحلية^(٦) بالفظ : « فإن خيانة في العلم أشد من خيانة في المال ، ولهذا قال الخطيب : والذي نستحبه إفادة الحديث لمن لم يسمعه ، والدلالة على الشيوخ ، والتنبية على رواياتهم فإن أقل ما في ذلك النصح للطلاب والحفظ للطالب مع ما يكتسب^(٧) به من جزيل الأجر وجميل الذكر^(٨) .

و أغرب ابن مسدي^(٩) فحكى عن ابن المفضل أنه كان يختار سماع العالي لنفسه و أن أبا الربيع بن سالم^(١٠) كتب إلى السلفي يطلب منه أن يستجيز له بقايا ما يروى عن أصحاب الخطيب ، فكتب إليه بانقرضهم قبل الستمائة ، وليس كذلك ، فأخبرهم كان في سنة ثلاث عشرة و ستمائة ، قال : و هكذا رأيت نبلاء أصحابه بمصر وإسكندرية

(١) في هـ « تؤملون ،

(٢) في ز « ليفد ،

(٣) راجع لقول ابن المبارك والثوري الجامع للخطيب ١٥٠/٢

(٤) ١٤٩/٢ ، ١٥٠ ، وأخرجه أيضا الخطيب في تاريخه ٤٣/٣ ، و ٣٥٦/٦ - ٣٥٧ ، ٣٨٩

(٥) في ز « أماله » وهو خطأ

(٦) ٢٠/٩ ، نقول : وأخرجه أيضا الطبراني في معجمه الكبير (١١٧٠١) ، و ابن الجوزي في الموضوعات

٢٣١/١ - ٢٣٢ ، وحكم الشيخ ناصر الدين الألباني على الحديث بالوضع لإدلة ذكرها في سلسلة الأحاديث

الضعيفة ١٩٩/٢ - ٢٠١

(٧) في هـ « يكتسب ،

(٨) الجامع للخطيب ١٤٥/٢ ، وفتح المفتي للعراقي ٨٩/٣

(٩) في ز « مشدي » وهو تصحيف ، وقد تقدمت ترجمته ، وانظر أيضا العقد الثمين ٤٠٣/٢ - ٤١٠

(١٠) هو الامام العلامة الحافظ المجدد الأديب البليغ ، أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحميري الكلاعي

البلنسي (٥٦٥ - ٦٣٤ هـ) سير أعلام النبلاء ١٣٤/٢٣

يفارون على هذا أشد الغيرة ، ما خلا^(١) الأسعد بن مقرب^(٢) فإنه كان مفيداً ، وعندى
في هذا توقف كبير ، وقد أشرت لرد ما نسبته ابن مسدى إليهما أيضاً مما يشبه هذا في كتابة
التسميع .

وكذا اجتنب منع عارية الجزء أو الكتاب المسموع للقراءة فيه أو السماع
والكتابة منه ، لا سيما حيث لم تتعدد نسخه . فإنها تتأكد^(٣) لقوله ﷺ « من كنتم
علماً يعلمه ألجم بلجام من نار^(٤) » ، فهو شامل لهذا وهذه العارية غير الماضية في كتابة
التسميع ، فتلك مضى الكلام فيها مع الحكاية عن كل من اسحاق بن راهويه وابن
الصلاح أنه قال : قد رأينا أقوامنا منعوا هذا السماع ، فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا ،
ونحوه قول من تأخر عنه أيضاً : ولقد شاهدنا جماعة كانوا يستأثرون بالسماع ويخفون
الشيوخ ويمنعون الأجزاء والكتب عن الطلبة ، فخرمهم الله قصدهم وذهبوا ولم ينتفعوا
بشيء . وكذا أقول : وكيف لا وقد قال وكيع : أول بركة الحديث إعارة الكتب^(٥) ،
اللهم إلا أن يكتم عن لم يره أهلاً أو يكون ممن لا يقبل الصواب إذا أرشد إليه ،
ونحو ذلك كما فعله السلف الصالح وقد قال الخطيب : من أداه لجهله فرط التيه^(٦)
والإعجاب ، إلى المحامات عن الخطأ والممارسة في الصواب ، فهو بذلك الوصف مذموم
مأثوم ، ومحتجر الفائدة عنه غير مؤنب ولا ملوم .

وساق عن الخليل بن أحمد أنه قال لأبي عبيدة معمر بن المثنى لا تردن^(٧) على
معجب خطأ فيستفيد منك علماً ويتخذك به عدواً^(٨) . وقد قيل فيما يروى عنه ﷺ :

(١) في ز . د . ما عدا .

(٢) هو محدث الاسكندرية المجود أسعد الدين أبو القاسم عبيد الرحمان بن مقرب بن عبد الكريم الكندي
الاسكندراتي المعدل (٥٧٤ - ٦٤٣ هـ) سير أعلام النبلاء ٢١٥/٢٣

(٣) في هـ . د . يتأكد ،

(٤) نظر أن قد منّا تخرج هذا الحديث ، وانظر أيضاً المدخل للبيهقي مع هامشه ص ٣٤٦ - ٣٤٧

(٥) في هـ . د . إعادة الحديث ، الجامع للخطيب ، ٢٤٠/١ ، وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٧٥

(٦) في هـ . د . التيه

(٧) في هـ . د . لاتردن ، وهو خطأ

(٨) الجامع للخطيب ١٥٤/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٨٩/٣

« إن من القول عيباً لا^(١) ، هو عرضك كلامك و حديثك على من ليس من شأنه ولا يريد^(٢) .

وإذا أفادك أحد من رفقاءك ونحوهم شيئاً فاعز^(٣) ذلك إليه ، ولا توهم الناس انه من قبل نفسك ، فقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام فيما رويناه في المدخل^(٤) للبيهقي والجامع للخطيب^(٥) : أن من شكر العلم أن تجلس مع الرجل فتذاكره بشيء لا تعرفه فيذكره^(٦) لك ثم ترويه وتقول : إنه والله ما كان عندي في هذا شيء حتى سمعت فلاناً يقول فيه كذا وكذا فتعلمته ، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم . وسأل انسان يونس ابن عبد الأعلى عن معنى قول النبي ﷺ « أقرؤا الطير^(٧) على مكثاتها » فقال : إن الله يحب الحق ، إن الشافعي كان صاحب ذا ، سمعته^(٨) يقول في تفسيره : يقال^(٩) وذكره^(١٠) ، ولا ينافي ذلك رغبة من شاء الله من العلماء في مجرد الإرشاد بالعلم من غير ملاحظة لعزوه إليهم^(١١) كالشافعي حيث قال : وددت أن الناس تعلموا هذا العلم

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٩١) والبيهقي في المدخل (٦١٣) وإسناده ضعيف كما قال الألباني في تعليقه على المشكاة (١٣٥٤/٣) وفي ضعيف الجامع الصغير ١٩٣/٢ ، ورمز السيوطي لضعفه ، وقال العراقي : في إسناده من يجهل : فيض القدير ٢٥٥/٢

(٢) في هامش الأصل « قال في النهاية ٣/٣٣١ : هو عرضك حديثك وكلامك على من لا يريد ، وليس من شأنه يقال عات الضالة أعيل عيلاً ، إذا لم ترد أي جهة تفيها ، كأنه لم يهتد لمن يطلب كلامه فعرضه على من لا يريد »

(٣) في هامش الأصل « فانسب »

(٤) ص ٢٩٦

(٥) ١٥٤/٢

(٦) في هـ « لذكره »

(٧) في فـ « الطيور »

(٨) في هـ « سمعة » وهو تحريف

(٩) في هـ « تعال » وهو خطأ

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي ٣١١/٩ ، والطبقات الكبرى للسبكي ١٧٦/٢ ، والمحدث الفاصل ص ٢٥٩ ، والحديث أخرجه أحمد ٣٨١/٩ ، وأبو داود (٢٨١٨) والحاكم في مستدركه ٢٣٧/٤ ، وقال : صحيح ، وأقره الذهبي .

(١١) زاد في زـ « هنا »

ولا ينسب إلى منه شيء^(١).

[الاخذ عن هو فوقه ودونه ومثله] (واكتب) حيث لزمت ترك التكبر ، بالسند عن لقيته (ما تستفيده) أى الذى تحصل لك به الفائدة من الحديث ونحوه (عاليا) كان سنده (أو^(٢) نازلا) عن^(٣) شيخك أو رفيقك أو من دونك فى الرواية أو الدراية أو السن أو فيهما^(٤) جميعا^(٥) ، فالفائدة ضالة المؤمن حيثما وجدها التقطها ، بل قال وكيع و سفيان : إنه لا ينبل المحدث حتى يكتب عن هو فوقه و مثله ودونه^(٦) . وكان ابن المبارك يكتب عن دونه ، فيقال له ، فيقول : لعل الكلمة التى فيها نجاتى لم تقع لى^(٧) . وهكذا كانت سيرة السلف الصالح . فكم من كبير روى عن صغير كما سيأتى فى باب^(٨)هـ وأوردت فى ترجمة شيخنا من روايته عن جمع من رفقاءه بل وتلامذته جملة .

وفى صحيح مسلم^(٩) عن ابن عباس قال : كنت أقرئ رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف وكذا كان حكيم بن حزام يقرأ على معاذ بن جبل ، وقيل له أقرأ على هذا الغلام الخزرجى ؟ فقال : إنما أهلكنا التكبر .

والأصل فى هذا قرأته عليه السلام مع عظيم منزلته على أبى بن كعب وقالوا : إنما قرأ عليه مع كونه لم يستذكر منه^(١٠) بذلك العرض شيئا ليمتواضع الناس ولا يستنكف الكبير

(١) مناقب الامام الشافعى للرازى ص ٩١ ، والانتقاء ص ٨٤ ، والحلية ٩/١١٨ - ١١٩ ، وتهذيب الاسماء ٥٣/١/١

(٢) فى بقية المتون والفروع د و ،

(٣) فى ز د من ،

(٤) فى هـ فيها ،

(٥) زاد فى ز د انتهى ،

(٦) انظر الجامع للخطيب ٢/٢١٦ - ٢١٨ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/٩٠ ، وسير أعلام النبلاء ٩/١٥٩ والباعث الحثيث ص ١٤٨ ، وتدريب الراوى ٢/١٤٧

(٧) زاد فى ز د بعد ، راجع لقوله شرف أصحاب الحديث ص ٦٨ ، والجامع للخطيب ٢/٢٢٠ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/٩٠

(٨) زاد فى ز د هنا ،

(٩) لا ، بل فى صحيح البخارى ١٢/١٤٤ ، ١٣/٣٠٣ ، وأنظر أيضا تحفة الاشراف ٨/٤٨ ، وجامع الاصول ٩٠/٩٠ ، ٩٦

(١٠) فى ز د عنه ،

أن يأخذ العلم عن هو دونه مع ما فيه من ترغيب الصغير في الازدياد إذا رأى الكبير يأخذ عنه . كما يحكى أن بعضهم سمع^(١) صبياً في مجلس بعض العلماء يذكر شيئاً فطالب القلم وكتبه عنه ، فلما فارقه قال : والله إنى لأعلم به منه ولكن أردت أن أذيقه حلاوة رياسة العلم ليعثه على الاستكثار .

ووقف القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصارى على جزء من حديث أبي الفضل الخزاعى^(٢) فيه حكايات مليحة مما قرأه أبو سعد السمعانى أحد تلامذته بالكوفة على الشريف عمر بن إبراهيم الحسنى^(٣) باجازته من محمد بن على بن عبد الرحمن العلوى^(٤) فكتبه بخطه ثم أمره بإسماعه له ، فقال له : كيف هذا يا سيدى وأنا أفتخر بالسماع منك ؟ فقال له : ذاك بحالة ، قال أبو سعد : فقرأته وسمعه القاضى منى مع جماعة وأمر بكتابة اسمه ففعلوا . وكتب هو بخطه أول الجزء ثنا أبو سعد السمعانى^(٥) .

ولا تأنف من تحديثك عن دونك فقد روينا فى الوصية لأبى القاسم بن مندة من طريق خارجة بن مصعب^(٦) أنه قال : من سمع حديث من هو دونه فلم يروه فهو مراة لا سيما وقد فعله غير واحد . وفى رواية الأكاير عن الأصاغر والآباء عن الأبناء والأقران لذلك أمثلة كثيرة .

وتوسط جماعة فرووا عن دونهم مع تغطيتهم بنوع من التدليس بحيث لا يميزهم إلا الحاذق .

[غرض الاخذ الفائدة لا كثرة الشيوخ] ولتكن الفائدة قصدك (لا كثرة

(١) فى ز . رأى وسمع .

(٢) هو أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل بن ورقاء الخزاعى البديلى المقرئ الجرجاني ، لم يكن موثق فيما ينقله . توفى قبل الأربعمائة بقريب الانساب ١١٦/٢ - ١١٨ .

(٣) هو الشيخ العلامة المقرئ النحوى ، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوى الزيدى الكوفى الحنفى (٤٤٢ - ٥٣٩ هـ) سير أعلام النبلاء ١٤٦/٢٠ ، ولسان الميزان ٢٨٠/٤ - ٢٨١ .

(٤) هو الامام المحدث الثقة العالم للفقيه مسند الكوفة ، أبو عبد الله . محمد بن على بن الحسن بن عبد الرحمان العلوى الكوفى ، توفى (٤٥٠ هـ) سير أعلام النبلاء ٢٣٦/١٧ - ٢٣٧ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٧/٢٠ .

(٦) راجع لترجمته التهذيب ٧٦/٣ - ٧٨ .

الشيوخ) حال كونها (صيتها^(١) عاطلا) من الفائدة ، بحيث تكون^(٢) كمن حكى عنه الخطيب أنه كان يقول : ضيع ورقة ولا تضيعن شيخنا^(٣) ، وهي الطريقة^(٤) التي سلمكمها جل أصحابنا من طلبة شيخنا فضلا عن دونهم ، فانهم اعتنوا بالتكثير من الشيوخ^(٥) بحيث يقول الواحد منهم : أخذت عن ستمائة أو نحو ذلك دون التكثير من المسموع حتى إنه يفوت بعض الكتب الستة أصول الاسلام فضلا عن غيرها هذا مع تصريح شيخنا بأن عكسه أولى^(٦).

و قد قال أبو الوليد^(٧) : كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث هي أحب إلى من ستة آلاف دينار^(٨). وإليه يشير قول ابن الصلاح : وليس بموفق من ضيع شيئا من وقته في الاستكثار لمجرد الكثرة ، وصيتها^(٩) ، على احتمال كلامه أيضا غير هذا ، اللهم^(١٠) إلا أن يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث وجمع أطرافه فيكثر^(١١) شيوخته لذلك ، فهذا لا بأس به . ومن هنا وصف بالاكثار من الشيوخ خلق من الحفاظ ، كالثوري وابن المبارك وأبي داود الطيالسي ويونس بن محمد المؤدب^(١٢) و محمد بن يونس الكديمي والبخاري وأبي عبد الله ابن مندة ، وكالقاسم ابن داود البغدادي قال كتبت عن ستة آلاف شيخ^(١٣) . وممن زادت شيوخته على

(١) في هـ . صيتها ،

(٢) في هـ . يكون ،

(٣) الجامع للخطيب ٢٢٤/٢

(٤) في هـ . الطريقة ، وهو خطأ

(٥) في هـ . الشيوخ ، وهو خطأ

(٦) النزاهة ص ١٤٥ ، ونص كلامه : ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ

(٧) هو مشاهير بن عبد الملك الامام الحافظ الناقد شيخ الاسلام أبو الوليد الباهلي الطيالسي (١٣٣ - ٢٢٧ هـ)

سير أعلام النبلاء ٣١٤/١٠

(٨) انظر لذلك تاريخ بغداد ٤٥٨/١٢ ، والتهذيب ٣٩٥/٨ ، سير أعلام النبلاء ٤٣/٨ ، وتذكرة الحفاظ ٢٢٧/١

(٩) علوم الحديث ص ٢٢٥ ، والارشاد للنووي ٤٨١/٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٩٠/٣

(١٠) في هـ . اللهم ،

(١١) في هـ . فتكثر ،

(١٢) في الاصل . المؤذن ، وهو تحريف

(١٣) تاريخ بغداد ٤٤٠/١٢ ، والجامع للخطيب ٢٢١/٢ - ٢٢٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٩٠/٣ - ٩١

ألف سوى هؤلاء ، أبو زرعة الرازي و يعقوب بن سفيان و الطبراني و ابن عدي و ابن حبان و الوليد بن بكر^(١) و أبو الفتيان^(٢) و أبو صالح المؤذن^(٣) و أبو سعد السمان^(٤) ، كان له ثلاثة آلاف شيخ وست مائة^(٥) ، و ابن عساكر و ابن السمعاني و ابن النجار و ابن الحاجب^(٦) و الدمياطي و القطب الحلبي و البرزالي فشيوخه ثلاثة آلاف شيخ منها ألف بالاجازة^(٧) ، و عتيق بن عبد الرحمن العمري المصري^(٨) ، ذكر أن شيوخه نيفوا عن الألف ، و الفخر عثمان التوزري^(٩) بلغت شيوخه نحو الألف^(١٠) و الذهبي و ابن رافع و العز أبو^(١١) عمر ابن جماعة و من لا يحصى كثرة ، و كم في جمع طرق الحديث من فائدة أشرت لجملة منها في الباب قبله و اذا قال أبو حاتم الرازي : لو لم نكتب^(١٢) الحديث من ستين وجهها ما عقلناه و عن ابن معين مثله لكن بلفظ ثلاثين و قال غيرهما : الباب

(١) في هـ د كبير ، و هو خطأ ، انظر لشأنه بغية المائتمس ص ٤٨٠ ، و جذوة المقتبس ص ٣٦١ و الصلة ٦٠/١٧ ، سير أعلام النبلاء ٦٠/١٧

(٢) هو الشيخ الامام الحافظ المكشور الجوال ، أبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه بن مهدي الدهستاني الرواسي (٤٢٨ - ٥٠٣ هـ) سير أعلام النبلاء ٣١٧/١٩ - ٣١٩

(٣) هو الامام الحافظ الزاهد المسند محدث خراسان ، ابو صالح ، أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابوري الصوفي المؤذن (٣٨٨ - ٤٧٠ هـ) سير أعلام النبلاء ١٨/٤١٩

(٤) هو اسماعيل بن علي الحافظ ، أبو سعد السمان ، صدوق ولكنه معتزلي ، توفي (٤٤٣ او ٤٤٥ او ٤٤٧ هـ) لسان الميزان ١/٢٢٢

(٥) انظر الجواهر المضئية ١/١٥٦ - ١٥٧ ، و تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٢ ، و العبر ٣/٢٠٩ ، و لسان الميزان ١/٢٢٢ قال الذهبي : هذا العدد لشيوخه لا اعتقد وجوده ولا يمكن .

(٦) في هامش الأصل : د ليس هو الأصولي الشهير بل هو آخر اسمه عمر البصري كما سيأتي في المسمين قريبا ، وفيه نظر لأن عمر البصري ليس بابن الحاجب بل ابن الحاجب هو عز الدين ابو الفتح عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي المتوفى (٦٣٠ هـ) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٥٥ - ١٤٥٦

(٧) فوات الوفيات ٣/١٩٧ ، و ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٠ ، و الدرر الكامنة ٣/٢٣٧

(٨) انظر لترجمته برنامج ابن جابر الوادي آشي ص ٧٧ - ٧٨ ، و الدرر الكامنة ٢/٤٣٧ ، توفي (٧٢٢ هـ)

(٩) هو عثمان بن محمد بن عثمان بن أبي بكر بن محمد بن داود المالكي التوزري (بفتح التاء و الزام) فخر الدين ، توفي (٧١٣ هـ)

(١٠) العقد الثمين ٦/٤٦ ، و برنامج ابن جابر الوادي آشي ص ١٥٧ ، و البداية و النهاية ١٤/٦٩ ، و الدرر الكامنة ٣/٤٤٩

(١١) زاد في د ابن هـ و هو خطأ

(١٢) في هـ د يكتب ،

إذا لم تجمع طرقه لا يوقف على صحة الحديث ولا على^(١) سقمه^(٢)، [٣]^(٣) وقال ابن دقيق العيد في ثالث أحاديث العمدة من شرحها إذا اجتمعت طرق الحديث يستدل ببعضها إلى بعض، و يجمع بين ما يمكن جمعه و يظهر به المراد]، إلى غير ذلك مما أسلفت شيئاً منه في أواخر المعمل.

[التفتيش ثم التفتيش] (ومن يقل) كتابي حاتم الرازي، وكذا ابن معين فيما قرأته بخط السلفي في جزء له في شرط القراءة على الشيوخ (إذا كتبت قش^(٤)) أي اجمع من ههنا و من^(٥) ههنا، و منه قول مالك في يحيى بن سعيد: قش، و لذا قال ابن حزم: معناه أنه يجمع القماش وهو الكناسة أي يروي عن لا قدر له ولا يستحق (ثم إذا رويته ففتش فليس) هو (من ذا) أي من الاستكثار العاطل، ولم يبين ما المراد به، وهو محتمل لأن يكون أراد ما رواه السلفي في جزءه المشار إليه قريباً عن ابن صاعد^(٦) قال قال لي إبراهيم بن أورمة الأصبهاني^(٧): اكتب عن كل انسان فإذا حدثت فأنت بالخيار. ولذا قال ابن المبارك: حملت عن أربعة آلاف ورويت عن ألف^(٨). وصرح شيخنا في بعض من يحمل عنه من شيوخه بأنه لا يستبيح الأداء عنه. وإليه أشار الشارح بقوله وكأنه أراد اكتب الفائدة من سمعتها، ولا تؤخر ذلك حتى تنظر^(٩) فيمن حدثك أهو أهل أن يؤخذ عنه أم لا، فربما فات ذلك بموت الشيخ

(١) كلمة د على، ساقطة من ز

(٢) راجع لهذه الأقوال الجامع للخطيب ٢/٢١٢، وفتح المغيث للعراقي ٣/٩٠

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ، وراجع لقوله شرح العمدة له ١/١٦

(٤) الجامع للخطيب ٢/٢٢٠، وتاريخ بغداد ١/١٤٣، و تاريخ يحيى بن معين ١/٥٥. وسير أعلام النبلاء.

١١/٨٥

(٥) سقطت كلمة د من، من هـ

(٦) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، الامام الحافظ الجود، محدث العراق أبو محمد الهاشمي البغدادي

(٢٢٨ - ٣١٨ هـ) سير أعلام النبلاء ١٤/٥٠١

(٧) هو الامام الحافظ البار، أبو اسحاق إبراهيم بن أورمة الأصبهاني، توفي (٢٦٦ هـ) سير أعلام

النبلاء ١٣/١٤٥

(٨) انظر سير أعلام النبلاء ٨/٢٩٧، وتذكرة الحفاظ ١/٢٧٦

(٩) في ز د تحمل، وفي هـ د ينظر،

أو سفره أو سفرك ، فإذا كان وقت الرواية عنه أو وقت العمل بالمرؤى ففتش حينئذ ، قال : وقد ترجم عليه الخطيب باب من قال يكتب عن كل أحد ، ويحتمل أن يكون أراد استيعاب الكتاب المسموع وترك انتخابه أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل ، فإذا كان وقت الرواية أو العمل نظر فيه وتأمله^(١) . ووقع في كلام ابن مهدي ما يشير إلى الاحتمالين فإنه قال : لا يكون إماما من حدث عن كل من رأى ولا بكل ما سمع^(٢) .

[الانتخاب عند الضرورة ويشهد للمأني النهي عن الانتخاب لقول^(٣) ابن الصلاح (والكتاب) أو الجزء بالنصب (تمم) أيها الطالب (سماعه) وكتابه و (لا تنتخبه ندم) فإنه قد تحتاج^(٤) بعد ذلك إلى رواية شيء منه فلا تجده فيما انتخبته منه وقد قال ابن المبارك : ما انتخبت على عالم قط إلا ندمت . وفي لفظ عنه ما جاء من منق^(٥) خير قط . وعن ابن معين قال : سيندم المنتخب في الحديث حيث لا ينفعه الندم وفي لفظ عنه : صاحب الانتخاب يندم ، وصاحب النسخ لا يندم^(٦) .

وقال المجد الصرخي^(٧) من الحنفية : ما قرطنا ندمنا^(٨) وما انتخبنا ندمنا . وما لم نقابل ندمنا . وقد أشرت إليه في المقابلة . وقال أبو الزناد : كنا نكتب الحلال والحرام ، وكان الزهري يكتب كل ما سمع ، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس^(٩) ،

(١) فتح المغيث للعراق ٩٠/٣ ، والجامع للخطيب ٢٢٠/٢ ، والتدريب ١٤٨/٢ ، وفتح الباقى ٢٢٢/٢ - ٢٢٣

(٢) الجرح والتعديل ٣٥/١ - ٣٦ ، والحقية ٤/٩ ، والمدخل لليهقي ص ٣٧٦ ، والمحدث الفاصل ص ٢٠٦ ،

ومقدمة الكامل ص ١٧٥

(٣) في ز و كقول ،

(٤) في ه ه فانه قد يحتاج ،

(٥) في ه ه متقن ،

(٦) انظر الاماع ص ٢١٨ ، والجامع للخطيب ١٥٦/٢ ، ١٨٧ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٥ ، وفتح المغيث

العراق ٩١/٣ ، وتاريخ ابن معين ٥٥/١ ، وسير اعلام النبلاء ٨٥/١١

(٧) لم نقف على هذه النسبة ، نعم وردت السرخي ، والسرخي في الانساب ومعجم البلدان وفي كتب أخرى ، وفي ه ه المجد الصرخي ،

(٨) سقط ما بين المعكوتين من ز

(٩) جامع بيان العلم ٧٣/١ ، والجامع للخطيب ١٨٨/٢

ولم يقنع الامام أحمد بانتخاب كتب غندر كما فعل ابن المسديني^(١) وغيره بل قال ما أعلم أحدا نسخ كتبه غيرنا^(٢).

(و) لكن (إن يضق حال) كما أشار إليه الخطيب^(٣) (عن استيعابه) أى الكتاب أو الجزء لعسر الشيخ أو لكونه أو الطالب واردا^(٤) غير مقيم فلا يتسع الوقت له أو لضيق يد الطالب ونحو ذلك. وكذا إن اتسع مسموعه بحيث تكون^(٥) كتابة الكتب أو الأجزاء كاملة كال تكرار واتفق شيء منها (لعارف) أى بجودة الانتخاب اجتمع (وأجاد فى انتخابه) بنفسه فقد كان الناس على ذلك (أو) اتفق ذلك لمن (قصر) عن معرفة الانتخاب (استعان) فى انتخاب ما له فيه غرض (ذا) أى صاحب (حفظ) و معرفة (فقد كان من الحفاظ من له) أى للانتخاب لرفاقه^(٦) المتميزين فضلا عن القاصرين (يعد) أى يهين بحيث^(٧) يوجه^(٨) إليه ويتصدى لفعله^(٩) كأبى زرعة الرازى والنسائى وإبراهيم بن أورمة^(١٠) وعبيد المعجل^(١١)

(١) فى هـ . المدنى ،

(٢) راجع لذلك سير أعلام النبلاء ٣٠٨/١١

(٣) الجامع للخطيب ١٥٥/٢ - ١٥٧ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٢٥ ، وفتح المغيث للعراقى ٩١/٣

(٤) فى ز . وارد ، وهو خطأ

(٥) فى هـ . يكون ،

(٦) فى هـ . لرواته ،

(٧) فى ز . حيث ،

(٨) فى هـ . توجه ،

(٩) فى هـ . لفعل ،

(١٠) فى هـ . أوزمة ، وهو خطأ

(١١) هو الحفاظ الامام المجود ابو على ، الحسين بن محمد بن حاكم البغدادى عبيد المعجل ، توفى (٢٩٤ هـ)

سير أعلام النبلاء ٩٠/١٤ - ٩١ ، وتاريخ بغداد ٩٤/٩٣/٨ فى ز . المعجل ، وهو خطأ

و الجعابي^(١) و عمر بن الحجاج البصري^(٢) و ابن المظفر^(٣) و الدارقطني و ابن أبي الفوارس^(٤) و اللالكائي^(٥) فإنيهم كانوا ينتخبون على الشيوخ ، و الطلبة تسمع و تكتب بانتخابهم ، و ائقني^(٦) من بعدهم أثرهم في ذلك إلى الناظم و تلامذته كولدته و الصلاح الاقحسي ، و شيخنا ثم طلبته^(٧) كالجال بن موسى و مستمليه و صاحبنا النجم الهاشمي ، و توسعا في ذلك إلى حد لم ارتضه منهما وإن كنت سلكته و الأعمال بالنيات ، و إلا فني لم يكن عارفا و تولى ذلك بنفسه أخل كما وقع لابن معين في ابتداء أمره بما حكاه عن نفسه قال : دفع إلى ابن وهب عن معاوية بن صالح خمسمائة أو ستمائة حديث فانتقيت شرارها لكوني لم يكن لي بها حينئذ معرفة^(٨) . و قد رأيت ما يدل على أن شرط الانتخاب أن يقتصر على ما ليس عنده^(٩) و عند من ينتخب لهم ، فذكر أبو أحمد ابن عدي عن أبي العباس ابن عقدة قال : كنا نحضر مع الحسين بن محمد المعروف بعبيد و يلقب أيضا العجل عند الشيوخ وهو شاب ، فينتخب لنا إذا أخذ الكتاب كلمناه فلا يجيبنا حتى يفرغ ، فسألناه عن ذلك فقال : إنه إذا مر حديث الصحابي أحناج أفكر

(١) هو الحافظ البارح العلامة قاضي الموصل ، أبو بكر محمد بن محمد بن سلم التميمي البغدادي الجعابي

(٢٨٤ - ٣٥٥ هـ) سير أعلام النبلاء ١٦/٨٨ - ٩٢ ، و تاريخ بغداد ١٣/٢٦ - ٣١

(٢) عمر البصري هو الامام المحدث أبو حفص عمر بن جعفر بن عبد الله بن أبي السري الوراق

(٢٨٠ - ٣٥٧ هـ) أما عمر بن الحجاج فهو أبو الفتح عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي المتوفى

(٦٣٠ هـ) لا البصري ، فانتبه الأمر على المؤلف ، و ذلك الأمر واضح جلي ، انظر تذكرة الحفاظ

(١٤٥٥/٤) ، و سير أعلام النبلاء ١٦/١٧٢ - ١٧٣

(٣) هو الشيخ الحافظ المجود محدث العراق ، أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد

البغدادي (٢٨٦ - ٣٧٩ هـ) سير أعلام النبلاء ١٦/٤١٨

(٤) هو الحافظ المجرد أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس البغدادي (٣٣٨ - ٤١٢ هـ) تذكرة الحفاظ

١٠٥٣/٣

(٥) هو الامام الحافظ المفتي أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي الشافعي اللالكائي

المتوفى (٤١٨ هـ) سير أعلام النبلاء ١٧/٤١٩

(٦) في هـ « ائقني »

(٧) في هـ « طلبته »

(٨) الجامع الخطيب ٢/٥٦

(٩) في هـ « عندهم »

في مسند ذلك الصحابي هل الحديث فيه أم لا ، فلو أجبتكم خشيت أن أزل ، فتقولون^(١) لي : لم انتخب هذا ، وقد حدثنا به فلان^(٢) .

(و علوا) أى من انتخب من الأئمة (فى الأصل) المنتخب منه ما انتخبوه لأجل تيسر معارضة ما كتبوه به ، أو لإمساك الشيخ أصله بيده أو للتحديث منه أو لكتابة^(٣) فرع آخر منه حيث فقد الأول ، واختلف اختيارهم فى كيفية^(٤) لكونه لا حبر فيه فعلوا (إما خطأ) بالحررة ، ثم منهم من يجعله عريضا فى الحاشية اليسرى كالدارقطنى أو صغيرا فى أول إسناد الحديث كاللالكائى^(٥) (أو) علموا بصورة (همزتين) بحبر فى الحاشية اليمنى كأبى الفضل على بن الحسن الفلىكى (أو بصاد) ممدودة بحبر فى الحاشية أيضا كأبى الحسن على بن أحمد النعيمي (أو بطاء) مهملة ممدودة كذلك^(٦) كأبى^(٧) محمد الحلال أو بجائين إحداهما إلى جنب الأخرى كذلك كمحمد بن طلحة النعمانى أو بجيم فى الحاشية اليمنى كالجماعة^(٨) أو غير ذلك^(٩) .

[الاقتصار على سماع الحديث دون فهمه] (ولا تكن) أيها الطالب (مقتصر) أن تسمعا^(١٠) الحديث ونحوه (وكتبه) بالنصب عطفًا على محل أن المصدرية على نزع الخافض أى لا تقتصر على سماع الحديث وكتبه^(١١) (من دون^(١٢) فهم) لما فى سنده

(١) فى هـ « فيقولون » ،

(٢) تاريخ بغداد ٩٤/٨ ، والمنظوم ٦١/٦ - ٦٢ ، وسير أعلام النبلاء ٩٠/١٤

(٣) فى هـ « كتابة » ،

(٤) فى هـ « كيفية فى » وهو خطأ

(٥) فى هـ « كاللالكائى » ،

(٦) فى هامش الأصل « أى بحبر فى الحاشية » ،

(٧) سقطت كلمة « أبى » من ز

(٨) فى هامش الأصل « أى الجمهور » ،

(٩) انظر لذلك الجامع للخطيب ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وفتح المغيث للعراقى

٩٢/٣

(١٠) زاد فى فى « أى »

(١١) زاد فى ز « وكذا فى حفظه »

(١٢) زاد فى ز « معرفة » ،

ومنته^(١) (نفعا) أى نافع^(٢)، فتكون - كما قال ابن الصلاح - قد أتعبت نفسك من غير أن تظفر بباطل ولا تحصل بذلك فى عداد أهل الحديث الأماثل ، بل لم تزد على^(٣) أن صرت من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون^(٤) . وما أحسن قول غيرهم^(٥) :

إن الذى يروى وإكته يحمل ما يروى وما يكتب

كصخرة تنبع أمواهم^(٦) تسقى الأراضى وهى لا تشرب

وقد قال أبو عاصم النبيل : الرياسة فى الحديث بلا دراية رياسة نزلة^(٧) : قال الخطيب : هى اجتماع الطلبة على الراوى للسمع عند علو سنه يعنى فاين سنده لا يعلو ولا تقع^(٨) الحاجة إليه غالبا إلا حين تقدمه فى السن ، قال : فاذا تميز الطالب بفهم الحديث ومعرفته تعجل بركة ذلك فى شبيهه ، قال : ولو لم يكن فى الاقتصار على سماع الحديث وتخليده^(٩) الصحف دون التمييز بمعرفة صحيحه من فاسده ، والوقوف على اختلاف وجوهه ، و التصرف فى أنواع علومه إلا تلقيب المعزلة القدرية من سلك تلك الطريقة بالحشوية^(١٠) يعنى باسكان المعجمة وفتحها ، فالأول على أنهم من حشو الطلبة فلا ينتفع بهم ، والثانى على أنهم كانوا يحشون فى حاشية حلقة الحسن البصرى لوجب^(١١)

(١) زاد فى ز و من العلل والأحكام ،

(٢) زاد فى ز و ليخرج أنه من الزيادات القيمة من غير ملاحظة للقواعد والضوابط ،

(٣) كلمة د على ، ساقطة من ز و هـ

(٤) علوم الحديث ص ٢٢٦ ، والارشاد للنوى ٤١٣/٢

(٥) أى أبو حيان الأندلسى . انظر نفح الطيب ٥٣٦/٢

(٦) فى ز د أفواهم ،

(٧) أخرجه الرامهرمزي فى المحدث الفاضل ص ٢٥٣ ، و الخطيب فى جامعه ١٨١/٢ - ١٨٢ ، وفتح المفتي

للعراق ٩٢/٣

(٨) فى هـ د أو يقع ، وفى ز و وقع ،

(٩) فى ز د تجليده ،

(١٠) فى هـ د الحشرية ، وهو خطأ

(١١) فى ز د فوجب ، وفى هـ د لوجب ،

على الطالب الألفه لنفسه ودفع^(١) ذلك عنه وعن أبناء جنسه^(٢) - انتهى .
ويروى كما لأبي نعيم في تاريخ أصبهان^(٣) من حديث علي بن موسى عن أبيه
عن جده عن آبائه مرفوعاً «كونوا دراة ولا تكونوا رواة ، حديث تعرفون فقمه خير
من ألف تروونه ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية^(٤) عن ابن مسعود رفعه أيضاً بلفظ
«كونوا للعلم رعاة ، وكذا أخرجه غيره عن ابن عباس^(٥) . والله در الأديب الفاضل
فارس بن الحسين حيث قال فيما روينا من طريقه :

يا طالب العلم الذي	ذهبت بمسده الرواية
كن في الرواية ذا العناية	بالرواية والدراية
وارو القليل وراعاه	فالعلم ليس له نهاية ^(٦)

وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر فيما روينا عنه :

واظب على جمع الحديث وكتبه	واجهد ^(٧) على تصحيحه في كتبه
واسمعه من أربابه نقلاً كما	سمعوه من أشياخهم تسعد به
واعرف ثقات رواته من غيرهم	كياً ^(٨) تميز صدقه من كذبه
[^(٩) فهو المفسر للكتاب وإنما	نطق النبي لنا به عن ربه]

(١) في هـ . رفع .

(٢) الجامع للخطيب ١٨٠/٢ - ١٨١ ، وفتح المغيث للعراق ٩٢/٣

(٣) ١٣٨/١ ، وأخرجه أيضاً الخطيب في الفقيه والمنتهى ٨٠/٢

(٤) إياه أشار السيوطي في الجامع الصغير ١٦١/٤ ، والبرهان فوري في كنز العمال ٢٤٩/١٠ ، وقال الألباني :
موضوع ، الضعيفة (٢٢٧٠) وقد أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧/٢ ، موقوفاً على
ابن مسعود .

(٥) إياه أشار الديلمي في الفردوس ٢٤١/٣

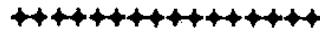
(٦) علوم الحديث ص ٢٢٦ ، وفتح المغيث للعراق ٩٣/٣

(٧) في هـ . واجهه .

(٨) في هـ . فيها ، وهو خطأ

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من ز

وتفهم الأخبار تعرف^(١) حله
وهو المبين للعباد بشرحه
وتتبع العالي الصحيح فإنه
وتجنب التصحيف فيه فربما
واترك مقالة من لحاك بجهله
فكني المحدث رفعة أن يرتضى
من حرمة مع فرضه من ندبه
سير النبي المصطفى مع صحبه
قرب إلى الرحمن تحظ بقربه
أدى إلى تحريفه بل قلبه
عن كتبه أو بدعة في قلبه
و يعد من أهل الحديث وحزبه^(٢)



واقرا كتابا في علوم الأثر
و بالصحيحين ابدان ثم السنن
بما اقتضته حاجة من مسند
وعمل وخيرها لأحمدا
من خيرها الكبير للجمع
وكتب المؤلف المشهور
واحفظه بالتدرج ثم ذاكر
إذا تأملت إلى التأليف
طريقتان جمعه أبوابا
وجمه معللا كما فعل
وجمعوا أبوابا أو شيوخا أو
كابن الصلاح أو كذا المختصر
والبهقي ضبطا وفهما ثم ثن
أحمد و الموطأ الممهّد
والدارقطني والتواريخ غدا
والجرح والتعديل للرازي
والأكمل الإكمال للأمير
به والإتقان أصبحن و بادر
تمهر وتذكر وهو في التصنيف
أو مسندا تفرده أصحابا^(٣)
يعقوب أعلى رتبة وماكمل
تراجما أو طرقا، وقد رأوا

(١) في هـ د تعلم ،

(٢) قال النواب حسديق حسن خان في الحطة ص ٤٠ : رواء السيد المرتضى الزبيدي المصري بسنده إليه ،
وانظر أيضا قواعد التحديث ص ٤٠٢

(٣) في م ، أصحابا ،

كراهية الجمع لدى تقصير كذاك الإخراج بلا تحرير

[الاعتناء بمعرفة علم الحديث وأصوله] (واقرأ) أيها الطالب عند شروعك في الطلب لهذا الشأن (كتاباً في) معرفة (علوم الأثر) تعرف به أدب التحمل ، وكيفية الأخذ والطلب ، و من يؤخذ عنه وسائر مصطلح أهله (كـ) كتاب علوم الحديث للحافظ الكبير أبي عمرو (ابن الصلاح) الذي قال فيه مؤلفه : إنه مدخل إلى هذا الشأن مفصح عن أصوله وفروعه ، شارح لمصنفات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدث بالجمال بها نقصاً فاحشاً ، قال : فهو إن شاء الله جدير بأن تقدم^(١) العناية به ، وعليه معول كل من جاء بعده^(٢) (أو كذا) النظم (المختصر) منه الملخص^(٣) فيه مقاصده مع زيادة ما يستعذب كما سلف في الخطبة ، وعول على شرحه هذا واعتمده ، فلا ترى نظيره في الآتيان والجمع مع التلخيص والتحقيق ، نفع الله به و صرف عنه من لم يحفظ معناه ولم يلاحظ^(٤) مغزاه^(٥) من صالح و طالح وحاسد وناصح وصبي جهول وغبي لم يدر ما يقول ، متفهما لما يليق بخاطر كمنها ممن يكون ممارساً للفن مطبوعاً فيه عاملاً به ، وإلا تكن كخابط عشواء ، ركب^(٦) متن عمياء .

وذلك واجب لكونه طريقاً إلى معرفة الصحيح والسقيم ، وإذا علمت كيفية الطلب وما يلتحق بذلك فليكن من أول ما ينبغي أن تستعمله^(٧) شدة الحرص على السماع والمساورة إليه والملازمة للشيوخ ، وتبتدىء بسماع الأماهات من كتب أهل الأثر والأصول الجامعة للسنن ، كما^(٨) قال الخطيب^(٩) . وهي على الأبواب والمسانيد والمبوبة

(١) في ز : يقدم ،

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٠ ، وفتح المغيث للعراق ٩٣/٣

(٣) في ز : المختص ،

(٤) في ز : لم يخلط ،

(٥) في هـ : معناه ،

(٦) في هـ : ركب ،

(٧) في هـ : يستعمله ،

(٨) زاد في ز : قد ،

(٩) في جامعه ١٨٢/٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، وانظر أيضاً فتح المغيث للعراق ٩٣/٣

وهي كثيرة متفاوتة أنفعها بالنظر لسرعة استخراج الفائدة منها فقدمها (وبالصحيحين) للبخاري ومسلم منها (ابدأن) ^(١) وقدم أولهما لشدة اعتنايه باستنباط الأحكام التي هي المقصد ^(٢) الأعظم مع تقديمه ورجحانه كما سبق في محله ، إلا إن دعت ضرورة ، كأن يكون الراوي لصحيح مسلم انفرد به ويخشى فوته ، ورواية البخاري فيهم كثرة كما اتفق في عصرنا للزوين ^(٣) عبد الرحمن الزركشي الحنبلي ^(٤) آخر من سمع صحيح مسلم على البيهقي ^(٥) فإنه لو حصل التشاغل عنه بصحيح البخاري الذي استمر بعده في الدرجة التي كان فيها في حياته أكثر من أربعين سنة ، و ^(٦) ربما فات ولا يوجد مثله (ثم) أردفهما ^(٧) بكتب (السنن) المراعي مصنفا فيهما الاتصال غالبا ، والمقدم منها كتاب أبي داود لكثرة ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام ، ثم كتاب أبي عبد الرحمن النسائي ليتمرن ^(٨) في كيفية المشي في العزل ، ثم كتاب أبي عيسى الترمذي لاعتنايه بالإشارة لما في الباب من الأحاديث ، وبيان له الحكم ما يورده ^(٩) من صحة وحسن وغيرهما (و) يليها كتاب السنن للمحافظ الفقيه أبي بكر (البيهقي) ^(١٠) فلا تجد عنه لاستيعابه لاكثر أحاديث الأحكام ، بل لا نعلم — كما قال ابن الصلاح — في بابيه مثله ^(١١) وإذا كان حقه التقدير على سائر كتب السنن ، ولكن قدمت تلك لتقدم

(١) زاد في ز و بنون التأكيد الخفيفة ،

(٢) في ه ه المقصد ،

(٣) في ه ه للزوين ، وهو تحريف

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد المصري الحنبلي ، أبو ذر ، يعرف بالزركشي (٧٥٨-٨٤٦هـ)

الضوء اللامع ١٣٦/٤ - ١٣٧

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي البيهقي المتوفى (٧٦٦هـ) ، الدور الكامنة

٢٩٥/٣

(٦) كلمة و و ، ساقطة من ز و ه

(٧) في ه ه أردفها ،

(٨) في ز و ه و لتتمرن ،

(٩) في ه ه يورده ، ساقطة المفعول

(١٠) زاد في ز و بالامكان ،

(١١) علوم الحديث ص ٢٢٧ ، و الارشاد للنووي ٤٩٤/٣ ، و فتح المغيث للعراقي ٩٣/٣ ، قال السبكي :

ما صنف في علم الحديث مثله تهذيبا وترتيبا وجودة ، الطبقات الكبرى له ٩/٤

مصنفـيها في الوفاة ومزـيد جـلاتهم (ضبطا وفهما) أى بالضبط في سماعك لمشكلها والفهم لـخفى معانيها ، بحيث أنك كل ما مر بك اسم مشكل أو كلمة من حديث مشكـلة تبحث عنها وتودعها قلبك ، فبذلك يجتمع لك علم كثير في زمن يسير^(١).

وكذا اعتن من الكتب المبوبة بسماع الصحاح لابن خزيمة ولم يوجد قاما ، و لابن حبان ، ولأبي عوانة ، و^(٢) بسماع الجامع المشهور بالمسند للدارمي ، والسنن لإمامنا الشافعي مع مسنده وهو على الأبواب ، والسنن الكبير للنسائي لما اشتملت عليه من الزيادات على تلك ، والسنن لابن ماجه ، والدارقطني ، وبششرح^(٣) معاني الآثار للطحاوي (ثم ثن بـ) بسماع (ما اقتضته حاجة من) كتب المسانيد كبيرها وصغيرها ، كـ (مسند) الامام (أحمد) وأبي داود الطيالسي ، وعبد بن حميد ، والحيمدي والعدني^(٤) ، و مسدد ، وأبي يعلى والحارث بن أبي أسامة ، والأحاديث فيها أعلى منها في التي قبلها غالبا ، وكذا بما تدعو الحاجة إليه من الكتب المصنفة على الأبواب أيضا ، لكن كثير فيها الايراد لغير المسند ، كالمرسل ، وشبهه مع كونها سابقة لتلك في الوضع ، كمصنف ابن أبي شيبة ، والسنن لسعيد بن منصور (والموطأ الممهد) لمقتنى السنة للإمام مالك الذي قال أبو خـليـد عتبة بن حماد : إنه لما عرضه^(٥) على مؤلفه في أربعة أيام قال له^(٦) : علم جمعه في ستين سنة أخذتموه في أربعة أيام ، والله لا ينفعكم الله^(٧) به أبدا ، وفي لفظ : لا فقهتم أبادروا أبو نعيم في الحلية^(٨).

(١) زاد في ز د وحينئذ فالفهم هنا فيما يرجع لغريب الاسماء و المتون ليتمكن من النطق بها على وجهها ، فهو أخص مما تقدم ،

(٢) سقطت كلمة د و ، من هـ

(٣) في ز د لشرح ،

(٤) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني الدروردي المتوفى (٢٤٣ هـ) مقدمة تحفة الأحوذى ٣٣١/١

(٥) في ز د عرض ،

(٦) سقطت كلمة د له ، من ز

(٧) في هـ د لا ينفعك الله ،

(٨) ٣٣١/٦ ، و أما قوله بلفظه الأول فقد ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٣/١١ ، وقد قال عمر

ابن عبد الواحد : عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما ، فقال : كتاب ألفته في أربعين سنة

أخذتموه في أربعين يوما ، قلنا تنفقون فيه ، ترتيب المدارك ١٩٥/١ ، والتمهيد ٧٨/١

وككتب ابن جريج وسعيد بن أبي عروبة وابن المبارك وابن عيينة وهشيم وابن وهب والوليد بن مسام ووكيع . والموطأ قال فيه الشافعي ما قدمنا في أصح كتب الحديث . ونحوه قول الخطيب : إنه المقدم في هذا النوع فيجب الابتداء به^(١) . قلت : وإنما سماه بذلك لأنه عرضه على بضعة عشر تابعيا فكلهم واطأه على صحته ذكره ابن الطحان^(٢) في تاريخ المصريين له نقلا عن ابن وهب عن مالك وعن غيره مما جرب أن الحامل إذا أمسكته بيدها تضع في الحال .

ثم بالمحتاج إليه من التصانيف المفردة في أبواب مخصوصة كالطهارة والزكاة والزهد والرقائق والأدب ، والفضائل والسير وذلك لا ينحصر كثرة . وكذا من المعاجم التي على الصحابة والتي على الشيوخ والفوائد النظرية^(٣) والأجزاء الحديثية والأربعينيات^(٤) ، وقدم منه الأعلى فالأعلى ، وذلك لا يميزه إلا النبهاء ، وما أكثر ما يقع فيه من الفوائد والزوائد وكل ما سمعته فأكثره بحمد الله لي مسموع ، وما لم اسمعه^(٥) فعندى بالسماع من كل صنف منه ما يفوق الوصف .

[كتب العلل وأهمها] (و) اعتن بما اقتضته حاجة من كتب (علل) كالعلل عن ابن عيينة رواية ابن المديني^(٦) عنه ، ولأحمد وعلي بن المديني والبخاري ومسلم وابن أبي حاتم والترمذي وشرحها ابن رجب ، وعلل الخلال وأبي بكر الأثرم مع ضمه لذلك معرفة الرجال وأبي بشر إسماعيل بن عبد الله والدارقطني وأبي على النيسابوري والتميز لمسلم (وخبرها للأحدا) ولابن أبي حاتم ، وكتابه في مجلد ضخيم مرتب على الأبواب ، وقد شرع^(٧) الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه فاخترته المنية بعد أن كتب

(١) الجامع للخطيب ١٨٦/٢

(٢) هو يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المصري ، أبو القاسم المعروف بابن الطحان المتوفى

(٤١٦ هـ) (الاعلام ١٩٦/٧)

(٣) في هـ «النثرية»

(٤) في هـ «الأربعينيات»

(٥) في هـ «لم اسمعه»

(٦) في هـ «المديني»

(٧) في هـ «نشر»

منه مجلدا على يسير^(١) منه .

(و) لآبي الحسن (الدارقطني)^(٢) وهو على المساوئ مع أنه أجمعها ، وليس من جمعه بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني ، لأنه كان يسأله عن علل الأحاديث ، فيجيبه عنها بما يقيد به بالكتابة ، فلما مات^(٣) الدارقطني وجد البرقاني^(٤) قطره^(٥) امتلا من صكوك تلك الأجوبة ، فاستخرجها وجمعها في تأليف نسبه لشيخه ، ذكر^(٦) ذلك الحافظ أبو الوليد ابن خيرة^(٧) في ترجمة استاذ القاضى أبي بكر بن العربي من برناج^(٨) شيوخه^(٩) قال : ومثل هذا يذكر في البارع في اللغة لآبي على البغدادي^(١٠) فإنه جمعه بخطه من صكوك ، فلما توفي أخرجه أصحابه ونسبوه إليه .

على أن الحافظ أبا الفضل ابن طاهر قال في فوائد الرحلة له^(١١) سمعت الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي^(١٢) يقول : إن كتاب^(١٣) العلل الذي أخرجه الدارقطني إنما استخرجه من كتاب يعقوب بن شيبة يعنى الآتى ذكره ، واستدل له

(١) في هـ سير ،

(٢) زاد في ز د بالاسكان ،

(٣) زاد في ز د الشيخ ،

(٤) في هـ د البرقاني ، وهو خطأ

(٥) في هامش الأصل د هو ما يسان فيه الكتب ،

(٦) كلمة د ذكر ، ساقطة من هـ

(٧) هو أبو الوليد محمد بن عبد الله بن محمد بن خيرة (بكسر الخاء المعجمة وفتح الياء) القرطبي المالكي

الحافظ ، وكان من جلة العلماء الحفاظ (٤٧٩ - ٥٥١ هـ) نفح الطيب ٢/٢٤٠

(٨) في هامش الأصل د كتاب يجمع فيه شيوخ الراوى وأسانيده ،

(٩) ذلك يدل على أن البرقاني جمع العلل بعد وفاة الدارقطني و هذا مرجوح لأنه يخالف ما نقله الخطيب

عن البرقاني من أن تأليفه قد تم في حياة الدارقطني . تاريخ بغداد ٦/٥٩ و ١٢/٣٧ - ٣٨ ، ولعل

ابن خيرة اغتر بما في كلام البرقاني و تم مات أبو منصور والعلل في الرقاع ، فاشتباه عليه موت أبي منصور

بموت أبي الحسن الدارقطني .

(١٠) لعنه أبو على الحسن بن على بن أحمد بن سليمان بن البغدادي المتوفى (٣٩٩ هـ) ، سير أعلام النبلاء .

١١٢/١٧

(١١) سقطت كلمة د له د من هـ

(١٢) توفي (٤٩٠ هـ) راجع لترجمته سير أعلام النبلاء ١٩/١٣٦

(١٣) في ز د كتب وكتاب ،

بعدم وجود مسند ابن عباس فيهما ، لكن قد تعقب شيخنا رحمه الله هذا بقوله : هذا الاستدلال لا يثبت المدعى ، ومن تأمل العمل عرف أن الذي قاله الشيخ نصر ليس على عمومه ، بل يحتمل أن لا يكون نظري حلال يعقوب أصلاً ، قال : والدليل على ما قلته أنه يذكر كثيراً من الاختلاف إلى شيوخه أو شيوخ^(١) شيوخه الذين لم يدر كههم يعقوب ويسوق كثيراً بأسانيد ، قلت : وليس ذلك^(٢) بلازم أيضاً .

وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ماله لقب خاص كالملقوب والمدرج والموقوف ، فجعل كلا^(٣) منها في تصنيف مفرد ، وجعل العمل المجردة في تصنيف مستقل ، وأما أنا فشرعت في تلخيص جميع الكتاب مع زيادات وعزو ، فانهى منه الربع ، يسر الله إكماله . هذا كله مع عدم وقوعه هو وغيره من كتب العمل لي بالسباع بل ولا لشيخ^(٤) من قبلي ، بل^(٥) أروى كتاب الدارقطني بسند عال عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الخليلي^(٦) عن الصدر الميدومي^(٧) عن أبي عيسى ابن علاق^(٨) عن فاطمة ابنة سعد الخير الأنصاري^(٩) قالت : أنا به أبي وأنا^(١٠) في الخامسة ، أنا به أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الباقلاني^(١١) عن البرقاني وأبي القاسم عبيد الله^(١٢) بن أحمد بن عثمان الصيرفي^(١٣)

(١) سقطت كلمة « شيوخ » من هـ

(٢) سقطت كلمة « ذلك » من ز

(٣) في ز « كل »

(٤) في هـ « بشيخي »

(٥) في هـ « قبل قبلي » وهو خطأ ، وسقطت كلمة « بلي » منها ، وفي ز « بل » بدلها

(٦) ولد (٧٥١ أو ٧٥٠) وتوفي (٨٣٨ أو ٨٢٠ هـ) الضوء اللامع ٨١/٧ - ٨٢

(٧) هو المسند المعمر صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم الميدومي المصري

(٦٦٤ - ٧٥٤ هـ) الوفيات لابن رافع ٢ / ١٦ ، والنجوم الظاهرة ١٠ / ٢٩١

(٨) هو أبو عيسى عبد الله بن عبد الواحد بن محمد بن علاق الأنصاري المصري المعروف بابن الحجاج

المتوفى (٦٧٢ هـ) العبر ٥ / ٢٩٩

(٩) ولدت (٥٢٢ هـ) وتوفيت (٦٠٠ هـ) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٤١٢ ، والتكملة لوفيات النقلة ٢ / ١٤

(١٠) في ز « أخبرنا » وهو خطأ

(١١) توفي (٥٠٠ هـ) سير أعلام النبلاء ١٩ / ٢٣٥ - ٢٣٦

(١٢) في هـ « عبد الله » مكبراً وهو خطأ

(١٣) ولد (٣٥٥ هـ) وتوفي (٤٣٥ هـ) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٧٨

لسماعهما^(١) من الدارقطني .

[ذكر أفضل كتب التاريخ] (و) كذا اعتن بما اقتضته حاجة من كتب (التواريخ) للحدثين، المشتملة على الكلام^(٢) في أحوال الرواة كابن معين رواية كل من الحسين بن حبان ، و عباس الدوري ، و المفضل بن غسان الغلابي عنه ، و كأي خليفة و أبي حسان الزيادي ، و يعقوب الفسوي و أبي بكر بن أبي خيثمة و أبي زرعة الدمشقي و حنبل بن اسحاق و السراج ، التي (غدا من خيرها) التاريخ (الكبير) بالنسبة إلى أوسط و صغير (للجمع) بضم الجيم نسبة لجد أبيه المغيرة لكونه كان مولى ليمان الجعفي و الى بخارا ، هو إمام الصنعة البخاري فإنه - كما قال الخطيب - : يربى^(٣) على هذه الكتب كلها و قد قال أبو العباس ابن سعيد بن عقدة : لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ البخاري^(٤) ، و كتاريخ^(٥) مصر لابن يونس و الذيل عليه ، و بغداد للخطيب و الذيل عليه ، و دمشق لابن عساكر ، و نيسابور للحاكم و الذيل عليه ، و أصبهان لأبي نعيم ، و هي من مهمات التواريخ لما يقع فيها من الأحاديث و النوادر .

(و) من خيرها أيضا (الجرح و التعديل للرازي) هو أبو الفرج عبد الرحمن ابن أبي حاتم الذي ائتمنى^(٦) فيه أثر البخاري كما حكاه الحاكم أبو عبد الله في ترجمة شيخه الحاكم أبي أحمد من تاريخ نيسابور أن أبا أحمد قال : كنت بالري و هم يقرأون^(٧) على ابن أبي حاتم يعني كتابه هذا فقلت لابن عبدويه الوراق^(٨) : هذه ضحكة أراكم تقرأون على شيخكم كتاب التاريخ للبخاري على الوجه^(٩) و قد نسبتموه إلى أبي زرعة و أبي حاتم

(١) في ز و ه د ب سماعا ،

(٢) في الأصل د الكال ، و هو تحريف

(٣) في هامش الأصل د أى يزيد ،

(٤) الجامع للخطيب ١٨٧/٢ ، و تاريخه ٨/٢

(٥) في ه د تواريخ ،

(٦) في ه د اقضى ،

(٧) في ه د تقرأون ، و هو خطأ

(٨) هو عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه الهذلي المسعودي العبدوي النيسابوري المتوفى (٤١٧ هـ) سير

أعلام النبلاء ١٧/٣٣٣ - ٣٣٦

(٩) سقطت كلمة د على الوجه ، من ز

فقال: يا أبا أحمد: أعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخارى قالوا: هذا علم لا يستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره^(١) عن غيرنا، فأقعدا عبدالرحمن يعني ابن أبي حاتم فصار يسألهما عن رجل^(٢) بعد رجل و^(٣) هما يجيبانه وزادا فيه ونقصا^(٤) - انتهى ، والبلاء قديم .

[ذكر أجود كتب ضبط المشكل] (و) كذا اعتن بما يقتضيه الحاجة من (كتب المؤلف) والمختلف النوع (المشهور) من المحدثين الآتى في محله مع بيان التصانيف التى فيه وهى كثيرة ، (و الأكل) منها بالنسبة لمن تقدمه (الإكمال للأثير) الملقب بذلك^(٥) وبالوزير سعد الملك^(٦) ليكون أبيه كان وزر للخليفة الفائم ، وولى عمه قضاء القضاة ، و توجه هو رسولاً عن المقتدى بأمر الله إلى سمرقند وبخارا لأخذ البيعة له على ملكهما ، واسمه على بن هبة الله بن على ، أبو نصر ابن ماکولا . قال ابن الصلاح : على أعواز فيه^(٧) ، كل ذلك مع الضبط والفهم كما تقدم .

[حفظ الكتب والمذاكرة بعده] (واحفظه) أى الحديث (بالتدريج) قليلا قليلا مع الأيام والليالى فذلك أحرى بأن تمتع^(٨) بمحفوظك ، أو أدعى^(٩) لعدم نسيانه ، و لا تنشره فى كثرة كمية^(١٠) المحفوظ مع قلة مرات الدرس^(١١) وقلة الزمان الذى هو ظرف المحفوظ . وكذا لا تأخذ نفسك بما لا طاقة لك به . بل اقصر على اليسير الذى تضبطه

(١) فى هـ . تذكره ،

(٢) زاد فى هـ . د .

(٣) سقطت كلمة د . هـ من هـ

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٧٣/١٦ ، وتذكرة الحفاظ ٩٧٨/٣

(٥) زاد فى ز و هـ . د .

(٦) فى ز . سعد الدين الملك ،

(٧) علوم الحديث ص ٣١٠

(٨) فى هـ . تمتع وهو خطأ

(٩) فى هـ . أدعى

(١٠) فى ز . كمية كثرة ،

(١١) فى ز . مراتب الدرس ،

وتحكم حفظه وإتقانه لقوله ﷺ : « خذوا من الأعمال ^(١) ما تطيقون ^(٢) » . ولذا قال الثوري : كنت آتي الأعمش ومنصورا ^(٣) فأسمع أربعة أحاديث خمسة ثم أنصرف كراهية أن تكثر وتفلت ، رويناها في الجامع للخطيب ، وعنده عن شعبة وابن علية ومعمـر نحوه ^(٤) ، وعن الزهري قال : من طلب العلم جملة ^(٥) فاته جملة [، وإنما يدرك العلم حديث وحديثان ، وعنه أيضا قال : إن هذا العلم إن أخذته بالمكثرة له غلبك ، ولكن خذه مع الأيام والميالي أخذا رفيقا تظفر به ^(٦) .

(ثم) بعد حفظك له (ذاكر به) الطلبة ونحوهم ، فإن لم تجد من تذاكره فذاكر مع نفسك وكرره على قلبك ، فالمذاكرة تعينك على ثبوت المحفوظ ، وهي من أقوى أسباب الانتفاع به . والأصل فيها معارضة جبريل مع النبي ﷺ القرآن في كل رمضان . و يروى عن أنس قال : « كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث ، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه ^(٧) » . وفي حديث مرفوع « أن المؤمن نساء إذا ذكر ذكر ^(٨) » .

وقال علي : تذاكروا هذا الحديث ، [^(٩) إن لا تفعلوا يدرس ^(١٠)] ، وقال

(١) في هـ و ز « العمل » بالافراد

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٦١)

(٣) في ز « منصور »

(٤) في هـ « ونحوه »

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٦) الجامع للخطيب ٢٣٢/١ ، وانظر أيضا الامناع ص ٢٢٠ ، والحلية ٣/٣٦٤ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٧ ،

وفتح المغيـث للعراق ٩٥/٣

(٧) أخرجه أبو داود في مسنده (٤٠٩١) والبيهقي في المدخل (٤٢٥) والخطيب في جامعه (٤٦٤)

و الفقيه و المتفقه ١٢٧/٢ ، و الهيثمي في المقصد العلي (٨٧) ، وقال في المجمع ١٦١/١ : فيه يزيد

الوقاشي وهو ضعيف ولكن له شواهد من المرفوعات والموقوفات يرتقي بها إلى درجة الحسن .

(٨) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/٢١١ ، وقال : غريب ، وانظر أيضا الفردوس وهامشه ١٩١/١

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(١٠) أخرجه الدارمي (٦٣٢) والحاكم في مستدرکه ٩٥/١ ، وفي المعرفة ص ١٧٤ . وابن أبي شيبة (٦١٨٥)

و البيهقي في المدخل (٤٢٠) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٧٢١) والخطيب في جامعه (٤٦٥) ،

(٤٦٦) وشرف أصحاب الحديث ص ٩٤ ، وابن عبد البر في جامعه ١٠١/١ ، ١٠٨

ابن مسعود: تذاكروا الحديث [فإن^(١) حياته مذاكرته^(٢)]. ونحوه عن أبي سعيد الخدري وابن عباس. وقال الخليل بن أحمد: ذاكر بعلمك تذكر ما عندك وتستفيد ما ليس عندك. وقال عبد الله بن المعتز: من أكثر مذاكرة العلماء لم ينس ما علم واستفاد ما لم يعلم. وقال إبراهيم النخعي: من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ولو أن يحدث به من لا يشتميه^(٣)، [و^(٤) قد كان إسماعيل بن رجاء يجمع صبيان الكتاب ويحدثهم كي لا ينسى حديثه^(٥)]. ونحوه ما^(٦) اعتذر به ابن المجدى^(٧) عن القاياني^(٨) في إقراءه مشكل الكتب للبتةيين، أن ذلك لئلا ينفك إدمانه في تقريرها. وقيل: حب التذاكر أنفع من حب البلاذر^(٩) وقيل أيضا حفظ سطرين خير من كتابة وقرين^(١٠) وخير منهما^(١١) مذاكرة اثنين:

(١) في هـ د وان ،

(٢) أخرجه الدارمي (٦٢٥) ، والحاكم في المعرفة ص ١٧٥ ، ومستدرکه ٩٥/١ ، والبيهقي في مدخله (٤٢١) والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٩٤ ، والرامهرمزي في الحديث الفاصل (٧٢٦)

(٣) في ز د ما يشتميه ،

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٥) راجع لذلك كله سنن الدارمي ١١٦/١ - ١٢٢ ، و مصنف ابن أبي شيبة ٥٤٥/٨ - ٥٤٦ ، ومستدرک الحاكم ٩٤/١ - ٩٥ ، والمعرفة له ص ١٧٤ . والمدخل للبيهقي ص ٢٨٩ ، وبعدها ، و شرف أصحاب الحديث ص ٩٥ - ٩٧ ، والجامع للخطيب ٢٣٧/١ ، ٢٣٩ ، و ٢٦٧/٢ - ٢٦٩ ، و ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ وجامع بيان العلم ١٠١/١ ، ١١١

(٦) في الأصل د مع ،

(٧) هو أحمد بن رجب بن طيغنا المجدى القاهري الشافعي ، ويعرف بابن المجدى (٧٦٧ - ٨٨٥٠) ، الضو. اللامع ٣٠٢/١ ، وفي الأصل د ابن المجد ،

(٨) هو محمد بن علي بن محمد بن يعقوب بن محمد القاياني القاهري الشافعي ، أبو عبد الله (٧٨٥ - ٨٥٠) الضو. اللامع ٢١٢/٨ - ٢١٣

(٩) هو شجر من فصيلة البطميات مهددة الاصل أميركا الوسطى ، خشبه أحمر لبني ممين يصنع منه أثاث المنازل ويستخرج من ساقه أنواع من الصمغ المنجد ص ٤٧ - ٤٨ ، يأكل كثير من الناس البلاذر للحفظ وهو لا شيء. عندى ومخاطرة لأنه يخاف عليه من القتل وهو سم ، الجامع للخطيب ٢٧٩/٢ ، وفي هـ البلاذر وهو خطأ .

(١٠) في هـ د قين ،

(١١) في ز د منها ،

ولبعضهم .

من حاز العلم وذاكره صلحت دنياء وآخرته
فأدام^(١) للعلم مذاكرة خيالة العلم مذاكرته

(و) لا تتساهل في المذاكرة بل (الايقان)^(٢) بالنصب مفعول مقدم ، فيها وفي شأنك كله (أصحاب^(٣)) بنون التأكيده الحفيفة ، فالحفظ كما قال ابن مهدي : الايقان . [معنى التأليف وفوائده] (وبادر اذا تأملت) واستعددت (إلى التأليف) الذي هو أعم من التخريج والتصنيف والانتقاء^(٤) اذ التأليف مطلق الضم ، والتخريج لإخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء^(٥) والمشيخات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البديل والموافقة ونحوها مما سيأتي تعريفه ، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو ، والتصنيف^(٦) جعل كل صنف على حدة ، والانتقاء التقاط ما^(٧) يحتاج إليه من الكتب والمسانيد ونحوها مع استعمال كل منها عرفا مكان الآخر ، فباشغالك بالتأليف (تمهر) بالجزم مع ما بعده^(٨) جوابا للشرط المنوي ، في الأمر في الصناعة وتقف على غوامضها وتستبين لك الخفي من فوائدها (وتذكر) بذلك بين العلماء والمحصلين إلى آخر الدهر ، ويرجى لك بالنية الصادقة الرقي إلى أوج المنافع العظيمة والدرجات العالية^(٩) الجسيمة .

(١) في هـ « فأدام »

(٢) زاد في ز « بالنقل »

(٣) في الأصل « أصحاب » وهو تحريف

(٤) في هـ « الانتقاء » وهو خطأ

(٥) زاد في ز « من »

(٦) في هـ « التصنيف والعزو »

(٧) في هـ « مما »

(٨) في هـ « بعده » وزاد في ز « هنا » جوازا

(٩) في هـ « العالية »

و قد قال الخطيب كما روينا في جامعه^(١) : قلما يتمهر في علم الحديث ، ويقف على غوامضه ، ويستبين^(٢) الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه ، وألف مشتته^(٣) وضم بعضه إلى بعض ، واشتغل بتصنيف أبوابه ، وترتيب أصنافه ، فإن ذلك الفعل مما يقوى النفس ، ويثبت الحفظ ، ويذكر القلب ، ويشحذ الطبع ، ويبسط اللسان ، ويجيد البنان ، ويكشف المشتبه ، ويوضح الملتبس ويكسب أيضا جميل الذكر وتخليده إلى آخر الدهر ، كما قال الشاعر :

يموت قوم فيحيي العلم ذكرهم
والجهل يلحق أحياء بأهوات

انتهى .

ونحوه قول الحسن بن علي البصري :

العلم أفضل شيء أنت كاسبه
فكن له طالبا ما عشت مكتسبا

والجاهل الحى ميت حين تنسبه
والعالم الميت حى كلما نسب^(٤)

وما أحسن قول التاج السبكي : العالم وإن امتد باعه واشتد في ميادين الجدال دفاعه^(٥) واستد^(٦) ساعده حتى خرق به كل سد سد بابيه ، وأحكم امتناعه . فنفعه قاصر على مدة حياته ، مالم يصنف كتابا يخلد^(٧) بعده أو يورث علما ينقله عنه تلميذ إذا وجد الناس فقده . أو تهتدى به فئة مات عنها ، وقد ألبسها به الرشاد برده . ولعمري إن التصنيف لأرفعها مكانا لأنه أطولها زمانا وأدومها إذا مات أحيانا ، ولذلك

(١) ٢٨٠/٢ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٨٨ ، و الارشاد للنووي ٤١٤/٢ وفتح المغيث للعراقي

٩٥/٣

(٢) في هـ « تستين »

(٣) في ز و هـ « مشتة »

(٤)

(٥) في هـ « وقائه »

(٦) في هـ و ز « اشتد »

(٧) في هـ « يخلد » وهو خطأ

لا يخلوا^(١) لنا وقت يمر بنا خاليا عن التصنيف ، ولا يخلو لنا زمن إلا وقد تقلد عقده جواهر التأليف ، ولا يحاو علينا الدهر ساعة فراغ إلا ونعمل فيها القلم بالترتيب والترصيف .

قال الخطيب : وينبغي أن يفرغ المصنف للتصنيف قلبه ويجمع له همه ، ويصرف إليه شغله ويقطع به وقته وقد كان بعض شيوخننا يقول : من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ ، وليأخذ قلم التخريج ، وحدثني محمد بن علي بن عبدالله الصوري قال : رأيت أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام في سنة إحدى عشرة وأربعمائة فقال لي : يا أبا عبدالله^(٢) خرج وصنف قبل أن يحاول بينك وبينه ، هذا أنا^(٣) تراني قد حيل بيني وبين ذلك ثم انتبهت ؟ وساق قبل يسير عن عبدالله بن المعتمر أنه قال : علم الانسان ولده الخلد وعن أبي الفتح البستي الشاعر أنه أنشد من نظمه :

يقولون ذكر المرأ يبقى بنسائه وليس له ذكر اذا لم يكن نسل

فقلت لهم : نسلي بدائع حكمتي فن سره نسل فأنا بذنا^(٤) نسلوا^(٥)

ويؤيده قوله عليه السلام : إذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاث ؛ صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له^(٦) .

[التصنيف على الابواب والمسائيد] (وهو) التأليف الأعم (في التصنيف) في الحديث (طريقتان) مألوفتان بين العلماء .

الاولى (جمعه) أي التصنيف بالسند (أبوابا) أي على الأبواب الفقهية وغيرها ،

(١) في بقية النسخ « لا يخلو »

(٢) في هـ « عبدالله » باسقاط « أبي » وهو خطأ

(٣) في هـ « أما »

(٤) في هـ « فأبدانا » وهو خطأ

(٥) الجامع للخطيب ٢/٢٨٠ - ٢٨١ ، ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٨ ، وفتح المغيث للعراقي ٩٥/٣ - ٩٦

(٦) مسلم (١٦٣١) و أبو داود (٢٨٦٣) و الترمذي (١٣٧٦) و النسائي ٦/٢٥١ ، و أحمد ٢/٣١٦ ،

وتنويجه أنواعا وجمع ما ورد في كل حكم وكل^(١) نوع إثباتا ونفيا في باب فباب بحيث يتميز ما يدخل في الجهاد مثلا عما يتعلق بالصيام ، وأهل هذه الطريقة منهم من يتقيد بالصحيح^(٢) كالشيخين وغيرهما ، ومنهم من لم يتقيد بذلك كإبي^(٣) الكتب الستة وغيرها [مما ذكر قريبا وما لا ينحصر] كالاقتصار على الأحاديث المتضمنة للترغيب^(٤) والترهيب .

وربما لم يذكر الإسناد واقتصر على المتن فقط كالمصايح للبغوي ثم المشكاة وزاد على الأول عزو المتن ، وهما نافعان في هذه الأزمان المقصر أهلها ، ثم من المبوبين من يقتصر على باب واحد أو مسألة واحدة كما سيأتي قريبا ، [وهم من يحكم على الحديث صريحا كالترمذي أو [جمالا كأبي داود] .

(أو) جمعه (مسندا) أى على المسانيد (تفرده صحابا) أى للصحابة واحدا فواحدا^(٥) وإن اختلف أنواع أحاديثه ، وذلك كمسند الإمام أحمد وغيره مما ذكر قريبا . وكذا لما لم يذكر كمسند عبيد الله بن موسى العيسى^(٦) وإسحاق بن راهويه وأبي بكر ابن شعبة وأحمد بن منيع وأبي خيثمة وأحمد بن سنان والحسن بن سفيان وأبي بكر البزار وما يوجد من مسند يعقوب بن شعبة ، والموجود منه كما سيأتي القليل ، ومسند إسماعيل القاضي ، ومحمد بن أيوب الرازي ، وليس هو بموجود الآن ، ونعيم بن حماد .

وقال الدارقطني : إنه أول من صنف مسندا وتبعه ، وأسد بن موسى وهو وإن كان أكبر من نعيم سنا وأقدم سماعا فيحتمل كما قال الخطيب : أن يكون تصنيف نعيم له

(١) سقطت كلمة « كل » من ز

(٢) زاد في ز « فيه »

(٣) في ه « كما في »

(٤) وقع ما بين المعكوفتين في ز قبل « ومنهم من لم يتقيد بذلك »

(٥) في ه « الترغيب »

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ه

(٧) سقطت كلمة « فواحدا » من ه

(٨) في ز « العيسى » وهو خطأ

في حدائمه وتصنيف أسد بعده في كبره^(١) انتهى .

ولولا أن الجامع لمسند الطيالسي غيره بحسب ما وقع له بخصوصه من حديثه إلا بالنظر لجميع ما رواه الطيالسي فإنه مكثراً جداً لكان^(٢) أول مسند ، فإن الطيالسي متقدم على هؤلاء ، وهذه هي الطريقة الثانية ، والقصد منها كما قال ابن الأثير: تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط^(٣) منه الحكم^(٤) يعني في الجملة .

وأهلها منهم من يرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بأن يجعل أبي بن كعب وأسامة في الهمزة كالطبراني في معجمه الكبير ثم الضياء في مختارته التي لم تكل ، ومنهم من يرتب على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ في النسب ، ومنهم من يرتب على السابقة في الإسلام ، فيقدم العشرة ، ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ، ثم من أسلم يوم الفتح ، ثم الأصاغر الأسنان كالسائب بن يزيد وأبي الطفيل ، ثم بالنساء ويبدأ منهن بأمهات المؤمنين .

قال للخطيب : وهي أحب إلينا ، وكذا قال ابن الصلاح : لأنها أحسن^(٥) يعني لتقديم الأولى فالأولى ، والثاني قبلها أسهل تناولاً منها ، وأسهلها أولاً ثم من أهلها من يجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه من غير نظر لصحة وغيرها وهم الأكثر ، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة كالضياء ، ومنهم من يقتصر على صحابي واحد كمسند أبي بكر مثلاً أو مسند عمر . ومنهم من يقتصر^(٦) على طرف الحديث الدال على بقيته^(٧) و يجمع^(٨) أسانيده إما مستوعباً وإما مقيداً بكتب مخصوصة شبه ما فعل أبو العباس

(١) الجامع للخطيب ٢/٢٩٠ ، وفتح المغيث للعراق ٣/٩٦

(٢) في هـ و الكلائي ، وهو تحريف

(٣) في هـ و لفظ و تستنبط ،

(٤) جامع الأصول له ١/٤٣

(٥) الجامع للخطيب ٢/٢٩٢ - ٢٩٣ ، و علوم الحديث ص ٢٢٩ ، و فتح المغيث للعراق ٣/٩٦ ، والارشاد

للنوى ٢/٤١٨ - ٤١٩ ، وفتح الباقي ٢/٢٤٤ - ٢٤٥

(٦) في هـ و يقتصر ، وهو خطأ

(٧) في هـ و تقي ، وهو خطأ

(٨) في هـ و يجمع ،

أحمد ابن ثابت الطرقي^(١) - بفتح المهملة وقاف - في أطراف الخمسة . والمزى في أطراف المكتب الستة^(٢) وشيخنا في أطراف المكتب^(٣) العشرة^(٤) .

وطريقة المزى أنه إن كان الصحابي من المكثرين رتب حديثه على الحروف أيضا في الرواة عنه ، وكذا يفعل في التابعين حيث يكون من المكثرين عن ذلك الصحابي وهكذا .

وقد طرف ابن طاهر أحاديث الأفراد للدارقطني^(٥) ، وسلك ابن حبان طريقة ثالثة فرتب صحيحه على خمسة أقسام ، وهي الأوامر والنواهي ، والأخبار عما احتج لمعرفة^(٦) كبد الوحي والإسراء ، وما فضل به على الأنبياء ، والأبحاث ، وأفعاله عليه السلام التي انفرد بفعلها مما اختص به وشبهه ، ونوع كل قسم منها أنواعا ، ولعمري إنه وعمر المسلك صعب المرتقى بحيث سمعت شيخنا يقول : إنه رام تقريبه فبعده^(٧) .

[تصنيف الحديث معللا] (وجمعه) أى الحديث في الطريقتين أو الطرق (معللا) يعنى على العلل بأن يجمع في كل متن طرقه و اختلاف الرواة فيه بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلا ، أو وقف ما يكون مرفوعا أو غير ذلك كما قرر في بابيه ففي

(١) قال ابن السمعاني : كان حافظا متقنا كثيرا من الحديث ، عارفا بطرقه وقال حكي عنه أنه كان يقول : الروح قديمة : توفي بعد (٥٢٠ هـ) لسان الميزان ١/١٤٣ ، وفيه ذكر لكتابه ، ورقع في هـ «الطرفي» وهو خطأ

(٢) أى تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

(٣) زاد في ز «السبعة»

(٤) أى اتحاف المهرة بأطراف العشرة ، أو اتحاف المهرة بالفوائد المشتركة من أطراف العشرة ، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ١/٤١٠

(٥) انظر وفيات الأعيان ٤/٢٨٧ ، ولسان الميزان ٥/٢١٠

(٦) في هـ «بمعرفة»

(٧) قال السيوطي في التدريب ١/١٠٩ : صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا سماه للتقسيم والأنواع ، والكشف عن كتابه عصر جدا ، وقد رتب بعض المتأخرين أى الأهم علاء الدين أبوالحسن على بن بلبان بن عبدالله الفارسي الحنفي المتوفى (٥٧٣٩ هـ) و سماه الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ،

الابواب كما فعل أبو محمد بن أبي حاتم^(١) و هو أحسن لسهولة تناوله^(٢) ، و في المسانيد (كما فعل) الحافظ الكبير الفقيه المالكي أبو يوسف (يعقوب) بن شيبـة بن الصلت ابن عصفور السدوسي البصري نزيل بغداد و تلميذ أحمد و ابن المديني و ابن معين ، المتوفى في سنة اثنتين^(٣) و ستين^(٤) و مائتين (٢٦٢) ، و أبو علي الحسين بن محمد المامـرجسي النيسابوري فله مسند معلل في ألف و ثلاثمائة جزء^(٥) و الدارقطني^(٦) طريقة ثانية في الطريقتين ، و هي (أعلى رتبة) منه^(٧) فيهما أو فيها^(٨) بدونها ، فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث ، حتى قال ابن مهدي : لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي^(٩) .

(و) لكن مسند يعقوب حسبما زاده الناظم (ما كل) بل الذي ظهر منه كما قال الخطيب في تاريخه :^(١٠) مسند العشرة و العباس و ابن مسعود و عتبة ابن غزوان و بعض الموالى و عمار ، و اتصل الأول من عمار خاصة للذهبي و شيخنا و مؤلفه ، و رأيت بعض الأجزاء^(١١) من مسند ابن عمر .

قال الذهبي : و بلغني أن مسند علي منه في خمس مجلدات ، قال الأزهرى : و قيل لى : إن نسخة لمسند^(١٢) أبي هريرة منه شوهدت^(١٣) بمصر فكانت مأنى جزء ، قال : و بلغني أنه

(١) زاد فى ز و كذا ابن عبد الهادى ، فانه جعلها على أبواب الفقه : وقف شيخنا على المجلد الاول منه خاصة ،

(٢) اسم الكتاب : علل الحديث ، مطبوع ، فى مجلدين

(٣) سقط ما بين المعكوفين من الاصل

(٤) انظر المنتظم ٨١/٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٨٨/١٦ ، وتذكرة الحفاظ ٩٥٦/٣ ، ذكر الحاكم فى تاريخه ، زاد فى ز و قال ،

(٥) فى ز و ه و للدارقطنى ، وهو الاوضح

(٦) زاد فى ه و أى التصنيف ،

(٧) فى هامش الاصل و أى الطريقتين أو الطرق ،

(٨) العلل لابن أبي حاتم ١٠/١ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٠٤ ، والجامع للخطيب ٢١٥/٢

(٩) ٢٨١/١٤

(١٠) فى ه و أجزاء ،

(١١) فى ه و ز و بمسند ،

(١٢) فى ه و شوهرت ، وهو خطأ

كان في منزله أربعون لحافاً أعدوا لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون المسند ولزمه على ما خرج منه عشرة آلاف دينار يعني لمن يبيضه ، وقال غيره : إنه لو تم لكان في مائتي مجلد ، ولنفاسته^(١) قال الدارقطني : لو كان مسطوراً على حمام لوجب أن يكتب يعني لا يحتاج إلى سماع ، وبالجملة فقد قال الأزهري : سمعت الشيوخ يقولون : إنه لم يتم^(٢) مسند معلى^(٣) .

ولهم طريقة أخرى في جمع الحديث وهي جمعه على حروف المعجم فيجمل حديث « إنما الأعمال بالنيات » في الهمزة ، كأبي منصور الديلمي في مسند الفردوس ، وكذا عمل ابن طاهر في أحاديث الكامل لابن عدي ، وسلك ذلك في ما اشتهر على الالسنه^(٤) .

ومنهم من يرتب على الكلمات لكن غير متقيد بحروف المعجم^(٥) مقتصرًا على ألفاظ النبوة فقط ، كالشهاب والمشارق للصغاني ، وهو أحسنهما وأجمعهما مع^(٦) اقتصاره على الصحيح خاصة .

ثم من هؤلاء من يلم بغريب الحديث وإعراجه أو أحكامه^(٧) وآراء الفقهاء فيه^(٨) كما سيأتي بسطه في غريب الحديث .

[جمع الأبواب والشيخ] (وجمعوا) أيضا (أبوابا) من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام وغيرها فأفردوها بالتأليف بحيث يصير ذاك الكتاب^(٩) كتاباً

(١) في هـ « ولناسته و » وهو تحريف

(٢) في ز « لو يتم »

(٣) انظر لجميع هذه الأقوال تاريخ بغداد ٢٨١/١٤ ، و المنتظم ٤٣/٥ . و تذكرة الحفاظ ٥٧٧/٢ - ٥٧٨ ،

وسير أعلام النبلاء ٤٧٦/١٢ - ٤٧٩ ، وترتيب المدارك ٥٧/٣ - ٥٨ ، والديباج المذهب ٣٦٢/٢ - ٣٦٤

وفتح المغيب للعراقي ٩٦/٣ ، وتاريخ التراث ٢٢٣/١

(٤) اسمه المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الالسنه

(٥) سقطت كلمة « المعجم » من هـ

(٦) سقطت كلمة « مع » من هـ

(٧) في ث « وأحكامه وإعراجه »

(٨) في هـ « وآرائه » وكلمة « الفقهاء فيه » ساقطة منها

(٩) في ز و هـ « الباب »

مفردا ككتاب التصديق بالنظر لله تعالى للآجري ، والإخلاص لابن أبي الدنيا ، والطهور لأبي عبيد ولابن أبي داود . و الصلاة لأبي نعيم الفضل بن دكين ، والآذان والمواقيت في تصنيفين لأبي الشيخ^(١) ، والقراءة خلف الإمام ، ورفع اليدين في تصنيفين للبخاري ، والبسملة لابن عبد البر وغيره ، والقنوت لابن مندة ، وسجدة القرآن للحري^(٢) ، والتهجد لابن أبي الدنيا ، والعيدن له ، والجنائز لعمر بن شاهين ، وذكر الموت للرندي^(٣) وابن أبي الدنيا ، والعزاء له والمحتضرين له ، والزكاة ليوسف القاضي ، والأموال لأبي عبيد ، والصيام لجعفر الفريابي ، وليوسف القاضي ، والمناسك للحري^(٤) ولطبراني ، وما يفوق الوصف كالتضاء باليمين مع الشاهد للدارقطني .

قال ابن الصلاح : وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف^(٥) .

(أو) جمعوا (شيوخا) مخصوصين من المكثرين^(٦) كالإسماعيلي في حديث الأعمش ، والنسائي في الفضيل بن عياض ، والطبراني في محمد بن جحادة^(٧) ، قال عثمان ابن سعيد^(٨) الدارمي : يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث : الثوري وشعبة ومالك وحسام بن زيد وابن عيينة ، وهم أصول الدين . قال ابن الصلاح : وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير سواهم ، منهم أيوب السخيتاني والزهري والأوزاعي^(٩) .

(١) هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأنصاري الإصبهاني ، يعرف بأبي الشيخ ، أبو محمد ، محدث ، حافظ ، مفسر ، مؤرخ (٢٧٤ - ٣٦٩ هـ) معجم المؤلفين ١١٤/٦ ، و سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٦

(٢) في هـ « الحري » وهو خطأ تصحيفي

(٣) في هـ « الموندي » وهو خطأ

(٤) في هـ « الحري »

(٥) علوم الحديث ص ٢٣٠

(٦) في هـ « الكثيرين »

(٧) في ز « حجادة » وهو تصحيف

(٨) في ز « سعد »

(٩) الجامع للخطيب ٢٩٧/٢ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٩ ، وفتح المفتي للعراقي ٩٧/٣

قلت : قد سرد^(١) منهم الخطيب في جامعه^(٢) جملة ، وهذا غير جمع الراوى شيوخ نفسه كالطبرانى في معجمه^(٣) الاوسط المرتب على حروف المعجم في شيوخته ، وكذا له المعجم الصغير لكنه يقتصر^(٤) غالبا على حديث في كل شيخ .

[جمع التراجم والطرق] (أو) جمعوا^(٥) (تراجما) مخصوصة كمالك عن نافع عن ابن عمر ، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

(أو) جمعوا (طرقا) لحديث واحد ، كطرق حديث قبض العلم للطوسي ونصر المقدسي وغيرهما^(٦) ، وطرق حديث طلب العلم فريضة لبعضهم ، وطرق حديث من كذب على الطبرانى وغيره^(٧) ، في مقاصدهم في التصنيف يطول شرحها ، وإذا جمعت على المسانيد فيز المرفوع من الموقوف ، وتحرز من إدخال المراسيل لظنك صحة^(٨) المرسل ، أو على الأبواب الذى هو أسهل مطلقا كما صرح به جماعة ، منهم الخطيب كما قدمته و ابن الأثير وقال : لكون المرأ^(٩) غالبا قد يعرف المعنى الذى يطلب الحديث لأجله دون راويه ، ولكفايته المؤونة في استنباط ذاك الحكم المترجم به فلا يحتاج إلى تفكر فيه^(١٠) ، ومدحه وكيع بقوله إن أردت الآخرة فصنف الأبواب ، وقال فيه الشعبي : باب من الطلاق جسيم . وكان الثورى صاحب أبواب^(١١) ، فقدم منها كما قال الخطيب^(١٢) ،

(١) فى ز د أسرد ،

(٢) ٢٩٨/٢ ، وفتح المغيث للعراق ٩٧/٣

(٣) فى ه د معجمة ، وهو خطأ

(٤) فى ه د تقتصر ، وهو خطأ

(٥) زاد فى ه د سوى ، وهو خطأ

(٦) فى ه د غيرها ،

(٧) سقطت كلمة د وغيره ، من ز

(٨) فى ه د صحة ،

(٩) زاد فى ه د يعنى ،

(١٠) جامع الأصول له ١٥/١

(١١) انظر لذلك المحدث الفاضل ص ٦٠٩ ، والجامع للخطيب ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ ، والجرح والتعديل ١/٢٠١

(١٢) زاد فى ز د تلك ،

الاحاديث المسندات ، ثم المراسيل و الموقوفات ، و مذاهب القدماء من مشهورى^(١) الفقهاء . وقد قال ابراهيم الحربي: الابواب تبنى على أربع طبقات ، فطبقة المسند وطبقة الصحابة ، وطبقة التابعين و يقدم قوم الكبار منهم مثل شريح و علقمة و الأسود والشعبي و ابراهيم و مكحول و الحسن و بعدهم من هو أصغر منهم ، و بعد هؤلاء أتباع التابعين مثل الثوري و مالك و ربيعة و ابن هرمز و الحسن بن صالح و عبد الله بن الحسن و ابن أبي ليلى و ابن شبرمة و الأوزاعي^(٢) .

قال الخطيب : و لا تورد من ذلك إلا ما ثبتت عدالة رجاله واستقامت أحوال رواته^(٣) . يعنى فإنك بصدد الاحتجاج والاستدلال المطلوب فيه الاحتياط بخلاف المسانيد ، و من هنا كانت أعلى رتبة كما سبق قبيل الضعيف .

قال الخطيب : فإن لم يصح فى الباب حديث مسند فاقصر على إيراد الموقوف والمرسل ، قال : و هذان النوعان أكثر ما فى كتب المتقدمين اذ كانوا للكثير من المسندات مستنكرين . وقد قال أبو نعيم الفضل بن دكين^(٤) لمحمد بن يحيى بن كثير : سألنى و لانسألنى عن الطويل و لا المسند ، أما الطويل فكنا لانحفظ ، و أما المسند فكان الرجل اذا ولى بين حديثين مسندين رفعنا إليه رؤسنا استتكارا^(٥) لما جاء به^(٦) - انتهى .

والاقتصار فى الأبواب على ما ثبتت عدالة رواته هو الأولى ، و بذلك صرح شيخنا فقال : و الأولى أن يقتصر^(٧) على ما صح أو حسن ، فإن جمع الجميع فليبين علة الضعيف^(٨) .

(١) فى جميع النسخ « مشهور الفقهاء » ، و الذى أثبتناه هو الصواب

(٢) الجامع للخطيب ٢/٢٨٤ - ٢٨٥

(٣) المصدر السابق ٢/٢٨٤

(٤) فى هـ « الفضيل دكين » و هو خطأ و قد سقطت كلمة « ابن » منها

(٥) زاد فى ز « يعنى »

(٦) المصدر السابق

(٧) فى هـ « تقتصر » و هو خطأ

(٨) فى ز « الضعيف » ، نزلة النظر ص ١٤٦

قال ابن دقيق العيد : ولتكن عنايته ^(١) بالأولى فالأولى ، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث ، قال : ومن الخطأ الاشتغال بالتمتات والتكميلات مع تضييع المهمات ^(٢).

وليتجر العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة : ولا يقصد بشيء منه المكثرة . قال ابن الصلاح : وعليه في كل ذلك تصحيح القصد ، والحذر من قصد المكثرة ونحوه ، وقد بلغنا عن حمزة بن محمد الكيناني أنه خرج ^(٣) حديثاً واحداً من نحو اثني طريق فأعجبه ذلك ، فرأى يحيى بن معين في منامه ، فذكر له ذلك فقال له : أخشى أن يدخل ^(٤) هذا تحت ((ألهاكم التكاثر)) ^(٥).

[كراهة التأليف للقاصر] (وقد رأوا) أي الأئمة من المحدثين وغيرهم (كراهة الجمع) و التأليف (لذي تقصير) عن بلوغ مرتبته ، لأنه إما أن يتشاغل بما سبق به ، أو بما غيره أولى ^(٦) ، أو بما لم يتأهل بعد لاجتماع ثمرته واقتناص فائدة جمعه ، وإذا قال ابن المديني : إذا رأيت الحديث ^(٧) أول ما يكتب الحديث ، يجمع حديث الغسل وحديث من كذب على فاكذب على قفاه لا يفلح ^(٨).

ونحوه قول الذهبي كما سيأتي في الباب الذي يليه : إذا رأيت الحديث يفرح بعوالي أبي هذبة ويعلى بن الأشدق وسمى غيرهما فاعلم أنه عامي بعد ^(٩) ، والله در القاضي أبي بكر ابن العربي حيث قال : ولا ينبغي للحصيف ^(١٠) يتصدى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين

(١) في ز د عنايتك ،

(٢) الاقتراح ص ٢٨٤

(٣) في ه د أخرج ،

(٤) في ه د تدخل ،

(٥) جامع بيان العلم ١٣٢/٢ ، و علوم الحديث ص ٢٣٠ ، و سير أعلام النبلاء ١٨٠/١٦ ، و تذكرة الحفاظ ٩٣٣/٣

(٦) زاد في ز د به ، وفي ه د منه ،

(٧) في ه د الحديث ، والصحيح ما أئبتناه

(٨) الجامع للخطيب ٣٠١/٢ ، و علوم الحديث ص ٢٣٠ ، و فتح المغيب للعراقي ٩٨/٣

(٩) راجع لذلك فتح المغيب للعراقي ١٠٠/٣

(١٠) في ه د لمصنف ، والحصيف : هو جيد الرأي يحكم العقل ، وكل محكم لا خلل فيه

لما أن يخترع معنى أو يبدع وضعاً ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلي بحليمة السرقة^(١).

[كراهة الإخراج بدون التحرير] و (كذلك) رأى الأئمة كراهة (الإخراج) من يصنف لشيء من تصنيفه إلى الناس (بلا تحرير) وتهذيب و تكرير لنظر^(٢) فيه و تنقيب. قال ابن المعتز: لحظة القلب أسرع خطوة من لحظة العين، وأبعد غاية وأوسع مجالاً، وهي الغائصة^(٣) في أعماق أودية الفكر، والمتأمل^(٤) لوجوه العواقب، والجامعة بين ما غاب وحضر، والميزان الشاهد على ما نفع وضر، والقلب كالملي للكلام على اللسان إذا نطق، واليد إذا كتبت، فالعاقل يكسو المعاني وشي الكلام في قلبه ثم يديها بألفاظ كواش^(٥) في أحسن زينة، والجاهل يستعجل بإظهار المعاني قبل العناية بتزيين معارضها واستكمال محاسنها^(٦).

و ليعلم كما قال هلال بن العلاء: إنه يستدل على عقل المرأ بعد موته بتصنيفه أو شعره أو رسالته، وكما قال الأصمعي: إن الإنسان في سلامة من أفواه الناس ما لم يضع كتاباً أو يقل شعراً، وكما قال العتابي^(٧) إن من صنف فقد استشرف لمديح والذم، فإن أحسن فقد استهدف للحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرض للشتيم، واستغذف بكل لسان^(٨). ونحوه ما نقله القاضي أبو يعلى ابن الفراء عن عبد الله بن المقفع أنه قال: من صنف فقد^(٩) استهدف، فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استغذف.

(١) مقدمة عارضة الأحوذى ٤/١

(٢) في هـ و لنظره ،

(٣) في ز و الزامضة ،

(٤) في ز و للتأمل و

(٥) في الجامع للخطيب و ألفاظه كواش ،

(٦) في الجامع للخطيب ٢٨٣/٢

(٧) هو كلثوم بن عمرو بن أيوب التتلي العنابي ، كاتب حسن الترسيل وشاعر مجيد ، توفي (٢٢٠ هـ)

الأعلام ٨٩/٩ - ٩٠

(٨) الجامع للخطيب ٢٨٣/٢ - ٢٨٤ ، وانظر أيضاً المقدم الفريد ٣/١ ، وإرشاد الأريب ٩/١

(٩) سقطت كلمة « فقد » من هـ

❦ العالى والنازل ❦

وطلب العلو سنة وقد فضل بعض النزول و هو رد
 وقسموا خمسة فالأول قرب من الرسول وهو الأفضل
 إن صح الاسناد وقسم القرب إلى إمام و علو نسبي
 بنسبة للكتب الستة اذ ينزل متن من طريقها أخذ

[الاستاد خصيصة لهذه الامة] أقسام (العالى) من السند (والنازل) وبيان
 أفضليهما^(١) ، وما يلتحق بذلك من بيان الموافقة والبدل والمصاحفة والمساواة ، أصل
 الاسناد أولاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الامة ، وسنة بالغة من السنن المؤكدة
 كما أشرت إليه قبيل مراتب التعديل .

وقد روينا من طريق أبي العباس الدغولي^(٢) قال سمعت محمد بن حاتم بن المظفر
 يقول: إن الله قد^(٣) أكرم هذه الامة وشرفها وفضلها بإسناد، وليس لاحد من الأمم
 كلاما قديما وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ،
 فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار
 التي أخذوها عن غير الثقات^(٤) . وهذه الامة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في
 زمانه ، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تنهاى أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث
 حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان
 أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط

(١) في هـ « فضلها »

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله السرخسي الدغولي المتوفى (٥٣٢هـ) سيرة أعلام النبلاء

٥٥٧/١٤

(٣) سقطت كلمة « قد » من هـ

(٤) في هـ « البقات » وهو خطأ

والزَّل ، و يضبطوا^(١) حروفه ويمدوه عدا ، فهذا من أفضل نعم الله على هذه الأمة
فنتوزع^(٢) الله شكر هذه النعمة^(٣) .

وقال أبو حاتم الرازي : لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء^(٤)
يحفظون آثار الرسول إلا في هذه الأمة^(٥) .

وقال أبو بكر محمد بن أحمد : بلغني إن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها
من قبلها : الإسناد^(٦) والأنساب والأعراب^(٧) .

وعند الحاكم في ترجمة عبد الله بن طاهر من تاريخه بسنده إلى اسحاق بن ابراهيم
الحنظلي قال : كان عبد الله بن طاهر إذا سألتني عن حديث فذكرته له بلا إسناد ، سألتني
عن إسناده و يقول : رواية الحديث^(٨) بلا إسناد من عمل الزماني ، فإن إسناد الحديث
كرامة من الله عز وجل لأمة محمد^(٩) صلى الله عليه وسلم^(١٠) ، وكذا قال ابن المبارك :
الإسناد من الدين ، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء^(١١) .

وفي رواية^(١٢) : مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقى السطح
بلا سلم^(١٣) .

(١) في ز . قد يضبطو ، و في ه . و يضبطون ،

(٢) في ز . فيستوزع ، و في ه . فليوزع ،

(٣) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠

(٤) في ه . أمة ،

(٥) شرف أصحاب الحديث ص ٤٣

(٦) ما بين المعكوفين مطموس في ه

(٧) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠ ، والتدريب ١٦٠/٢

(٨) في ه . الحديث ،

(٩) سقط ما بين المعكوفين من ه و ز

(١٠) انظر أدب الاملاء والاستملاء ص ٦

(١١) انظر مقدمة صحيح مسلم ١٥/١ ، والعمال للترمذي ٧٤٠/٥ ، والجرح والتعديل ١٦/١/١ ، والجرحين ٢٦/١

ومعرفة علوم الحديث ص ٨ ، و شرف أصحاب الحديث ص ٤١ والعلو والزول ص ٤٤ ،

وأدب الاملاء والاستملاء ص ٧ ، والاملاء ص ١٩٤ ، وفهرسة ابن خير ص ١٢ ، والتمهيد ٥٦/١ ،

والمحدث الفاضل ص ٣٠٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٣١ ، و الجامع للخطيب ٢١٣/٢

(١٢) زاد في ه . عنه ،

(١٣) شرف أصحاب الحديث ص ٤٢ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٦

وفي رواية عنه كما في مقدمة مسلم^(١): بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد. وقال أيضا لمن سألته عن حديث عن الحجاج بن دينار عن النبي ﷺ كما في المقدمة أيضا: إن بين الحجاج وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى .

وعن الشافعي قال : مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل^(٢). وعن الثوري قال : الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل^(٣). وقال بقية : ذكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال : ما أجودها لو كان لها أجنحة أي معنى الأسانيد^(٤)، وقال مطر في قوله تعالى ﴿ أو أثارة من علم ﴾ قال : إسناد الحديث^(٥).

[طلب العلو في الحديث سنة] (وطلب العلو) الذي هو قلة الوسائط في السند أو قدم سماع الراوى أو وفاته (سنة) عن سلف كما قاله الإمام أحمد^(٦)، بل قال الحاكم : إنه سنة صحيحة متمسكة في ذلك^(٧) بحديث أنس في مجيء ضمام بن ثعلبة إلى النبي ﷺ ليسمع^(٨) منه مشافهة ما سلف سماعه له من رسوله إليهم ، إذ لو كان العلو غير مستحب لأنكر عليه ﷺ سؤاله عما أخبره^(٩) به رسوله عنه وترك اقتصاره على خبره له ، ولكن إنما يتم الاستدلال بذلك على اختيار البخارى في أن قول ضمام « آمنت بما جئت به » ، إخبار ، وهو الذى رجحه عياض ، ولكنه قال : إنه حضر بعد إسلامه مستتبنا من الرسول^(١٠) ﷺ لما أخبر به رسوله إليهم ، لأنه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره :

- (١) ١٥/١ - ١٦
- (٢) المدخل للحاكم ص ٢
- (٣) شرف أصحاب الحديث ص ٤٢ ، و أدب الاملاء والاستملاء ص ٨ ، والمجروحين ٢٧/١ ، والمدخل للحاكم ص ٣ ، والفهرسة لابن خير ص ١٢
- (٤) تاريخ بغداد ١٢٤/٧
- (٥) انظر المدخل للحاكم ص ٢ ، والمحدث الفاضل ص ٢١٠ ، وشرف أصحاب الحديث ص ٣٩
- (٦) انظر الجامع للخطيب ١٢٣/١ ، و مناقب أحمد لابن الجوزى ص ٢٠٣ ، والرحلة ص ٨٩ ، وعلوم الحديث ص ٢٣١ ، وفتح المقيث للعراق ٩٨/٣ ، والارشاد للنورى ٤٢٣/٢
- (٧) في ز و بذلك ،
- (٨) في ز « لستمع »
- (٩) في ز « أخبر »
- (١٠) في ه « رسول الله »

فإن رسولك زعم ، وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبري^(١) . أتينا^(٢) كتبك وأتينا رسلك ، أما على القول بأن قوله «آمنت» لإنشاء كما هو مقتضى صنيع أبي داود حيث ذكره في باب ما جاء في المشرك بدخل المسجد ، ورجحه القرطبي متمسكا فيه بقوله «زعم» ، فإن الزعم القول الذي لا يوثق به فيما قاله ابن السكيت وغيره ، فلا ، فإنه حينئذ إنما يكون مجيئه وهو شك لكونه لم يصدقه وأرسله قومه ليسأل لهم .

قال شيخنا : وفيه نظر ، أما أولا ، فالزعم يطلق أيضا على القول المحقق كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب ، وأكثر سيويته من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج . وأما ثانيا ، فلو كان لإنشاء لكان طلب معجزة توجب له التصديق على أن القرطبي استدل به على صحة إيمان المقلد للرسول [ﷺ^(٣)] ولو لم تظهر له معجزة ، وكذا أشار إليه ابن الصلاح^(٤) .

وبالجملة فظرفه الاحتمال ولم يتعين أن يكون ضمنا قصد العلو . وكذا نازع بعضهم في كونه قصد ذلك بقوله في باقي الخبر «وأنا رسول من ورأى» ، وعلى تقدير تحتم قصد العلو فعدم الإنكار يحتمل أن يكون لكونه جائزا ، ولكن قد استدل له بقول النبي ﷺ لتميم الداري لما رآه كما في بعض طرق حديثه في الجساسة «يا تميم حدث الناس بما حدثني^(٥)» ، وبقوله أيضا «خير الناس قرني» الحديث فإن العلو يقربه من القرون الفاضلة .

(١) كذا في الأصل وفي جميع النسخ عندنا ، و الصواب «الطبراني» لأن الرواية ترد بهذا اللفظ عند

الطبراني ٣٦٦/٨ ، ٣٦٧ ، لا عند الطبري ١٥٥/٣ ، وقد أشار الحافظ في الفتح إلى رواية الطبراني

(٢) في هـ «أتينا»

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٦ - ٧ ، وصحيح البخاري مع الفتح ١٤٨/١ - ١٥٢ ، وصحيح البخاري مع شرحه

للكرمانى ١٨/٢ - ١٩ ، وصحيح مسلم مع شرحه للنووى ١٧٠/١ - ١٧١ ، وصحيح مسلم مع الأكال

والمكمل ٨٢/١ - ٨٣ ، وسنن أبي داود مع العون ١٥١/٢ - ١٥٢ ، والمعجم الكبير للطبراني ٣٦٦/٨ -

٣٦٧ ، وتهذيب الأسماء ١٣٤/١/٤ ، والعلو والنزول ص ٥٣ - ٥٤ ، والتدريب ١٦٠/٢ - ١٦١

(٥) أخرجه بهذه الزيادة أبو يعلى في مسنده عن أبي هريرة ، وانظر فتح الباري ٣٢٩/١٣

وقد قال بعضهم : من أدرك إسنادا عاليا في الصغر رجا عند الشيخوخة والكبر أن يكون من قرن أفضل من الذى هو فيه والذى بعده ويليه . ويشير إليه قول محمد بن أسلم الطوسى : قرب الإسناد قرب أو قال قربة إلى الله عز وجل^(١) ، فإن القرب من الرسول بلا شك قرب إلى الله . ونحوه قول أبى حفص ابن شاهين فى جزء ما قرب سنده من رسول الله ﷺ^(٢) من تخريجه : نرجو بهذه الأحاديث أن نكون من جملة من قال النبى ﷺ : خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم^(٣) ، ثم أسند إلى زرارة بن أوفى قال^(٤) : القرن مائة وعشرون عاما^(٥) . قلت : وهذا أقصى ما قيل فى تحديده ، ولكن أشهره ما وقع فى حديث عبد الله بن بسر عند مسلم^(٦) مما يدل على أن القرن مائة^(٧) .

ويمكن الاستدلال للعلو أيضا بأنه ﷺ لما أخبره عبد الله بن زيد عن رؤيته فى المنام الأذان وأعلمه بالفاظه وكيفيته قال له : ألقه على بلال ولم يلقه ﷺ عليه بنفسه^(٨) ، [^(٩) وبقول ابن عباس حين سمع عن عائشة بعض الأحاديث : « لو كنت أدخل عليها لدخلت حتى تشافهنى به »^(١٠)] .

(١) الجامع للخطيب ١٢٣/١ ، وعلوم الحديث ص ٢٣٢ ، والارشاد للنووى ٢٤٤/٢ وفتح المغيث للعراقى ٩٨/٣

(٢) والمراد به « ما اجتمع عندى من الأحاديث التى بينى وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة رجال » انظر فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٦٣ ، وتاريخ التراث ٣٤٥/١

(٣) تقدم تخريجه

(٤) فى ز و فان ،

(٥) انظر الاستيعاب ١٢/١ مسندا ، وزاد المسير ٥/٣ ، وفيه « وهو قول أياس بن معاوية »

(٦) انظر فتح البارى ٥/٧ ، ونحن لم نجد ذلك فى صحيح مسلم ، نعم ورد فى مسند أحمد ١٨٩/٤ ، و سنده حسن ،

وقد أخرجه البيهقى فى دلائل النبوة ٥٠٣/٦ ، والبخارى فى تاريخه الصغير ص ٩٣ ،

وابن عساكر فى تاريخ دمشق فى ترجمة عبد الله بن بسر ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣١/٣ ،

٤٣٢ ، وأورده الهيثمى فى المجمع ٤٠٥/٩ ، وقال : رواه الطبرانى وأحمد ، ورجال أحمد رجال الصحيح غير الحسن بن أيوب وهو ثقة ، ورجال الطبرانى ثقات .

(٧) وعليه أكثر أصحاب الحديث ، انظر تفسير القرطبي ٣٩١/٦

(٨) أبو داود (٤٩٥) والدارى (١١٩٠) والترمذى (١٨٩) وابن ماجه (٧٠٦) والحديث حسن كما

قال الألبانى فى الإرواء ٢٦٤/١ - ٢٦٥

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(١٠) انظر صحيح مسلم ٥١٤/١ ، وسنن النسائى ٣٠١/٣ ، وسنن الدارمى ٢٨٥/١ ، ومسند أحمد ٥٤/٦

وكذا مما استدل به له استجباب الرحلة اذ في الاقتصار على النازل — كما قال الخطيب — إبطال لها وتركها ، وقد رحل خلق من العلماء قديما وحديثا إلى الأقطار البعيدة طلبا للعلو^(١) كما قدمنا .

قال الامام أحمد : وكان أصحاب عبد الله يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من صهر و يسمعون منه^(٢) . وهذا كله شاهد لتفضيل العلو ، وهو المشهور ، بل لم يحك الحاكم خلافه ، وحينئذ فلا يكتفى بسماع النازل مع وجود العالي . وقد حكى الخطيب في الاكتفاء وعدمه مذهبين ، وذكر من أدلة الأول قول البراء رضى الله عنه : ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ ، كانت لنا ضياع وأشغال ، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب ، وقول حماد بن زيد : كنا نكون في مجلس ايوب السخيتاني فنسمع رجلا يحدث عن ايوب فنكتبه منه ولا نسأل من ايوب^(٣)] (٤) و ميل^(٥) أحمد إلى الاكتفاء به حيث فوت بالاشتغال^(٦) بالعلو من يسترشد به للاستنباط ونحوه ، فإنه قال لابن معين : إن فاتهك حديث بعلو وجدته بنزول ، وإن فاتهك عقل هذا الفتي — وعن إمامنا الشافعي رحمه الله — أو شك أن لا تراه^(٧) .

[تفضيل النزول والرد عليه] (وقد فضل بعض) من أهل النظر كما حكاه ابن خلاد والخطيب غير معينين له (النزول) ، فإن العلوكما قال بعض^(٨) الزهاد من زينة الدنيا .

قال ابن دقيق العيد : وهو كلام واقع ، فالغالب على الطالبين ذلك ، قال : وقولهم

(١) الجامع له ٢١٦/١

(٢) الجامع للخطيب ١٢٣/١ ، ومناقب الامام أحمد لابن الجوزي ص ٢٠٣

(٣) الجامع للخطيب ١١٦/١ ، ١١٧ ، ١١٩ ، والمحدث الفاصل ص ٢١٦ ، ٢٣٥ - ٢٣٦

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٥) في ز . قبل ،

(٦) في ز . الاشتغال ،

(٧) قال الامام أحمد هذا القول للفضل البزار ، انظر مناقب الامام الشافعي لابن أبي حاتم ص ٥٨ - ٥٩ ،

والحلية ٩/٩٩ . ومناقب الامام الشافعي للرازي ص ٦١ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٨٢٠/١٤ ، وأما

قوله لابن معين فلم نقف عليه

(٨) سقطت كلمة « بعض » من ز

العلو قرب من الله ، يحتاج إلى تحقيق وبحث ، وكأنه^(١) لما لعله يتضمن من إثبات الجملة وذلك غير مراد ، ولأنه يجب على الراوى أن يجتهد فى معرفة جرح من يروى عنه وتعديله والاجتهاد فى أحوال رواة النازل أكثر فكان الثواب فيه أوفر .

قال ابن خلاد : وهذا مذهب من يزعم أن الخبر أقوى من القياس^(٢) ، يعنى من جهة أن^(٣) البحث — والله أعلم — فى الخبر أكثر منه فى القياس الجلى أو لأن تقديم النازل مع اشتغاله على كثرة الوسائط المقتضية لتكثير الخبر ، يتضمن ترجيح الخبر فى الجملة . ويساعد هذا القول ظاهر قول ابن مهدي : لا يزال العبد فى فسحة من دينه ما لم يطلب الإسناد يعنى التغالى فيه^(٤) ، واستعمال « بعض » بلا إضافة قليل كما قدمته فى « غير » من مراتب الصحيح . (وهو) أى القول بتفضيل النزول (رد) أى مردود على قائله لضعفه وضعف حجته كما قال ابن الصلاح ، لأن كثرة المشقة فيما قال ابن دقيق العيد ، ليست مطلوبة لنفسها ، قال : ومراعاة المعنى المقصود من الرواية — وهو الصحة — أولى ، وأيده المصنف بأنه بمثابة من يقصد المسجد للجماعة فيسلك الطريق البعيدة لتكثير الخطا رغبة فى تكثير الأجر وإن أداه سلوكها إلى فوت الجماعة التى هى المقصود ، وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته وبعد الوهم ، وكلما أكثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل ، وكلما قصر السند كان أسلم^(٥) .

وسبقه الخطيب فقال : ومنهم أى ومن أهل النظر من يرى أن سماع العالى أفضل ، لأن المجتهد مخاطر ، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد ، وذلك أقرب إلى السلامة فكان أولى^(٦) .

(١) فى ز و كا .

(٢) المحدث الفاضل ص ٢١٦ ، والجامع للخطيب ١١٦/١ ، وعلوم الحديث ص ٢٣٨ ، وفتح المغيب للعراق ٩٩/٣ ، والاقتراح ص ٣٠٢ - ٣٠٤

(٣) سقطت كلمة « أن » من هـ

(٤) الجامع للخطيب ١٢٤/١ ، وفيه وفى هـ « تعالى » بدل « التغالى »

(٥) علوم الحديث ص ٢٣٨ . والارشاد للنورى ٢٩/٢ ، والباعث الحثيث ص ١٦١ ، والاقتراح ص ٣٠٣ وفتح المغيب للعراقى ٩٩/٣ ، والتهذيب ص ١٠٧ ، وفيه : فذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالنصح والتضعيف ، والتدريب ١٧٢/٢

(٦) الجامع للخطيب ١١٦/١ ، ونحوه قول الرامهرمزي فى المحدث الفاضل ص ٢١٦

وكذا قال ابن الصلاح : العلو يبعد الإسناد من الخل ، لأن كل رجل من رجاله
يحتمل أن يقع الخل من جهته سهوا أو عمدا ، ففي قلتهم قلة جهات الخل وفي كثرتهم
كثرة جهات الخل ، قال : وهذا جلي واضح^(١) .

ونحوه قول ابن دقيق العيد : لا أعلم وجهها جيدا اترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى
الصحة وقلة الخطأ ، فإن الطالبين يتفاوتون في الإتيان ، والغالب عدم الإتيان ، فإذا
كثرت الوسائط ووقع من^(٢) كل واسطة تساهل ما كثير الخطأ والزل ، وإذا قلت
الوسائط قل^(٣) - انتهى .

وهذا موافق لما ذكره الأصوليون في ترجيح ما قلت وسائطه على ما كثرت ، لأن
احتمال الغلط^(٤) فيما قلت وسائطه ، أقل^(٥) ، ثم إن ما^(٦) عمل به تفضيل النزول قد يؤهم
أن الحكم كذلك ولو كان راوى العلو أحفظ أو أوثق أو أضبط أو نحو ذلك ، وليس
كذلك جزما ، كما أنه إذا انضم إلى النزول الإتيان وكان العلو بضده لا تردد^(٧) - كما
قاله ابن دقيق العيد - في أن النزول أقوى ، ونحوه قول المصنف^(٨) ، وسأذكر المسألة
آخر الباب .

وحينئذ فحل الاختلاف عند التساوى في جميع الأوصاف ما عدا العلو ، ومع ذلك
فالعلو أفضل وطلبه - كما قال ابن طاهر - من علو همة المحدث ونبل قدره وجزالة رأيه ،
ولذا أجمع أهل النقل على طلبهم له ومدحهم لإياه^(٩) ، حتى إن البخاري لم يورد في
صحيحه حديث مالك من جهة الشافعي لكونه لا يصل لمالك من طريقه إلا بواسطتين ،

(١) علوم الحديث ص ٢٣١

(٢) في هـ د في ،

(٣) الاقتراح ص ٣٠٢ ، وتوضيح الأفكار ٤٤٠/٢

(٤) في ز د الخطأ والغلط ،

(٥) انظر الإبهام في شرح المنهاج ٢١٨/٣ ، ٢١٩

(٦) كلمة د ما ، ساقطة من هـ

(٧) في في « فلا تردد »

(٨) الاقتراح ص ٣٠٢ ، وفتح المغيث للعراقي ٩٩/٣

(٩) العلو والنزول له ص ٥١ ، ٥٤

و هو قد استغنى عن ذلك بإدراكه أصحابه^(١) كالقنعبي ، فلم ير النزول مع إمكان العلو .
وقال الإسماعيلي : ولهذا اعتمد البخارى فى كثير من حديث الزهرى على شعيب إذ كان
من أحسن ما أدركه من الإسناد ، وأقل من الرواية من^(٢) طريق معمر ، لأن أكثر
حديث معمر وقع له بنزول ، على أن البخارى قد روى عن جماعة ممن سمع منهم تلميذه
مسلم بواسطة بينه وبينهم كأحمد بن محمد بن حنبل ، وأحمد بن منيع و دارد بن رشيد و
سريج بن يونس و سعيد بن منصور^(٣) [و عباد بن موسى] الخنلى و عبيد الله بن معاذ
وهارون بن معروف ، مع أن فيهم من روى عنه بدونها ، إما لكونه لم يسمع تلك
الاحاديث إلا منهم أو لغير ذلك كما بسطت ذلك فى محله^(٤) . وقيل لابن معين فى
مرضه الذى مات فيه : ما تشتهى ؟ قال : بيت خال وإسناد عال^(٥) .

(و) قد (قسموا) أى قسم أبو الفضل ابن طاهر وابن الصلاح ومن تابعهما
العلو (خمسة) من الأقسام مع اختلاف كلامى المذكورين فى ماهية بعضها وهى ترجع
إلى علو مسافة ، وهو قلة الوسائط ، وإلى علو صفة .

[أجل العلو القرب من الرسول بإسناد صحيح] (فالأول) من الأقسام مما هو علو
مسافة ، علو مطلق و هو ما فيه (قرب) من حيث العدد (من الرسول ﷺ) ، ثم
تارة يكون بالنظر لسائر الأسانيد ، وتارة بالنسبة إلى سند آخر فأكثر يرد به ذلك
الحديث بعينه عدده أكثر ، (و) هذا القسم (هو الأفضل) الأجل من باقى أقسامه
وأعلى من سائر العوالى ، ولكن محله (إن صح الإسناد) بالنقل ، لأن القرب مع ضعفه
بسبب بعض روايته لا اعتداد به ولا الثقات إليه ، خصوصا أن اشتد الضعف حيث

(١) فى هـ د لأصحابه ،

(٢) كلمة « من » ساقطة من ز

(٣) سقط ما بين المكونتين من ز

(٤) لم نقف على المحل المشار إليه ، وأما ترك الإمام البخارى و الإمام مسلم العلو واختيار النزول أو عكسه
فهو لأسباب عديدة و وجوه متنوعة ، فقد أشار إليه ابن طاهر فى العلو و النزول ص ٨٦ ، ٩٢ ،
و الخطيب فى مسألة الاحتجاج بالشافعى ص ٥٣ - ٩٧ ، و الإمام الرازى فى مناقب الشافعى

ص ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، وانظر أيضا فتح البارى ٤٨٨/٧

(٥) علوم الحديث ص ٢٣١ ، والباعث الحديث ص ١٦٠

كان من طريق بعض الكذابين الذين ادعوا السماع من الصحابة كأبي هذبة لإبراهيم ابن هذبة وخراش ودينار و عثمان بن الخطاب المغربي^(١) أبي الدنيا الأشج^(٢) وكثير ابن سليم و موسى الطويل و نافع أبي هرير و نجدة الحروري و يسر مولى أنس و يعلى ابن الأشدق ويغتم^(٣) بن سالم و أبي خالد السقاء أو أدعى فيهم الصحبة بكبير بن الحارث و الربيع بن محمود المارديني و رتن و سرباتك الهنديين و معمر و نسطور أو ابن نسطور الرومي و يسر^(٤) بن عبيد الله الآتي التنبيه عليهم في الصحابة^(٥).

وقد أنشد الحافظ السلفي فيما روينا عنه قوله :

حديث ابن نسطور و يسر^(٦) ويغتم و قول^(٧) أشج الغرب ثم خراش
و نسخة دينار و أخبار تربه^(٨) أبي هذبة البصري^(٩) شبه فراش^(١٠)
وعزهما^(١١) محمد بن جابر الوادي أشي بثالث :

رتن ثامن و المارديني تاسع ربيع بن محمود و ذلك فاش^(١٢)
ولو قال : « كذا رتن » لكان أصح :

(١) سقطت كلمة « المغربي » من ز

(٢) في هـ « الأشج » وهو خطأ

(٣) في هـ « نعيم »

(٤) في ز « يسر » وهو خطأ

(٥) راجع لتراجم هؤلاء الكذابين اللسان والميزان والاصابة ، وقد تركناها خفية الاطالة

(٦) في هـ « يسر » وهو خطأ

(٧) في نسخة على هامش الاصل « افك »

(٨) في ز « سرية » وهو خطأ

(٩) في نسخة على هامش الاصل وفي هـ « القيسي »

(١٠) راجع لهذين البيتين تفح الطيب ٦٦/٣ ، ولسان الميزان ٤٤٧/٢ ، و موضوعات الصفاني ص ٣٣ ،
و انظر أيضا هامش المصنوع للعلامة على القاري المكي ص ٢٤٤ ، و الاصابة ٦٨٤/٣ ، وكشف الخفا

٤١٦/٢

(١١) في هـ « عزهما »

(١٢) الميزان ٣٣٥/١ ، ولسانه ٤٤٧/٢

وقد نظم غالب الصنفين الحافظ ابن ناصر الدين فقال :

إذا جاء مرفوعاً حديث لستة فعد ولا تقبل فذاك تخرص
رتن وابن نسطور ويسر^(١) معمر وسربانتك ثم الربيع المقلص
ولا تقبلوا عن صاحب قول نجدة أبي خالد السقا ويغنم فاحرصوا
ويسر ودينار خراش أشج مع فتي بكر دار ابن لهديبة يرقص

و يميز صحيح العالي من سقيمه بعسر على المبتدئ و يسهل على العارف ، ولاجل ذلك قال الذهبي في ميزانه : متى رأيت المحدث يفرح بعوالى أبي هدية ، وسمى غيره ممن سميناهم و أضرابهم فاعلم أنه عامي بعد^(٢) . و سبقه صاحب شرف أصحاب الحديث فقال تبعاً للحاكم والخليل : ليس العالي من الأساد ما يتوهمه عوام الناس ، يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عدداً^(٣) إلى الرسول ﷺ يتوهمونه أعلى كنسخة الخضر^(٤) بن أبان عن أبان عن أبي هدية عن أنس ونسخة خراش وسمى بعض من ذكر ، وهذه لا يحتج بشيء منها ، ولا يوجد في مسانيد العلماء منها حديث واحد . قالوا و أقرب ما يصح من الأسانيد بعدد الرجال نسخة يزيد بن هارون عن كل من سليمان التيمي وحميد كلاهما عن أنس^(٥) - انتهى .

و من العجيب أن شيخ شيوينا السراج ابن الملقن مع جلالاته عقد مجلس الإيملاء فأملى كما قال شيخنا المسلسل بالاولوية ثم عدل إلى أحاديث خراش و أضرابه من الكذابين فرحاً بعلوها ، قال شيخنا : وهذا مما يعيبه أهل النقد و يرون أن النزول حينئذ أولى^(٦)

(١) في هـ « يسر »

(٢) انظر فتح المغيب للعراقي ١٠٠/٣ ، والتدريب ١٦٢/٢ ، وميزان الاعتدال ٣٥٧/٣ ، ولسانه ٤٥/٧

(٣) سقطت كلمة « عدداً » من ن

(٤) في هـ « الختم » وهو خطأ

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٢ - ١٤ ، والارشاد للخليل (٨/الف) كما في هامش الارشاد للنووي ٤٢٤/٢ ،

وأما قول صاحب شرف أصحاب الحديث أي الخطيب ، فلم نقف عليه ، نعم ورد مثل قول الحاكم في

العلو والنزول ص ٥٨ - ٦٥

(٦) زاد في هـ « العلو »

لأنه عندهم كالعدم^(١) - انتهى .

وأعلى ما يقع لنا ما بين القدماء من شيوخنا وبين النبي ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرة أنفس ، وذلك من الغيلانيات^(٢) و جزء الأنصارى و جزء ابن عرفة و جزء الغطريف^(٣) و غيرها بل وتقع لى العشاريات^(٤) بالسند المتماسك من المعجم الصغير للطبراني وغيره ولا يكون الآن فى الدنيا أقل من هذا العدد .

وكذا وقعت العشاريات لشيخى بالأسانيد المتماسكة واشيوخه بالأسانيد الصحيحة ونحوها ، و أملى من ذلك جملا ، و خرج منها من مرويات شيخه التنوخى^(٥) مائة و أربعين حديثا و من مرويات شيخه المصنف^(٦) ميتين ، كل بها الأربعين التى كان الشيخ خرجها لنفسه .

و أفردت التساعيات من حديث جماعة من شيوخ شيوخنا ، كالفاضى عز الدين ابن جماعة^(٧) وأبى عبد الله البياضى ، وكذا لأبى على الحسن بن على اللخمي الصيرفى^(٨)

(١) انظر لحظ الالحاظ ص ٢٠٠ ، والضوء اللامع ١٠٣/٦

(٢) هى الفوائد المنتقاة الحسان لأبى بكر محمد بن عبد الله بن ابراهيم بن عبدويه الشافعى (٢٦٠ - ٣٥٤ هـ) رواها عنه أبو طالب محمد بن محمد بن ابراهيم بن غيلان البزار (٣٤٧ - ٤٤٠ هـ) فلذا عرفت هذه الأجزاء بالغيلانيات ، سير أعلام النبلاء ٣٩/١٦ ، ٤٤ ، و ٥٩٩/١٧ - ٦٠٠

(٣) هو الامام الحافظ المجود الرحال مسند وقته أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم بن السرى ابن الغطريف العبدى الغطريفى المتوفى (٣٧٧ هـ) سير أعلام النبلاء ٣٥٤/١٦ - ٣٥٥ ، وفهرس المكتبة الظاهرية ص ٣٧٠ ، وكشف الظنون ٣٩٣/١

(٤) ينصرف معنى العشاريات لغويا الى جمع العشر أو من حملت عشرة أشهر أو سند الحديث إلى عشر أو أن بين الراوى والنبي صلى الله عليه وسلم عشرة رواة فقط ، والمقصود هنا أن الأحاديث عشاريات الاسناد إلى الصحابة كما فى جمان الدرر (الورقة ٧٤) ، انظر هامش ابن حجر ودراسات مصنفاته ٣٩١/١ ، وكذلك فانهم معنى التساعيات وغيرها

(٥) هو ابراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخى الشافى ، برهان الدين (٧٠٩ - ٨٠٠ هـ) انباء النمر ٢٢/٢ - ٢٣

(٦) فى هـ ، شيخا للمصنف ،

(٧) انظر لذلك الأعلام ١٥٣/٤ ، وفهرس الفهارس ٩٩١/٣

(٨) توفى (٦٩٩ هـ) انظر العبر ٣٩٧/٥

وأبى حيان^(١) التسايعات .

وأفردت الثمانيات من حديث من بيننا وبينه واسطتان ، كالنجيب الحراني^(٢) و
مؤنسة خاتون^(٣) ، وكذا للرشيد العطار^(٤) و الضياء المقدسى^(٥) ، والسباعيات لمن بيننا
وبينه ثلاثة وسائط [^(٦) كأبى جعفر الصيدلانى^(٧) . والساداسيات لمن بيننا وبينه خمسة]
كأبى عبد الله الرازى^(٨) و زاهر بن طاهر^(٩) والخماسيات لمن بيننا وبينه خمسة أيضا
كأبى الحسين ابن النقور^(١٠) و زاهر أيضا^(١١) .

وأفردت من سنن الدارقطنى والرابعيات لمن بيننا وبينه سبعة كأبى بكر الشافعى^(١٢)
وهى أعلى ما فى صحيح مسلم وأبى عوانة^(١٣) والسنن للنسائى .

وأما الثلاثيات فى مسند إمامنا الشافعى وغيره من حديثه منها جملة ، وكذا الكثير

(١) هو محمد بن يوسف الغرناطى الاندلسى (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) انظر الاعلام ٢٦/٨ ، ونفع الطيب ٥٦١/٢

(٢) هو أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المتعم بن الصيقل الحرانى الحنبلى المتوفى (٦٧٢ هـ) العبر ٢٩٨/٥ ،
وشذرات الذهب ٣٣٦/٥

(٣) هى المحدثة عصمة الدين مؤنسة خاتون المعروفة بدار اقبال بنت الملك العادل سيف الدين أبى بكر
ابن محمد الامير نجم الدين أيوب (٦٠٣ - ٦٩٣ هـ) البداية والنهاية ٢٣٧/١٣ ، وهامش الوفيات ٢٥٥/١

(٤) راجع لذلك برناج ابن جابر الوادى آشى ص ٢٥٠

(٥) راجع لذلك فهرس المكتبة الظاهرية ص ٣٢٨

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ف

(٧) هو الشيخ للصدوق المعمر مسند الوقت أبو جعفر محمد بن أحمد الاصبهاني الصيدلانى (٥٠٩ - ٦٠٣ هـ)
سير اعلام النبلاء ٤٣٠/٢١

(٨) هو محمد بن أحمد بن ابراهيم الرازى المعروف بابن الخطاب مسند الديار المصرية (٤٣٤ - ٥٢٥ هـ)
فهرس المكتبة الظاهرية ص ٥٠

(٩) هو زاهر بن طاهر بن محمد الشحاشى ، أبو القاسم ، حافظ يخل بالصلاة فترك (٤٤٦ - ٥٣٣ هـ)
فهرس المكتبة الظاهرية ص ٣١٧ - ٣١٨

(١٠) هو أبو الحسن أحمد بن محمد البزاز ، ابن النقور ، صدوق (٣٨١ - ٤٧٠ هـ) فهرس المكتبة
الظاهرية ص ١٢٧ - ١٢٨

(١١) انظر لشأنه فهرس المكتبة الظاهرية ص ٣١٨

(١٢) انظر لذلك فهرس المكتبة الظاهرية ص ١٣٧

(١٣) سقطت كلمة « أبى عوانة » من هـ

في مسند الإمام أحمد و ما ينيف عن عشرين حديثاً في صحيح البخارى [^(١)] و ليس عند مسلم منها ما هو على شرطه [، و حديث واحد في ^(٢)] كل من أبي داود و الترمذى و خمسة أحاديث في ابن ماجه لكن من طريق بعض المتهمين، و في معاجم الطبراني منها اليسير ، و الثنائيات ^(٣) في موطأ الإمام مالك و للوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة لكن بسند غير مقبول إذ المعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة ^(٤) .

[العلوم القرب إلى إمام من الأئمة] (و) الثاني من الأقسام علو نسبي و هو (قسم القرب إلى إمام) من أئمة الحديث، ذى صفة عليّة من حفظ و فقه و ضبط كالأعمش و ابن جريج و الأوزاعي و شعبة و الثوري و الليث و مالك و ابن عيينة و هشيم و غيرهم ممن حدث عن التابعين و كذا ممن حدث عن غيرهم كل ذلك إن صح ^(٥) الإسناد إليه كما سلف في الذى قبله . و أقل ما بينى و بين هؤلاء بالسند الجيد تسعة و سائط إلا هشيماً فثمانية و حديثه في جزء ابن عرفة .

ثم سواء كان العدد في هذا القسم من ذاك الإمام إلى منتهاه عالياً كابن عيينة عن كل من الزهرى و حميد و غيرهما عن أنس ، أو نازلاً كابن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن معمر بن أبي حبيب عن عبيد الله بن عدى بن الحيار عن عمر بن الخطاب ، لكنسه في العالى الغاية القصوى . و قد أدرج شيخنا في هذا القسم العلوى إلى صاحب تصنيف كالصحيحين و الكتب الستة و غيرها ^(٦) ما بينى و بين كل واحد منهم ثمانية و سائط [^(٧) بل و في بعضها ^(٨) أقل] ، و أفردته ابن دقيق العيد في قسم مستقل ، و كذا ابن طاهر في تصنيفه في هذا النوع لكنه جعله قسمين : أحدهما العلوى إلى

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٢) سقطت كلمة د في ، من هـ

(٣) في ز و الثلاثيات ، و هو خطأ

(٤) به قال المحققون

(٥) كلمة د صح ، ساقطة من هـ

(٦) في ز « غيرهما »

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٨) في هامش الأصل و أبي داود ،

صاحبي الصحيحين و أبي داود و أبي حاتم و أبي زرعة ، و ثانيهما إلى ابن أبي الدنيا و الخطابي و أشباههما و إن كان أكثر حديث هؤلاء يقع لنا بعلو من غير جهم ، وربما يكون عاليا عندهم أيضا^(١).

[العلو بالنسبة إلى الكتب الستة] (و) الثالث من الأقسام ولم يفصله شيخنا عن الذي قبله ، ولا يؤخذ من كلام ابن طاهر إلا ضمنا (علو نسبي) لكن مقيد أيضا (بنسبة للكتب الستة) التي هي الصحيحان والسنن الأربعة خاصة ، لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من استعمالهم ، وإذا لم يقيده ابن الصلاح بها ولكنه قيد بالصحيحين وغيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة ، وهو الذي مشى^(٢) عليه الجلال ابن الظاهري^(٣) وغيره من المتأخرين حيث استعملوه بالنسبة لمسند أحمد ولا مشاحة فيه^(٤).

(إذ ينزل متن من طريقها أخذ) أى نقل ، وذلك كأن يقع لنا حديث في فوائد الخليلي^(٥) من طريق الحسن الزعفراني عن ابن عيينة ، فهذا بيتنا وبين ابن عيينة فيه تسعة فهو أعلى مما لو رويناه من البخاري أو غيره ممن أخرجه من أصحاب الكتب الستة ، لأن منا إلى كل من البخاري أو من أشير إليه ثمانية ، وهو وشيخه الذي هو الواسطة بينه وبين ابن عيينة اثنان ، فصار بيننا وبين ابن عيينة عشرة على أنه قد يقع في هذا القسم ما يكون عاليا مطلقا أيضا كحديث ابن مسعود مرفوعا « يوم كلم الله موسى عليه السلام كان عليه جبهة صوف » فإننا لو رويناه من جزء ابن عرفة^(٦) عن خلف بن خليفة يكون أعلى مما

(١) العلو والنزول ص ٨٣ - ٨٤ ، والاقتراح ص ٣٠٥ ، ونزهة النظر ص ١٠٦

(٢) في ز . جرى ،

(٣) هو الامام المحدث الحافظ الزاهد جلال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبي الظاهري

المتوفى (٦٩٦ هـ) تذكرة الحفاظ ١٤٧٩/٤

(٤) العلو والنزول ص ٨٨ - ٩٣ ، وفتح المغني للعراقي ١٠١/٣ ، ١٠٤

(٥) هو أبو الحسن علي بن الحسن القاسمي الخليلي ، فقيه شافعي دين (٤٠٥ - ٤٩٣ هـ) فهرس المكتبة

الظاهرية ص ٢٧١ ، وسير أعلام النبلاء ٧٤/١٩ - ٧٩

(٦) ص ٦٣

نرويه من طريق الترمذي عن علي بن حجر عن خلف^(١) مع كونه علوا مطلقا إذ لا يقع هذا الحديث اليوم^(٢) لأحد أعلى من روايته له من هذا الطريق ، وهذا القسم هو الذي تقع^(٣) فيه الموافقات وسائر ما أسلفته في أصل الترجمة .

فإن يكن في شيخه قد وافقه مع علو فهو الموافقه
أر شيخ شيخه كذلك فالبدل وإن يكن ساواه عدا قد حصل
فهو المساواة وحيث^(٤) راجحه الأصل بالواحد فالمصاحفه

[الموافقة والبدل] (فإن يكن) المخرج (في شيخه) أي شيخ أحد الستة (قد وافقه) كأن يكون البخاري مثلا أورد حديثا عن محمد بن عبد الله الأنصاري ، فنخرجه نحن^(٥) من جزء الأنصاري المشهور ، وذلك (مع علو) بدرجة كما هنا ، وقد يكون بأكثر عما لو روينا من البخاري (فهو الموافقه) إذ قد اتفقا في الأنصاري (أو) إن يكن المخرج وافق أحد أصحاب الستة (في شيخه كذلك) أي مع علو بدرجة فأكثر الحديث يورده البخاري عن الحميدي عن ابن عيينة ، فنخرجه من جهة العدني عن ابن عيينة ، فهو أيضا^(٦) الموافقة لكن مقيدة ، فيقال موافقة في شيخ شيخ^(٧) فلان ، و أما عند الإطلاق (فـ) هو (البدل) لوقوعه من طريق راو بدل الراوي الذي أورده أحد^(٨) أصحاب الستة من جهته .

(١) سنن الترمذي ٢٢٤/٤ ، والحديث أخرجه أيضا ابن حبان في المجروحين ٢٦٢/١ ، وابن عدي في الكامل ٦٨٨/٢ ، والآجزي في الشريعة ، والبيهقي في الأسماء والصفات ، والعقيلي في الضعفاء ، والذهبي في الميزان ، انظر لذلك هامش جزء ابن عرفة ص ٦٣ ، والحديث ضعيف جدا كما قال الألباني في ضعيف الجامع الصغير ١٣٥/٤ ، وانظر أيضا فتح المغني للعراقي ١٠١/٣

(٢) سقطت كلمة « اليوم » من ز

(٣) في ز و ه « يقع »

(٤) في م و ف « نحيث »

(٥) سقطت كلمة « نحن » من ز

(٦) سقطت كلمة « أيضا » من ز

(٧) زاد في ه « صح »

(٨) كلمة « أحد » ساقطة من ز

ومن لطيف الموافقة وعزيزها ما وقعت فيه الموافقة لكل من البخارى ومسلم ،
مع أن كلا منهما رواه عن شيخ غير شيخ الآخر فيه ، وله أمثلة :

منها ما رويناه من طريق أبى نعيم قال : ثنا أبو بكر الطالحي^(١) ثنا عبيد
ابن غصام^(٢) ثنا أبو بكر ابن أبى شيبة ثنا خالد بن مخلد القوطانى ثنا سليمان بن بلال
ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد رفعه « أن فى الجنة بابا يقال له : الريان » فإن مسلما
رواه عن ابن أبى شيبة^(٣) ، والبخارى رواه عن القوطانى^(٤) ، فوقع لنا موافقة لهما مع
اختلاف شيخيهما^(٥).

وأما ما تقع الموافقة فيه^(٦) فى شيخ يرويان عنه ، فكما قال ابن دقيق العيد :
كثير^(٧) يعنى لاتفاقهما ، بل وكذا بقية أصحاب الكتب الستة فى الرواية عن كثيرين
وقد نظمهم الذهبى فقال :

بندار ابن المثنى الجهمضى أبو سعيد عمرو رقيسى وحسانى

يعقوب والعنبرى^(٨) الجوهري هم مشايخ الستة أعرفهم بإحسان

فبندار هو محمد بن بشار ، وابن المثنى هو أبو موسى محمد ، والجهمضى هو نصر
ابن على ، وأبو سعيد هو عبد الله^(٩) بن سعيد الأشج ، وعمرو هو ابن على الفلاس ، و

(١) فى ز د الطالحي

(٢) فى ه د غصام ،

(٣) فى مصنفه ٨٠٢/٢ (١١٥٠)

(٤) ١١١/٤ (١٨٩٦) ، انظر أيضا الاقتراح ص ٣١٨ - ٣٢٠

(٥) فى ز د شيخنا ، قال ابن حجر فى الفتح ١١٢/٤ : وكذا أخرجه ابن أبى شيبة فى مسنده وأبو نعيم
فى مستخرجيه مما من طريقه

(٦) فى ز د فيه الموافقة ،

(٧) الاقتراح ص ٢٢٠

(٨) زاد فى ز د ، و ،

(٩) فى ز د أبو عبد ربه ، وهو خطأ وفى الأصل و بقية النسخ د عبد ربه ، وهو أيضا خطأ صريح
و الصواب ما أثبتناه ، لأن عبد ربه ولو من رجال الستة لكن ليس من شيوخ أصحابها ، وأيضا
أبو سعيد كنية عبد الله ، و الأشج لقب له لا لعبد ربه ، و انظر لترجمة عبد الله بن سعيد الأشج
سير أعلام النبلاء ١٨٢/١٢ ، وترجمة عبد ربه التهذيب ١٢٦/٦

القيسي هو محمد بن معمر، والحساني هو زياد بن يحيى، ويعقوب هو ابن إبراهيم الدورقي،
والعنبري هو العباس بن عبد العظيم، والجوهري هو إبراهيم بن سعيد، ولكن العباس
إنما أخرج له البخاري تعليقا، والجوهري لم تقع رواية البخاري عنه في صحيحه صريحا،
وإنما جزم به ابن عساكر ومن تبعه فيما قاله شيخنا، ويحتاج^(١) إلى نظر^(٢) وقد ذيل
البدر ابن سلامة الحنفى^(٣) عليهما بقوله :

و أبو كريب روى عنه بأجمعهم والفـيرباني قل شيخ لهم ثـان

ثم إن المخرجين لا يطلقون اسم الموافقة أو البديل إلا مع العلو، وحيث فقد
فلا يلتفتون لذلك، كما قاله ابن الصلاح، ولكن قد أطلقه فيهما مع التساوي في الطريقتين^(٤)
ابن الظاهري وغيره من المتأخرين، فإن علا قيل موافقة عالية أو بدلا عاليا، ولذا قال
شيخنا: وأكثـر ما يعتبرون الموافقة والبديل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبديل
واقع بدونه^(٥) - انتهى .

بل في كلام ابن الظاهري^(٦) والذهبي استعمال الموافقة في النزول لكن مقيدا كما
قيدت في العلو فيقال موافقة نازلة^(٧).

[المساواة والمساخنة] (وإن يكن) المخرج (مساواه) أى ساوى أحد^(٨)
أصحاب الستة (عدا قد حصل) أى من جهة العد بأن يكون بين المخرج وبين
النبي ﷺ في المرفوع، أو الصحابي في الموقوف، أو التابعي في المقطوع، أو من قبله على

(١) في هـ « قد يحتاج »

(٢) انظر المعجم المقتمل لابن عساكر وهامشه ص ٦٦

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن عثمان بن أحمد بن عمر بن سلامة البدر الماردني ثم الحلبي الحنفى

(٧٥٨ أو ٧٥٥ - ٨٣٧ هـ) الضوء اللامع ١٩٥/٧ - ١٩٦

(٤) في هـ « الطريقتين »

(٥) علوم الحديث ص ٢٣٣ ، وفتح المغيث للعراقي ١٠٢/٣ ، والنزهة ص ١٠٨

(٦) زاد في ز « هنا »

(٧) فتح المغيث للعراقي ١٠٣/٣

(٨) سقطت كلمة « واحد » من هـ

حسب ما يتفق كما بين أحد الستة وبين أحد من ذكر في العدد ، سواء مع قطع النظر عن ملاحظة ذاك الإسناد الخاص (فهو المساواة) لتساويهما في العدد ، وهى مفقودة في هذه الأزمان وما قاربها بالنسبة لأصحاب الكتب الستة ومن في طبقتهم ، نعم يقع لنا ذلك مع من بعدهم كالبيهقي والبغوى^(١) في شرح السنة ونحوهما ، بل قد وقعت لى^(٢) المساواة مع بعض أصحاب الستة^(٣) في مطلق العدد لا في متن متحد ، وذلك أنى^(٤) كما قدمت بينى وبين النبى ﷺ في بعض الأحاديث عشرة رواة ، وكذا وقع للترمذى والنسائى من أصحاب الستة حديث عشاري فقالا : أنا محمد بن بشار بن دار ، زاد الترمذى وقتيبة ، قالنا ثنا عبد الرحمان — هو ابن مهدى — ، ورواه^(٥) النسائى أيضا عن أحمد بن سليمان عن حسين بن على الجعفى كلاهما عن زائدة ، ورواه النسائى أيضا عن أبى بكر ابن على عن عبيد الله بن عمر القواريرى ويوسف بن مهران كلاهما عن فضيل بن عياض كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف^(٦) عن عمرو بن ميمون [عن الربيع بن خثيم عن ابن أبى ليلي عن امرأة عن أبى أيوب عن النبى ﷺ قال : « قل هو الله أحد ثلث القرآن » وقال النسائى عقبه : لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادا أطول من هذا^(٧) . قلت : وسيأتى قريبا من عند النسائى أيضا مثال لهذا .

(و) أما (حيث راجحه الأصل) أى زاد أحد أصحاب الستة على المخرج (بالواحد) في حديث كأن يكون بين أحد أصحاب الستة وصاحب الخبر عشرة مثلا^(٨) و بين المخرج وبينه أحد عشر بحيث يستوى مع تلميذه و يكون شيخ المخرج مساويا

(١) فى ز و البيهقى ، بدل « البغوى » وهو تحريف

(٢) سقطت كلمة « لى » من ز

(٣) زاد فى ز « أى »

(٤) فى ه « التى » وهو خطأ

(٥) فى ز « رواه » باسقاط « و »

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٧) سنن النسائى ١٧١/٢ - ١٧٢ ، و عمل اليوم والليلة ص ٤٢٤ - ٤٢٦ ، وسنن الترمذى ١٦٧/٥ ، وتحفة

الأشراف ١٠٩/٣

(٨) فى ه « مثلا عشرة »

لأحد المصنفين (فـ) . هو المساواة للشيخ و (المصافحه) للمخرج . وسميت بذلك لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين المتلاقيين ، والمخرج في هذه الصورة كأنه لاقى أحد أصحاب الستة فكأنه صافحه ، فإن كانت المساواة لشيخ شيخه كانت المصافحة لشيخه ، أو لشيخ شيخ شيخه فالمصافحة لشيخ شيخه ، و المخرجون غالبا يسهون على ذلك ترغيبا فيه وتذشيطا لطالبه ، فيقول الواحد منهم في الصورة الأولى : فكأنى سمعت فلانا ، ويسمى ذلك المصنف الذى وقع التصافح معه ، وصافحته . وحينئذ فأنت بالخيار فى ذكر^(١) ذلك وعدمه ثم إذا ذكرته فأنت بالخيار فيما إذا كانت المصافحة لشيخك أو شيخ^(٢) شيخك بين أن تعينه بأن تقول : وكأن^(٣) شيخى أو شيخ شيخى ، أو تقول : فكأن^(٤) فلانا فقط^(٥) .

قال ابن الصلاح : ثم لا يخفى على المتأمل أن فى المساواة والمصافحة الواقعتين لك لا يلتقى إسنادك وإسناد المصنف إلا بعيدا عن شيخه فيلتقيان فى الصحابي أو قريبا منه ، فإن كانت المصافحة التى تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال إسنادك أمكن التقاء الإسنادين فيها فى شيخ المصنف وداخلت المصافحة حينئذ الموافقة ، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصافحة مخصوصة ، إذ حاصلها أن بعض ما تقدم من رواية إسنادك العالى ساوى أو صافح ذاك^(٦) المصنف لكونه سمع ممن سمع من شيخهما مع تأخر طبقته عن طبقتهما^(٧) .

قال : ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو^(٨) تابع لنزول ، إذ لولا نزول ذلك الإمام فى إسناده لم تعل^(٩) أنت فى إسنادك . ثم ذكر أنه لما قرأ بمرور على شيخه

(١) سقطت كلمة ذكر ، من ز

(٢) فى ز د لشيخ ،

(٣) فى هـ د فكأن ،

(٤) فى ز و هـ د وكان ،

(٥) انظر علوم الحديث ص ٢٣٤ ، والارشاد للنووي ٤٢٦/٢

(٦) فى هـ د ذلك ،

(٧) علوم الحديث ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٨) سقطت كلمة علو ، من ز

(٩) فى هـ د لم يقل ، وهو تصحيف

أبى المظفر ابن السمعانى^(١) الأربعين لأبى البركات الفراءى^(٢) و مر فيها فى حديث أنه كما أنه سمعه هو أو شيخه من البخارى . قال أبو المظفر : إنه ليس لك بعال ولكنه للبخارى نازل . قال ابن الصلاح : وهذا حسن لطيف يחדش وجه هذا النوع من العاوى^(٣) .

لكن قال المؤلف : إن هذا محمول على الغالب ، وإلا فقد يكون الحديث مع عاوه النسبى عال^(٤) لذاك المصنف أيضا^(٥) و ذلك كما قال بعض المتأخرين : إن يتأخر رفيق أحد الأئمة الستة فى سماعه عنه فى الوفاة ، ثم يسمع منه من يتأخر^(٦) وفاته^(٧) فيحصل للخارج الموافقة العالية من غير نزول لذاك المصنف ، و حينئذ فيكون من العاوى المطلق .

وقد أفرد كثير من الحفاظ كثيرا من الموافقات والأبدال ، ومن أوسعها كتاب الحافظ أبى القاسم ابن عساكر ، وهو ضخمة^(٨) أنبأ عن تبجره فى هذا الفن ، وكذا خرج غير واحد من الحفاظ المساواة والمصاحفة .

وذكر ابن طاهر فى تصنيفه المشار إليه عدة أمثلة مما وقع له فيها المصاحفة بل وذكر فيها^(٩) شبيهها^(١٠) بالموافقة الماضية ، فإنه قرر أن كتب الخطاى وشبهه عنده بواسطتين

(١) هو الشيخ الامام العلامة المفتى المحدث نضر الدين أبو المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم السمعانى المروذى الشافعى (٥٣٧ - ٦١٧ هـ) العبر ٦٨/٥ - ٦٩

(٢) هو الشيخ الفقيه العالم المسند الثقة ، أبو البركات ، عبد الله بن محمد الفراءى الصاعدى النيسابورى ، صنى الدين المعدل المتوفى (٥٤٩ هـ) سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٢٧

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/١٠٩

(٤) فى ز . د . عاليا ، وهو الاوضح

(٥) فتح المغيب للعراق ٣/١٠١ - ١٠٢ ، والتقيد والايضاح ص ٢١٧ - ٢١٨

(٦) فى ه . د . يتأخر ،

(٧) زاد فى فى د . قال ،

(٨) ذلك فى اثنين وسبعين جزءا ، انظر سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٥٩

(٩) فى ه . د . فيه ،

(١٠) فى ز . د . شبيهها ،

بينه وبين مصنفها . وأجل شيخ للخطابي^(١) أبو سعيد ابن الأعرابي وحديثه عنده بالعدد المذكور^(٢) .

ثم إن المصاحفة مفقودة في هذه الأزمان أيضا و لكن قد وقعت لقدماء شيوخنا فأخبرتني أم محمد ابنة عمر ابن جماعة عن جماعة ، منهم أبو حفص المزى أنا أبو الحسن السعدى مشافهة عن عفيفة ابنة أحمد قالت : أخبرتنا فاطمة ابنة عبد الله قالت أنا محمد بن عبد الله الضبي^(٣) أنا أبو القاسم اللخمي الحافظ أخبرنا أبو الزباع روح بن الفرج ويوسف القاضي . قال الأول : حدثنا يحيى بن بكير ، وقال الثانى : حدثنا أبو الوليد الطيالسى قال : واللفظ لأولهما ثنا الليث حدثنى^(٤) الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه سبرة أنه قال : « أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة » الحديث ، وفيه ثم إن رسول الله ﷺ قال : « من كان عنده شيء من هذه النساء اللاتى يتمتع^(٥) بهن فلا يخل سبيلها » هذا حديث صحيح أخرجه مسلم^(٦) والنسائى^(٧) معا عن قتيبة عن الليث ، فوقع لنا بدلا لهما عاليا ، و ورد النهى عن نكاح المتعة من حديث جماعة من الصحابة ، منهم على ، وهو متفق عليه من حديثه من جهة مالك^(٨) .

وقد رواه النسائى فى جمعة^(٩) لحديث مالك عن زكريا بن يحيى خياط السنة^(١٠) عن إبراهيم بن عبد الله الهروى عن سعيد بن محبوب عن عبثر^(١١) بن القاسم عن سفيان

(١) سقطت كلمة « للخطابي » من ز

(٢) العلو والنزول ص ٨٤ - ٨٦

(٣) فى هـ « المنبى » وهو خطأ

(٤) فى ز « حدثنا »

(٥) فى هـ « يتمتع » وهو خطأ

(٦) (١٤٠٦) ١٠٢٣/٢

(٧) ١٢٦/٦ - ١٢٧

(٨) البخارى (٥١١٥) ، ومسلم (١٤٠٧)

(٩) انظر لذلك فهرس المكتبة الظاهرية ص ٢٤ ، وتاريخ الزاثر العربى ٢٦٩/١

(١٠) فى هامش الاصل « أفاد شيخنا أنه يمكن أن يكون على حذف مضاف ، وتقديره خياط أهل السنة ،

ولعله كان يخطئهم ملبوسهم »

(١١) فى هـ « عبثر » وهو خطأ

الثوري عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي^(١) فباعتبار هذا العدد كأن شيخنا لقيت النسائي وصاحفته وروى عنه هذا الحديث ، ولكن قد نازع القاضي أبو بكر ابن العربي في التمثيل بما الصحابي فيه يختلف في الطريقتين كما وقع هنا ، وتعبه أبو عبد الله ابن رشيد في فوائد رحلته وقال : بل التنزيل إلى التابع والصاحب سواء اذ المقصود إنما هو الغاية العظمى وهو الرسول ﷺ . قال : وقد عمل بهذا التنزيل يعني كذلك القاضي عياض في معجم شيخه القاضي أبي علي الصدي ، وعمل به غيره من المتأخرين ، وهي طريقة عند المشاركة معروفة ، ما رأيت ولا^(٢) سمعت من أنكرها - انتهى .

وسماه تنزيلا لما فيه من تنزيل راو مكان آخر ، وكذا سماه عصره ابن دقيق العيد في بعض أقسامه وجعله قسما مستقلا ، فقال : وعلو التنزيل وهو الذي يولعون به بأن يكون بيننا وبين النبي ﷺ تسعة أنفس ، ويكون أحد هؤلاء المصنفين بينه وبين النبي ﷺ سبعة مثلا فينزل^(٣) هذا المصنف منزلة شيخ شيخنا^(٤) .

ثم علو قدم الوفاة أما العلو لا مع التفات^(٥)

لآخر فقبل للخمسينا أو الثلاثين مضت سنينا

[علو الصفة قليل الجدوى] (ثم) حيث انقضت الأقسام الثلاثة التي هي علو المسافة فلنشرع^(٦) في علو الصفة ، وعبر عنه شيخنا وغيره بالعلو المعنوي ، وهو كما قال بعض محقق المغاربة : باب متسع ومداره على وجود المرجحات وكثرتها وقلتها ، وبحسب ذلك يقع الاختلاف بين أئمة الشأن في أن يصحح بعضهم ما لا يصحح الآخر ، اذ قطب

(١) انظر فتح المنبئ للعراق ١٠٣/٣ ، وقد رواه ابن عبد البر في التمهيد ٩٨/١٠ ، بهذا السند

(٢) في ز و ما ،

(٣) في ز و فنزل ،

(٤) الاقتراح ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وفتح المنبئ للعراق ١٠١/٣ ، وفتح الباقي ٢٥٧/٢ ، والتدريب ١٦٥/٢

(٥) في ه و التفات ، وهو خطأ

(٦) في ه و فلنشرح ،

دائرته الظن وأهمه ما يرجع إلى صفة الراوى كأن يكون^(١) أفقه أو أحفظ أو أتقن أو أضبط أو أكثر مجالسة للراوى عنه أو أقدم سماعا من غيره أو وفاة ، قال : وعلو الصفة عند أئمة الحديث بالاندلس أرجح من علو المسافة خلافا للشارقة يعنى المتأخرين .

ولأجل هذا قال العماد ابن كثير : إنه نوع قليل الجدوى بالنسبة لباقي الفنون ، ونحوه قول شيخنا : وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه ، وسبقه ابن دقيق العيد فقال : وقد عظمت رغبة المتأخرين في طلب العساو حتى كان ذلك سببا للحلل كثير في الصنعة ، ولو لم يكن فيه إلا الإعراض عن طلب العلم بنفسه بتمييزه إلى من أجلس صغيرا لا تمييز له ولا ضبط ولا فهم طلبا للعلو وتقدم السماع . وكذا قال ابن الصلاح عند ذكر الموافقات وما معها : وقد كثرت اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع يعنى مفرقا وجموعا على حدة كما^(٢) فعل ابن عساكر ، قال : وعن وجدته في كلامه الخطيب وبعض شيوخه وابن ماكولا والحميدى وغيرهم من طبقتهم ومن جاء بعدهم^(٣) .

[علو الاسناد بقدوم الوفاة] فأول أقسام علو الصفة وهو الرابع (علو) الاسناد بسبب (قدم الوفاة) في أحد رواياته بالنسبة لراو آخر متأخر الوفاة عنه ، اشترك معه في الرواية عن شيخه بعينه ، فسمعنا مثلا للبخارى من رواه لنا عن البهاء أبي البقاء السبكي^(٤) والنقى ابن حاتم أو النجم ابن رزين^(٥) أو الصلاح

(١) في ز . يقول ،

(٢) زاد في ز . قد .

(٣) نزوة النظر ص ١٠٧ ، والاقتراح ص ٣٨٠ ، ٣٠١ ، وعلوم الحديث ص ٢٢٣ ، والباعث الخبيث ص ١٦١

(٤) وهو محمد بن عبد البر بن يحيى الأنصارى الخزرجى السبكي ، قاضى القضاة بهاء الدين ، أبو البقاء (٧٠٧ - ٧٧٧ هـ) ، طبقات الشافعية لابن شعبة ١٧١/٣ - ١٧٤ ، والدرر الكامنة ٤٩٠/٣ - ٤٩١ ، وشذرات الذهب ٢٥٣/٦

(٥) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الرحيم بن رزين الخوى القاهرى نجم الدين ، توفى (٥٧٩١) لهباء الغمر ٣٧١/٢ ، والدرر الكامنة ٣٥٧/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٧/٦

الزقناوى^(١) أو غيرهم ممن هو في طبقتهم أعلى منه من رواه لنا عن عائشة ابنة ابن عبد الهادى^(٢)، وإن اشترك الجميع في روايتهم له عن الحجار لتأخر وفاة عائشة عن الجميع .

وكذا سماعنا لمسلم من رواه لنا عن التقي ابن حاتم أو النجم البالى^(٣) أو التقي الدجوى^(٤) أو غيرهم ممن هو في طبقتهم أعلى منه ممن رواه لنا عن الشرف ابن الكويك^(٥) وإن اشترك الجميع في روايتهم له عن الزين عبد الرحمان بن عبد الهادى^(٦) لتأخر وفاة ابن الكويك عن الجميع . ومثل له ابن الصلاح بأن روايته عن شيخ عن آخر عن البيهقى عن الحاكم أعلى من روايته عن شيخ عن آخر عن أبى بكر بن خلف عن الحاكم، وإن تساوى الاسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقى على ابن خلف، فالبيهقى مات في سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (٤٥٨ هـ) و الآخر مات في سنة سبع وثمانين وأربعمائة . (٤٨٧ هـ)^(٧) .

و ممن صرح بهذا القسم فى العلو أبو يعلى الخليلى فى الارشاد^(٨) فقال : قد يكون الاسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين فى العدد .

(١) هو محمد بن محمد بن على الزقناوى (بكسر الفاء) المصرى (٧٠٣ - ٧٩٥ هـ) لحظ الالحاظ ص ١٨٤ ، وفى هـ « الزقناوى » وهو خطأ

(٢) هى عائشة بنت محمد بن عبد الهادى بن عبد الحيد بن عبد الهادى بن يوسف بن محمد بن قدامة ، الصاحبة الحنبلىة المحدثة محدثة عراق (٧٢٣ - ٨١٦ هـ) شذرات الذهب ١٢٠/٧ - ١٢١ ، والضوء اللامع ٨١/١٢

(٣) هو محمد بن على بن محمد بن عقىل (بفتح العين) البالى المصرى الشافعى النجم ، أبو الحسن (٧٣٠ - ٨٠٤ هـ) الضوء اللامع ١٨/٩ وشذرات الذهب ٤٥/٧

(٤) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حيدرة ، التقي ، أبو بكر الدجوى (بضم الدال و سكون الجيم) القاهرى الشافعى (٧٧ - ٨٠٩ هـ) الضوء اللامع ٩١/٩ ، وشذرات الذهب ٨٦/٧

(٥) هو محمد بن محمد بن عبد اللطيف بن أحمد ، الشرف أبو الطاهر ، الربيعى السكندرى القاهرى الشافعى يعرف بابن الكويك (٧٢٧ - ٨٢١ هـ) الضوء اللامع ١١١/٩ ، وشذرات الذهب ١٥٢/٧

(٦) ولد (٦٥٦ هـ) وتوفى (٧٤٩ هـ) الوفيات لابن رافع ١١٠/٢ ، والدرر الكامنة ٢٤٢/٢

(٧) علوم الحديث ص ٢٣٥ ، والارشاد للنووى ٢٢٧/٢

(٨) (٦/ب) كما فى هامش الارشاد للنووى ٢٢٧/٢ ، وانظر أيضا علوم الحديث ص ٢٣٦ ، وفتح المغيب

وكذا صرح به ابن طاهر في تصنيفه المشار إليه^(١)، ومثله برواية الحسن عن أنس لحديث «أنه ﷺ كان يخطب يوم الجمعة إلى جنب خشبة^(٢)»، فإنها أعلى من رواية حميد عنه، لأن وفاة الحسن كانت في رجب سنة عشر و مائة، و وفاة حميد في سنة ثلاث وأربعين ومائة قال: فلا يكون الإسناد إلى الحسن مثل الإسناد إلى حميد، وإن استويا في الرتبة^(٣)، بل الطريق إلى الحسن أعلى وأجل، قال: ثم إن الراوى لهذا عن الحسن هو المبارك بن فضالة، وتوفى في سنة ست وستين ومائة، والراوى له عن حميد هو يزيد بن هارون وتوفى في سنة ست ومائتين، قال: وقد يقع في طبقات المتأخرين ما هو أعجب من هذا، فإن البخارى حدث في كتابه^(٤) عن أحمد بن أبي داود أبي جعفر المنادى، واسمه على المعتمد محمد لا أحمد^(٥) عن روح بن عبادة بحديث «أنه ﷺ قال لأبي: إن الله أمرني أن أقرأ عليك. وحدث به بعينه أبو عمرو ابن السماك عن أبي جعفر المنادى وبين وفاتيهما ثمان وثمانون سنة، فالبخارى كانت وفاته في سنة ست وخمسين ومائتين، وتأخر شيخه المذكور بعده أربعة عشر سنة حتى سمع منه ابن السماك. ثم كانت وفاة ابن السماك في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، فهما وإن اجتمعا في المنزلة فقد اختلفا في الجلالة وقدم السماع، فلا يكون الطريق إلى البخارى كالطريق إلى ابن السماك.

ومقتضى ما تقرر أن المتقدم الوفاة يكون حديثه أعلى، سواء تقدم سماعه أو اقترن أو تأخر وإن كان في المتأخر يندر وقوعه كما سيأتى في الذى بعده، لأن المتقدم الوفاة يعز وجود الرواة عنه بالنظر لتأخرها فيرغب في تحصيل مرويه لذلك. على أن ابن أبي الدم قد نازع في أصل هذا القسم وقال: يلزم على هذا أنه إذا روى صحابي عن النبي ﷺ ثم رواه عن كل منهما جماعة واتصلت سلسلة كل جماعة بمن روى عنه، وتساوى الصحابييان مع العدالة في بقیة الصفات وتساوى الإسناد في العدد وصفات الرواة إلا أن أحد

(١) العلو والنزول ص ٧٦ - ٨١

(٢) أخرجه أحمد ٣/٢٢٦، والخطيب في تاريخه ١٢/٤٨٥، من طريق مبارك ابن فضالة، وله طريق آخر عن أنس وطرق عن غيره، وقد استوعب الكلام عليها الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١٢٥/٦ - ١٣٢

(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى «المرتبة» وكذا في العلو والنزول

(٤) صحيح البخارى مع الفتح ٧٢٦/٨

(٥) انظر تاريخ بغداد ٢/٣٢٨، والتهذيب ٩/٣٢٥ - ٣٢٦

الصحابيين توفى قبل الآخر أن إسناد من تقدمت وفاته أعلى من إسناد من تأخرت وفاته . قال : وهذا لم أجده منقولاً كذلك ، وهو لازم لا محالة - انتهى .

و الظاهر أن ابن دقيق العيد أيضاً لم يرتضه فإنه لم يذكره في الاقتراح ، وكذا لم يذكر شيخنا في توضيح النخبة ، ثم إن هذا كله في العلو المبني^(١) على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ وقياس راو براو .

[الاختلاف في حد تقدم الوفاة في العلو] و (أمما العلو) المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك (لا مع التفاضل) نظر (لـ) شيخ (آخر) بالصرف للضرورة ، فقد اختلف في حده ، (فقيل) يكون (للخمسين) من السنين مضت بعد وفاته كما نقله الحافظ أبو على النيسابورى عن شيخه الحافظ أبى العباس أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصاء الدمشقى شيخ الشام وكان من أركان الحديث أنه قال : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ لإسناد علو^(٢) (أو الثلاثين مضت سنين) أى من السنين قال الحافظ أبو عبد الله ابن مندة : أنه إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال^(٣) .

قال ابن الصلاح : وهذا أوسع من الأول^(٤) يعنى سواء أراد قائله مضيتها من موته أو من حين السماع منه ، ولكنه في ثانيهما - كما قال المصنف - بعيد ، لأنه يجوز أن يكون شيخه إلى الآن حياً . قال : و الظاهر أنه أراد اذا مضى على إسناد كتاب أو حديث ثلاثون سنة و هو في تلك المدة لا يقع أعلى من ذلك ككتاب البخارى في سنة ستين و سبعمائة مثلاً على أصحاب ابن الزبيدى^(٥) ، فإنه قد مضت عليه ثلاثون سنة من موت من كان آخر من يرويه عالماً وهو الحجار^(٦) ، وكهو أيضاً في سنة أربع وثمانين

(١) فى هـ ، المتن ، وهو تحريف

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٦ ، و الارشاد للنووى ٤٢٧/٢ ، و تاريخ دمشق لابن عساكر ٩٦/٧ ، وسير

أعلام النبلاء ١٦/١٥ وتذكرة الحفاظ ٧٩٦/٣ ، وفتح المغيب للعراق ١٠٤/٣

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٦ ، و الارشاد للنووى ٤٢٨/٢ ، و التقريب له ص ٣١ ، و فتح المغيب للعراق

١٠٤/٣

(٤) علوم الحديث ص ٢٣٦

(٥) هو الحسين بن المبارك بن محمد الربيعى الزبيدى . سراج الدين ، أبو عبد الله ، توفى (٦٣١ هـ)

الدليل على طبقات الخبابة لابن رجب ١٨٨/٢ - ١٨٩ ، والجواهر المضيئة ٢١٦/١

(٦) فتح المغيب للعراق ١٠٤/٣

وثمانمائة على من يرويه عن أصحاب الحجار وطبقته ، فإنه قد مضت عليه بمصرنا نحو ثمانية وستين سنة ، وبغيره أكثر وهو في هذه الطبقة ، لأن آخر من كان يرويه بالسماع عائشة ابنة ابن^(١) عبد الهادي ، وكانت وفاتها في ربيع الأول سنة ست عشرة وثمان مائة . وقال الحافظ المزي عما هو أوسع : الذي اختاره - وهو الأحسن - أن من مات شيخ شيخه قبل أن يولد فسماعه من شيخه عال .

ثم علو قدم السماع و ضده النزول كالأنواع

و حيث ذم فهو مالم يجبر والصحة العلو عند النظر

[علو الاسناد بقدّم السماع] (ثم) يليه^(٢) أقسام الصفة و هو خامس الأقسام (علو) الاسناد بسبب (قدّم السماع) لأحد رواته بالنسبة لراوى^(٣) آخر اشترك معه في السماع من شيخه ، أو لراو سماع من رفيق لشيخه ، وذلك بأن يكون سماع أحدهما من ستين مثلاً والآخر من أربعين ويتساوى العدد إليهما ، فالأول أعلى ، سواء تقدمت وفاته عن الآخر أم لا . وكذا كما نبه عليه ابن الصلاح يقع التداخل بينه وبين القسم الذي قبله ، بحيث جعلهما ابن طاهر ثم ابن دقيق العيد واحداً ، ولكنهما يفرقان في صورة يندر وقوعها كما أسلفته قريباً ، وهى ما اذا تأخرت وفاة المتقدم السماع . ولأجلها فيما يظهر غاير بينهما ابن الصلاح على أنه قد ينازع في ترجيح المتقدم حيث لم يكن الشيخ اختلط أو خرف لهرم أو مرض بأنه ربما كان حين تحديده له لم يبلغ درجة الاتقان والضبط ، كما أنه يمكن أن يقال : قد يكون المتقدم السماع متيقضاً ضابطاً والمتأخر لم يصل إلى درجته ، وحينئذ فيقيد بما إذا لم يحصل ترجيح بغير القدم^(٤) .

ومن صور علو الصفة أيضاً وأفرده الخليلي بقسم ، تساوى السنين وامتياز

(١) سقطت كلمة « ابن » من ف

(٢) فى ز دلى ،

(٣) فى ز « من راو »

(٤) علوم الحديث ص ٢٣٦ - ٢٣٧ والإرشاد للنووى ٢/٢٨٨ ، وفتح المغيث للعراقى ٣/١٠٤ والتدريب

١٦٩/٢ ، والعلو والنزول ص ٧٦ ، والاقتراح ص ٣٠٧

أحدهما بكون رواته حفاظاً^(١) علماء فهذا أعلى من الآخر ، ونحوه تفسير شيخنا العلو المعنوى بإسناد جميع رجاله حفاظ ثقات أو فقهاء أو نحو ذلك مثل أن يكون سنده صحيحاً كما سيأتى آخر الباب .

وكذا من أقسام العلو مما لم يلتحق بصفة ولا مسافة الحديث الذى لا بد للحدث من إبراده فى تصنيف أو احتجاج به ويعز عليه وجوده من طريق من حديثه عنده بواسطة واحدة إلا بأكثر منها فهو مع نزوله بالنسبة لما عنده عال لعزته أشار إليه ابن طاهر ، ثم مثل ذلك بأن البخارى مع كونه روى عن أتباع التابعين وعن أمائل أصحاب مالك روى حديثاً لأبى اسحاق الفزارى عن مالك الذى يروى عن التابعين لمعنى فيه ، وهو تصريح مالك بالتحديث فكان بينه وبين مالك فيه ثلاثة رجال^(٢) فهذه أقسام العلو على الاستقصاء والإيضاح الشافى .

[النزول أيضاً خمسة أقسام (وضده) أى وضد العلو (النزول) بحيث يتنوع أقسامه (كالأنواع) السابقة للعلو ، فما من قسم من أقسامه الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول ، فهو إذا خمسة أقسام ، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم .

[^(٣) وأنزل ما فى الصحيحين مما وقفت عليه ما بينهما وبين النبى ﷺ فيه ثمانية . و ذلك فى غير ما حديث كحديث ثوبته كعب فى تفسير^(٤) براءة^(٥) وحديث بعث أبى بكر لأبى هريرة فى الحج فى براءة أيضاً^(٦) وحديث من أعق رقبة فى الكفارة^(٧) نلو الأيمان والنذور فى باب قول الله تعالى ﴿أو تحرير رقبة﴾^(٨) وحديث أنه ﷺ : طرق

(١) فى ز ، حفاظ ، وهو خطأ

(٢) العلو والنزول ص ٨٦ - ٨٧ ، وفتح المغني للعراق ١٠٥/٣ - ١٠٦ ، والتدريب ١٦٩/٢

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ

(٤) زاد فى ز ، سورة ،

(٥) صحيح البخارى ٣٤٢/٨

(٦) صحيح البخارى ٣٢٠/٨

(٧) فى ز ، الكفارات ،

(٨) صحيح البخارى ٥٩٩/١١

عليا وفاطمة في المشية والإرادة من التوحيد^(١) وأربعتها^(٢) في البخارى، وحديث النعمان «الحلال بين» وحديث عدى بن كعب «لا يحتكر إلا خاطيء» وهما في مسلم^(٣) بل وقفت للنسائي على عشاريين شاركة الترمذى في أحدهما سلفا في المصاحفة والمساواة [.

[النزول ليس بمذموم في كل وقت] (وحيث ذم) النزول كقول على بن المدنى^(٤) وأبي عمرو المستملى كما في الجامع للخطيب وغيره^(٥) أنه شؤم، وقول ابن معين كما في الجامع^(٦) أيضا^(٧) إنه قرحة في الوجه (فهو ما لم) تدع^(٨) ضرورة لسماحه كقصد التبهر^(٩) في جمع الطرق أو غرابة اسم راويه عند من يقصد جمع شيوخه على حروف المعجم أو عدم وجود غيره في بلد^(١٠) عظيم لمن قصد الاعتناء بالأحاديث البلدانيات كما اتفق للحافظ الخطيب أنه كتب ببیت المقدس عن شاب اسمه وفي^(١١) روى^(١٢) عن بعض تلامذته ممن كان إذ ذاك في قيد الحياة لغرابة اسمه، واقتفيت أثره في ذلك حيث سمعت على امرأة اسمها لمياء^(١٣) مع نزول إسنادها أو ما لم (يجبر) النزول بصفة مرجحة كزيادة الثقة في رجاله على العالى أو كونه احفظ أو أضبط أو أفقه أو كونه

(١) صحيح البخارى ٤٤٦/١٣

(٢) في ز ر أربعتها، وهو خطأ

(٣) الحديث الاول ١٢٢١/٣، والثاني ١٢٢٨/٣، وزاد في ز هنا «بل فيه التساميات» وأفردها الضياء في جز، وقد سقطت كلمة «بل» الآتية من ز

(٤) في ه «المدنى»

(٥) الجامع للخطيب ١٢٣/١ - ١٢٤، و العلو و النزول ص ٥٦، و علوم الحديث ص ٢٣٨، و الارشاد للنووى ٤٢٩/٢، وفتح المغيـث للعراقى ١٠٦/٣

(٦) ١٢٣/١، والعلو و النزول ص ٥٥

(٧) سقطت كلمة «أيضا» من ز

(٨) في ه «تدعو»

(٩) في ه «الشجر»

(١٠) في ه «يد» وهو خطأ

(١١) لم تقف على ترجمته

(١٢) زاد في ز و ه «له»

(١٣) هى لمياء بنت الصدر شمش الدين محمد بن القزاز زوج الشهاب المعينى توفيت في القرن التاسع، هكذا في الضوء اللامع ١٢٢/١٢

متصلاً بالسماح ، وفى العالى حضور أو إجازة أو منسالة أو تساهل من بعض رواته فى
الحمل أو نحو ذلك ، فإن العدول حينئذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مفضل .

ونحوه قول ابن الصلاح وما جاء فى ذم النزول مخصوص ببعض النزول ، فإن
النزول إذا تعين دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو كان مختاراً غير
مرذول^(١) وقال بعضهم : وفىه نظر ، لأنه والحالة هذه لا يسمى نازلاً مطلقاً
وهو ظاهر .

وقد روينا من جهة عبدالله بن هاشم الطوسي وعلي بن خشرم أنهما قالاً : كنا عند
وكيع^(٢) ، فقال لنا : أى الإسنادين أحب إليكم ، الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود
أو سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ؟ فقلنا :
الأعمش عن أبي وائل ، فقال : يا سبحان الله ! الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ ،
وسفيان فقيه عن فقيه عن فقيه [^(٣) عن فقيه] ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن
يتداوله^(٤) الشيوخ^(٥) .

وقد فصل شيخنا تفصيلاً حسناً ، وهو إن النظر إن كان للسند^(٦) فشيوخ ، وإن
كان للاتن فالفقهاء^(٧) ، وإذا رجح وكيع الإسناد الثاني مع نزوله بدرجتين لما امتاز به
رواته من الفقه المنضم لمعرفة الحديث على الإسناد الأول مع كونه صحيحاً فكيف
بغيره مما لا يصح .

(١) علوم الحديث ص ٢٣٨ ، والارشاد للنورى ٤٣٠/٢ . وفتح المغيث للعراق ١٠٦/٣

(٢) فى ز د عند وكيع كنا ،

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٤) فى ه د تداوله ،

(٥) انظر الكفاية ص ٤٣٦ ، وتهذيب الكمال ١٦٦/١ ، والاعتبار للحازمى ص ١٧ ، وفتح المغيث للعراق

١٠٦/٣ ، والمدخل للبيهق ص ٩٥ - ٩٦ ، ومعرفة عاوم الحديث ص ١٥ - والمحدث الفاضل ص ٢٣٨

(٦) فى ه د المسند ، وهو خطأ

(٧) هذا قول ابن حبان نقله ابن حجر عنه كما قال السيوطى فى التدريب ١٧٢/٢ ، وانظر أيضاً الاحسان

بترتيب صحيح ابن حبان ٨٨/١ - ٨٩ ، وكتاب المجروحين ٩٣/١ - ٩٤ ، والنكت لابن حجر

٤٨٤/٢ - ٤٨٥

(والصحة) بلا شك مع النزول وهي (العلو) المعنوي (عند النظر) والتحقيق ،
والعالي عند فقد الضبط والإتقان علو صوري فكيف عند فقد الوثيق^(١) ، وإليه أشار
السلفي حيث قال : الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من علو الجهلة على مذهب
المحققين من النقلة . والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق^(٢) .

وقال إبراهيم بن الجنيد^(٣) قلت لابن معين : أيما أحب إليك ، أكتب جامع سفيان
الثوري عن فلان أو فلان يعني عنه أو عن رجل عن المعافى بن عمران يعني عنه ؟ فقال
عن رجل عن رجل حتى عد خمسة أو ستة عن المعافى أحب إلي^(٤) ، وروى السلفي
وكذا الخطيب من طريق ابن معين قال : الحديث بنزول عن ثبت خير من علو من غير
ثبت^(٥) . قال السلفي : وأنشد محمد بن عبد الله بن زفر^(٦) في معناه [

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم وترككم ذاكم ضرب من العنت
إن النزول إذا ما كان عن ثبت أعلى لكم من علو غير ذي ثبت
وأسندهما^(٧) الخطيب في جامعه^(٨) إلى أبي بكر بن الأنباري أنه أنشدهما فآله أعلم ،
وكذا أسند عن محمد بن عبيد الله العامري الأديب من قوله :

لكتابي عن رجال أرخصهم بنزول هو خير من كتابي بعلو^(٩) عن طبول
وللحافظ أبي الحسن ابن المفضل المقدسي :

إن الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلين خير من العلو عن الجهال والمستضعفين

(١) في ز « التوفيق »

(٢) انظر فتح المغيب للعراقي ١٠٦/٣ ، والتدريب ١٧٢/٢

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الحنثلي ثم السمرقاني وله عن يحيى بن معين سؤالات مفيدة
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦٣٢/١٢ : بقي إلى قرب سنة سبعين ومائتين ، وقال في تذكرة الحفاظ
٨٦/٢ : لم أظفر له ب وفاة وكأنها في حدود الستين ومائتين .

(٤) انظر التهذيب ٢٠٠/١٠

(٥) الجامع للخطيب ١٢٤/١

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز

(٧) في ز « أسندهما »

(٨) ١٢٤/١ - ١٢٥

(٩) في ز « بعلو »

وللخطيب من جهة علي بن معبد قال : سمعت عبيد الله بن عمرو ، وذكر له قرب الإسناد فقال : حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم ، أو قال ضعيف . وعن ابن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، جودة الحديث صحة الرجال^(١) ونحوهم ما حكاه أبو سعد السمعاني عن والده عن أبي القاسم عبد الله ابن علي عن أخيه الوزير نظام الملك الحسن بن علي^(٢) أنه^(٣) قال : مذهبي في علوم الحديث غير مذهب^(٤) أصحابنا ، لأنهم يذهبون إلى أن الحديث العالی ما قل رواته ، وعندى أن الحديث العالی ما صح عن رسول ﷺ وإن بلغت رواته مائة^(٥) . وكذا قال ابن برهان الأصولي في كتاب الأوساط : علو الإسناد يعظمه أصحاب الحديث ويشددون في البحث عنه . قال : وعلو الحديث عندهم ليس عبارة عن قلة الرجال وإنما هو عبارة عن الصحة ، ولهذا ينزلون أحيانا طلبا للصحة ، فاذا وجدوا حديثا له طريقان أحدهما بخمسة وسائط مثلا ، والآخرى بسبعة يرجحون النازل على^(٦) العالی طلبا للصحة . وقد نظم هذا المعنى السلفي فقال :

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقاد
بل علو الحديث بين أولى الحفـ ظ والإتقان صحة الإسناد
وإذا ما تجمعا في حديث فاغتنمه فذاك أقصى المراد^(٧)

قال ابن الصلاح : فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف لإطلاقه بين أهل

(١) الجامع للخطيب ١٢٤/١ ، وأدب الاملاء والاستملاء ص ٥٧ ، وتهذيب الكمال ١٦٦/١
(٢) هو الوزير الكبير ، نظام الدين ، قوام الدين ، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي ، حافل ،
سائس ، خير ، سعيد ، متدين عتشم عامر المجلس بالقراء والفقهاء (٤٠٨ - ٤٨٥ هـ) سير أعلام النبلاء
٩٤/١٩

(٣) سقطت كلمة « أنه » من ز

(٤) في هـ « ما ذهب »

(٥) راجع لذلك علوم الحديث ص ٢٣٧ ، وفتح المنيث للعراقي ١٠٧/٣

(٦) في ز « عن »

(٧) انظر سير أعلام النبلاء ٣٧/٢١ ، والطبقات الكبرى للسبكي ٤٠/٦ ، وفتح المنيث للعراق ١٠٧/٣

الحديث ، وإنما هو علو من حيث المعنى لحسب^(١) ، ونحوه قول ابن كثير عقب القول بأن العالي ما صح سنده وإن كثرت رجاله : هذا اصطلاح خاص وماذا يقول قائله اذا صح الإسنادان^(٢) لكن هذا أقرب رجالات^(٣) . قلت يقول : إنه بالوصف بالعلو أولى اذ ليس في الكلام ما يخرج به .

تتممة : لو جمع بين سنيين أحدهما أعلى فبأيهما يبدأ . فجمهور المتأخرين يبدأ بالأنزل ليكون لايراد الأعلى بعده فرحة ، وأكثر المتقدمين بالأعلى لشرفه ، ومن أمثله في البخاري قوله حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح ح وحدثنا ابراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فليح حدثنا أبي^(٤) ، وقوله حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي اسحاق ح وحدثني أحمد بن عثمان حدثنا شريح بن مسلمة حدثنا ابراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي اسحاق^(٥) ، وفي مسلم حدثنا ابن نمير و الاشج كلاهما عن وكيع ، وحدثنا إسحاق بن ابراهيم أنا عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش وحدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ، وأبو بكر ابن نافع كلاهما عن ابن مهدي عن الثوري عن الأعمش ، ولا يسلكان خلافه إلا لنسكته أو ضرورة . ومنه قول البخاري : حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري فذكر حديثاً ثم قال : حدثنا أبو نعيم عن سفيان نحوه^(٦) .

(١) علوم الحديث ص ٢٣٧ ، وفتح المغيـث للعراقي ١٠٧/٢

(٢) في ز . الاسناد ،

(٣) الباءت الحث ص ١٦٤

(٤) صحيح البخاري مع الفتح ١٤١/١

(٥) صحيح البخاري مع الفتح ٣٤٩/١

(٦) صحيح مسلم ٧٤٦/٣ - ٧٤٧ (باب التحريض على قتل الخوارج) وصحيح البخاري ١٨١/٢



تم الجزء الثالث من كتاب فتح المغيـث ، ويليه الجزء الرابع ، إن شاء الله

وأوله : الغريب والعزير والمشهور .

رقم الصفحة	اسم الموضوع
١٥٨ - ١٦٧	التسميع بقراءة اللحان والمصحف
١٦٧ - ١٨٠	إصلاح اللحن والخطأ
١٨٠ - ١٨٧	اختلاف ألفاظ الحديث
١٨٧ - ١٩٠	الزيادة في نسب الشيخ
١٩٠ - ١٩٤	الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
١٩٤ - ١٩٧	تقديم المتن على السند
١٩٨ - ٢٠٤	إذا قال الشيخ : مثله أو نحوه
٢٠٤ - ٢٠٦	إبدال الرسول بالنبي وعكسه
٢٠٦ - ٢١٤	السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين
٢١٤ - ٢٧٣	آداب المحدث
٢٧٣ - ٣٣٠	آداب طالب الحديث
٣٣١ - ٣٦٤	العالى والنازل



فهرس الموضوعات

الجزء الثالث

<u>رقم الصفحة</u>	<u>اسم الموضوع</u>
١ — ١٢	الخامس : المكاتبة
١٢ — ١٧	السادس : إعلام الشيخ
١٧ — ٢٠	السابع : الوصية بالكتاب
٢٠ — ٢٩	الثامن : الوجادة
٢٩ — ٧٤	كتابة الحديث وضبطه
٧٤ — ٨٥	المقابلة
٨٥ — ٩١	تخريج الساقط
٩٢ — ٩٥	التصحيح والتمريض
٩٥ — ١٠٤	المكشط والمحو والضرب
١٠٥ — ١١٣	العمل في اختلاف الروايات
١١٣ — ١٢٣	كتابة التسميع
١٢٣ — ١٣٣	صفة رواية الحديث وأداته
١٣٤ — ١٣٧	الرواية من الأصل
١٣٧ — ١٤٩	الرواية بالمعنى
١٤٩ — ١٥٨	الاقتصار على بعض الحديث